عبد الله إمام



حياتي في الصحافة

روز اليوسف .. صراع السلطة مع اليسار

العربي .. قتل صحيفة معارضة



حياتي في الصحافة
الناشر: دار الخيال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



العمال .. إنقلاب على صحافة الفقراء


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حياتى فى الصحافة

حياتى فى الصحافة

الطبعة: الأولى سبتمبر ٢٠٠٠
رقم الإيداع: ٩٨٠١ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى: 1- 16 - 5979 - 977
دار الخيّال : ٠١٢٣٢٩٠٦١٨

دار الخيّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
بورتريه الرئيس عبد الناصر
غلاف روزاليوسف بعنوان
ناصر كلنا بنحبك.. ناصر
يوم الأثنين ٢٥ يناير ١٩٦٥
للفنان: ايهاب شاكر
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد ـ ت: ٧٩٦٤٧٨٣

عبد الله إمام

حياتى فى الصحافة

مطبوعات دار الخيّال



المناخ.. والبيئة

هذه ثلاث تجارب للعمل الصحفى فى مصر..

الأولى: فى صحيفة خاصة - روزاليوسف - عاصرت انتقالها إلى أن تصبح قومية بمفهوم هذه الأيام .

الثانية: فى صحيفة متخصصة.. للعمال - العمال - تحمل طابعاً وطعماً ومذاقاً مختلفاً.

والثالثة: فى صحيفة حزبية - العربى - .. وقفت خلالها على نموذج آخر من العمل والأخلاق والصراعات.

خلال التجارب الثلاثة لم أراع التوقيت الزمنى فى رواية الأحداث وكنت مهتماً بالوقائع ذاتها وما تعكسه من دلالات. وقد تيقنت أن الصحافة الناجحة هى إدارة ناجحة بالدرجة الأولى فى التجارب الثلاثة..

كانت مشكلة روز اليوسف منذ البداية.. هى الإدارة.

وكانت مشكلة «العمال».. أنها بلا إدارة.

أما «العربى»فعهدت إدارتها إلى تاجر سيراميك وأدوات صحية يستغل أى موقع لتنمية أعماله .. ثم عهد بالإدارة إلى مخزنجى جاهل فكانت بداية النهاية.

وفى العربى رأيت بعض القيادات الحزبية لا تسعى إلا للحفاظ على مواقعها التى وصلتها بأساليب مختلفة كنوع من البزنس.

وفى التجارب الثلاثة ألوان مختلفة من المعاناة، لكل منها طعم مختلف، ومذاق خاص.. فى التجربة الأولى كانت المعاناة تعكس طبيعة عصر، وكان العمل مباراة يقوم بها فريق يسعى لإحراز تقدم، ويعرف أنه لا سبيل للوصول إلى هدفه إلا بالعمل.. وسط مناخ تسوده قيم مختلفة، وتقاليد يحرص الجميع على احترامها.. ولم تكن هناك حاجة إلى الصراخ لوجود مواثيق شرف ـ مع أهميتها ـ ولقد حاولت أن أعكس على غير ترتيب زمني بعضاً من المعارك الداخلية والخارجية التى تلقى أضواء على مشاكل المجتمع، والأفكار التى كانت تدور فيه، والقضايا التى كان من نصيبى الاشتراك فى معالجتها .. وكان هناك زملاء آخرون يعالجون هذه القضايا وغيرها، وربما أفضل منى، ولكنى آثرت أن أروى تجربتى وحدى تاركاً لزملاء آخرين إثراء هذا الجانب عندما يتعرضون لظروف عملهم!

ولم أقصد كتابة مذكرات بقدر ماحرصت على أن أعكس بعض القضايا الصحفية التى عشتها فى مصر وبعض البلاد التى زرتها فى مرحلة ما، بدءاً من منتصف القرن الماضى، وهى لم تتغير كثيراً حتى الآن.

حول التجربة الأولى فى روز اليوسف ، وكان طابعها هو العمل الصحفى فى ظل أخلاقيات تحكمه، فقد صدرت روز اليوسف فى أكتوبر عام ١٩٢٥ .. وكان قد ظهر فى شهر يناير من نفس العام حزب جديد هوالاتحاد.. رفع شعار «الولاء للعرش» متهماً الوفد بعدم الولاء. وكان فى مصر ثلاثة أحزاب؛ وهى الوطنى والوفد، والأحرار الدستوريين.. وجمعوا للحزب الجديد الأموال .. ووفروا له الإمكانيات وأصدروا جريدة الاتحاد.. وبذلت الإدارة جهوداً ضخمة فى ذلك. انقسم الوفد واستقال عدد من أعضائه، ليس عن عقيدة.. وإنما للانتفاع والاستفادة وعدلت الحكومة الدوائر الانتخابية استجابة لمرشحيها وبذلت كل جهودها

لإنجاحهم؛ إلا أن النتيجة كانت مفاجأة هي فوز الوفد بأغلبية حيث نال ١١٦ مقعداً، وكل الأحزاب الأخرى والمستقلون حصلوا على ٨٧ مقعداً. وأعلنت الحكومة ـ كذباً ـ أنها حصلت على الأغلبية.. ورفع أحمد زيور استقالته، فعهد إليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة.. وقال عبدالعزيز فهمى وزيرالحقانية «لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أنه مناسب لبلدنا.. ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض وبالرغم من ذلك فإننا سنحافظ عليه ونرعاه».

وافتتح الملك البرلمان ـ مجلسى الشيوخ والنواب ـ فى هيئة مؤتمر.. وكان التنافس بين سعد وثروت، على الرياسة وفاز سعد وحصل على ١٢٣ صوتاً وحصل ثروت على ٨٥ صوتاً.

وكانت النتيجة صدمة للحكومة، ولكن الأمر كان مبيتا.. وقدمت الحكومة استقالتها لأنه «ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على الحياة السياسية التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها. وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها».

ولم يقبل الملك الاستقالة بل إنه جدد الثقة بالحكومة. وبينما كان الأعضاء يمارسون حقهم فى انتخاب وكلاء المجلس دخل زيور باشا وأعلن المرسوم بحل المجلس، والدعوة لإجراء انتخابات جديدة!

لم يعش المجلس سوى تسع ساعات.. فقد اجتمع فى الحادية عشرة وتم حله فى الثامنة مساء.

وفى ذلك العام صدر الحكم فى قضية مقتل السردار فى يونيو، بإعدام ثمانية وفى مجال الصحافة أصدرت الحكومة مرسوماً بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر، بما يعطيها الحق فى إغلاق الصحف.. فقد افترض سوء نية فى الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء إثبات العكس، ووسعت دائرة الاتهام فيما ينشر فى الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على تضليل الرأى العام فى

أعمال السلطات العامة بأية طريقة». وهى عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام فلا يستطيع الصحفى اجتناب أن يقع تحت طائلة العقاب وأصدر على عبدالرازق القاضى بمحكمة المنصورة الشرعية كتاب «الإسلام وأصول الحكم» : تعرض فيه للخلافة الإسلامية ودلل على أنها ليست من أصول الإسلام، وكانت الخلافة مطمع الملك فؤاد بعد إلغائها من تركيا فثارت ثائرة الحكومة، وطلبت إلى هيئة كبار العلماء بأن تحاكم المؤلف بصفته من رجال الأزهر وأنه واحد من زمرة العلماء وفعلاً أصدرت حكمها فى أغسطس ١٩٢٥ بإخراجه من العلماء وسحب الشهادة منه..

وطلب رئيس الوزراء من وزير الحقانية فصله من القضاء ، أو أن يستقيل .. ورفض وزير الحقانية.. فأقيل.. واستقال عدد من الوزراء.. وخرج حزب الأحرار من الوزارة .. وأصبحت الوزارة من الاتحاديين ومنعت حكومة زيور الاجتماعات، وأصدر منشوراً لضباط البوليس أن يستوقفوا كل سائر فى الطريق، أو راكب سيارة ليسألوه ما يشاءون من البيانات وإذا رأوا أن هذه البيانات غير كافية فلهم أن يصحبوه إلى القسم .. ولهم أن يفتشوه..

ووجه أمين الرافعى دعوة على صفحات جريدة الأخبار للبرلمان بأن يجتمع إذ أن قرار الحل باطل وغير دستورى وأن يجتمع المجلس يوم ٢١ نوفمبر، فزعت الحكومة، وأحاطت البرلمان بالسلاسل، وبقوة عسكرية، وقررت أن تمنع أى اجتماع داخل البرلمان، وهددت وزارة المعارف الطلبة إذا تحركوا، ووزعت قوات الجيش فى الشوارع وحول البرلمان، وسلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح غرفه إلى قائد قاعدة القوة العسكرية الذى عهد إليه بالمحافظة على دار البرلمان فوضعت هذه المفاتيح فى حرز تم ختمه بالشمع الأحمر. وحوصرت منطقة البرلمان. واجتمع البرلمان فى فندق الكونتننتال فقد غيروا مكان الاجتماع وقرروا أن يظل الاجتماع مستمراً فى الأماكن التى يتفق عليها، وسحبوا الثقة من الحكومة كما احتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور «الغريب أنهم اختاروا لاجتماعهم المكان الذى يقيم فيه زيور رئيس الحكومة» ورفع الأمراء إلى الملك كتاباً يرجونه إعادة الحياة الدستورية.

كان هذا هـو المناخ السياسي الذي صدرت فيه روز اليـوسف التي عشت حـياتي أسيراً فيها ، عاشقـاً لها.. مخلصاً في هذا العشق.. ولـم أستـطع أن أخون هذا العشق، أو أن أفك نـفسي مـن الأسر، رغم الـعروض الكـثيـرة، والمغريـة في الداخـل، ومن الخارج!. وطوال سـنوات أمضيت فيـها وقتاً أكثـر مما أمضيته مـع أسرتي، وأولادي! وعشـت بين جـدرانهـا أكثر ممـا عشت فـي بيتـي، ومن أجلـها فـرحت وغضـبت، تشـاجرت وتـصالحت .. انـتصرت وهـزمت.. ولـكن الفـرح والغضـب، والشـجار والصلح، والانتصار، والهزائم.. كانت من أجـل قضايا خضناها أسرة واحدة صغيرة العدد .. متماسكة كـالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضـاً.. ثم كبرت الأسرة، واشتد عودها.. وبـعد أن كانت تـعد على أصـابع اليديـن.. أصبح عددهـا بالعشـرات.. ثم بالمـئات!! وظلـت الروابط قائـمة بيـن الأفراد الذيـن وزعوا على طـوابق في أقـسام مختلفة!!

وفي كـل يوم تزيـد الأسرة..و مع كـل جديد.. يـثور السـؤال عن روز اليـوسف؛ المجلة.. والفنانة!

ولايعرف الجيل الجديد من قضايا نـضال هذه الأسرة التي بدأت محدودة إلا أقل القليل!!

كنا نلتقي ونحتفل يوم عيد ميلاد روز الـيوسف، فجاء وقت نسينا فيه هذا العيد.. وجاء جيـل لايعرف متى ولـدت، ولا كيف عاشت هـذه المؤسسة الـتى تعتبـر أصغر المؤسسات حجماً، وأكبرها نفوذاً.

يوم نقلنا من الدار الـقديمة المتهالكة في شارع محمد سعيـد إلى المبنى الجديد في ٨٩ أ شارع قصر العيني، بدأت تصيبنا متاعب ذات طعم جديد.. واستمر بعض هذه المتاعب يعيش معنـا.. فالأسرة الصغيرة التي ضمتها شقة متواضـعة يلتقي أفرادها كل صباح، وأصبحـت بينهم وبين المكان ألـفة، ومودة.. هذه الأسرة كتب علـيها أن تحتل عمارة من سبعة طوابق!

وبعد أن كان أفراد الأسرة يلـتقون دائماً، يتقاسمون المكتب، وسانـدوتش الطعمية

والفول.. احتلوا غرفاً فى طوابق مختلفة..وبدأت علاقاتهم تهتز، ويوما بعد يوم بدأت لقاءاتهم تتم أمام المصعد..أو على السلالم.. لقاءات عابرة سريعة!

وكانت هذه أول المتاعب وأهمها بالنسبة للعلاقات الإنسانية بين العاملين..وتغلبنا عليها.. فالرابطة التى كانت تجمعنا أقوى؛ أننا أبناء مدرسة واحدة.

المدرسة فى أبسط تعريفاتها هى مؤسسة للتربية والتعليم.. والتربية هى علوم السلوك، وأساليب خلق الشخصية السوية.. والتعليم هو إعطاء التلميذ أكبر قدرمن المهارات فى المجالات المختلفة ليخرج متجاوباً مع الحياة واعياً بما يدور حوله فى مجالات المعارف المختلفة. وروز اليوسف كانت مدرسة حتى بهذه المواصفات .. فهى تربى الصحفى وتصقل شخصيته، وتعوده على التعامل مع الغير محترماً نفسه.. مقدراً لدوره.. غير منتقص من أدوار الآخرين..فإذا كنت تحترم نفسك .. فإن هذا يفرض عليك احترام الآخرين.

والتربية هنا تربية صحفية وفقاً لأسلوب متميز لايهتم بالإثارة، ولايعرف العناوين البراقة، ولا الصور العارية.. إنما عماد المدرسة كله فى نقل الحقيقة كما هى وإعطاء القارىء معلومات وافية صحيحة وصادقة وأمينة..و التعليم فى روز اليوسف هو تعليم سياسى واجتماعى. فعندما تدخل روز اليوسف ، وهى حافلة بالصحفيين أصحاب الرأى ، فإنك سوف تجد نفسك طرفاً فى مناقشة سياسية أو اجتماعية أو أدبية.. وتمتد المناقشة، وتعلو الأصوات، ولكنك لن تفقد أعصابك، ولا احترامك لزميلك.. ويوم تسلك غير ذلك، فسوف تحس فى النهاية أنك مختلف عن زملائك.. فمن السهل أن تتشاجر وأن تدافع عن رأيك بالصوت العالى، ولكنه من الصعب أن تقنع وأن يكون منطقك أعلى من صوتك..وهكذا عودتنا مدرسة روزاليوسف المتميزة! فكل التلاميذ فيها أساتذة.. وكل الأساتذة فيها تلاميذ.

الجميع يلقنون بعضهم دروساً جديدة كل يوم.. وأسرة المدرسة قد تلتقى طوال الأسبوع، أو لا تلتقى، ولكنها تحرص دائماً على موعد كان محدداً هو يوم السبت حيث الاجتماع الأسبوعى.

والاجتماع الأسبوعى لروزاليوسف ندوة سياسية وثقافية.. تعرض فيها صورة لمصر والعالم العربى كاملة خلال أسبوع..الجديد فى السياسة، وفى الأدب والفن،

ومعاناة الناس وهمومهم الكبيرة والصغيرة وماذا يشغلهم.. ومن حصيلة هذه الندوة تكون أفكار العدد الجديد كاملاً.. التحقيقات ومواد الموضوعات، السياسة، والأدب..والتعليقات التى يبدأ تنفيذها فور نهاية الاجتماع.

❑

هذه ليست سيرة ذاتية..ولاهى مذكرات.. ولاذكريات .. فالسيرة الذاتية قادمة.. والمذكرات فى الطريق .. والذكريات واردة، لكن هذا الكتاب صفحات من تاريخ المجتمع المصرى كما عاصرتها فى الصحافة.

كانت الفكرة دراسة صحفية للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين.. منذ بداية ثورة يوليو.. ولقد عايشت أغلب هذه الفترة فى الصحافة. وكانت القضايا المطروحة تعكس جانباً من حياة مصر تناولتها مجلة روز اليوسف.. ناقدة ورافضة.. ومعارضة.. رغم أزماتها.. أزمات من يرى أن عليه عبء المواجهة.. وعليه أن يتحمل.. ولقد تحمل جيلنا الأزمة وحملها على أكتافه.. مبشراً بمجتمع أكثر إشراقاً.. وأقل متاعب.

ويندر أن تكون هناك قضية لم يكن لنا فيها دور .. ورأى معارض، أومخالف أو مؤيد ، لذلك قالوا فى كل العصور أنها مجلة يسارية..وشيوعية، بل إن أمريكا رفضت أن يدخل إحسان عبدالقدوس أراضيها لأنه شيوعى!

كان التبشير بالجديد ونقد كل ماهو قائم، ومعارضة أى نظام، والاهتمام بالرأى والرؤية المستقبلية هى أساسيات مدرسة روزاليوسف الصحفية. وبقدر ما كانت تفتح لها النوافذ.. كانت تستنشق هواء نقيا.. وكانت تسترد صحتها وعافيتها..وبقدر ماكانت تخوض المعارك كانت تقوى.. ويشتد ساعدها.

❑

كانت التجربة الثانية ـ العمال ـ مختلفة لأنها تعكس لونًا آخر من الصحافة له مشاكله الخاصة، وقضاياه المختلفة..وهى الصحافة المتخصصة التى لم تأخذ نصيبها من الذيوع والانتشار فى مجتمعنا رغم أهميتها، وهى بالتأكيد سوف تكون التحدى القادم فى وجود صحافة أكثر تخصصاً بالفئات أو الأقاليم، أو القضايا الكبرى..

وإذا كنا لـم نتعود على الاهـتمام بهذه الصـحافة النوعيـة، فإن القراء أنفسـهم لـم يتعـودوا عليهـا.. ليس فقط لـضعف إمكـانياتهـا، وعدم مقدرتهـا على الصـمود أمام المؤسسـات الكبرى وصحفـها بما لها مـن نفوذ وقراء تعـودوا عليها وأصبـحت جزءاً منهـم لايستطيـعون تغييـرها بسهولـة، فإن الفئـات صاحبة هذه الـصحافة لم يـولوها عنايتهم، فلا يفضـل العمال صحيفة لهم على غيرها، ولايتـحمسون لها، ويحرصون على دعمها، حتى لو أجادت التعبير عنهم، ولايـشترى الشباب صحيفة تنطق باسمهم وهكذا بقية الفئـات.. وليس القصور فقط في هذه الصحافة وفـى إمكانياتها، ولا فى القدرة الشرائية فثمن الصحيفة مازال أقل من ثمن تذكرة أتوبيس أو عدد محدود من السجاير ولكـن عادة القراءة تضمحل وهى فى تـناقص مستمر مما يشكـل أزمة تشتد فى المستقبل ، وتزداد المشكلة بالنسبة للكتاب.

ولقد طفت البلاد العربية، وعدداً من البلاد الأوربية، ولم أجد فى أى منها البواب أوحارس البناية الأمى الذى يجلس بجانبه ولـد صغير يقرأ له الصحيفة إلا فى مصر، والمؤسف أن هذه الصورة التـى كنا في شبابنا نراها ظاهرة عـادية.. قد تلاشت وأصبح أقصـى ما يلـفت نظـرنا البـواب الذى يضـع إلى جـانبه تـليفـزيون يتـابع من خـلاله المسلسلات وربما البرامج الأخرى.

❑

كانت تجربتى فى الصـحافة تستـحق أن تسجـل بما صاحبهـا من قضايا ومـشاكل ومتاعب ذات طـبيعة خاصة، وكـانت المحطة الأخيرة فيـها داخل الصحافـة الحزبية ـ العربى ـ كـان من المفترض أن تكـون تجربة سياسيـة، خاصة أن ميدانهـا داخل حزب معارض له مبادىء عظيمة ويطالب بمزيد من الديمقراطية، وقد تفرد الحزب العظيم بعـدد من الذين يـدنسون كـل شىء نبيـل من أجل تحـقيق أغـراض ذاتية، وتفـرد فى الساحة السياسية بكثير من الضوضاء، أغلبها صراعات على المواقع، بعيداً عن مبادىء الحزب.. وأهدافـه النبيـلة . وقد سردت بـعض الوقائـع العامة مـبتعداً عـن الجوانب الشخصية والحياة الخاصة، فقد اقتصرت عـلى رواية الأحداث دون التعليق عليها فى أغلب الأحيان، وإذا رأى أحـد أنه قد أصابه رذاذ أثناء رواية الأحـداث ـ فإنى أعتذر سلـفا ـ موقـنًا أن تلك هـى الحقيـقة كمـا عشتـها ، وكل واقـعة ذكرتهـا لدى أدلتـها،

ومستنداتها، أو شهودها.. وأكون بذلك قد ابتعدت عن النشاط الحزبى ، قابضاً على انتماءاتى السياسية والفكرية التى آمنت بها، وتحملت من أجلها العناء، دون أن أطمع فى منصب أو أتطلع إلى موقع ..لقد أديت للفكر الذى اعتنقته ما لا يستطيع أن يزايد علىّ أحد من الصارخين والمنشقين والمتطلعين والمتشعلقين.. ولم أدخر جهداً فى أن تتنفس كل الأفكار، وتعرض كل الآراء، ولم أصادر حق أحد فى العمل، مؤمنا بالشباب الذى حملته المسئولية الأولى، وتعهدته فى كل موقع توليته..و لقد أيقنت أن إدارة الصحف علم، وأن الإدارة الجاهلة أو المدعية سوف تؤدى فى النهاية إلى انهيار أى بناء مهما كانت أعمدته خرسانية وصلبة.

والأطماع لاتقتل أصحابها فقط بل ومن حولهم أيضاً ، فالجهل خطر على المجتمع، ولكنه أشد خطورة على الجهلة أنفسهم، والذين يعيشون فى جلاليب آبائهم يجلبون لهم اللعنات بادعائهم الحكمة.

ولقد التقيت بنماذج مضيئة من الشباب علمًا، وخلقًا، كانوا يقاتلون لإرساء قيم ولكنهم لم يكونوا أصحاب الصوت العالي.. فكانوا يعملون فى صمت .. بينما من لا يعملون يثيرون الضوضاء ويهاجمونهم.

«حياتى فى الصحافة» رحلة ممتعة رغم كل شيء.. فهى عصير سنوات طويلة، اختلست منها وقتا ليس قصيراً فى عمل رأيته التزاماً، بأن أضع بعض أفكارى فى أداة تكتب لها حياة أطول. فرغم مئات المقالات والتحقيقات والحوارات والأخبار.. سوف تظل باقية الكتب التى أودعت فيها آرائى ، وخضت بها معارك رأيت واجباً وأمانة للفكر الذى أومن به أن أدخلها فسوف تعيش هذه الكتب بينما سوف يزداد موتاً الذين مازالوا يظنون أنهم يعيشون على الادعاء .. والذين يكذبون وينافقون.

عبدالله إمام



حياتى فى الصحافة

1

روز اليوسف

دار الخيّال



كان إحسان عبدالقدوس يردد دائما إن أخطر اللصوص هم الذين يتقاضون أجراً، ولا يعملون! إنهم لا يسرقون فقط المؤسسات التى يعملون بها، بل يسرقون أيضا جهد وعمل زملائهم.. والغريب أنهم يذهبون لقبض مرتباتهم دون أن يخجلوا حتى من صراف الخزينة!

وقد مررنا فى روز اليوسف بظروف إدارية صعبة، وكانت المرتبات أحيانا تتأخر حتى ما يقرب من منتصف الشهر! وتوقفت العلاوات لعدة سنوات لم تجر خلالها أى زيادة فى الأجور.

وكانت هناك جهود مختلفة للحصول على الموارد، منها فروق سعر الورق، وصفقات إعلانات مقابل بضاعة يأخذها المعلن نفسه، أى أنه كان يحصل على إذن استيراد وقت كان الاستيراد مقيدا، وكان لويس جريس يقول إنه إذا حضر للمؤسسة ورأى «المنشار» يعمل يتأكد أنه سوف يقبض مرتبه! وكان المنشار قد احتل شارع «أفراح الأنجال» المجاور لمبنى المؤسسة يقطّع «بوبينات» الورق ليحولها إلى رزم لبيعها للتجار فى السوق السوداء.

❑

كانت روز اليوسف غارقة فى الديون فقد صاحب تنظيم الصحافة مشروعات التوسع التى لم تتم فى الدار وظلت ملكيتها خارجة عن تطبيق قانون الصحافة وتم

الاتفاق على أن تحصل مؤسسة روزاليوسف على ثلاثة قروض مجموعها حوالى «مائة وأربعين ألف جنيه» لتمويل شراء مبنى روز اليوسف من الأستاذ إحسان عبدالقدوس وشركائه، ولشراء بعض الماكينات والآلات السابق التعاقد عليها.

كانت هذه هى بداية حصول المؤسسة على القروض. وقد رتبت عبئا ماليًا عليها، ففى أوائل ١٩٦١ كان رأس المال الاسمى للمؤسسة «عشرين ألف جنيه» محملاً بالخسائر وقدرها «ثمانية عشر ألف جنيه» وفق تقدير لجان إعادة تقييم المؤسسات الصحفية وعند تحديد الموقف المالى للمؤسسة وقت تنظيم الصحافة ـ تقريباً ـ كانت الديون تصل إلى مائتين وخمسين ألف جنيه أغلبها مستحق للبنك الصناعى وهيئة التأمينات الاجتماعية بضمان موجودات المؤسسة من مبان وماكينات وآلات، ومعنى ذلك أنه لم ينتقل إلى الاتحاد الاشتراكى بعد تنظيم الصحافة إلا اسم الشهرة للمؤسسة وكثير من الأعباء والالتزامات، وكان من الطبيعى حتى يكون ـ الاتحاد الاشتراكى ـ مالكا فعليا للمؤسسة أن يحل محل أصحاب الديون «هيئة التأمينات الاجتماعية ـ والبنك الصناعى» ويسدد هذه الأموال وبعدها تصبح مؤسسة روزاليوسف مملوكة له بالفعل.

وكانت الماكينات والآلات التى لديها إما غير صالحة للإنتاج الجيد أو مستهلكة إلى حد كبير ومحدودة الإمكانيات بالإضافة إلى وجود قصور ونقص شديدين فى بعض فروع الإنتاج، وبعد عرض الموقف على الاتحاد الاشتراكى تم إقرار ضرورة الحصول على قروض جديدة بضمانه لتنفيذ مشروعات إنتاجية تحقق تدعيم وجود روزاليوسف كمؤسسة صحفية كبيرة وتحل مشاكل الإنتاج وتمكنها من التوسع، عن طريق القروض، فى تشغيل المطبوعات التجارية لتسهم فى تحسين الوضع الاقتصادى للمؤسسة. وقد بلغت القروض التى حصلت عليها المؤسسة وكان آخرها عام ٦٦ مبلغ ٣٧٦ ألف جنيه يستحق عنها فوائد مركبة ٨٣ ألف جنيه. وكان مبلغاً كبيراً جداً فى ذلك الوقت.. هكذا جاء فى الدراسة التى قدمت لنا فى مجلس إدارة المؤسسة.

وكانت الإدارة مشكلة.. وفى البداية وقبل تنظيم الصحافة كان المدير هو الأستاذ محمد عبدالسلام المحامى، وقد التقيت به عندما كان المحامى المنتدب من المحكمة

للدفاع عن مصطفى أمين فى قضية الجاسوسية وقد حكم عليه ـ مصطفى أمين ـ بالسجن المؤبد!

وكان إبراهيم خليل يتولى الخزنة، وهو رجل شديد الوفاء للسيدة فاطمة اليوسف.. وكان تقاضى الأجور أسبوعيا، على النظام البريطانى.. ورتبنا حياتنا على أننا نتقاضى الأجور كل أسبوع، وكان معظم العاملين ليسوا معينين فى روز اليوسف أو فى صباح الخير.

وعندما جاء كمال عزب ليشرف على الإدارة حوّل المرتبات إلى شهرية، ووقع عقوداً مع العاملين بقيمة ما كانوا يتقاضونه كل شهر!

وبدأ الإعداد للانتقال من شارع محمد سعيد إلى المبنى الجديد فى شارع قصر العينى الذى وضع حجر الأساس له إبراهيم خليل فى احتفال حضرناه جميعاً وكان أحد تجار القطن من بلديات صلاح عبد الصبور قد اشترى المبنى القديم، وطالب بسرعة تسليمه لهدمه وإقامة عمارة عليه، وهكذا انتقلت المؤسسة إلى مبناها الحالى، واستأجرته من مالكه إحسان عبدالقدوس.

كانت روز اليوسف قد أصدرت سنة ٥٦ مجلة صباح الخير على أن تكون للقلوب الشابة والعقول المتحررة واختارت الصحفى الشاب أحمد بهاء الدين رئيسا للتحرير، ورسم غلاف العدد الأول الفنان زهدى، ووضع الماكيت الفنان حسن فؤاد، وكان المحررون يعملون فى المجلتين معا ـ كلهم بالقطعة ـ فيما عدا سكرتارية التحرير والإشراف الفنى الذى كان مستقلاً لكل مجلة.

وكان يقوم بإعادة الصياغة صلاح عبدالصبور وأحمد عباس صالح ويجلسان فى غرفة مع جورج البهجورى فى نهاية صالة أمامها تقريبا غرفة رئيس التحرير وكنا نعمل أنا والزميل محمد تبارك فى قسمى التحقيقات والفن وقد طلبنا عبدالسلام داود للعمل فى جريدة الأخبار بناء على رغبة على أمين ولننضم إلى أسرة أخبار اليوم، وذهبنا سويا، بيد أننى لم أترك روز اليوسف.

❑

قال لى أحمد بهاء الدين إن هناك مطربة مجهولة يتحدث كل الناس عن أغنيتها

«كل دقة فى قلبى» اسمها نازك وطلب منى إجراء حوار معها، وكانت هناك أغنية مماثلة «يا أمه القمر على الباب» يتحدث عنها الناس لمطربة جديدة وافدة وهى فايزة أحمد قام محمد تبارك بعمل تحقيق عنها.

وأخذت أبحث عن نازك وكانت غير معروفة، حتى حصلت على عنوان سكنها.. ولم يكن لديها تليفون، وكانت تسكن فى شقة مفروشة بالطابق الثامن من عمارة أنور وجدى فى باب اللوق.. وذهبت دون موعد، وفتحت لى الباب وكانت تجلس فى الصالة وأمامها «طشت الغسيل».. وجاء والدها وجلس معنا وطوال كلامى معها، كان يردد كلمات كأنه يحفظها عن ظهر قلب «الله يرضى عليك بلاش الغناء ونروّح بلدنا»! وانتهيت من الموضوع وذهبت للمجلة لكتابته وتسليمه لرئيس التحرير.

وفرح أحمد بهاء الدين بالموضوع الذى كلفنى به بالأمس.. ونشر بعنوان «مطربة كل دقة فى قلبى هل تعتزل الغناء»!

ولم أتابعها بعد ذلك فلم أعرف هل اعتزلت الفن أم استمرت. على أننى تركت قسم الفن إلى قسم الأخبار.. هذه المرة مندوبا فى وزارة الشئون الاجتماعية.

وأتاحت لى فرصة وجودى فى وزارة الشئون وترددى عليها كل يوم أن أتعرف على إدارات الأسرة، والشباب، ومصلحة العمل ومصلحة الفلاح والأسر المنتجة وغيرها من الإدارات التى كانت تابعة للوزارة، والتى أصبحت وزارات مستقلة فيما بعد، وقد أعطانى ذلك فرصة أن أغوص فى مشاكل المجتمع المصرى، بما قرأته من دراسات، وما تابعته من أنشطة، وربما كان ذلك بداية اهتمامى الحقيقى بالقضايا الاجتماعية المختلفة بما فيها من إسكان وخدمات، ومشاكل للمرأة وللرجل وللطفل وكانت تحقيقاتى عن الجمعيات التى تعمل فى هذه المجالات قد زرعت عندى نهما شديدا نحو القراءة حول كل ما يتعلق بالمجتمع المصرى.. وكنت فى بعض الأحيان أخرج من جلسة طويلة مع أحد العلماء وكأنى قرأت كتابا كاملا حول قضية ما، فقد كنت شغوفا بالاستفسار والمشاغبة حبا فى مزيد من المعرفة واستفزازا للعالم الذى أحاوره ليخرج كل ما فى جعبته.

وكان محتما أن نذهب كل صباح إلى عملنا والتوقيع فى الساعة وكان أول

الموقعين إحسان عبدالقدوس، فى حوالى الثامنة صباحا، لم يتخلف عن التوقيع لا وهو صاحب الدار ـ بعد وفاة السيدة فاطمة اليوسف ـ ولا بعد أن انتقلت الملكية للاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى، وقد «فلفص» بعض كبار الصحفيين من التوقيع فى البداية ، وبعضهم شاغب، وكان صلاح جاهين يوقع باسم «الشبح» ومع التوقيع رقمه، لقد كان لكل محرر رقم ليسهل على موظف الإدارة مراجعة أسماء الحضور؛ كان صلاح جاهين بأشباحه يشيع مناخا من المرح فى المبنى كله.

ولقد أحسست بقيمة أن أبدأ يومى فى العمل مبكرا وكنا قد تعودنا أن نسهر فى «نايت أند داى» وهى كافيتريا فندق سميراميس القديم.. وكان لها بابان أحدهما من الجانب على النيل، والثانى من داخل الفندق، وكنا نجلس مع كامل الشناوى الذى كان يخاف الليل فيمضيه ساهرا حتى الصباح فى جلسات تجمع بين الفن والأدب والجد والهزل، ومحاكمة المحامى إسماعيل عبدالمولى، وكان معنا شاب دمث الخلق جاء مساعدا للفنان الكبير عبدالغنى أبو العينين المشرف الفنى هو عدلى فهيم، الذى أصبح فيما بعد مشرفا فنيا، وكان زميلاى فى السهرة الدكتور طلعت إسكندر، طبيب الأطفال الذى سافر إلى الكويت بعد ذلك، ويعيش الآن فى كندا مع ولديه، والدكتور محمود البنا طبيب الأمراض الجلدية المعروف، وكنت قد تعرفت عليهما فى وقت مبكر وتصادقنا لسنوات من أجمل سنوات العمر.

وكانت السهرة تمتد إلى الصباح، فى أغلب الأيام حتى تبدأ المواصلات عملها حيث أسكن فى الحلمية الجديدة ويسكن طلعت اسكندر شبرا ولا تسمح الميزانية بتاكسى مع أن البنديرة كانت قيمتها ستة قروش.. وعندما أذهب إلى البيت فى الصباح، أكون مرهقا، فإما أن أحصل على إجازة لأنام، أو أذهب لعملى فى الموعد غير متزن الجسم والتفكير.

ووجدت بعد فترة أن استمرار هذه الحياة سوف يضيعنى.. فلا أنا أقرأ كتابا، ولا أنا أستريح... ولا أؤدى عملى على الوجه الصحيح.. وتوقفت عن السهر خارج البيت وبدأ يزداد ولعى بالقراءة وبتكوين مكتبة، ولم أضع منهجا للقراءة إلا فى السبعينيات عندما أبعدت عن العمل الصحفى وركزت اهتمامى على إعادة قراءة تاريخ مصر.. وأيضا على التعرف على قادة يوليو الذين لم ألتق بهم أبدا إلا خلال

السبعينيات.. وقد تكون لدى رصيد لا بأس به من خلال هذه اللقاءات وكنت قد آمنت بثورة يوليو، إنجازا وفكرا منذ وقت مبكر. وكان ذلك طبيعياً فأنا ابن مشروعها القومي وبدأت نشاطي الجماهيري كسكرتير اللجنة النقابية لمؤسسة روز اليوسف ثم أمينا للاتحاد الاشتراكي بها.

وقد طلب إليّ عبدالمجيد فريد أن أشرف على نشرة «القاهرة» التي كانت تصدرها أمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكي شهريا ولم أكن أعرفه حتى رشحني أحمد بهاء الدين وكان الفنان حلمي التوني قد وضع التخطيط الأساسي للنشرة ـ الماكيت ـ، ثم تولاها الفنان مودي حكيم، وكان يعاونني فيها الأخ سامي الليثي، وكان صحفيا بدار الهلال بعد ترك روز اليوسف وكان مسئولا عن الإعلام في أمانة القاهرة، وكان من أفضل الصحفيين في الخلق والمهنة.

❑

كنت أسكن في أول شارع ترعة الجبل بدير الملاك بحدائق القبة ـ قبل أن أنتقل إلى الحلمية الجديدة ـ في ثلاث غرف بإيجار ستة جنيهات شهريا وكان مالك العمارة موظفا كبيرا سابقا في السكة الحديد، يملك بيتا قديما عريقا له حديقة في المنطقة نفسها يقيم فيه، وكان إيجار الشقة التي سأستأجرها من قبل، خمسة جنيهات ونصف، وحاولت مع المالك أن يكون الإيجار كما هو وفقاً لما ينص عليه القانون، ولكنه استمر ساعة يقنعني بأنه غلبان وأنه لا يستطيع مواجهة الغلاء، وأنه واثق أنني لا يمكن أن أشكوه في المحكمة من أجل نصف جنيه هو أحق به في رأيه.

وعندما ذهب معي إلى الشقة لكي أتسلمها كانت تحتاج إلى إعادة طلاء، وكنت مشغولا في التفكير فيما يتكلفه ذلك وكان هو مشغولا بخلع المسامير من الحوائط ووضعها في جيب جاكتته!

وكان بحمام الشقة أغرب سخان رأيته يشبه الحلة متصلة بمواسير أضع تحتها وابور الجاز فأحصل على المياه الساخنة!

وكنت أنزل من البيت إلى روز اليوسف مرة واحدة في الصباح وأعود بعد الظهر

حتى لا أدفع أكثر من قرشين فى الأتوبيس، قرش فى الذهاب درجة ثانية، وقرش فى العودة!!

وكان المرتب عبارة عن مكافأة قدرت على أساس ستة موضوعات منشورة مقابل عشرين جنيها شهريا. وما زاد أو نقص يحسب ثلاثة جنيهات للموضوع، ونشر هذا الكم من الموضوعات فى مجلتى روز اليوسف وصباح الخير لم يكن سهلا، بل معركة تنافسية شديدة داعية إلى إجادة العمل وتقديم موضوعات أكثر عدداً..

وعندما بدأ بعض المحررين يعينون لأول مرة بمرتب على أساس متوسط الأجر الشهرى كان مرتبى اثنين وعشرين جنيها. أى أننى كنت أنشر أكثر من الموضوعات الستة فى المجلتين: وذات مساء وأنا أجلس فى غرفة إحسان عبدالقدوس. وهو يقرأ موضوعا قدمته إليه ويبدو أنه أعجب به، فسألنى عن مرتبى ولما عرف أنه ٢٢ جنيها تعجب من الرقم وتساءل لماذا ٢٢، وأوضحت أنه احتسب على أساس المتوسط.. وعندما ذهبت أول الشهر إلى الخزينة لقبض مرتبى وجدت أنه قد أصبح ٢٥ جنيها.. وفى الشهر التالى زاد إلى ثلاثين جنيها وظل مجمداً على ذلك إلى ما بعد تنظيم الصحافة، فلعدة سنوات لم يزد خلالها مرتب أى من العاملين.

فى هذه الظروف تشكلت أول لجنة نقابية بدار روز اليوسف، وحمل عبء التشكيل عبدالحميد حمدون ومحمد الفقى ـ وكان ذلك حدثا كبيرا ـ بيد أن حمدون لم يمهله القدر فقد توفى، وخلفه محمد الفقى وكان نقابياً ممتازاً وصل إلى رئاسة النقابة العامة لعمال الصحافة وعضوية المكتب التنفيذى لاتحاد العمال.

وحاولت النقابة أن تسهم فى حل مشكلة الديون فى روزاليوسف بأن تكون قوة ضاغطة باسم العمال لكى يسدد المالك وهو الاتحاد الاشتراكى بعضها، وقد بذلت أنا هذه المحاولة مع أكثر من جهة، خاصة عندما كنت ـ فيما بعد أميناً للجنة الاتحاد الاشتراكى ـ ولكن روز اليوسف ظلت من مؤسسات الجنوب ليست الفقيرة بل والمدينة أيضاً.

وقد جعلتنى زيادة مرتبى أفكر فى الانتقال إلى شقة أقرب إلى مقر المجلة وهى فرصة لتوفير ما أدفعه فى المواصلات خاصة أن أحد الأصدقاء عرض على شقة ٤ غرف إيجارها أحد عشر جنيها فى شارع راتب باشا بالحلمية الجديدة عمارة «البراد»، ورحب بى درويش البراد، واشترط أن يكتب فى العقد أن الإيجار اثنا عشر جنيها

ويتقاضى فقط ١١ جنيهًا، وفيما بعد قام بيننا نزاع قضائى وصل إلى المحاكم حول هذا الجنيه!

وانتقلت إلى الشقة الجديدة ـ ٤ غرف واسعة وصالة أكثر اتساعاً ـ بعمارة البراد فى الطابق الأخير ١٣ شارع راتب، تحيط بها ٤ بلكونات دائرية تطل على ملعب مدرسة الخديوية... وكانت نقلة كبيرة فى حياتى ومغامرة فالإيجار مرتفع وقد يتعذر علىّ دفعه فى ظل عدم الانتظام فى تقاضى المرتبات أول كل شهر وكنت أقطع المسافة بين روز اليوسف وبيتى فى الحلمية الجديدة سيرا على الأقدام مخترقا شارع الشيخ ريحان إلى حارة الزير المعلق وسوق الناصرية المزدحم بالباعة وبالترام فى رحلة يومية تستغرق نصف ساعة على الأقل... وقد شغلتنى قضية الباعة الجائلين من زاوية أخرى غير مطاردتهم بواسطة البلدية وهى معركة مستمرة منذ أكثر من نصف قرن، فلا البلدية توقفت وفكرت فى حل، ولا هم توقفوا.. سعيًا للرزق فى أى مكان وكنت ألاحظ أن هناك أكثر من سيدة تجلس وراء فرشة من الفجل والجرجير والليمون، ولو أعطيت لهذه السيدة جنيها واحدا لاشتريت كُل بضاعتها، أى أن رأس مالها أقل من جنيه، عليها أن تربح ما يكفى لمصاريفها ـ وأكلها وشربها ولبسها وسكنها وربما لديها أولاد ـ ثم عليها أن تحتفظ برأس المال لتشترى فى اليوم التالى بضاعة جديدة ورغم ذلك فقد كانت تحمد الله وراضية وربما سعيدة!

وتذكرت قصة قديمة عندما مرض أحد الملوك وحار الأطباء فى علاجه.. حتى جاءه رجل حكيم قرر أن علاجه الوحيد أن يرتدى قميص رجل سعيد!

وطاف الوزراء كل أرجاء البلاد، وكلما وجدوا رجلاً يبدو عليه الابتهاج، سألوه عما إذا كان سعيداً؛ راح يشكو لهم ما يعانيه من أوجاع وآلام وقرر أنه ليس سعيداً، وإذا رأوا إنساناً ذا مال سألوه عن سعادته، فأخبرهم أنه يعانى ويبدأ فى رصد مشاكله ومتاعبه هكذا..

وبينما يجلس أحد الوزراء مهموماً لأنهم لم يحصلوا على رجل سعيد، رأى راعى غنم يسير وراء القطيع ينفخ فى الأرغول.. فاقترب الوزير منه يسأله عما إذا كان سعيداً.. وقال الراعى: نعم إنه سعيد جداً.. وفرح الوزير وسأله ملهوفا: أعطنى

قميصك وأعوضك عنه ما تريد.. وكانت المفاجأة عندما قال الراعى: ما هو القميص.. إننى لم أمتلك قميصاً فى حياتى!

وسرت مقولة: إن السعيد لا قميص له!... وربما حاولت هذه القصة التهوين على الفقراء، ولكن أكثر ما يهون عليهم هو الإيمان القدرى.. ولا أعرف ما إذا كان هذا سليما أم أننا نحتاج إلى تغيير المفاهيم ونغرس قيما جديدة تحث على العمل بعيداً عن التواكل بهذه الطريقة التى تتناقض حتى مع الدين الصحيح.

❑

كان من بين الموضوعات الصحفية التى تنشرها الصحف فى ذلك الوقت طرح قضية معينة واستطلاع عدد من الآراء حولها مثل كراسى التليفزيون هذه الأيام، تحقيقات بلا أرقام ولا رؤية ولا معاناة... وكان أحد الزملاء قد دلنى على تليفون منزل الدكتور فؤاد محيي الدين سكرتير نقابة الأطباء باعتباره مستعدا للتحدث فى أي موضوع.

واتصلت به أكثر من مرة وكان يرد على تساؤلاتى ولم يكن التليفون سهلاً، فطلبت أن أمر عليه، وكان طبيبا للأشعة فى مستشفى الجمهورية القريب من بيتى وكنت أحصل على إذن بالتأخير عن موعد حضورى للعمل فى الصباح وأمر عليه فى طريقى للمجلة وأمضى معه فترة يستقبلنى بالبالطو الأبيض، ويتركنى دقائق ليلتقط صورة أشعة لمريض، ثم يعود لنواصل حديثنا، وكان له دور بارز فى الحركة الوطنية وهو طالب، وتردد أنه كان ماركسيا منظما، وكان متحدثا لبقا وكان فى آرائه معى ما يؤكد تطرفه، وفيما بعد وقد أصبح عضوا بمجلس الأمة، حمل مطلب تأميم الطب، وعندما كان يبدأ حديثه يتهامس النواب «كارل ماركس هيتكلم» من شدة تطرفه الاشتراكي.. وتناولنا العشاء معا مرات عديدة فى «مطعم الأنيون» الذى كان أمام دار القضاء العالي، ومكانه الآن بنك مصر ومكتبة لهيئة الكتاب، ومن الغريب أن الدكتور فؤاد قطع صلته بى بعد أن أصبح محافظا وعندما أصبح رئيسا للوزراء كان يشاهدنى فى الاجتماعات العامة فيتجاهلنى تماما وكأنه لا يعرفنى، وقد أبعدت عن العمل الصحفى بقرار صدر من السادات، خرج من مكتبه كرئيس للوزراء وعندما قرر الزملاء المبعدون مناقشة المسئولين رفضت أن أذهب معهم إليه، وفضلت أن ألجأ

إلى القضاء، وقد رفع لى الدكتور يحيى الجمل قضية أمام مجلس الدولة متطوعا وقد كسبت القضية.. فقد كانت المواقف السياسية بيننا ـ أنا وفؤاد محيى الدين ـ قد اختلفت على كل حال!

❏

وكان صديقى الحميم محمد العزبى يعمل محرراً فى مجلة آخر ساعة، ويكتب فيها بابا أسبوعيا عنوانه «ناس وراء الأخبار»، ووقع لى مأزق أثر فى حياتى الصحفية جدا حتى أننى لا أنساه أبدا. كانت فى مجلة روز اليوسف صفحتان عنوانهما «أخبارهم على وجوههم» عبارة عن «بورتريه» لشخصية سياسية أو فنية يرسمها جورج البهجورى ومعها خبر خفيف من بضعة سطور، ومكافأة الخبر عشرون قرشا، ولم يكن مبلغا هينا، وجربت أن أفبرك خبرا لأحصل على العشرين قرشا.

كنت مندوبا للمجلة فى وزارة المواصلات، وكانت فى شارع قصر العينى داخل سور مبنى مجلس الأمة، وأتردد عليها وعلى مكتب وزيرها الدكتور مصطفى خليل كل يوم.. وفبركت خبرا رسمه جورج، لم يكن الخبر صادقاً بل كان مكذوباً والحقيقة الوحيدة فيه أن مصطفى خليل(*) كان موظفاً فى السكة الحديد، وقلت فى الخبر المفبرك «ضحك الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات وهو يروى قصة حدثت له أيام كان يعمل مهندساً فى مصلحة السكة الحديد.. قال إنه عندما رقى للدرجة الرابعة ذهب إلى المدير ليشكره. ولكنه فوجئ بالمدير يقول له اشكر رئيسك المباشر فأنت فى نظرى لا تساوى الدرجة الرابعة ولا الخامسة حتى.. ودارت الأيام وأصبح الموظف الذى لا يستحق الدرجة الرابعة ولا الخامسة وزيراً.. وبقى رئيسه موظفاً كما هو». كان فكرى أن هذا الخبر سوف يسعد مصطفى خليل فما قصدته أن مدير السكة الحديد موظف بيروقراطى لم يقدر كفاءة الرجل، وأنه بقى فى مكانه بينما الدكتور قد صار وزيرا بكفاءته.. هكذا رأيت وأنا أفبرك خبراً لا أساس له من الصحة!

بعد أن كتبت الخبر اتصل بى صديقى محمد العزبى يسألنى عن خبر ينشره فى باب «ناس وراء الأخبار» الذى يكتبه فى مجلة آخر ساعة فقد كنا نتبادل الاتصالات

(*) تولى الدكتور مصطفى خليل وزارة المواصلات لأول مرة فى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ واستمر بها بعد إضافة النقل إلى المواصلات فى ٢٤ / ٣ / ١٩٦٤ .

واللقاءات والأخبار والأفكار، وأمليت عليه نفس الخبر الذى اخترعته منذ لحظات بنصه وكلماته، وقلت فى نفسى إنه سوف ينشر فى آخر ساعة يوم الأربعاء بينما تصدر روز اليوسف يوم الأحد قبلها بثلاثة أيام..

ونشر الخبر فى «روز اليوسف» يوم الأحد، وفى يوم الأربعاء وبينما أقرأ الصحف فى الصباح قبل خروجى من البيت، وجدت عنوانا كبيرا فى باب أخبار الناس فى جريدة الأخبار على الصفحة الثالثة يقول العنوان: «القصة التى يضحك لها وزير المواصلات» وأورد نص الخبر الذى قال إن إحدى المجلات نشرته، وقال محرر «الأخبار» بالنص: أن المجلة علقت على النبأ بقولها: أن المهندس مصطفى خليل أصبح وزيراً للمواصلات. بينما ظل المدير فى مكانه، والذى نعلمه أن وزير المواصلات لم يضحك من هذه القصة. لأنها لم تحدث قط والذى يعلمه وزير المواصلات أن مدير السكة الحديد الحالى. لم يكن مديرا للمصلحة عندما كان هو مهندسًا بها؛ كما يعلم الجميع أن مدير السكة الحديد الذى رقى مصطفى خليل فى عهده إلى الدرجة الرابعة، هو الذى اختار المهندس مصطفى للسفر فى بعثة إلى أمريكا حيث حصل على درجة الدكتوراه فى الهندسة منها.

وعندما رقى مصطفى إلى الدرجة الرابعة. لم يكن فى حاجة إلى شكر مدير المصلحة لأنه رقى بالأقدمية المطلقة وعقب عودته من أمريكا بعد حصوله على درجة علمية لم يحصل عليها أحد غيره ويتساءل وزير المواصلات: لماذا تنشر هذه القصة المختلقة فى هذا الوقت بالذات الذى يقال فيه أن هناك تغييرا فى بعض المناصب الكبرى بالمصلحة؟!

«ثم يتساءل مرة أخرى : أهذه قصة تستحق الضحك. إذا فرض أنها حدثت بالفعل». وأنا لم أكن أعرف أساسا أن الوزير تمت ترقيته وأنه كان يخوض معركة، لإبعاد بعض الموظفين من السكة الحديد، وتصور أن الخبر نشر لحسابهم حتى يبدو ما يتخذه من إجراءات وكأنه انتقام شخصى رداً على موقف سبق أن اتخذوه منه، وبديهى أن كل هذه المعانى لم تكن فى ذهنى إطلاقا، فكان فى ذهنى فقط تأليف خبر للحصول على عشرين قرشاً، وكان تكذيب جريدة الأخبار صفعة قوية لى، خفف منها أننى فتحت مجلة آخر ساعة التى تصدر عن المؤسسة نفسها وفى اليوم نفسه فإذا

بهـا وقد نشرت الخـبر نفسه كما هـو بعنوان «لا يـساوى الدرجـة الخامسة» ونـصه: الدكتور مـصطفى خليـل وزير المواصلات جلس فـى الأسبوع الماضى يضـحك وهو يروى ذكرياته لأصدقائه عندما كان موظـفاً فى الدرجة الخامسة وقال الوزير إن الدور جاء عليه فى إحدى المرات لكى يأخذ الدرجة الرابعة وذهب إلى مديـر المستخدمين يطلب منه حقه الـضائع ويطلب ترقيته إلى هذه الدرجة، والتفـت إليه المدير ونظر من تحت النظارة وقال له بـلهجة الروتين: احمد ربنا لأنك فى الدرجـة الخامسة فأنت فى نظرى لا تساويـها. ومضت الأيام ولم يأخذ مصـطفى خليل الدرجة الرابـعة فقط إنما أصبح وزيراً فى الوزارة نفسها وكان أول واحد جاء يهنئه مدير المستخدمين الذى قال له رأيه فى الوزير عندما كان موظفاً»!

وذهبت إلى عملى منـقبضا غير مستريح، ولـم يفاتحنى أحـد من زملائى، وكنا بعد صدور العدد نوقع فى سكرتارية إحسان عبدالـقدوس بأسمائنا فى عدد المجلة على ما قدمـناه من أخـبار نشرت بـدون توقيـع لعمـل كشوف الإنـتاج وحتى تـصرف قيـمة الأخبار والموضوعات لأصحابها.

ومضت أيام قبـل أن يطلبنى إحسان عبدالـقدوس وكان يجلس على مكـتبه نصف الدائرى وسألنى عما إذا كنت كاتب الخبر، واعتـرفت، فطلب أن أقدم له تقريرا كتابيا عنه، ولكنـى اختصرت الطريق، وقلـت له ـ لا أعرف كيف ـ إن الخبر صحـيح وأننى كنت كـمندوب للـمجلة فى مـكتب الوزيـر، وكان متواجدا أيـضا فى نفـس الوقت مندوب مجلة آخر ساعة وسمعنا هذا الحوار يدور بين عدد من الجالسين فى المكتب، فسجلـناه، وكتبناه ونـشرته «روز اليوسف» قـبل آخر ساعة وإننـى أستحق مكافـأة عنه وطلب مـجلة آخر سـاعة فوجد نـفس الخبر بـكلماتـه وكان تعلـيقه: إن هذا الـوزير كذاب، فقد رفض إحسان أن يكذب صحفيا بيـنما كذب الوزير... وأحسست بقيمة الرجل وبجريـمتى خاصة بعد أن أصدر أمـرا، ألا تنشر المجلة اسمه لمـدة ستة شهور وكانت هذه عـقوبة يتبعـها إحسان بمقاطـعة المجلة لأخبار ولـنشر أسماء الذيـن تتخذ المجلة مـنهم موقفـاً أو الذين لا ترضى عـن مواقفهـم مهما كانـوا مسئوليـن، وطلب إحسان أن أمر على الوزير وأخطره بقصة الخبر وبقرار رئيس التحرير.

ولما كانت حبـال الكذب قصيرة ـ كما يقـولون ـ فقد وقعت بهذه الفـبركة وبهذا

الكـذب المتوالـى فى مأزق أشـد... ويبدو أن إحـسان عنـدما اتصـلوا به فـى الوزارة أخبرهم أنـنى سأمر عليهـم لإبلاغهم بما حدث، وكانت «عـزيزة» عاملة التلـيفون فى الطـابق الأرضى من المبنى القـديم بشارع مـحمد سعـيد ما أن ترانـى أصعد السـلم المتهالـك حتى تقول لى إن مكـتب وزير المواصلات سأل عنـى وأنهم ينتظرونـنى فقد كان الأمر شديد الأهمية بالنسبة للوزير.

وأخذت أتهـرب لعدة أيام ثم خـفت أن يتصاعـد الأمر وقررت حسمـه، وذهبت لمدير مكـتب الوزير وأبلغـته أن الأستاذ إحسان قـد اتخذ إجراءات حاسمـة وشديدة ضد المحرر الذى كتب هذا الخبر وأبعده عن العمل فى المجلة.

وأمضيت فترة ليست قصيرة فى قلق خوفا من حدوث تداعيات أخرى ولكن الله سلـم.... فزالت آثار الخـبر الذى ترك فـى نفسى غـصة، بعدهـا قررت أن أبتعـد عن الفبركة؛ أبدا، وعلى امـتداد عملى الصحفى لم يكذب لى خبـر ولا تحقيق فلم أكتب إلا ما أثق فى صحته ألفـا فى المائة، وكنت أرى أن الحقيقة مهما بدت غـير مثيرة وغير براقة إلا أنه يكفى أنها الموقف الصحيح بالنسبة للصحفى.

وأغلق الموضـوع عند هذا الحد. وكثيـرا ما تمنيت أن تـقع لكل صحفـى شاب فى بداية حـياته مشكلـة مثل التى وقـعت لى بسبـب خبر كاذب حتى يـقلع عن التـأليف والفبركة. بعد أن أصـبحت ظاهرة بين أجيال تستعجل الـشهرة والإثارة، وربما الثراء أيضا.. وأحيانـا أفكر هل كان جيلنـا الذى حمل قيما وتقـاليد مختلفة عـلى خطأ، وما مدى مسئوليته إذ لم يستطع أن يرسى قواعد وتقـاليد تحترم قيما للعمل الصحفى تقوم على الصدق والالتزام والإيمان والتمسك بالمبدأ.

ولم يستـطع جيلنا أن ينـفى ما يرسخ فى أذهان الجمـاهير من افتراء مقـولة يرددها الناس رفضـا لتصديق ما تنـشره الصحف بأنـه «كلام جرايد» علامة علـى عدم الدقة والـكذب مـع أن معـظم الأكـاذيب المنشـورة بالـصـحف هـى فى حـقيـقتـها كـلام وتصريحات لمسئولين.

وكان هذا الـدرس فى بداية حياتـى الصحفية نـعمة من الله سـبحانه وتعالـى فلم أفبـرك خبـرا ولم أؤلف رأيـا، ولم أضف إلـى كلام مـصدر ولو سـطرا واحـداً وإنما

أعرض الحقيقة كما هى وربما كانت إضافة جملة واحدة يجعلها أكثر تشويقا ولكنى لم أفعل فحصلت على ثقة كل الذين تعاملت معهم.

المرة الوحيدة التى جاء للمجلة فيها تكذيب على ماكتبته كان تكذيبا فاضحا منشورا على نطاق واسع فقد كنت أجريت حوارا صحفيا مع فضيلة الشيخ الدكتور على الخفيف، وكان عالما فاضلا مستنيرا، وهو والد الدكتور محمد الخفيف، المفكر الماركسى خفيف الظل والروح.

ذهبت للشيخ على الخفيف لإجراء حوار معه، حول آرائه المتقدمة جدا فى الملكية، وإباحة التأميم، ومصادرة المال المستغل وغير ذلك من آرائه التى قدمها فى دراسات لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

وكان الرئيس السادات قد أعلن عن إنشاء ثلاثة منابر سياسية داخل الاتحاد الاشتراكى سبقت إعلانه عن قيام الأحزاب هى «اليمين والوسط واليسار»، وكانت المنابر شيئا جديدا، وفى حوارى مع الدكتور الخفيف قال لى بين كلامه إن الإسلام يسار، وإن كل المسلمين يسار، وكان السادات يصاب بالارتيكاريا من كلمة اليسار، وأنشأ المنبر - الذى تحول إلى حزب التجمع - ذرا للرماد وتمشيا مع الاتجاهات السياسية فى العالم وكان يعمل على ضرب اليسار ومحاصرته وهو ما حدث بعد ذلك، وكان أيضا يريد لمنبر الوسط أن يحكم، وكان مؤسسه زوج شقيقة السيدة جيهان رءوف صفوت زوجته. وهو الأستاذ محمود أبو وافية عضو مجلس الشعب وقد فرحت المجلة بتصريحات الشيخ الخفيف، ولأول مرة نشرت «مانشتا» بعرض الصفحة على الغلاف «مثل الصحف اليومية» فوق كلمة «روز اليوسف» من ثلاث كلمات هى: «كل المسلمين يسار»!

بعد يومين كان موسى صبرى ينشر فى جريدة الأخبار بشكل بارز، وعلى ثلاثة أعمدة عنوانا كبيرا : «الشيخ على الخفيف يقول: لم أقل لمجلة روز اليوسف إن كل المسلمين يسار»!

وقالت جريدة الأخبار إن الشيخ على الخفيف كذب ما نشرته روز اليوسف على لسانه وأنه لم يقل أبدا ما نسب إليه على صفحات المجلة.

ولم تكن القضية بالنسبة لى أن الحديث مسجل وأننى أحتفظ بالتسجيل بل إن نجله الدكتور حامد كان طبيبا بحى عابدين قد جاءنى وأخذ بروفة الحديث مطبوعة، ليراجعه والده فضيلة الشيخ، وأنه أجرى عليه تعديلات بخط يده، ولم يتعرض للعنوان ولا لنص كلماته حول أن المسلمين يسار فتركها كما هى، أى أنه فضلا عن أنها مسجلة بصوته قد قرأها وأقرها، وأقر العنوان وفى نهاية الصفحة وقع الرجل باسمه!

وفهمت أن ثمة ضغوطا تمت لنشر هذا التكذيب لأهداف سياسية خاصة أن منبر الوسط كان منبر السادات. ونشرت صورة للتكذيب الذى نشرته جريدة الأخبار وتعليقاً طويلاً عليه بعنوان «لكل عالم هفوة» قلت فيه: «أنه لما كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ حياتى الصحفية «أكثر من ٢٠ سنة» التى يكذب فيها أحد مصادرى، ما نقلته على لسانه. فإن ذلك وحده، هو الذى يدفعنى إلى الرد على فضيلة الشيخ الذى كنت ـ ومازلت ـ أكن له كل الحب والاحترام.

«فعندما ذهبت إلى فضيلته جلس معى ـ حتى يحضر ـ حفيده الشاب المتحمس، وكان معظم شباب مصر مستاء مما تنشره صحف معينة «لويًا» للحقيقة، وإدانة للشرفاء، وعندما جاء الشيخ كان متردداً فى أن يتكلم، وخاصة بعد تجربته التى جرت عليه متاعب، فى الحوار الذى أجراه مع جريدة الأهرام وخاصة الجزء الذى تحدث فيه بصراحة عن رأيه فى التصوف ـ ويبدو أنه لم ينشر كاملاً فى الأهرام ـ لأن هذا الجزء أغضب بعض كبار رجال الدين المتصوفين.

ولقد بدا أن الرجل وافق على النشر، إعمالا لمواقفه الشجاعة، وفى مواجهة تيارات تريد أن تسخر كل شىء حتى الدين لخدمة أهدافها وهذا ما أشرت إليه، عندما نقلت إلى القارىء، تردده فى نشر شىء على لسانه.

وأثناء الحوار حضر الدكتور حامد الخفيف ـ نجله ـ المدرس بكلية الطب بجامعة الأزهر ليصحبه إلى الطبيب.. وتعارفنا.. وامتدح روز اليوسف، وطلب منه والده أن يزوده بها أسبوعيا؛ مادامت هى الصحيفة الوحيدة التى تحرص على أمانة الكلمة، والجديرة بالقراءة كما وصفها الدكتور حامد لوالده.

«وطرح الدكتور حامد موضوع اليسار وأوضح لوالده ماذا تعنى كلمة اليسار فأنا

لم أتطوع بأن أكون شارحاً لمعانى الكلمات ولم أكن ذاهباً إليه داعياً لمبدأ معين أو لفكر معين، فقد ذهبت إليه صحفياً أسأل ـ لا أشرح ـ وهو يضع الإجابة التى يراها مناسبة لسؤالى، وأحترم رغبته إذا طلب عدم نشر رأى، وتلك عادتى دائماً خلال عملى الصحفى الطويل.

«ولقد تطوعت فى نهاية الحديث أن ألخص بسرعة لفضيلة الشيخ ما دار بيننا وهى أيضاً إحدى عاداتى التى أتمسك بها.. وعندما خرج معى الدكتور حامد ليودعنى، وقفنا فى الشارع نتكلم بضع دقائق وكان محور حوارنا ـ رأى الشيخ عن أن كل المسلمين يسارـ وقلت إننى سوف أركز عليها فى العناوين وطلبت من الدكتور حامد أن يشرفنى بزيارة فى مكتبى بالمجلة ويحضر لى معه صورة لفضيلة الوالد.

وبعد يومين حضر الدكتور وأحضر لى الصورتين.. وعرضت عليه ـ وعلى غير عادتى ـ الموضوع مكتوبا بكل عناوينه كما نشر.

وأقر أن الموضوع سليم وامتدح طريقة عرض الأفكار ووضع العناوين.. فهى تعبر تماما عما دار فى الجلسة التى حضر الجانب الأكبر منها كما أشرت إلى ذلك فى الحوار المنشور.

وبعد يومين، اتصل بى تليفونيا وطلب منى أن أحذف من عناوين الحديث كلمات كل المسلمين يسار اكتفاء بتركها فى صميم الموضوع. حيث إن ذلك هو رأى الشيخ ولكن وضعها فى العناوين سيلفت النظر مما يجر على الوالد متاعب هو فى غنى عنها.

وأخبرته أن الأمر قد خرج من يدى منذ قرأ الموضوع، وأقره، فقد سلمته إلى رئيس التحرير، وسوف أطلب منه ذلك إذا كان هناك متسع من الوقت.

ولظروف خاصة بإمكانيات الطباعة، فى ظل الأعداد المتزايدة، لم نستطع أن نغير العناوين، لأن أكثر الصفحات تطبع مبكرا جدا.. لم يكن اعتراض الابن بعد يومين من قراءة الحديث وإقراره، إلا على العناوين فقط.

وعندما صدرت المجلة، اتصلت تليفونيا أكثر من مرة بفضيلة الشيخ لأستوضح رأيه ولكننى لم أعثر عليه بكل أسف.. واتصلت بنجله الدكتور حامد، الذى عاد

وهنأنى على سلامة العرض، ولكنه أيضا عاد ليؤكد أن وضع العناوين بهذه الطريقة قد يجر على الشيخ متاعب لم يكن لها داع .

وأوضحت له أن السبب فى عدم تنفيذ رغبته، هى إمكانيات الطبع، وأنه ليس هناك ضرر من النشر وأن الشيخ قد قال هذه الكلمات فعلا.

وبعد أيام، فوجئت بجريدة الأخبار تنشر تكذيبا على لسان الشيخ ـ وعلى ثلاثة أعمدة ـ وبالخط العريض، وكأنه حدث هام ـ إذا استرجعنا ما قاله الشيخ، وما نشر على لسانه لوجدنا أنه قال:

«إذا كان اليسار هو حكم الأكثرية ولصالح المجموع، فكل مسلم يسار، وكل المسلمين يسار».

وقد يكون الشيخ قد غير رأيه، فذلك حقه، وقد يكون الشيخ قد استجاب للضغوط، لقد حضر الحوار نجله وراجعه قبل النشر واعترض بعد أيام على الشكل.. وليس على الموضوع وكان ذلك بعد أن طبعت صفحات المجلة وأننى اتصلت بالدكتور بعد النشر وامتدح المنشور، وقال أنه سوف يجر عليه بعض المتاعب.

إننى لم أذهب إلى فضيلة الشيخ ـ كما قال ـ داعية لمذهب سياسى اقتصادى معين له شهرة بين العامة ببعده عن الدين الإسلامى فأنا لست من أتباع هذا المذهب الذى لم يفصح عنه فضيلة الشيخ، ولكن قد أفصح عنه مشايخ آخرون!

إن اليسار ليس تهمة وإذا كان هناك من يخلط بجهل أو بغباء أو بسوء قصد، بين اليسار والشيوعية فلا شك أن الأمر يختلف لدى المفكرين والعلماء، فاليسار لا يعنى إلا أن نتقدم.. واليسار بهذا المعنى موجود فى كل زمان ومكان.. بل إنه دائماً مطلب الجماهير وأملها. إننى لست عضواً فى أى من التنظيمات الثلاثة.. وأن هذه المواقف قد هزت فى نفسى قيما كثيرة، فلم أتصور أن أمسك بالقلم إلا دفاعا عن قضية وليس عن نفسى. وعن أمانة الكلمة.. التى أتيح «للأخبار» أن تدعونا... نحن... إلى الالتزام بها..» .

وانتهت المعركة عند هذا الحد.!

❑

كان مشوارى المرهق على الأقدام كل صباح سهلاً بالنسبة لمعاناة جيل قديم قبلنا،

روت السيدة فاطمة اليوسف أنهم كانوا يقطعون عشرات الكيلو مترات على أقدامهم بين مقر مجلة روزاليوسف والمطبعة وأن محمد التابعي كان يسير وقد انتفخت جيوبه بالكلاشيهات بين الورشة والمطبعة وكان مستحيلاً ركوب السيارات أو الحنطور وبينما كانوا في عرض إعلان.. وقيمة الإعلان في الصفحة الأخيرة كاملة خمسون قرشا.. وكان انتصاراً كبيراً عندما اشتروا «دراجة» يركبها محمد التابعي لترحمه من عناء السير على الأقدام.

كانت متاعبنا أقل.. ومتاعب الجيل التالي لنا ستكون بالتأكيد مختلفة.. ولكن المعاناة على كل حال تعطي نوعاً من الصلابة.. وكانت هذه واحدة من مقومات مدرسة روزاليوسف الصحفية التي عودت العاملين فيها على أن يعتمدوا على أنفسهم في كل شيء ووضعتهم أمام تحدي الكلمة دون الاعتماد على الإثارة أو السبق، فالقارئ الذي يرتبط بالسبق لن يصمد مع المجلة فسوف تخسره إذا لم تحقق سبقاً، والذي يبحث عن الإثارة سوف ينصرف عنها إذا لم يجد ذات مرة مادة مثيرة، أما الذي يقرأ المجلة للموقف وللكلمة الجادة فسوف يستمر معها حتى ولو كان عدده محدوداً.

ولقد كانت سنوات الحلمية، هي بداية سنوات استقراري المهني بعد أن أيقنت أن القراءة بالنسبة للصحفي ليست ترفا ولا تسلية ولا حتى ثقافة بقدر ما هي أولاً من الأدوات للصحفي ووسيلة أساسية تمكنه من عمله، وبدونها لن يواصل مشواره بكفاءة، وأن تقدم الصحفي في مهنته مرهون بسعة اطلاعه. وتفرغه لعمله وحبه له، وبما يقدمه لهذه المهنة العظيمة فإنها تعطيه بقدر ما يعطيها والصحافة من المهن التي إذا لم يكن محترفها يحبها ومتحمساً لذاته ولنفسه ولتقدمه شخصياً فإنه سوف يظل موظفاً بدرجة صحفي ولن يتقدم عن ذلك، وطوال عمري كان عملي هو أول اهتماماتي، ثم تأتي بعد ذلك سائر الاهتمامات الأخرى بما فيها أسرتي: زوجتي وأولادي.. فلم يحدث أبداً أن ذهبت مع أحد منهم إلى الطبيب، أو إلى المدرسة أو ذهبت معهم في رحلة أو إجازة حتى محددة، كنت أمضي معهم أحيانًا بعض الوقت في الصيف برأس البر. ولم أتأخر دقيقة واحدة عن موعد مع أي مصدر، ولكني تأخرت ساعات عن زوجتي وأولادي وتأخرت عن مواعيدي في بيتي، في مناسبات

مختلفة.. وبقدر ما أعترف أن ذلك كان خطأ وخطيئة أنا نادم عليه، بقدر ما أرجعه إلى حبى لعملى لأننى وضعته دائماً فى المرتبة الأولى طوال حياتى..

كنت أخرج فى الصباح بعد أن يذهب الأولاد للمدرسة.. وأعود بعد أن يناموا وكنت أعطيهم موعداً.. وأنساه، ولا أرحب أن يتصلوا بى بالتليفون حتى لا أنشغل بمشاكلهم فيما عدا فترة كنت مسئولا عن مجلس الآباء فى مدرسة الشرق القومية التى دخلوها فى طفولتهم وكانت مجاورة لمؤسسة روزاليوسف فى شارع أمين سامى.

فى الحلمية الجديدة، دخل التليفون منزلى ودفعت ٢٩ جنيهاً رسم تركيبه واشتريت بوتاجازا وسخانا وثلاجة إيديال ٩ قدم منبعجة الباب بمبلغ ٩٩ جنيهاً بالتقسيط، وجاء ابن عمتى من القرية ورآها فانبهر بها ولما عرف ثمنها تعجب قائلاً: ليه يا أخى.. بتمن جاموسة هى هاتوكلنا.. وكانت تجارب الإرسال التليفزيونى قد بدأت وشغل بها الناس وفكرت فى أن أحصل على تليفزيون وأنهيت جميع الإجراءات وكتبت الكمبيالات وعاوننى فى أن أتسلمه يوم الافتتاح الزميل يوسف الشريف حيث ذهب معى إلى المحل بالطابق الأرضى بعمارة اللواء.. فى مواجهة وزارة الأوقاف، واستطعنا اختراق الزحام، على أساس أننا لابد أن نرى الافتتاح لنكتب عنه وفقا لاتفاق مع عبدالقادر حاتم..

واستلمنا التليفزيون وطرنا به إلى البيت وكان فرجة حقيقية وكانت الصحف تتحدث عن مجتمع التليفزيون وتأثيره على الحياة الاجتماعية والفنية فى الدول التى دخلها من قبل، وعندما أحضرت التليفزيون كنت أول من أدخله فى العمارة وتجمع أغلب السكان فى شقتنا ليشهدوا هذا الحدث الضخم، بينما كانت زوجتى قد نقلت فى نفس اليوم إلى المستشفى لتضع ابنتى نانيس!

قبلها.. كنا مجموعة روز اليوسف نسهر مساء السبت ـ ليلة أجازة المجلة ـ فى بيتى.. وقد بدأت هذه السهرات بإقامة حفل عيد ميلاد ابنتى الكبرى نرمين.. ودعوت جميع الزملاء.. فهم أسرتى الحقيقية الذين أمضى معهم كل وقتى، وملأت البانيو بزجاجات البيرة وعليها ألواح الثلج وأنا لا أشرب.. وأحضرت بعض المأكولات الخفيفة وأحضر عادل الحسينى الفنان عادل مأمون، وفرقة شباب الورد وكان يقودها محمد الشويحى وكان يدرس بالأزهر والملحن محمد البحطيطى

وعددا من المطربين الجدد فى ذلك الوقت واقترح صلاح عبدالصبور أن تتكرر اللقاءات، وأن نلتقى الأسبوع القادم فى منزله بالطابق الخامس بشارع نوبار، ولكننا وجدنا بعدها أن شقته ضيقة فتقرر أن نعود إلى بيت الحلمية وأصبحت عادة بدون دعوة تلتقى أسرة التحرير فى بيتى مساء السبت أسبوعياً ونسهر معا إلى ما بعد منتصف الليل بكثير.

وكان يسكن فى الشقة التى أمامى بالحلمية الجديدة الأستاذ عبدالفتاح محمود وقد تعارفنا.. وتصادقنا.. وكان يسهر عندى كل ليلة تقريباً.. وكانت زوجتى قد تصادقت مع زوجته التى أحبت ابنتى نرمين بشكل جنونى، ورغم العلاقات الوثيقة التى امتدت لسنوات إلا أننى لم أقف على مهنته أبداً.. لأنه فى كل مناسبة ينسب إلى نفسه مهنة ما، فهو مرة يقول أنه مدرس ومرة يدعى أنه محام وهكذا كان يريد أن يثبت أنه أحسن منى وأنه متفوق علّى، وكنت أعلل ذلك بصداقة الزوجات، فهو إزاءها يرى أنه فلتة وأنه أرفع قامة منى، ولم يكن لدى مانع ما دام ذلك يرضيه، وكان يحضر جميع لقاءات الزملاء من روز اليوسف وقد عرفوه، ولكنهم لم يعرفوا عمله.. مثلا كان يسألنى أنه مر علىّ ولم يجدنى فى المجلة. فأقول أننى كنت مع وزير الأوقاف فيرد على الفور مع الشيخ أحمد ـ يقصد أحمد حسن الباقورى ـ طب ما قولتليش ليه كنت وصيته عليك... أنت عارف أننى كنت رئيسه.. وأرد على الفور: أيوه.. عارف.. وكان متأكداً أننى أكذب.. وكنت متأكداً أنه يكذب!

وهكذا كلما ذكرت أمامه اسم شخص رد على الفور بأنه صديقه خاصة إذا كان مصدراً مهماً بالنسبة لى.

وخطر لى ذات مرة أن أبتعد نهائياً عن دائرة معارفه فرددت عليه أننى شغلت طوال النهار فى مجلس الوزراء، وقلت فى نفسى أنه من المستحيل أن يدعى معرفته وصداقته لجمال عبدالناصر، ولكنى فوجئت برد غريب منه: أنت كنت فى مجلس الوزراء كويس.. أنا لما كنت متحدث باسم مجلس الوزراء كان بيجى لى الصحفيين ما ارضاش أقابلهم.. يريد أن يقول أنه لم يكن يقبل أن يلتقى بأمثالى من الصحفيين..

وقال لى أنه عندما كان يسير فى الشارع كانت الناس تشير عليه.. لأنه كان معروفاً جداً وقلت له بسذاجة: ليه أنت كنت بتشتغل فى السينما.. ورد: السينما دى على أيامك.. أيامنا كانت السياسة المحاضرات، والندوات، والشعر، والأدب..

وكان يقـول لى: إنه هو عضـو مجلس الأمة الحـقيقى عن دائـرة الحلمية.. ولـكنى كنت صديـقا للنائب الأستاذ مـحمد مصيلحى خـليل، وكان مدرساً يخطـب الجمعة بدلاً من أبيه فـى أحد المساجد فى الخليفة وعـندما بهر به الناس، خاضوا مـعه معركة كانت موضع حـديث الصحف حتى أجلسوه عـلى مقعد مجلس الأمة، ولكـنه افتتح مدرسة تجارية خاصة واتجه إلى ناحية أخرى لم يرض عنها الناس.

وذات مرة كان مصيـلحى خليل يزورنى فى البيت وسألت فى خبث مـتعمد عن عبدالـفتاح محمود أكـثر من مرة ليحـضر اللقاء.. وجاء مـتأخراً وعندما دخـل تجاهل وجود مصـيلحى خلـيل ولـم يصـافحه وسألته: أين كان؟ فرد علـى: كنت بأمـر على الدايرة.. أنت فاهم أن لهـا نائب غيرى! وكان يقصد عدم اعترافـه بالنائب الذى كان يجلـس معنا، ودارت منـاقشة طويلـة انتهت بأن انبرى كل منهـما فى الخطابـة واقفًا وجلست على السجادة لأحكم من منهمـا يستحق أن يمثل الدائرة.. وطبعاً لـم أصدر حكما.. بـعد ذلك حل مجلـس الأمة وكان هناك استـعداد لإجراء انتخابـات جديدة وكانت قد سـرت شائعة، ـ اتضح أنها صـحيحة ـ أن الاتحاد القومى سـوف يعترض على عدد مـن المرشحين... ورشح عبـدالفتاح محمـود نفسه.. أغلب الظـن ـ اعتماداً على هـذه الشائعـة ـ أنه سيحـذف اسمه، عندهـا يقول أن الحكـومة خافت مـنه ومن جماهيريته، واختـلفت معه. وراهنته أن الاتحاد القومى لن يعـترض على أحد.. ولكنه لم يوافـقنى.. وكسب الـرهان فقد اعتـرض الاتحاد القومـى عليه.. وقال لـى: أنه كان واثقاً من الاعتراض عليه لأنهم لن يتحملوا آراءه! وبعد أيام أصدر جمال عبدالناصر قراراً برفع الاعتراض، وكان عليه أن يخوض المعركة.

وطلب منى كصديـق وكجار له أن أمر معه على الدائرة، وعلى جـموع الناخبين.. لعمل دعاية انتخـابية وكان معه حوالى عشرة من الأصدقاء أنا واحـد منهم.. نمر على المقاهـى بعد أن ينتـهى المرشح الآخر من المـرور فقد كان عدد المـرشحين كبـيراً جداً وكنت أحس أننا نزعج الجالسين على المقهى الذين يتحدثون أو يلعبون الكوتشينة وما نكاد نقترب حتى يقولوا باستياء: بيه.. مرشح تانى.

كان المرشـحون يفسدون اسـتمتاعهم، وكـأن أمر الانتخابـات ـ على أهميـتها ـ لا

يعنيهم.. فمرض اللامبالاة وعدم الاكتراث له جذور قديمة.. وكان جارى المرشح فى كل هذه الجولات يقدمنى على أننى صحفى من مجلة روز اليوسف أوفدتنى المجلة خصيصًا لمتابعة معركته الانتخابية الهامة!

وظهرت النتيجة، وكان مستاءجداً، حيث حصل على أقل من مائة صوت.. واتهم الحكومة ـ كالعادة ـ بالتزوير!

❑

ولم يكن فى دار روز اليوسف أرشيف للمعلومات، ولم نحس ـ فى ذلك الوقت ـ بحاجتنا إليه.. فقد كنا نجرى ونبحث وننقب، لنحصل على المعلومات من مصادرها الأساسية دون الاستعانة بالأرشيف .

ولم يكن بالمجلة قسم للتصوير أو مصورون، وأرشيف الصور كانت تقوم عليه السيدة وداد الوتار، وهى سيدة فاضلة يعاونها عدد من الموظفين كانت مهمتهم «أرشفة» الصور التى تنشرها الصحف والمجلات، بتجميعها، ووضعها فى دوسيهات، حتى إذا أرادت نشر صورة شخص، وضع الدوسيه أمام الرسام ليرسم له «بورتريه».. فالمجلة ـ وشقيقتها «صباح الخير» ـ تعتمد على الرسم فقط ولاتنشر صوراً إلا محدودة فى الإعلانات أحيانا... وكانت المجلة تضم عبر فترات تاريخها عدداً من كبار وألمع الرسامين المصريين على رأسهم عبدالسميع عبدالله وزهدى العدوى وجمال كامل وحسن فؤاد واللباد ومأمون وبهجت وحجازى والليثى وصلاح جاهين والبهجورى ورجائى وغيرهم.. واعتمدت المجلة على رسم الكاريكاتير لونين فقط أحمر وأسود على الغلاف وابتكر الرسام عبدالسميع شخصية «المصرى أفندى» الذى يرمز إلى ضمير ووجدان المواطن العادى، ولم يفلت من عبقريته أن يخترع شخصية الشيخ «متلوف» رمزاً لمدعى الدين والتدين ـ وكان أيضاً كاتبا ومؤلفاً ومسرحياً .

وعندما ترك الفنان عبدالسميع روز اليوسف جاء جورج البهجورى ليرسم الغلاف، وأحس القراء بالغربة ولكنهم ألفوه بعد ذلك، ولم يكن بالمجلة أقسام، وكانت أسرة التحرير تعقد اجتماعاً أسبوعياً فى مكتب إحسان قبل صدور المجلة بيوم للتفكير فى الموضوعات التى ستنشر فى العدد القادم .

وفى سنة ٦٣ تقرر لأول مرة إنشاء أقسام بالمجلة: قسم للأخبار يرأسه إبراهيم عزت، وقسم للشئون العربية يرأسه ممدوح رضا وأصدر إحسان عبدالقدوس قراراً بأن أكون مسئولاً عن أول قسم للتحقيقات فى المجلة، وبديهى أنه كان هناك من هو أقدم منى، ومن هو أحدث... وكان إحسان يصعد إلى مكتبى فى الطابق الخامس عند اجتماع قسم التحقيقات فى التاسعة صباح كل يوم.. ويجلس مستمعاً فقط.. لا يشارك فى المناقشة، ولا يطرح موضوعات للتنفيذ، وكنا نبدأ بمتابعة العمل ومعوقاته، ثم ما نشر فى الصحف من تحقيقات، ثم الاقتراحات، وعلى الجميع أن يثروا المناقشة بما لديهم من أفكار أو معلومات أو دراسات أو رؤية حول الموضوع المقترح، ولا يهم من الذى ينفذه فى النهاية ... وإذا كانت لإحسان ملاحظات على موضوعات أثيرت فى الاجتماع كان يستدعينى بعد الاجتماع وحدى ليقولها لى .

❑

وسافرت إلى مدينة قنا بدعوة من وزارة الأوقاف لحضور مولد سيدى عبدالرحيم القناوى، وهبطت بنا الطائرة فى مطار الأقصر ثم حملتنا السيارات إلى مدينة قنا حيث حجزت لنا الوزارة فى فندق اسمه «الجبلاوى»، وكنا مجموعة من الصحفيين، ومعنا بعض موظفى الوزارة وشيوخها، وكان بيننا الشيخ عبدالباسط عبدالصمد المقرئ الشهير الذى أمتعنا بالتنكيت والضحكات طوال الرحلة وكان فى استقبالنا بالترحاب المحافظ اللواء عبدالله غبارة، وأقام لنا عشاء فى ناد هزيل قدم لنا وجبة فخمة مع كميات من الحمام المحشى والمشوى.

وكان المولد صاخبا، ومزدحماً، وأقامت وزارة الأوقاف سرادقاً قرأ فيه الشيخ عبدالباسط ـ ثم تولى الوعاظ القادمون معنا إلقاء الدروس الدينية.. وابتعدت عن الزحام وأفلت من المولد، ونزلت إلى الشوارع وتحدثت مع الناس وكانت الصورة قاتمة والنقد شديداً للمحافظ ، مما جعلنى أستيقظ فى الصباح الباكر والجميع مازالوا يستريحون من عناء السهر فى المولد، وذهبت إلى الإدارات الحكومية وكانت لى لقاءات مع بعض المسئولين بقنا وتجمعت لدى صورة سيئة عن المحافظة وعن المحافظ ضابط الشرطة الذى لم يقدم للمدينة أو للمحافظة أى شىء، حتى أن

الميزانيات التى تخصص لها ترجع إلى خزانة الدولة لأن المقاولين لايذهبون.. ولم ينفذوا فيها شيئا من خطط التنمية، وعدت منفعلاً.

وكتبت تحقيقاً عنوانه«محافظة لاشيء». وظل هذا الاسم ملتصقاً بمحافظة قنا إلى سنوات قليلة ماضية قلت فى بداية التحقيق الصحفى: «إن هذه المحافظة غريبة.. الموظفون والمقاولون يهربون منها ـ خطة الخدمات لاتنفذ وليس هناك إمكانيات للتنفيذ، الناس يطلقون الشائعات ويتحدثون عن زوجة السكرتير العام التى أصبحت فجأة ـ وبدون مبرر ـ عميدة لمعهد المعلمات، ومكنها البوليس من تسلم العمل، والناس فقراء، فقراء فى المال والخبراء، والمثقفين... وقلت فى نهاية التحقيق: التليفزيون لم يصل.. ولن يصل هذا العام. سيصل إلى كل مكان فى الجمهورية إلا قنا، وحتى الإذاعة فإنها لا تسمع هناك بالنهار.. والمطلوب هو تعبئة كافية من أجل هذه المحافظة.. وأنه إذا كنا نطلق على الدول المتخلفة اسم الدول النامية، فإن محافظة قنا.. ليست نامية.. إنها أقل من نامية لأنها أكثر من متأخرة.. إنها لا شيء!».

بعدها بأسبوعين رشحنى إحسان للسفر إلى الأردن ـ ولم أكن فى قسم الشئون العربية ـ بعد أول قمة عربية تمت فيها المصالحة العربية ـ وكانت القمة لمواجهة مشروعات إسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن. وكان بين مصر والمملكة الأردنية قبل المؤتمر قصف إعلامى شديد من الجانبين وتمت المصالحة فى هذا المؤتمر.

فى مطار عمان طلبت من سائق التاكسى أن يحملنى إلى أى فندق فى وسط المدينة، وأوصلنى إلى فندق اسمه «نادى عمان»، بعد ساعات من نزولى فى الفندق جاءنى صاحبه ليتعرف على أول صحفى مصرى يزور الأردن بعد قطيعة سنوات، وقال لى «سعيد المعشر» بعد أن رحب بى أنه سوف يجرى لى تخفيضاً كبيراً، وامتد الحوار بيننا حتى سألته أن يعاوننى فى الاتصال ببهجت التلهونى رئيس الديوان الملكى لأننى ـ وعلى غير موعد سابق ـ أريد أن ألتقى بالملك حسين وأجرى معه حواراً.

ووجدت المسألة بسيطة.. فقد أحضر لى رقم تليفون منزله وعرفت أن الاتصال بالمسئولين فى بيوتهم شيء عادى فلا أرقام سرية ولا بيروقراطية ولاحاجة... ورحب بى التلهونى باشًا على غير معرفة قائلا أنه سوف يعرض الأمر على جلالة سيدنا وسوف يصير خير، ودعانى لتناول العشاء غداً مع الملك حيث إن جلالته سيذهب

لزيارة إحدى وحدات الجيش ويتناول فيها الطعام مع الضباط والجنود، وسوف يرسل لى سيارة تحملنى إلى معسكر الجيش .

هناك التقيت بالملك حسين ووضع بهجت التلهونى يده على كتفى وهو يقدمنى للملك بأننى الصحفى «الكبير» القادم من مصر كأول الغيث وأن ذلك نتيجة لسياسة جلالة سيدنا الحكيمة، وسألنى الملك عن موعد قدومى، وكيف وجدت عمان، وكيف حال الإخوة فى القاهرة، ثم صحبنى من يدى إلى حيث «المنسف»... صينية كبيرة من الأرز ، عليها خروف مشوى، وكبار الضباط يلتفون حولها يأكلون بأيديهم مع الملك، وقد تأففت أن آكل بيدى فأشار الملك وأحضروا لى على الفور ملعقة، بينما كان جلالته يأكل بيده.

ثم غسلت يدى من إبريق ذهبى يصب منه أحد الجنود الماء فى طشت... ونزل الملك يرقص بين الضباط ، ويتحدث إليهم فى تواضع بالغ وبعد أن غادر جلالته، أوصلتنى السيارة إلى الفندق، وهمس بهجت التلهونى فى أذنى ألا أخرج فى الصباح حتى يتصل بى القصر الملكى.

وجاء صلاح أبو زيد وصحبنى إلى القصر الملكى لأجرى حوارى، وكان الملك بسيطاً متواضعاً جداً حتى أننى بعد الحوار السياسى أخذت أسأله عن يومه وكيف يقضيه لأننى أريد أن أكتب موضوعاً عن يوم فى حياة ملك .

ورتب لى صلاح أبو زيد وكان مسئول الإعلام قبل أن تصبح وزارة ويصبح هو أول وزير لها رحلة للضفة الغربية لنهر الأردن لزيارة مدنها، القدس، ورام الله ونابلس وطولكرم، وجينين، وفى القدس تعرفت على قدرى طوقان، عضو المجمع اللغوى المصرى ، ووزير الخارجية الأسبق، وحدد لى موعداً ليستضيفنى على العشاء فى منزل العائلة بمدينة نابلس ، وهناك أكلت لأول مرة الكنافة النابلسية الشهيرة ، وتعرفت على الشاعرة فدوى طوقان!

نشر حوارى مع الملك حسين فى روز اليوسف افتتاحية للمجلة بدلاً من مقال إحسان عبدالقدوس وكانت عناوينه ـ الملك حسين: كيف تتحد الملكيات مع الجمهوريات؟.. كيف تلتقى النظم الاشتراكية مع النظم الرأسمالية؟ كيف نقبل

المساعدات دون أن تقيدنا؟.. سأزور القاهرة عدة مرات قبل أغسطس.. أفرجنا عن معظم المعتقلين ولم يبق إلا الشيوعيون» وقلت فى مقدمة الحديث «أمضيت مع الملك حسين ثلاث ساعات فى مكتبه فوق ربوة عالية بأحد جبال عمان.. تحدث الملك خلالها فى السياسة.. السياسة العربية والداخلية، وجهت إليه عشرات الأسئلة أجاب عنها جميعها، ثم بدأت أتحدث معه حديثا عاديا عن حياته الشخصية ووقته وهواياته.. وعندما انتهت المقابلة قام ليودعنى إلى الباب على أن نلتقى ثانية قبل مغادرتى عمان»..

وعندما نشر هذا الحوار ـ نقلاً عن روزاليوسف مانشتات فى عشرات الصحف العربية ـ مازلت أحتفظ بها ـ وكان الخبر الأول فى معظم نشرات الأخبار العربية، كتب لى إحسان «مبروك عقبال الخبطة الجاية».

فى مدينة نابلس طلبت أن ألتقى بالاتحاد النسائى لأننى سأقوم بكتابة تحقيق صحفى حول المرأة فى الأردن، وفى مقر الاتحاد النسائى سألتنى إحدى السيدات ـ وكانت زوجة نقيب الصيادلة ـ عن أوضاع المرأة فى مصر ، وسألتنى زوجة الدكتور وليد القمحاوى عن حرية الصحافة فى مصر، وأهدتنى كتابه من جزءين «النكبة والبناء»، وكان زوجها غائبا، وحصلت على لوحات الفنان الفلسطينى إسماعيل شموط، استعنت بنشرها مع الموضوعات التى كتبتها ثم علقتها على جدران بيتى.

وفى إجابتى حول حرية الصحافة لم أجد أبلغ من جريدة «الأخبار» التى اشتريتها بالمصادفة من السوق فى نفس اليوم، وكانت تحمل فى الصفحة العاشرة فى باب أخبار الناس الذى يقدمه أبو نظارة، خبراً بعنوان على خمسة أعمدة نصه: «قالت المجلة قنا.. لاشىء.. فرفعت المحافظة قضية».

وكان نص الخبر « لأول مرة فى تاريخ الحكم المحلى ترفع إحدى المحافظات قضية على مجلة أسبوعية، فقد نشرت إحدى المجلات تنتقد محافظة قنا، وقالت فى نهاية المقال: إن المحافظة .. لاشىء. قالت المحافظة فى عريضة الدعوى إن هذا الكلام يعتبر تشهيراً بمواطنيها، وأن المحافظة .. شىء.

وقلت لهن: لو أن هناك رقابة على الصحف لمنع نشر الموضوع ولما اضطرت المحافظة إلى رفع قضية وكان رداً مقنعاً .. ولم تكن هناك ـ فعلاً ـ رقابة على الصحف وكانت الرقابة قد رفعت، لقد فرضت قبل حرب ٥٦ وألغيت بعد قرار

تنظيم الصحافة، وظلت الصحافة بدون رقابة حتى عادت بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ وليس قبلها.

وكانت أول بلدة أزورها فى فلسطين هى «قرية بيت صفافة».. ضاعت بعد ذلك فى زحمة الأحداث كما ضاعت كل فلسطين وكانت تعكس صورة قاسية وقديمة من التعسف الصهيونى، وكان تحقيقى الأول عنها عنوانه: متر واحد.. وتبدأ إسرائيل «الصامتون» كانت القرية مقسومة نصفين بسور عال من الأسلاك الدقيقة.. السور أقيم فى أحد الشوارع وبين البيوت وكتبت: اسكت ولا تتكلم فلن يرد أحد.. وقد تطلق عليك النار!

«وسرت صامتا لا أتكلم، والدنيا تصرخ وتبكى.. رعود تبرق فى الجو، ومطر ينهمر بشدة.. وبرودة تلسع.. وثلوج على الأرض تنتظر لحظة إشراق لتذوب.

وأنا أتحرك وسط هذا المأتم الكبير بجوار السور.. وكل الناس تسير بجوار السور يعيشون لحظات الحزن والضيق.. وهمس صديقى فى أذنى:

ـ هذه هى قمة المأساة.. الأخ لا يكلم أخاه، والبنت لا تحدث أمها، والشاب لا يتعرف على أبيه، الأقارب.. وكل الصامتين أقارب.. لا يلفظون كلمة واحدة!.. لقد فرض عليهم الصمت بشىء أكبر من القانون.. السور طويل.. طويل، وكله من الأسلاك الرفيعة.. وعلى جانبيه أقارب لا يتعارفون، وأسرة واحدة تناثرت.. كل جزء فى مكان.. الجزء الذى يعيش خلف السور... يحمل الجنسية الإسرائيلية.. والجزء الذى يعيش أمام السور.. جنسيته أردنية.. وهكذا ذابت فلسطين!.

المشهد هو جانب صغير من مأساة تعيشها فلسطين.. ولقد رأيته وعشته فى قرية صغيرة.. فوق جبل مرتفع عال بجوار مدينة القدس!.

قال لى كل الناس الذين التقيت بهم.. إذا كنت تريد أن ترى المأساة حقا.. فاذهب إلى قرية «بيت صفافة» واحدة من عشرات القرى تعيش المأساة.. ولكنها أقرب القرى إليك الآن.. وذهبت إلى بيت صفافة.. حملتنى سيارة تاكسى، وصعدت بى الجبل فى طريق معبد.. ملتو.. و.. وصلنا إلى القرية.. ووقفت بى السيارة فى مكان بعيد.. وهبط السائق ليدلنى على الطريق. أطفال كثيرون تجمعوا حول السيارة وقد غطوا وجوههم كلها من البرودة، ولم تبق منهم إلا عيون تبرق وسؤال حائر على

ألسنتهم.. من نـكون.. ولماذا جئنا؟.. وحضر جندى من البـوليس الأردنى. وأخرجت بطاقتى.. نظر فيها.. وصافحنى بـحرارة.. وسار معى بجوار السور.. يشرح لى.. على الجانب الآخر أطفال يذهبون.. ويسيرون.. ينظرون إلينا ولا يتكلمون.. وقال الجندى:

هؤلاء عرب فى فلـسطين المحتلة جاء خط الـهدنة وفقا لاتفاقيـة «رودس» ليشطر القرية إلى قسمين قسم ظل للعرب.. وقسم محتل.. وأقيم هذا السور ليمنع التسلل.. سكـان القريـة كانوا.. أقـارب.. وأصدقاء.. وأهـلا!.. وتمزقوا الآن.. كـل منهـم فى جانب.. كل منهم تابع لدولة!.. السور من السلك الرفيع.. ارتفاعه متران.. وأسلاكه صلبة قوية.

وظللـنا نسير فـى شارع صغير فـى القرية العـربية.. على جـانبى الشارع الـبيوت العـربية.. والمحـتلة.. وبعـدها سفـح الجبل لـيؤدى إلى مـبان جديدة وحـديثة.. إنـها لليهـود.. هكذا قال الشرطـى. إن المبانى التى يـسكنها العـرب كما هى. أما التـى بناها الإسرائيليون فهى حديثة وهى قوية ومسلحة.. والأغلب أنها مساكن للجنود والضباط ووصلنا إلى نهاية السور.. هضبة مرتفعة، وأعطانى منظارا.. وهو يقول:

ـ إنك تستطيع أن تلمح معالم الحياة فى إسرائيل تماما من خلال هذا المنظار..

هذا هو الكنيست.. فى الأرض المحتلة.. وهذا القطار لليهود يمر كل نصف ساعة بين القدس ويافا وحيفا!.. وهذا هو مبنى الشرطة الإسرائيلى وهذه الفتاة؛ هل تراها.. إنهـا إسرائيلـية!.. وهذا المسـجد تستـطيع أن تراه بـالعين المجردة، لـقد كان المسـجد الوحيد بالقرية المتماسكة سنة ١٩٤٨، التقـسيم جعل المسجد فى القسم الإسرائيلى .. و .. وعطـل اليهود الـشعائـر الدينيـة.. وبنى أبـناء القريـة العرب «فـى بيت صفـافة» مسجدا آخر وعـندما تنتهى القرية، ويـنتهى السور تماما، خطوة واحـدة وتصبح داخل أراضى إسرائيل.. وحاولت الـتجربة، ولكن الشرطى رفض.. إنها ليسـت التعليمات فحسب، ولكنه الغدر أيضا.. من يدرى قد يغدرون، وكثيرا ما يفعلون! وجلست مع الناس، وبدأت المـأساة تتضح بكل أبـعادها من الناحـية الإنسانية؛ شاب ـ أعـفانى من ذكر اسمه ـ يتـكلم: ـ السور يمنعـنا من الكلام.. أهلنا أمامـنا ولكننا لانكلـمهم. ليس فقط الجيش الإسرائيلى هو الذى يمنع الكلام ويحاكم عليه ويعذب من أجله.. ولكن

الأردن أيضا تحرم الكلام وتمنعه.. لمقتضيات الأمن.. خوفا من الغدر.. ووفقا للاتفاقية.. ولكن الصمت لم يمنع أبدا من التفاهم.. إن لغة العيون ليست خيالا، إننا نتكلم بها هنا فكل كلامنا بالعيون.

وسور آخر قلت عنه أنه لو سلط على هذا الجدار لمحة من الضوء الكبير الذى غمر سور برلين لوجد الناس شيئا ما يخفف حقدهم، وكان عنوان الموضوع «الحقد المقدس» الهلال يعانق الصليب... والمسيحى لا يصادق إلا المسلم... والأسر كلها ممزقة... والناس يعيشون نهارهم على الأماكن المقدسة... فهناك سياح، ووافدون.. وتجار حيث الغلال وصناع تماثيل العذراء.. وفى الليل المبكر تنام المدينة وهى تدفن حقدها فى صدرها...إن كل شيء فى هذه المدينة مقدس.. حتى الحقد.

ويزداد الحقد، كلما مر الناس بجوار الجدار... الجدار الذى يفصل النصف العربى عن النصف المحتل.. ويطوون كراهيتهم فى نفوسهم.. ثم لا تلبث أن تطفو عندما يسمعون حديثا عن سور برلين، ذلك السور الذى سلطت عليه كل الأضواء، بينما لم يحظ جدار القدس قبل التقسيم بذرة من اهتمام العالم!.. إن ما فى القدس ليس سورا، ولكنه جدار سميك.. مزق الوطن، والأرض والأسرة والناس... وحرم عليهم اللقاء أو التعارف ..

كان بمدينة القدس قبل التقسيم سنة ١٩٤٨ تسعون ألف مواطن عربى، فبقى منهم ثلاثة وثلاثون ألفا.. وكانت مساحتها ٥ ,١٢ ميل مربع، فبقى منها ٥ ,٣ ميل مربع داخل السور القديم.. والباقى راح فى الناحية الأخرى وأصبح أرضا ومدينة إسرائيلية.. وأمين القدس يقول: إننا ورثنا فى هذا الجزء الباقى مدينة منكوبة.. متصدعة البنيان مشلولة العمران.. والتجارة والصناعة خالية من الموارد المالية وبدون حكومة، وبلا مياه وبدون كهرباء كانت البلد تعانى من الفاقة وسوء المصير بنفس معاناتها لفواجع القتال وآلام الجراح. ولم تخلف لنا النكبة سوى المقدسات وتراث الأجداد من الذكريات والمعالم.

والقدس مدينة ذات تاريخ.. تضم فى أحضانها أعظم مقدسات المسلمين، والمسيحيين معا... ففى دروبها سار المسيح مرفوع الرأس، وهو يقترب من نهايته.. وفيها عذب، وحوكم، وصلب كما يقول المسيحيون..

ومن فوق إحدى صخورهـا وبجوار مسجدها الأقصى.. صعد النبى محمد إلى السماء ليلة الإسراء والمعراج. والمقدسات فى المـدينة كثيرة.. كل شبر له تاريخ، وكل حارة لها ذكـرى.. وكل مكان ارتبط بـحدث دينى كبير.. ولأنـها مدينة مقـدسة، فقد عاشت حـياتها الطويـلة التى تمتد إلـى أكثر من ٣٠٠٠ سنـة قبل الميلاد، فى قـلق دائم مستـمر.. جيوش كثيـرة مرت بها، عصفـت بأهلها، دمرت مـساكنها.. سفـكت دماء أبنائها.. وفى عهود وحـشية كثيرة تعرضت المدينة للحرب.. ولكـنها لـم تتعرض أبدا لوحشية مثلما تعرضت لها أخيرا سنة ١٩٤٨.

إن شيئا لم يسلم من الإسرائيليين، فقـد قذفت بـ ٨٠٠ قنبلة ثقيلة.. وحتى الأماكن المقـدسة تعـرضت لـلقنـابل والرصـاص.. وظلت المـدينة صـامدة.. وظـلت مآذنـها مرتفعة، تعانق فـى ارتفاعها أبراج الكنائس.. وكانت قد أنشئت بـها جمعية جديدة.. اسمها «الجمعية الصهيونية».. و.. بدأت الحركة الصهيونية..

والجزء الأصغـر، وهو المدينة الـقديمة بقى عـربيا.. محاطـا بالسور.. سور المـدينة القديمة، الذى بنـى منذ قرون عديدة ليحميها من الأعداء.. وكـان السور هو الفاصل بين القدس العربية.. والمحتلة.

ولكن المدينة امتدت، والسور القديم وحده لـم يعد كافيا، فبنى سور جديد.. كان الهدف الأول منه أن يمنـع القناصة من اقتناص العرب وهم عائـدون إلى بيوتهم فى المدينة العربية، الـسور الجديد يمتد نصف كيلو.. وعلى السور مـراقبون من الطرفين ونقاط حراسة شديدة تمنع تسلقه.. وبين القسمين من المدينـة بوابة ضخمة.. يحرسها الجيش الأردنى من القسم العربى، والجيش الإسرائـيلى من القسم المحتل.. وبينهما ٤ أمتار.. من هذه البوابة.. بوابة «مندلبوم» تمـر السيارات.. سيارات المراقبين الدوليين.. وسيارات قناصل بعض الدول. إن بعض الدول كان لـها قنصل واحد فى القسمين.. القسم الـعربى، والقسم المحتل.. بـعض القناصل مقـرهم فى القسم المحتل كـقنصل اليونان وفرنسا وإيطالـيا وتركيا وبلجيكا.. والبعض الآخر مقره الـقدس العربية.. إنها فى رأيهـم منطقة دولـية.. يقدمون أوراق اعـتمادهم فـى المنطقة الـعربية إلى مـحافظ القدس.. ويضعون على سياراتهم العلم الـعربى، وعندما يكونون فى المنطقة الأخرى يضعون علم إسرائيل..

والمقارنة بين سور برلين وجدار القدس واضحة.. إنها فى رأى داود أبو غزالة محافظ القدس شديدة الشبه.. «ولكن مأساة القدس هى مأساة أشد لأن تقسيم برلين هو تقسيم بين ألمانيا، وألمانيا، وقد بقى الشعب الألمانى فى الجهتين أما بالنسبة للقدس، فإن تقسيمها يعنى أن القسم الأكبر منها، وهى المدينة الجديدة قد سلخت منها، وأصبحت فى واقع الأمر مسكونة من قبل اليهود.

أما روحى الخطيب.. أمين القدس فيقول إن السكان فى برلين من الطرفين ألمان، بينما هنا سكان عرب وغالبيتهم مشردون، وهناك يهود من جنسيات مختلفة.. وهناك يمكن أن يتفق الطرفان فى الجهتين لكن هنا لا يمكن أى اتفاق.. ثم العادات والطبائع. والمعتقدات إنها مختلفة تماما.. هناك إباحية.. وهنا أخلاق.. هناك فساد، وهنا مقدسات.. هناك خلافات حتى بين اليهود المتدينين وغير المتدينين.

هناك.. خلف السور فى القسم المحتل حكومة يهودية ذات أهداف؛ تحاول الاستيلاء على هذه الجهة، وعلى ما تبقى من فلسطين أولا ثم تتبعها بالأردن، وسوريا ولبنان وقسم من العراق ومصر.

والناس.. كيف يعيشون؟ إن سكان القدس الآن وفقا لآخر إحصاء ٦٢٦١٩ مواطنا عربيا بينهم ٢٩٩٥٤ مسيحيا ـ كان ذلك عام أربعة وستين.

وفى القدس تذوب العصبية تماما، ويعيش السكان كلهم أصدقاء تماما، يجمعهم حقد واحد، وأمل واحد فى الخلاص.. إن عائلة المسلم تشتتت.. وعائلة المسيحى.. تمزقت.. والدماء التى سالت لم تفرق بين مسيحى ومسلم.. والأماكن المقدسة للاثنين لم تسلم من العدوان.. وبيوتهم، وأموالهم، وأعراضهم تعرضت للسطو، والسرقة، والنهب.

وكل الناس يمارسون حياتهم العادية تحت أحاسيس قاسية عنيفة.. أو كما يقول محافظ القدس: إن الناس يعيشون بمرارة. وهم يشاهدون بيوتهم، وأملاكهم تحت أنظارهم.. إنهم يعيشون النكبة بكل معنوياتهم.. وشعورهم دائما متوقد، ولذلك فإن القضية لايمكن أن يؤثر فيها طول الوقت الذى مضى.

ويعبر أمين القدس عن أحاسيس الناس فيقول: الناس هنا روحهم المعنوية مرتفعة

تماما.. إنهم يذكرون تماما كل أحداث النكبة.. كل واحد يستطيع أن يقول لك يوم كذا ارتفع العلم فى هذا المكان ويوم كذا ارتفع العلم فى المكان الآخر.. كل التفاصيل الدقيقة التى عاشها الناس حفرت فى عقول الناس جيدا.. ومستحيل أن تضيع... وسائق السيارة التى أركبها ينفث دخان سيجارته كأنما يحاول أن يخرج معه بعضا من حقده: إننا سنعود.. سنعود حتما.. وسأجرى بسيارتى حاملا الإخوة إلى شاطئ البحر.. إلى البساتين التى ضاعت.. إلى البيوت التى نهبت.. إلى الأرض التى اغتصبت.. إلى المقابر التى لوثت.. إلى وطنى.

وتمضى الحياة فى القدس، وكل ما بقى فيها يذكر الناس بالنكبة، ويشعل فى صدورهم نار الحقد.. الحقد المقدس.

آلاف الأطفال شبوا بلا عائل، يتامى.. وضحايا للنكبة.. مئات البيوت هدمت، ومازال أثرها باقيا.. عشرات البيوت بجوار السور خالية تركها أصحابها، وراحوا يستأجرون بيوتا بالإيجار، مؤسسات اجتماعية كثيرة نشأت فى ظل النكبة، ومازالت تعيش ترعى الضحايا.. من الأطفال، والنساء .. والكبار!!

إن كل لافتات المؤسسات الاجتماعية تذكرك بالمأساة.. كلها نبتت بدافع الحاجة..

إن من بين الـ ٦٣ ألفا الذين يسكنون مدينة القدس ١٥ ألف لاجئ يسكنون المدينة القديمة يعيشون على ما يصرف لهم من مساعدات و ٦ آلاف يعيشون فى مخيمات داخل حدود المدينة.. وبهذه الأحاسيس كلها تمضى المدينة المقدسة أيامها.. تتطلع إلى المستقبل، وتعيش حاضرها، تشيده، وتبنيه.. لقد ارتفعت المساكن الجديدة، وأعيد بناء المدارس، والمصانع الصغيرة ..كان عدد التجار بعد النكبة سنة ٤٩ حوالى ٢٧٤ تاجرا فأصبحوا سنة ٦٢ حوالى ١٦٧٩ تاجرا، وأصحاب المهن كانوا ٦٣٢ فردا فأصبحوا ١٤٩٩٠.

كانت بالمدينة خرائط.. فسرقت، وفى خزينتها ٤٥ ألف جنيه نهبت.. وتطوع ٢٠٠ عامل لتنظيف المدينة لمدة ٤ شهور.. ووصل ثمن صفيحة «الجاز» جنيها والبنزين ٤ جنيهات.. ولكن المدينة عادت شامخة صامدة.. جديدة.. تجرى فيها ألف سيارة صغيرة و ٣٠٠ سيارة كبيرة.. وبالرغم من أن المدينة سياحية إلا أنه ليس بها «كباريه»

واحد.. ذلك لأنهـا مدينة مقدسـة.. أكثر ما فيها هـى الكنائس.. والمسـاجد.. وأبرزها كنيسة القيامة حيث قبر المسيح.. والمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة.

وبعد ذلك.. وخلف الجدار؛ والجدار القديم الذى أصبح حاجزا، والجدار الجديد الذى أقيم لـيمنع الاقتناص.. يـعيش الناس.. يمارسـون حياتهم العاديـة.. ويتذكرون كلـمات كتبـها برنادوت أيـام المحنة ضمـن قراراته، الـكلمات تـقول: القدس تمنح للعرب.

وكلمات أخرى فى مذكراته تقول: «إن القدس ظلت تحت الحكم الإسلامى ٦٠٠ سنة خلال عهد الأتراك دون أن تثار قضية خلافات دينية واحدة».

وقفت عـلى خط النـار ورأيت العدو خـلف الجبل من مـنطقة جـنين حيـث كنت أتناول الغداء فى بيت «تيسير قبعة» وأقـول إننى عشت فى خط النار ثلاثة أيام.. طفت خلالها بمناطق عديدة من الجبهة.

رأيت الحـدود الطـويلة المتشـابكة بـلا فاصـل.. الأرض واحدة، والفـاصل بـين «الدولتـين» فقط «طـوبة» بيضاء فـى نهاية الزرع الأخـضر.. رأيت من فـوق الروابى العالية فى المواقع بعضا من الاستحكامات العسكرية الإسرائيلية.

عشت ساعات مع الجنـود فى الخنادق وبنادقهم مستعدة، وأصابـعهم على الزناد.. وخلف المـواقع العسكريـة، وأمامها أشخاص يـذهبون إلى عمـلهم كل صباح كـأنهم ذاهبون إلـى موعد غرامى! العـدو أمامهم، وزملاؤهم فـى الخنادق ولكن أعصـابهم وروحهم المعنوية أقوى من العدو وأكثر عمقا من الخندق؟

فإن الحـياة تسيـر على طول خـط النار بلا تـوقف.. أشجار زيـتون، وعيدان قـمح تتمايل مـع نسمات الهواء.. الرجال يعمـلون بلا توقف، والأطفال يلعـبون بلا لعب. والنساء تعد الطعام.. أى طعام... والابتسـامات ترتفع فى كل مكان من الخنادق، ومن البيـوت ومن الأطفال.. إنـهم جميـعا واثقون من الـنصر، واثقـون من أن النهـاية قد اقتربت.. وأن الرصاص الذى ظـل متحشرجا فى البنادق ١٦ سنة سـوف يخرج منها قويا هادرا مـدويا ليعيد الحق الـضائع إلى أصحابـه، إن أول منطقة رأيتهـا فى الخطوط الأمامية هى منطقة «جنين»!

وصلنا إليها بعد أكثر من ساعتين بالسيارة من القدس.. كان معى فى السيارة الصديق «حنا الرشماوى».. وككل منطقة عسكرية كان لابد أن نحصل على تصريح بزيارة المنطقة.. وصعدنا الجبل المرتفع، لعل هذا الجبل هو الحد الفاصل بين المناطق العربية والمحتلة.. واستقبلنى الجنود فوق الجبل.. لم يكونوا وحدهم، كانت معهم قرية كاملة، سكانها عديدون يعيشون فوق الجبل.. فى خط النار.

إن المعركة لم تفرق بين ضابط وجندى.. كلهم تحت السلاح. وكلهم فى انتظار الساعة التى يعودون فيها لأرضهم العربية المحتلة..!

ومشيت فوق الجبل حتى نهايته.. فى أسفله حقول مزروعة، وقرى بعيدة ألمحها بعينى.. قرى عربية محتلة.. الأرض العربية الخضراء التى أراها مشتركة لسكان القرية فوق السفح.. ومملوكة أيضا للعرب الذين يسكنون المناطق المحتلة.

الأرض كلها تزرع بنبات واحد.. والحد الفاصل بين ما يملكه العرب فى القسم المحتل، وما يملكه العرب فى المنطقة العربية كان حجراً، ويشير الضابط إلى حجر أبيض صغير وسط الحقل الأكبر الواسع وهو يقول:

ـ الفاصل الوحيد، هو هذه القطعة البيضاء من الطوب.. معنى هذه الطوبة أن المنطقة التى أمامنا مملوكة لسكان هذه القرية. وما خلف الطوبة أرض لسكان القرى العربية المحتلة!

إن الأرض واحدة، والماء الذى يرويها مصدره واحد، والبذور التى تغرس فيها واحدة.. والناس الذين يزرعون الأرض ويملكونها عرب.. وربما أقارب ولكن فرضت عليهم جنسيات مختلفة.. والأهالى ـ الأقارب ـ الذين يزرعون الأرض كل منهم يعرف حدود قطعته وكل منهم يزرع أرضه فى صمت، دون أن يتبادلوا أية كلمات، فإن الكلام ممنوع عليهم أيضا!

وفى هذه الرحلة التقيت بالمؤرخ الفلسطينى عارف باشا العارف الذى قال لى:

ولدت فى القدس.. تعلمت فى استانبول.. وأسرت فى «سيبريا».. عملت فى جيش العثمانيين.. أصدرت مجلة هزلية.. ويسموننى الآن: «مؤرخ النكبة».. وظائفى كثيرة منها: وظيفة جندى.. ومنها وظيفة وزير.. وكلتا الوظيفتين.. لم أستمر فيها..

هجرتها لأكتب التاريخ.. أنا عارف العارف.. مؤرخ النكبة.. (٧٥) سنة و١٦ كتابا، وستة أجزاء فى كتاب واحد عن نكبة فلسطين!..

«ماذا تريد أن تعرف عنى.. ولدت سنة ١٨٩٢، فى القدس، تعلمت فى استانبول فى الجامعة، جندت خلال الحرب العالمية الأولى سنة ١٤ فى الجيش العثمانى ضد الروس، وأسرت فى سيبريا.. وهناك أصدرت مجلة «ناقة الله» مجلة هزلية ترفه عن الأسرى العرب، وهربت من الأسر مع ٢١عربيا، وعدت إلى بلادى لأصدر جريدة ترفع علم الجهاد ضد الانتداب البريطانى، وقبض علىّ، وحكم على بالإعدام، ولكنه خفف إلى السجن عشر سنوات ـ وتوليت وظائف عديدة.. حتى أصبحت وزيرا ولكننى استقلت.. كتبت تاريخ القدس، وتاريخ المسيحية فيها، وتاريخ الأماكن المقدسة، وكتبت تاريخ غزة، وبدو بير سبع ـ بالاختصار لى ٢٤ كتابا بعضها ترجم إلى الألمانية والفرنسية والإنجليزية ـ أهم هذه الكتب هو تاريخ «النكبة» فى ستة أجزاء كبيرة.. به كل شىء عن نكبة فلسطين».

كنا قد وصلنا من القدس إلى بيته فى «رام الله» وجلسنا فى حجرة مكتب المؤرخ. الحجرة ضيقة ومزدحمة أكثر ما يزحمها هى عشرات الكتب والمجلات والصور المعلقة على الجدران. معظمها صور لها علاقة بالنكبة. وبفلسطين. صورة واحدة فرضت نفسها على كل الصور المعلقة. صورة لجمال عبدالناصر ومعه ممثلو سوريا والعراق أثناء مباحثات الوحدة.. الصورة ليست بعيدة عن الموضوع.. إنها فى النهاية وسيلة لمحو النكبة.. وقلت له وقد ترددت كلمة «النكبة» مرات عديدة: يا مؤرخ النكبة.. هل يمكن فى سطور أن تحصر لنا نتائج النكبة.. وصمت المؤرخ قبل أن تنطلق منه كلمات كثيرة هادرة، النتائج المعنوية والنتائج المادية.. شعب خسر أرضه.. خسر بلاده.. خسر العرب فى قضاء القدس وحده ٣٣ قرية، و٧ فى بيت لحم و١٦ فى الخليل و٨ فى جنين و٢٩ فى طولكرم و٤٦ فى غزة. وفى يافا ٢٣ قرية وفى الرملة ٣١ قرية وفى الفد ٣٨ قرية وفى صفد ٧ قرى و٣ عشائر.. وقضاء بير سبع. وشهداء عهد الانتداب وحده ٢٥ ألفا. وفى سجل الخلود الذى كتبته أسماء ١٧ ألفا من خسائر الحرب، والنكبة لها أسباب ثلاثة فى رأيى: الإنجليز، والرؤساء والملوك العرب،

وتهاونـنا بالعدو.. الفـلسطينيـون أنفسهم لـم يقصروا ـ هذه هى الحـقيقة التاريـخية ـ حاربوا بإمكانياتهم المحدودة ..

الناس يقولون عنى مـؤرخا، ولكنى لست مؤرخا، أنا أجمع المعلـومات للمؤرخين الذين سيـأتون فى الأعوام القادمـة.. فالتاريخ لايكتـب فى وقته.. لابد أن يكـتب بعد مرور فترة ومهمة «المؤرخين» المعاصرين للأحداث هى أن يسجلوا.. أن يمسكوا دفتر الحساب، ويقيدوا فيه كل شىء ليأتى بـعد ذلك المؤرخون.. تسألنى لماذا؟. سأقول لك الصراحة أيضـا.. المؤرخ.. إنسان.. بشر.. لايستـطيع أن يتخلص من نـفسه.. لابد أنه سيعـطى انفعـالاته داخل مايـكتبه، ولـذلك لن يكـون صادقا، ولذلـك فنحن نـسجل للمـؤرخين.. التاريـخ العربى كـله فى حاجة إلـى التصحيـح.. إن كُتاب التـاريخ فى الماضـى لم يكونـوا يهتـمون بالـوثائق، ومعـظمهـم جرى وراء منـافع شخصـية.. أو الطائـفية السياسـية.. والناس لم يكـن عندهم الحق الـكامل من الحرية والـصراحة،.. لذلك فكل التاريخ العربى ولد مشوها.

أنا طـفت بكل الـبلاد العربـية فقط لمجـرد تسجيـل أحداث النكـبة، لم يكـن من الممكن أن يفعل ذلك المؤرخ نفسه فى الماضى..

المؤرخ عارف «باشـا» العارف يعرض علـىّ مجموعة من كـتبه ومؤلفاتـه.. عندما قلت له: هل يعيد التاريخ نفسه دائما؟ قـال الرجل: التاريخ يعيد نفسه، ولكن دائما.. عقارب السـاعة لاترجع ولكن فى فـترة من الفترات قـد تقع حادثة.. قد نجد شـيئا له أعماق قـديمة.. قد تـترابط الأحداث لتـذكرنا بأشيـاء مرت.. كل هذا قـد يحدث.. ولكن أبدا.. التاريخ لايعيد نفسه.. ولكن نفس الأسباب تؤدى إلى نفس النتائج.

إن «عارف العارف» المـؤرخ الوحيد الذى يعيـش فى الأردن وحياته كلـها عمل.. محاضرات.. وندوات، وهو يـسجل مذكراته.. سألنى: قل لـى من أنت لأننى سوف أسجل الليلة كل ما حدث بيننا..

وقلت لـه: يكفى أن تعرف أنـنى صحفى مـن القاهرة، ومن روز اليـوسف.. وقال لى: ربما كـانت هذه هى مهمـة المؤرخ أما أنا فأمسـك دفتر حساب، لابد أن أذكـر فيه

المعلومات.. ابتداء من ولادتها حتى الساعة التى التقينا فيها.. واستطرد: أنا عندى ٥ أولاد.. كانوا عشرة.. الله عادل أخذ خمسة وترك لى خمسة..

«المرأة العربية ستتقدم حتى على الرجل فى عصر الحضارة.. إننا لسنا فى عصر الحضارة الآن، بل نحن فى طريقنا إليه.. وعندما نصل إليه سيكون هناك عالم حر.. حر فى الرأى.. فى العمل.. فى جميع ميادين الحياة ..».

«نحن لسنا أمة راقية.. إذا ما أردنا أن نكون أمة راقية لابد من سد ثغرات الجهل.. والفقر.. لابد أن نصل إلى أن يحترم المثقف زارع الأرض.. وأن يخلع ملابسه ليزرع الأرض بنفسه.. لسنا أمة راقية لأننا لا نستفيد من الحج، الحج هو أقدم مؤتمر عالمى.. وليس الهدف منه الشعائر، ولكن الهدف هو بحث مشاكل المسلمين فى اجتماع عام، ومناقشة هذه المشاكل.. سواء كانت سياسية أو اجتماعية.. أو اقتصادية».

«لسنا أمة راقية لأن عندنا من ينام على الحرير.. ومن ينام فى الشارع.. ماذا تريد يا أخى.. هل نحن أمة راقية.. ونحن نعيش على فتات الغرب».

«يكفى أن تكتب أن مساحة فلسطين كلها ٢٧ مليون دونم.. لم يبق منها بيد العرب سوى ٥ , ٥ مليون دونم».

وفى القدس التقيت بالبابا.. البطريرك فنوذكس جلست فى قاعة الاستقبال الكبيرة أنتظره.. القاعة بها أكثر من مائة مقعد من القطيفة وبها مقعد خاص به.. عليه ستارة خاصة.. ويجلس معى عدد من الموظفين.. وعندما وصل وقف الجميع.. وجلس فى مكانه، وجاء أحد القسس يحمل عصاه.. قبلها قبل أن يسلمها إليه. مضت دقائق فى جو رسمى.. هو يتكلم العربية.. ويسألنى عن القاهرة وأنا أرد فى اقتضاب شديد..

بدأنا حديثنا معا بعيداً عن الصبغة الرسمية، وانتقل من مقعده ليجلس بجوارى وجاء مترجم ليترجم كل سؤال وكل جواب.. صحيح أنه يتكلم العربية، ولكن الدقة تستلزم أن يستمع إلى السؤال بالقبطية ويرد عليه بنفس اللغة.. وعندما سألت بطريرك الروم الأرثوذكس بالأردن عن علاقتهم بالمسلمين قال لى ـ البطريركية كانت ولا تزال تعيش مع إخواننا المسلمين مدة تزيد على ألف وخمسمائة سنة وتتمتع هذه

البطريركية بامتيازات وحقوق استثنائية، وتستند هذه الحقوق بصورة خاصة إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى استقبله البطريرك اليونانى سفو لويس عام ٦٣٨ ميلادية بأمر من الامبراطور هرقل امبراطور بيزنطة، بعد أن أخذ أمرا منه بأن يسلم مفاتيح الكنيسة للخليفة..

وذهب الخليفة مع البطريرك الرومى ليزور الأماكن المقدسة وزار كنيسة القيامة، وحل موعد الصلاة وطلب البطريرك من الخليفة أن يصلى فى الكنيسة ولكن الخليفة رفض وقال: ـ إذا صليت داخل هذه الكنيسة فإن المسلمين سوف يأخذونها..

وابتعد بضعة أمتار خارجها وصلى. وفى ذلك الوقت بنى على المكان الذى صلى فيه مسجد سمى جامع عمر..

وقبل أن يعود عمر سلم البطريرك «العهدة العمرية» التى بموجبها اعترف الخليفة بجميع الامتيازات والحقوق التى كانت تتمتع بها البطريركية وأضاف إليها امتيازات فإن كل مسيحى يريد الدخول إلى كنيسة القيامة عليه أن يدفع للبطريرك نقدا نوعا من النقود البيضاء. وأن يعترف جميع البطاركة الآخرين بالبطريرك الرومى الأرثوذكسى كرئيس للجميع وكذلك البطاركة الذين يأتون من الخارج.. وهذه الامتيازات لا تزال قائمة حتى الآن..

وأنا بصفتى البطريرك السادس والتسعين على هذا الكرسى بعد مرور ١٣١٢ عاما تسلمت براءة من الملك الحالى ضمن لى بموجبها جميع الامتيازات السابقة والحقوق التى منحها الخليفة عمر..».

❑

كانت المرة الأولى التى أركب فيها الطائرة، عندما نظمت المؤسسة الاقتصادية رحلة إلى أسوان وكانت المؤسسة الاقتصادية قد أقيمت، وتضم المصانع التى تملكتها الدولة بعد تمصير الممتلكات الأجنبية، ثم المصانع الجديدة التى أقيمت وفق رؤية ودراسات مجلس الإنتاج القومى قبل أول خطة للتنمية، وكانت المؤسسة قد نظمت رحلات للصحفيين لزيارة مشروعاتها الصناعية والتعرف عليها.

وذهبت بالطائرة إلى أسوان ـ حيث مصنع كيما ـ مع كمال عزب المدير العام... وفى المساء جاءنا فى استراحة الشركة رئيس مجلس الإدارة وكان خبيراً مسنا ظريفاً وضاحكا قال لنا: أنتم الصحفيين .. مين فيكم الصاوى بك.

فلم يتصور أن يكون هناك صحفيون يزورونه إلا الصاوى بك .. أى أحمد الصاوى محمد، وكان رئيساً لتحرير الأهرام من قبل، وصاحب واحد من أشهر الأعمدة فى الصحافة المصرية وهو عمود «ماقل ودل». ورددت : إحنا من روزاليوسف.. فقال على الفور: روز اليوسف .. آه.. التابعى بيه صاحبى... سلموا لى عليه. وكان التابعى قد ترك روز اليوسف منذ أكثر من ثلاثين عاما تقريبًا!

وكان الصاوى بك قد ترك الأهرام بعد أن اتفق أصحابه مع محمد حسنين هيكل ليكون رئيساً للتحرير قبل قرار تنظيم الصحافة بثلاث سنوات، فالذى تعاقد مع هيكل لرئاسة الأهرام هم أصحابها، وقد ظل إلى فترة محتفظاً أيضاً برئاسته لتحرير مجلة آخر ساعة إلى جانب الأهرام.

❑

وعندما سقط المستشار كامل لطف الله من فوق سطوح عمارته ليلة نظر قضية هامة هى اختلاسات فى الجمعيات الزراعية، والتى عرفت باسم قضية «السمنى»، وقالت الصحف أنه انتحر... وكانت القضية هامة، تحدث عنها جمال عبدالناصر وأدان المتهمين فيها ـ ثم أن يسقط رئيس المحكمة من أعلى المبنى ليلة نظر القضية فهو أمر يدعو للريبة، وهكذا تحولت قضية موته إلى قضية رأى عام، وذهبت إلى أسيوط لتحقيق القضية فى بلدته، مع ابنته وزوجته وكان منفصلاً عنها، ووصلت أسيوط بعد منتصف الليل ونزلت فى فندق شديد التواضع فى ميدان المحطة، وأمضيت الليل أتقلب من شدة البرد والهواء يدخل من زجاج الشباك المكسور فيحدث ضوضاء فالفندق درجة عاشرة، وأنا لا أعرف المدينة، ولا فنادقها فلم أزرها من قبل وكان هذا الفندق فى مواجهة محطة السكة الحديد، وفى الصباح حملتنى عربة «حنطور» إلى بيت المستشار الذى أصبح شهيراً ومعروفاً بعد انتحاره وكان البيت أحد القصور القديمة فى منطقة هادئة تحيط به الأشجار، وكأنه واحد من بقايا بيوت الطبقة الأرستقراطية القديمة، والتقيت بزوجته السيدة ليلى ملطى وابنته سميحة وقالتا إن

الرجل لم ينتحر وأنه قتل، وأن المستشار كـان سعيداً برئاسته لمحكمة أمن الدولة، وأن الزوجة تمتلك ١٤٠ فدانا وهو لايـملك شيئا. ولقد كان سعيداً بابنـته وحفيدته بعد أن ذابت الخلافات بـينهما وبعـد ما جمعت المعـلومات اللازمة لكـتابة التحقـيق، عدت فوراً إلى القاهرة!

وبعد نشـر التحقيق فـوجئت بالصاوى «بيه» فى يومياتـه بجريدة الأخبار يـكتب مشيداً بالصحفى الشاب النابه، وبالتحـقيق الذى كتبه وقد أعجبه أننى وصفت أسيوط بأنها عانس الصعيد، وليست عروس الصعيد!

وقد كتب أحمد الصاوى محمد بالـنص فى جريدة الأخبار «وإذا صح أن السيدة سميحة كريمـة المستشار كامل لطف اللـه قد تحدثت إلى الصحف، فإنى أهـنئ الزميل «عبد الـله إمام» من شـباب «روز اليوسف» الـذى حمل إلينـا صورة بديعـة عن الجو الذى تعيش فـيه السيدة حرم المستشار كـامل لطف الله وكريمتهـا فى بيت الأسرة، أو قصرها كما يقول، فـى الصعيد.. وتحكم الحـال على الصـحفى الموهوب من سطوره الأولى إذ ينزل محطة أسيوط قبيل منتـصف الليل، والجو شـديد البرودة، والظلام يلف المدينة فيـنقبض قلبه، فيكـتب هذه الجملة الشائقـة: البلد ليست عروس الصـعيد إنها عانس الصعيد..! وهذا حق».

هذا ما كـتبه الصاوى «بـيه» عنى وكانـت المرة الأولى والأخيـرة التى أتصل فـيها بالأستاذ الصاوى لشكره على إشادته بى.

وعندما زرت لندن منذ سنوات قليلة سألنى الصديق مجدى نصيف عما إذا كنت أذكر قضية انتحار المستشار لطف الله وقلـت له: نعم ..وذهبت إلى أسيوط لتحقيقها . ورد علىّ.. أنه يعرف ذلك فابنته السيدة سميحة كامل لطف الله فى لندن، تعد رسالة دكتوراة عن فـرع فى القانون الوضعـى ومقارنته بالـشريعة الإسلامية، وأنـها اتجهت لدراسة القانون. حباً فى والدها وتخليداً لذكـراه وقال أنها حدثته كثيراً عنى، وعندما عرفت أنى فى لندن فهـى مصرة على أن تلتقى بى، لأنها لاتنسـى أنه رغم كل ماكتب عن قضية والدها وكانت شديدة التعلق به، فهى ترى أن ماكتبته هو الأكثر موضوعية وأنها مازالـت تحتفظ به، وكانت فـى مقتبل الشبـاب وقد تحدثت فيه ووجهـت اتهاماً بقتله وأننى نشرت هذا الاتهام.

والتقيت بها على عشاء فى منزل مجدى نصيف وكررت ما سبق أن قاله لى مجدى.. وازداد يقينى بأن الكلمة الأمينة والصادقة لاتضيع، وتظل ذكرى طيبة لصاحبها.

❑

كانت الأردن ـ كما سبق وذكرت ـ هي أول بلد أزوره خارج مصر، وأحببت الأردن وأحببت مدينة عمان وعشقت القدس وقد زرتها مرات بعد ذلك فى تلك السنوات وصليت فى المسجد الأقصى وأوقدت شمعة على قبر المسيح وطلبت ـ مثل التى قبلى ـ أن يباركنى أبى وطفت جميع بلاد الضفة الغربية.

والتقى بى شباب كان يصحبنى ويسلمنى إلى شباب آخر. ويحاول أن يحشر فى عقلى رؤيته، كما لوكان هناك تنظيم يلتقى أفراده بى فى كل مكان ويرددون نفس الكلام.

وكنت فى زياراتى التى تعددت للأردن أقيم دائما فى فندق «نادى عمان»، وفيما بعد وفى إحدى زياراتى بحثت عن الفندق. فوجدت مكانه عمارة كبيرة، ولم أستدل على صاحبه الذى كان يجىء كثيراً إلى مصر، وفى كل زياراته كان حريصا على الاتصال بى، لنلتقى بعد أن أصبحنا أصدقاء.

وكانت أيضًا تشدنى الصحراء الغربية، بعد أن زرتها بدعوة من هيئة تعمير الصحارى..وكانت الهيئة تشرف على استصلاح الأراضى الصحراوية.

وتوقفت عند منطقة العلمين ، ومقابرها العديدة، وكان على الطريق نصب كبير مكتوب عليه تحذير لأنها منطقة ألغام. وكان البدو فى هذه المنطقة قد عاشوا فترة على البحث عن الألغام واستخراجها، واستخدامها فى صيد الأسماك بالديناميت رغم أن الحكومة حرمته لأنه يقضى على السمك الصغير. أما النحاس فيها فقد كان يباع فى الأسواق حتى أنشأت لهم المحافظة جمعية تعاونية لتسويق هذا النحاس ولتمنع عنهم الاستغلال !

وذهبت إلى واحة سيوة فى سيارة نقل وكانت تقلنى إلى جانب السائق بينما تحمل العربة عدداً من النساء والرجال وحماراً وحجراً لماكينة الطحين، وأمضينا الليلة

فى الصحراء المظلمة فالطريق صار مدقا من كثرة مرور السيارات عليه، كنت ساهراً إلى جانب السائق خائفاً أن نتوه، وعرفت أن دليل السائق للسير فى الصحراء هى أعمدة التليفون، فإذا تاه أو تعطل صعد أحد هذه الأعمدة وقطع سلك التليفون، وعندما تتصل المحافظة بقسم سيوة لا تتمكن فترسل من يصلح التليفون .. وهناك يجد السيارة المعطلة فيعمل على إصلاحها ولما تكرر الأمر، أصبحت السيارة التى تخرج من المحافظة لمعالجة العطل يكون فيها ميكانيكى وصفيحة بنزين.. وكل مستلزمات الإصلاح لسيارة معطلة لايعرف سبب للخلل فيها، وتحول ذلك إلى قاعدة، وكانت هذه واحدة من تقاليد الصحراء.

وفى سيوة رأيت بيوتا من الملح ، وناسا يعشقون الذكور، ويحبون الإناث، وعيون المياه الجارية، كل عين لها استخدام، عيون للشرب وأخرى للاستحمام، وعيون للعرائس ولم يعجب أبناء سيوة ما كتبته... وقرر كبار رجال الواحة بعد اجتماعهم فى المسجد عقب صلاة الجمعة أن يرفعوا قضية على المجلة، وعلى ناظرة المدرسة التى تحدثت معى وكانت المصدر الرئيسى للمعلومات.

وكان فى المدرسة ناظرة ومدرسة فقط هما شقيقتان، والدهما شرطى بمرسى مطروح، رضيا بالعمل فى سيوة، وكان المفتش الذى توفده مديرية التعليم من الإسكندرية، يجىء فقط حتى مرسى مطروح ويرسل للناظرة لتحضر له الأوراق، ليوقعها بالزيارة دون أن يذهب، وكانت تحمل فى شنطتها دائماً خاتم النسر الخاص بالمدرسة!

هذه الناظرة «سميرة» درست الواحة، وأصبحت جزءاً منها، ودخلت كل البيوت وعلى حد قولها ماذا ستفعل هى وأختها بعد انتهاء الدراسة. التى حاولت أن تمدها إلى اليوم الكامل ولكن الأهالى شكوها بحجة أن الأولاد يعاونونهم فى حصاد الزيتون والبلح والزراعة عموماً.

وجاءنى جابر المجعاوى مراسل الأهرام فى مطروح، وواحد من أظرف الشخصيات التى رأيتها فى حياتى بما يحمله من ذكريات، وما يفبركه من قصص غريبة ذات خيال خصب كانت المانشيت الثابت تقريبا لكمال الملاخ فى صفحته

الأخيرة بالأهرام . واستطعنا تسوية الموضوع بفضل شجاعة ناظرة المدرسة التى واجهت وقالت أنها تحدثت وأن ما ذكرته صحيح، وأنها مستعدة للذهاب للمحكمة. وبعدها جاءت إلى القاهرة أكثر من مرة، وكانت تمر علىّ فى بيتى، وتمضى اليوم مع زوجتى حتى موعد عودتها.

وكنت قريباً جداً من ليبيا.. الدولة المجاورة لمصر من غربها... وقد ولد ذلك لدى رغبة عارمة فى زيارة السلوم ثم ليبيا.

❑

حملت مشروعاً إلى إحسان عبدالقدوس أن أقوم برحلة إلى ليبيا.. ثم تونس.. ثم الجزائر وأخيراً المغرب، وقد تستغرق الرحلة شهوراً ، وأننى سأقوم بها بالطريق البرى على طريقة «الأوتو ستوب» ولن تكلف المجلة سوى جنيهات محدودة ، ولتكن مائة جنيه فقط. ووافق على المشروع مرحباً جداً، وحاولت الحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة الليبية، ولكنى لم أوفق، لسبب وحيد هو أننى صحفى.

وأنت صحفى فى العالم العربى يعنى أن عليك قيوداً فى الحركة، وفى الدخول وفى الخروج ، حتى البلاد التى ألغت تأشيرة الدخول للعرب لاتوافق على دخول الصحفيين إلا وفق شروط وقواعد وإخطارات خاصة!!

وجاءنى سراً فى المجلة موظف بالسفارة الليبية ، ونصحنى أن أنتظر شهراً، وأتقدم بطلب للحصول على التأشيرة، عندها سيكون معرض طرابلس الدولى، وتشجع الحكومة الدخول ليكون هناك إقبال على المعرض وتخفف كل القيود فى منح التأشيرات عموماً، وساعتها هو مستعد أن يعطينى تأشيرة لزيارة معرض طرابلس متجاهلاً مهنتى كصحفى .. وهذا ماحدث فعلاً!

بعدها حصلت على تذكرة قطار حتى مرسى مطروح عن طريق النقابة، ونقلنى أصدقائى القدامى فى هيئة تعمير الصحارى حتى السلوم، وقال لى مأمور السلوم أنه سوف يدبر لى سيارة تحملنى إلى طبرق أقرب المدن الليبية .ومرت سيارة تاكسى أوقف السائق وطلب أن يأخذنى ضمن الركاب مادام معه مكان خال، ورحب

الرجل، واستجاب المأمور لرغبتى فى أن يسأله عن الأجرة، وأخبر السائق سؤال المأمور له إهانة وعندما خرجنا من الحدود المصرية، ودخلنا ليبيا، نظر إلى السائق، وقال أنه سوف يوصلنى إلى فندق فى طبرق.. ولكنه يريد الأجرة!

وأمضيت يوماً واحداً فى طبرق قبل أن أذهب إلى موقف السيارات الذاهبة إلى بنغازى، وهناك تعرفت على مجموعة من شباب، رحبوا بى كمصرى من ريحة عبدالناصر، وأطلعتهم على مهمتى. وقال لى شاب أنه سيسافر بسيارته إلى درنة وسوف يصحبنى وتكون فرصة لأرى الجبل الأخضر، ومناطق الآثار القديمة!

كانت ليبيا ثلاث ولايات بثلاث حكومات هى برقة عاصمتها بنغازى وطرابلس عاصمتها طرابلس وفزان عاصمتها سبها .

وتعرفت خلال هذه الرحلة على أشخاص عديدين، واستمعت فى بيوتهم سراً إلى تسجيلات لخطب جمال عبدالناصر يسجلونها على أجهزة تسجيل على شرائط «بكر» مما ولد عندى أمنية أن يكون لدى واحد من هذه الأجهزة ولم يكن الكاسيت قد عرف بعد.

❑

من خلال كتاباتى عن ليبيا فى سلسلة الشارع الطويل أستطيع أن ألخص بعضها لتنقل صورة سريعة عن الحياة هناك، قبل الثورة. ولقد بدأت سلسلة المقالات منذ ركبت السيارة من السلوم «وأنا أنقل هنا بعض ماكتبته باختصار شديد»: «كان السائق الليبى يغنى «حسونة.. أنا زيك غاوية».. والركاب الستة يمضغون الحديث حول أسعار الخضار المرتفعة، وأنابيب المياه الجديدة التى تمتد حتى مدينة طبرق وكنت أجلس صامتاً.

الركاب الستة يعرفون بعضهم جيداً، ويبدو أنهم أصدقاء فقد ركبوا سويا السيارة من الإسكندرية منذ ١٢ ساعة تقريباً!. وأنا .. لم يمض على ركوبى معهم من مدينة السلوم سوى لحظات.

وجلست، صامتا .. لا أستطيع أن أرقب الطريق الصحراوى فى الظلام .. ولا أستطيع أن أشتبك معهم فى الحديث.

ومرات عديدة حاولت فيها أن أشد جارى إلى الحديث معى، ولكنه كان يجيب باقتضاب عن كل سؤال أوجهه إليه.. والحقيقة أن أسئلتى كانت ساذجة وجاهلة وكنت أسأله:

ـ فاضل كام كيلو على طبرق!

ـ حوالى ساعتين..

وأصمت قليلاً .. ثم أعود أسأل:

ـ احنا/هنبات فى طبرق .. ويجيب :

ـ إن شاء الله.

وتكررت أسئلتى الجاهلة الساذجة، وتكررت إجابات جارى المقتضبة.. حتى أيقنت أنه ليس من السهل إخراج أحد هؤلاء الأصدقاء الستة من مناقشتهم..

وسكت .. ولم يكن أمامى إلا أن أفكر فى الأيام الثلاثة التى قضيتها فى الصحراء الغربية..لقد رأيت خلالها العلمين.. وزرت مقابرها.. ورأيت مرسى مطروح .. ودخلت كهف رومل. ورأيت السلوم..وأمضيت ليلة فى فندقها الريفى الوحيد.. ورأيت الصحراء.. وبذور الموت مازالت مدفونة فيها تتربص بالإنسان. وفى كل بلد كانت تقابلنى حكايات كالأساطير، وعلى لسان كل بدوى كانت تتردد قصة الحرب العالمية الأخيرة.. لقد عاشوها..وشاركوا فيها.. بل إن عددا منهم مازال حتى الآن يردد أحداثها كأنها وقعت بالأمس القريب.. ملايين الألغام مازالت مدفونة داخل الرمال الصفراء الناعمة.. وعلى طول الطريق بين الإسكندرية والسلوم.. وحتى حدود ليبيا، أشياء كثيرة تقول لك أن الحرب التى كانت هنا قد انتهت أمس .. وأمس الأول فقط ..

بقايا الدبابات كما هى، هياكل السيارات علاها الصدأ، خزانات المياه التى أصابتها القنابل مازالت صريعة على الأرض.. وصعدنا جبل السلوم.. لننطلق فى الطريق إلى ليبيا ... كيلو مترات بسيطة ثم بوابة الحدود. جنديان مصريان فقط.. رأى أحدهما «جواز سفرى» ثم انطلقت السيارة. نفس الطريق. نفس الشارع.. نفس الرمال. نفس أدوات الرصف .. لاشىء تغير.. وأصبحنا فى ليبيا .. فى مدينة

«كابوبتزو» .. مدينة صغيرة، فيها فندق وفيها تجار يهربون من على الحدود البضائع، كما يحدث فى كل مدن الحدود بالعالم.

والإجراءات فى ليبيا معقدة، وليست معقدة، لأنها تخضع لأمور لايملك موظف الجمارك أو الجوازات إزاءها أى تفسير.. ولكنى استطعت أن أفسرها، على ضوء ترددى عشرات المرات على السفارة الليبية بالقاهرة لأحصل على تأشيرة دخول.. وعلى ضوء البرقيات التى أرسلتها أطلب فيها الموافقة على أن أزور ليبيا وكلها حفظت .. حتى جاء معرض طرابلس الدولى.. وكانت فرصة أن «أدعى» أننى أريد زيارة للمعرض.

وكانت هذه الخواطر تدور فى ذهنى ، و أنا أنتظر مايمكن أن ألقاه من معاملة هناك وخيل إلىَّ لحظات أن رفاق السيارة لايريدون «الاختلاط» بى فى بلادهم، وخاصة بعد أن عرفوا أننى صحفى، وأننى ذاهب لأرى ، وأسمع، وأتأمل.. ثم أكتب.

عندما نزلت من السيارة فى مدينة طبرق، أحسست أن السائق ومعه الركاب قد أزاحوا عبئا عن صدورهم. تركونى على باب أحد فنادق الدرجة الثالثة.. فقد كان الليل حالك السواد.. والرياح تعصف..وكانوا يريدون الفرار بجلدهم منى ومن البرد.. وقلت للسائق:

ـ لايمكن أن أنام على هذه الدكك.. فقال بامتعاض:

ـ إلى فندق آخر..

وصحبنى إلى فندق درجة أولى، أيقظنا صاحبه الأجنبى.. وصعدت إلى الغرفة أتمدد على الفراش.. وأروح فى إغفاءة قصيرة، أستيقظ بعدها فى الصباح لمواصلة الرحلة.

فى طريقى للبحث عن سيارة لفت نظرى وجود عدد من الكباريهات وبعض المحلات النظيفة.. ولافتات باللغة الإنجليزية. ومقابر لضحايا الحرب العالمية الأخيرة. وأمام موقف التاكسيات، قلت:

ـ أريد أن أذهب لبنغازى..

ـ بعد ساعة ستقوم سيارة إلى درنة، ويمكن من هناك أن تجد عشرات السيارات لبنغازى.. وقال شاب كان يقف ينتظر السيارة:

ـ الأخ مصرى؟

ـ نعم .

ـ يبحث عن عمل؟

ـ بالضبط..

ـ لأول مرة هنا؟

ـ نعم..

ـ أنا كنت طالباً بكلية الحقوق بالقاهرة... وسوف أصحبك معى .

وقلت له : إننى ذاهب إلى الفندق لإحضار أمتعتى.

وعرض علىّ أن نسير معا، وفى الطريق تعارفنا.. ورحب بى ترحيبًا أنسانى ما لقيته من جفوة طوال رحلة السيارة.

كان الحديث حول القاعدة البريطانية فى مدينة طبرق التى نسير فيها. بريطانيا وقعت معاهدة مع ليبيا فى ٢٩ يوليو ٥٣ تسمح بالوجود العسكرى البريطانى فى ليبيا لمدة ٢٠ سنة ! لبريطانيا قاعدة بحرية هنا فى طبرق.. ولها مطار فى هذه المنطقة اسمه مطار «العدم».. وقال الشاب الليبى:

ـ أنتم تسمونه فى صحفكم دائما مطار «العظم»..ولكن الاسم غير صحيح .. هو فى منطقة مجدبة تماماً، بعيدة عن العمران عديمة الأشجار .. لذلك تسمى مطار «العدم».. بريطانيا تدعم دائماً قواتها فى منطقة برقة.. القوات تنقلها من قبرص إلى مطارها.. ومع ذلك فهى تعلن أنها ستجلو ومع كل أزمة يتكرر هذا الإعلان .. ولكنها تنفق فى نفس الوقت الملايين من الجنيهات لتدعيم وجودها العسكرى.. قلت: والناس هنا .. ماهو رأيهم؟

ـ من تقصد .. الحكومة تعرف طبعاً أن بريطانيا تدعم موقعها... أما الشعب.. فأظن أن موقف الشعوب من الاستعمار واحد لايتغير .. يا أخى.. ليس عندنا

أحزاب.. ضربت كل أشكال الديمقراطية فيما عدا البرلمان! ولكن عندنا هنا اتجاهات.. شباب وشيوخ وطنيون، مخلصون.. اشتراكيون .. ولكن ينقصهم أن يجمعهم التنظيم..

قلت: هل لبريطانيا مصالح أخرى فى الولاية الثانية.. طرابلس؟

قال : مصالح اقتصادية نعم .. سوق وشركات.. أما عسكرية فلا.. ففى ولاية طرابلس شكل آخر للمؤسسات العسكرية.. شكل أمريكى.

قلت: وفى ولاية فزان.

قال : لا أعرف الموقف بعد البترول.. ولكن الآن هناك قنصل فرنساوى فى فزان.. وليس فى الولاية فرنسى واحد يمكن أن يرعى هذا القنصل مصالحه.

ووصلنا إلى المدينة «درنة» جميلة من الداخل.. ولكن أطرافها الصفيح والعشش شىء مفزع، ومقزز حقا..

قال: يسمونها درة الوادى.. ومضت دقائق صامتة.. لايقطعها سوى موتور السيارة، وفجأة كدت أقفز من مكانى.. الطريق يرتفع فى خطورة شديدة وكأنك تصعد إلى السماء فى طريق ملتو .. مفروش بالأعمال السيئة وقال جارى بهدوء ..

ـ هذا هو الجبل الأخضر..

أشجار من الصنوبر، والخروب، والبكوم... أشجار إكليل، وزعتر، وشيح، وأرز وأشجار كثيرة تكوّن غابة كثيفة تبدو أحيانا كأحراش جنوب أفريقيا التى نراها على شاشة السينما وأحيانا أخرى تترك المكان للأعشاب والحشائش التى تنبت بكثرة.

إن مساحة شاسعة من الجبل الذى يمتد ٣٠٠ كيلو وعرضه مائة كيلو صالحة للزراعة .. ولكنها لاتجد من يزرعها.. لأن المزارعين على قلتهم هاجروا.. تركوا العمل فى الزراعة وذهبوا ليعملوا فى البترول ، وقد ساعدت موجة الجفاف على حركة الهجرة الداخلية، فالأمطار لم تسقط منذ سنوات.

الجبل كله أخضر. إنه أكبر وأوسع مساحة خضراء فى ليبيا وبالرغم من أن نقطة

ماء واحدة لم تهطل منذ مدة إلا أنه يظل أخضر ويتحول فى الربيع إلى حديقة غناء مليئة بالزهور وتفوح منها رائحة حلوة لها رائحة كل أشجار الدنيا.

وبعد معاناة وصلت إلى مدينة بنغازى وكتبت أقول بالنص: إن الحياة هنا سهلة جدا، ليس فيها تعقيد المدينة .. أشار صديقى إلى رجل يمشى فى الشارع حاملا كيسا مليئا «بالكوسة والطماطم» وهو يقول:

ـ هذا هو المتصرف .. أى المحافظ !

وقلت لصديقى: ـ أريد أن أرى رئيس المجلس التنفيذى وسار معى إلى بيته.

البيت فى حارة ضيقة مخنوقة، وأمامه سيارة مرسيدس جديدة .. وطرقنا الباب.. وفتحه طفل صغير.

الصالة نصف واسعة، والبيت فى مجموعه يشبه بيوت القاهرة العريقة القديمة، وفى الصالة أطفال يلعبون فوق البلاط، ويبكون.. يصرخون.. وندخل حجرة الصالون الفاخرة:

ودخل علينا رجل يحمل القهوة، وقدمها لنا، وجلس وعرفت أنه رئيس المجلس التنفيذى.

ومضينا نقطع الوقت بكلام أكثره مجاملة..وتبددت وحشة الغربة عندى رويداً رويداً، ومضيت أخوض معه حديثا عن المشاكل التى تعترض الولاية.. مشاكل الناس العادية، وماأكثر مايعيش فيه الناس العاديون من مشاكل.

وتحدث معى الرجل، كما يتكلم عادة أى مسئول يحاول التبرير«نحن نخوض كفاحا مريراً منذ اللحظة الأولى لاستقلالنا».. إنه سباق رهيب ذلك الذى نعيش فيه.

نريد فى سنوات قليلة أن نبنى ونشيد، ونصنع قافلة تسير فى عصر الصواريخ.

ولكن السنوات التى مرت من عمر الاستقلال لم تكن كافية!بدأنا من الصفر.. الاستعمار ترك بلادنا ولاشىء فيها!!

تركت رئيس المجلس التنفيذى بعد أن حدثنى طويلا عن مشروعات التعمير،

والتنمية، وخطة السنوات الخمس.. مشروعات ليست إنتاجية ، لايهم أن تنتج ليبيا، المهم أن تظل سوقا لإنتاج الغير.. هكذا قلت له.. وقال لى: ليس بالضبط..

انتهى حديثه معى.. وأنا أحس فيه لغة التبرير والدعاية أكثر من لغة الحقائق.

ومضيت أتجول فى مدينة بنغازى عاصمة ولاية برقة.. الولاية الأولى من ولايات ليبيا الثلاث.

وولاية برقة تقع على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط بين خليج السلوم وخليج مدينة سرت ومساحتها ٨٥٥ ألف كيلو متر مربع، ويسكنها حوالى ٣٠٠ ألف نسمة.

وتشتمل الولاية على مناطق ساحلية قليلة الارتفاع عن سطح البحر..ثم مساحات شاسعة تتدرج فى الارتفاع نحو الجنوب، من الأراضى الصالحة للزراعة والمراعى.. وتليها مناطق كبيرة شبه صحراوية... وتنتهى إلى الصحراء الحقيقية حيث لا حياة.. ولا نبات.. وإنما أعمدة البترول!

فى سنة ١٤٥٠ بعد الميلاد، نزل فى مدينة «برنيق» رجل صالح اسمه غازى.. سيدى غازى، واستوطن المدينة، ومات بها.. ودفن فى أحد مقابرها سنة ١٤٥٥ ميلادية وأطلق على المدينة بنى غازى.. ثم مالبثت الكلمة أن تحولت مع تداول الأجانب إلى كلمة واحدة هى «بنغازى» وبعد ذلك شهدت مدينة بنغازى حكم الأتراك والاستعمار الإيطالى.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت المدينة مقرا للإدارة العسكرية البريطانية ببرقة، وعاصمة للولاية سنة ١٩٤٩، ثم إحدى عاصمتى المملكة الليبية المتحدة بعد الاستقلال سنة ١٩٥٣.

بنغازى العاصمة الثانية للبلاد مدينة فيها أحياء راقية، فيها بيوت وفيللات للعظماء.. فيها فنادق درجة أولى فاخرة.. فيها قنصليات وفروع لكل السفارات.. فيها معالم سياحية.. وإلى جوار كل ذلك تحس بالتناقض الذى تعيش فيه بلاد ثراؤها ليس لأبنائها بحق وعدل.. أزمة الإسكان الطاحنة، والمدمرة، جعلت الناس معظمهم يعيشون فى أكواخ حول المدينة وفى أطرافها.

وتتبع بـنغازى إداريا واحات ليـبيا الخمسة. واحة جغبـوب مقر الجامعة السـنوسية التـى أسسهـا السـنوسى سـنة ١٨٥٤ وهو مـدفون بهـا.. والواحة الـثانـية هى أوجـلة ويسكنها البربر ويقال أنهم الليبيون الأصـليون ولا يزالون يحتفظون حتى الآن بلغتهم وذاتهم وتقـاليدهم.. والواحات الـثلاث الباقية هى جالـو والكفرة، ومرادة ويسـكنها ليبيون يعيشون على تجارة التمور والزراعة.

❏

فى طرابلس نقلنى مـن حملنى فى سيارته بمعاناة كبيرة طوال لـيلة كاملة إلى فندق شبه محترم، وكان أجر المبيت ثلاثة جنيهات، وقلت لموظف الاستقبال: إننى لا أستطيع دفع هذا المبلـغ ، فهل أترك حقيبتى لـديك حتى أجد فندقاً علـى «قد حالى» ، ووافق الرجل.

وخطر لى أن أسأله عما إذا كان فى الفندق أى نزيل مصرى لأستعين به فى معرفة موقع واسم فندق قريب ورخـيص.. وطلب بالتليفون مصريا قدم لـى نفسه على أنه مهندس بترول يعمل فى منطقة طرابلس.

وطلب لى فنجانا من القهوة، وأخذ يتحدث معى، وبعد قليل لاحظت أنه لايتكلم معى وإنما يستـجوبنى، فقد توالت أسئلتـه، حتى قلت له: «أنت ما سألتنـيش لسه على اسم أمى»!

وفوجىء الرجل وربما أحس أنه تجاوز فى أسئلـته الكثيرة المتعددة فى كل المجالات أو أننى شككـت فى حقيقة وظيفته، وتـأسف وعلل ذلك بأنه يريد أن نـصبح أصدقاء وأنه يحب المجلة ويريد أن يعرف بالضبط مهمتى حتى يساعدنى.

وفى الطريق سيراً على الأقدام لفندق صغير سألته عن عنوان قنصل مصر فى ليبيا، وهو ابن خالة زوجـتى، وقد حملت إليه رسـائل، وبعد أن أوصلنى إلى فـندق صغير مثل البنـسيون مكون من ست غرف، إيجار الـغرفة دينار فى اليوم، وتركت حـقيبتى، وواصلـت مسيرتـى مع دليلـى مهندس الـبترول ـ كـما ادعى ـ ليـرشدنى إلى بيت القنصل المصرى عبدالرحيم عبدالعزيز وأشار الرجل على شقة فى الطابق الثالث من إحدى العمارات قـائلاً: إنه يسكن هنا فى هـذه البناية.. وصعدت السـلم وسمعت

خبطا داخل الشقة غطى على طرقى على الباب.. وجاء من الداخل صوته مستفسراً عن الطارق قلت له «أنا عبدالله إمام» ورد «عبدالله إمام» مين. وكان رده غريباً، ولكني واصلت «قريبك» .. فرد: قريبي منين. قلت: «من مصر» .

وفتح الباب بحذر ليجدنى أمامه ويصافحنى بشدة معتذراً لعدم معرفتى واستغرابه من البداية ، ودخلت شقة مكركبة وجلست كيفما اتفق وسألنى: أنت عرفت عنواني منين.. ورويت له ما حدث، وأخذ يدقق فى أن أصف له الرجل الذى أرشدنى فسألني عن اسمه وعنوانه ورقم غرفته فى الفندق. ولما سألته عن السبب قال: لأننى نقلت فى هذه الشقة اليوم بعد الظهر ومازلنا نركب الصور على الجدران ، ومازال البيت «مكركب» كما ترى.. ولا أحد يعرف عنوانى أبداً حتي بعض زملائى فى السفارة.

ولم أتيقن أن تفكير قنصلنا فى طرابلس صحيح وأن الرجل الذى وقعت فيه كان جاسوساً أو عميلاً لجهة أمنية ما إلا بعد أن وجدت فى الصباح رجلاً يجلس فى الفندق يتابعنى، ويسير خلفى بغباء كأنه يريد أن يقول لى أنه يراقبنى.

فى اليوم التالى كنت على موعد مع القنصل فى مقر السفارة المصرية، لكى ألتقى به وبالملحق الثقافى قبل أن أبدأ العمل بناء على طلبه، فيمكن أن يساعدانى فى مهمتى، ويوفرا لى ماالديهما من معلومات وأنا حر أستخدمها أو لا أستخدمها. وذهبت إلى القنصل فى السفارة، وعرفنى على المستشار الثقافى، وجاء رجل لزيارته قدمنى إليه فرد قائلا: إنه يعرفنى وأننى جئت بالأمس ولديهم خبر، وأنهم يراقبوننى وعلى أن أطمئن لأنه المسئول عن المراقبة وأنه مصرى الهوى، فأمه مصرية ، وعبدالناصر هو قائده، وهو يبوس تراب مصر على حد تعبيره..، وقلت له: إننى أريد أن أقدم ليبيا وهى مجهولة بالنسبة للناس وليس ذلك ضد أحد، ولا مع أحد، فأنا سوف أنقل ما أراه، وأكتب ما أحصل عليه من معلومات!

ونصحنى أن أذهب إلى إدارة الإعلام ويرأسها أحمد الهمالى، وسوف يستقبلنى فوراً، بل إنه ينتظر زيارتى فقد رفع إليه تقرير عن وجودى كصحفى مصرى.

وفى مكتب أحمد الهمالى التقيت بمحمد سامى وكان مندوباً من قسم الإعلان

بجريدة الأهرام وكان ذاهباً لتغطية معرض طرابلس الدولى.. وكان إنساناً رقيقا وكريماً جداً معى، فقد كان يقيم فى فندق ليبيا بالاس فى ضيافة الدولة، وكنت أذهب إليه ظهراً وليلاً لأتناول الطعام معه مجانا على حساب غرفته، وزاد كرمه عندما طلب منى أن أحضر ملابسى لتغسل فى الفندق عنده.

وبعدها انتقل إلى فندق «جراند أوتيل» على البحر، وكنت أسهر معه فى تراس واسع وجميل على البحر، وقد هدم هذا الفندق، وأقيم مكانه «الفندق الكبير» الحالى.

وقلت لأحمد الهمالى: إننى أقوم بجولة فى كل ليبيا، وهدفى عمل تحقيقات صحفية، وسوف أنتقل منها إلى تونس ثم إلى الجزائر والمغرب.

ولا أعرف ما إذا كان الرجل قد استراب فى مهمتى أم لا، ولكنه قال أنه سوف ينظم لى رحلة بالطائرة إلى ولاية فزان!

وبعد عودتى كتبت عن هذه الرحلة إلى سبها عاصمة فزان قائلاً: «إن الطائرة التى نقلتنى من طرابلس إلى فزان، أشبه بأتوبيس قديم حتى ظننت، أنها صنعت بوكالة البلح بمدينة القاهرة من مخلفات السيارات القديمة.

لم يكن فيها سوى.. ثلاثة ركاب وحدّت المحنة بين قلوبنا.. فمضينا نشيع بعضنا بنظرات الشفقة.. ونحن مربوطون فى المقاعد!.. وفى الطائرة قرأت الفاتحة ثلاث مرات.. وذهبت إلى دورة المياه عشر مرات.. وتلاشت أمامى كل الصور.. إلا صورة أولادى..

و.. أربع ساعات رهيبة مضت، والعاصفة تعبث بهيكل الطائرة ذات المحركين.. والمضيف الليبى يقدم لنا السميط.. ويطمئننا بأننا على ارتفاع ٧٥٠٠ قدم فقط!

ثم.. ثم نزلنا مطار سبها.. عاصمة ولاية فزان.. المطار أرضه ليست مرصوفة.. والطائرة تتلوى فيه حتى لا تغوص فى منطقة لينة من الرمال.. وإجراءات بسيطة لتسجيل الركاب الغرباء الذين يتنقلون بين الولايات الثلاث... وبعدها تترك المطار إلى العاصمة!

المدينة جديدة.. لامعة.. عمرها ثلاث سنوات فقط.. فلم يكن هناك قبل هذا

التاريخ شيء اسمه «سبها»! البيوت كلها فيلات من طابق واحد.. وكل بيت له حديقة.. وسرت إلى الفندق.. فندق سبها بالاس! وهناك استقبلني صاحبه.. استقبالا حارا.. بأحضانه.. ودموعه!

وعرفت أنه «مصرى» من رشيد.. وأنه يعيش بعيدا عن بلاده بأربعة آلاف كيلو متر، وأنه يستقبل كل مصرى وافد على سبها.. بالأحضان، والقبلات والدموع! وسألت الحاج مرسى زكى: ـ كيف تفكر فى «بلادك»، وتحن إليها.. وأنت هنا!

وجذبنى من يدى إلى داخل الفندق.. فناء واسع فيه شجيرات قليلة، ونباتات وليدة، وفى الركن غرسة قطن.. طويلة جافة.. يتدلى منها قطن أبيض مغموس بتراب.. ورمال وجفاف.. لقد جفت الشجرة منذ شهور، ولكنه لم يخلعها!

وقال الحاج مرسى : عندما أتذكر مصر. أنظر إلى هذه الشجرة!

ومضيت أتحدث مع الحاج مرسى الذى يجيد خمس لغات غير العربية، قال لى أنه «كان يعمل فى عدة فنادق فى بنغازى، يتردد عليها رئيس المجلس التنفيذى ـ سيف النصر ـ، ويحدثه عن فزان، وعن الأجنبى مستأجر الفندق الوحيد بها.. وعن مستقبل فزان.. واتفق معه على أن يدير الفندق، ومن يومها.. من ٣ سنين لم أترك سبها ولكن أخبار مصر لم تنقطع عنى.. الفول المدمس.. الجبنة البيضاء.. الطعمية.. إننى أقدم كل هذه الأشياء!!».

وصمت الرجل.. ومضت دقائق حرجة مؤثرة قطعها صوته: مفيش معاك عود قصب؟!

وعجبت! ثم اتضح أنه لا يهزل، وأنه يسأل سؤالا جادا عندما طلب منى أن أرسل له «عقلة» قصب مع أى شخص ليزرعها فى الفندق.. فالأرض هنا جيدة.. صالحة للزراعة جدا!

والزراعة هى المصدر الرئيسى للدخل ويشتغل بها معظم السكان، وفى فزان ١٢ مليون نخلة.. غير الحبوب.. والفواكه.. والخضروات.. واللوز.

الحاج مرسى زكى، شخص مريب رغم كل هذه الأحضان والقبلات.. ليس مريبا فقط لأنه يهودى طرد من مصر، ويحاول دائما أن يبين أنه مصرى، لأن عددا كبيرا

من المصريين يعيش هنا، ولأن المصريين هنا يحتلون مناصب كبيرة.. ويحاول أيضا أن يبكى علـى مصر لأن كل سكان ولاية فزان يحبـون مصر، ويعتبرونها وطنـهم الثانى. يحبون أن يسـمعوا كل شىء عنها، وأن يعيـشوا فيها.. ويهزهم كل حـدث صغير فى مصر، يتحدثون عنه. كما لو كان قد وقع بعيدا عنهم بخطوات.

ليس الحـاج مرسى مريبا لـذلك فقط، بل لأنـه يملك الفـندق الوحيد فى المـدينة، والمطعم الوحيد، والبار الوحيد فيها.. ولقد استضافنى أكثر من شخص مسئول، وغير مسئول فى المـدينة، وكانت دعوتهم لـى على الغداء أو العشاء.. وتمـت كل الدعوات داخل مطعم الحاج مرسى فى فندقه، بل على نـفس المنضدة، والذى تغير هو شخصية الداعى.

وزوجة الحاج مرسى رشـيقة، تطبخ، وتعد الطـعام للرواد، وتعنى بشأن المـقيمين، فهى معاونته الأولـى فى عمله.. ولاشك أن الحاج مرسى قد استطـاع فى هذه المنطقة النائية وبهذه النعومة أن يكسب الكثير من الأموال، ومن العطف.

فزان بعيدة.. وحدودها مشتركة مع النـيجر.. وتشاد.. وصحراء الجزائر الكبرى.. واسمها كما ورد فى الكتب يرجع إلى «فزان بن سام بن نوح»!

وصحـبنى «عـمر الطـاشانى» مـدير الإعلام فـى جولة وصـلت إلى حـدود ليبـيا، وجعـلنى ألتـقى بالـطوارق، وأقف علـى عادات مخـتلفة عـلى الحدود، الـنساء فيـها سافرات والرجال محجبون! وعدت إلى طرابلس ووجدت السفارة تقلب علىَّ ظهر الأرض لأنها تـلقت برقيـة باسمى من إحـسان عبدالقـدوس يطلـب إلىَّ الـعودة إلى مصر، ولاداعى لـتكملة الرحلـة، لقد كنت أتوقـع أى شىء إلا أن تصلنى برقـية على السفــارة، فقـد كان ذهــابى للسفارة مـصادفة عـن طريـق قريب لزيارته وبـناء على طلبه.

ولم أتوقع أبداً أن تصلنى برقية على الـسفارة ، وكان على بعد ذلك عندما أذهب إلى أى بلد ـ فى عمل صحفى ـ أن أتصل بالسفارة وأن تعرف بوجودى.

ودبرت عن طريق السفارة تذكرة عودة بالطائرة، ومابقى معى من نقود ، قررت أن أحقق به أمنيتى فى أن أشترى ريكوردر، أى جهاز تسجيل كبيرا، بشرائط دائرية كبيرة

كالـذى رأيته فى البيوت التى دخلتها واستمعت عليه إلى تسجيل لخطب جمال عبدالناصر، وكان آخر مبتكرات العلم.. توسط القنصل لدى الوكيل عبد الله السنوسى وكان مالكا لشركات عديدة، ومقاولاً وأكبر رجل أعمال، واشتريت الريكوردر واتصلت بالقاهرة حتى يستقبلونى فى المطار... مطار ألماظة الآن.

وكنت قد التقيت فى طرابلس بعدد من المسئولين وكلهم رأوا غرابة فى مهمتى، وشكوا فى أمرى... وفى الطائرة عند العودة كان فيها عدد من المسئولين الليبيين جاءوا لحضور أحد الاجتماعات ربما فى الجامعة العربية، وسألنى أحدهم سؤالاً خبيثًا ومباشراً: متى تركت الجيش!

وتأكدت ظنونى فى أنهم عاملونى وكانوا يشكون فى مهمتى ويظنون أنها تتخفى وراء أننى صحفى مع أننى فى رأيهم رجل مخابرات!

هبطت الطائرة وسرت على قدمى فى مطار ألماظة ، ـ حيث كان الركاب يسيرون من الطائرة إلى مبنى المطار دون وجود أتوبيسات لنقل الركاب ـ كان يقف بجانب الطائرة ، شقيق زوجتى الضابط بملابسه الرسمية وعندما عانقنى وأخذ جواز سفرى ليعطيه للعسكرى المراسلة الذى يرافقه حتى يتم لى الإجراءات ، لاحظت أن المسئولين الليبيين يتهامسون، وقد تأكدوا بما لايدع مجالاً للشك أننى رجل مخابرات وأننى كنت فى ليبيا فى مهمة رسمية على أحسن الفروض.

فى بيتى شغلت بجهاز التسجيل الجديد، وكان أعجوبة بالنسبة لى، وأخرجت الميكروفون ، وسجلت عليه صرخات طفلتى نرمين، فى شرائط مازلت أحتفظ بها. وقد استمر اهتمامى بتسجيل حفلات أم كلثوم وبعض الأغنيات، والجلسات فى بيتى، حتى اكتشفت بعد فترة أن حرصى الشديد على اقتناء هذا الجهاز كان مجرد نزوة!

وكتبت أربعة عشر تحقيقًا تحت عنوان: «الشارع الطويل»، الذى يبدأ من الإسكندرية وينتهى فى طنجة بالمغرب.

وعرضت فى هذه الحلقات للحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية فى ليبيا..

وكانت الحلقات موضع اهتمام غير معهود من الحكومة الليبية إلى حد أنها كونت لجنة ـ نشرت الصحف أخبارها ـ للرد على ما جاء «فى الشارع الطويل».

وكتبت الصحف الليبية «برقة وطرابلس» تهاجمنى، وربما كان سبب هذا الاهتمام غير العادى الظن بأن هذه الرحلة تمت لحساب الحكومة وبواسطة مخابراتها.. وحتى لايكون ذلك هو الرأى الرسمى للحكومة المصرية، حاولت الحكومة الليبية أن تعطى صورة مختلفة، فليس هناك أى تبرير لتكوين لجنة حكومية للرد على سلسلة مقالات صحفية فى مجلة وأن يذاع رأى هذه اللجنة وردها من الإذاعة.

منعت روز اليوسف من دخول ليبيا، وكان الشباب الذى التقيت به، والذى يحتفظ بتسجيلات لخطب جمال عبد الناصر يستطيع أن يحصل على المجلة بطرق مختلفة، فالحدود متصلة والسيارات ذاهبة وراجعة وكانت تصلنى بالبريد رسائل مع نسخ من الصحف التى تهاجمنى ، مازلت أحتفظ بها .

عندما قامت الثورة فى ليبيا ـ أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ ـ شغلت اهتمام الناس فى مصر، خاصة أنهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن ليبيا من الداخل فى ظل الحواجز التى أقامها النظام الملكى وجمعت هذه المقالات كلها وأصدرتها فى كتاب بنفس العنوان «الشارع الطويل .. ليبيا» قلت فى مقدمته أن هذا الكتاب يجيب عن سؤال يتردد على ألسنة الناس هو: لماذا قامت الثورة فى ليبيا، فهو يعكس الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى فجر الثورة لتعمل على تغييره... ولأن ليبيا كانت مجهولة فقد نشرت فى بداية الكتاب خريطة لها.

وكان كتابى الأول الشارع الطويل «ليبيا» وقد تحمس له صديقى سيد إبراهيم رئيس مجلس إدارة دار الشعب الذى طبعه فور قيام الثورة نظير خمسمائة جنيه وكانت مبلغاً كبيراً فى ذلك الوقت وكانت الطبعة الأولى عشرة آلاف نسخة نفدت فى أيام لأن جموعاً من المدرسين والذين أعيروا للعمل فى ليبيا سارعوا بشراء الكتاب لمعرفة شيء ما عن الدولة المجاورة التى كانت غائبة عن الساحة العربية إلى حد ما.. كان الكتاب يحوى فقط مجموعة المقالات التى نشرتها وقد أعيدت طباعته..! أكثر من مرة فى تلك الفترة!

❑

كانت هذه هى رحلتى الصحفية خارج مصر التى أصدرتها فى كتاب.. وتوالت الرحلات من بعد لكنها لم تصدر فى كتب بعد.

زرت الأردن مرات وزرت السعودية وزرت الكويت، وسوريا والإمارات، واليمن ولبنان والمغرب وتونس، وعندما كانت الطائرات الخاصة تقلع من القاهرة إلى بغداد كل أسبوع تقريباً حاملة الصحفيين والكتاب رفضت أن أكون بينهم أو أن أكون واحداً من القافلة... وذهبت للجزائر ولكنهم أعادونى من المطار ورفضوا دخولى، وكان معى الزميل فوميل لبيب من دار الهلال ، وكنا عائدين من المغرب. ولسبب لا أعرفه، لم تشدنى السودان أبداً لزيارتها ، وهذا خطأ كبير أنا نادم عليه.

ولم أكمل مشروعى فى الكتابة عن بقية دول الشارع الطويل.. فلم يقدر لى أن أفعل نفس الشيء بالنسبة لتونس، ولابالنسبة للجزائر ولابالنسبة للمغرب رغم أن والدى عاش ومات فيه وأننى زرته هناك .

وعندما ذهبت لأهدى نسخة من كتاب ليبيا إلى وزير الإعلام محمد فائق على غير معرفة وثيقة قال لى: هل هذا الكتاب يا أخ عبدالله نشر فى روز اليوسف مسلسلاً؟ وقلت له : نعم.. قال: لماذا إذن تشكون من الرقابة؟

وكنا نضج بالشكوى من الرقابة، لأننا كنا نعتقد أننا شركاء فى النظام، وأن أمن الدولة يهمنا أكثر من الرقيب ، وكانت الرقابة التى فرضت بعد انتهاء حرب ٦٧ شديدة، لأن أكثر الرقباء كانوا بعيدين عن حقل الإعلام.

وكانت مجموعات التنظيم الطليعى فى الإعلام لاتمل من الاعتراض على الرقابة على الصحف، وتطالب بإلغائها بل إننى ذات مرة طردت الرقيب ومنعته من أداء مهمته، التى أعلنت أننى غير معترف بها، وكانت أزمة مع وزارة الإعلام سوف أروى تفاصيلها فى الجزء الخاص بتجربتى فى جريدة «العمال».. وتلك قضية أخرى على كل حال .

كانت لمجلة روز اليوسف رؤية بعيدة ومتقدمة تتطلع إلى آفاق المستقبل ، وتحاول باستمرار أن تحتضن الجديد، وتبشر به، وكان اليسار فى ذلك الوقت يحمل هذه الرؤية الجديدة المختلفة وكان أيضا الموضة خاصة فى الأربعينيات والخمسينيات.

واتجهت المجلة إلى احتضان عدد من الكتاب اليساريين، والماركسيين ليس فقط لأنهم يحملون وجهة نظر مغايرة، بل أيضا لأنهم عقائديون يريدون أن يقولوا كلمتهم وأن ينشروها، ولا تهمهم المادة... وكانت روز اليوسف تهتم بأنها أولاً منبر

للـرأى، فلم تـكن تملك إمـكانيـات من الطـباعة المبهرة والورق المـصقول والـصورة الجميلة، ولكنها كانت تملك الكلمة الصادقة، والرأى الجرىء!

ومن هنا ضـمت مجلة روز اليوسـف ـ وصباح الخير بعد ذلـك ـ عدداً لا بأس به من الماركسييـن واليساريين عموماً، وفتحـت لهم صفحاتها حتى أنه ـ غـالباً ـ لم يكن هناك كاتب يسارى لم يبدأ حياته الصحـفية فى روز اليوسف أو لم يمر بها.. ولم تكن المجلة شيوعية، ولكنها كانت دائماً، ومنذ اتجاهها إلى السياسة على يسار كل نظام، منذ العهد المـلكى حتى عهد الثـورة، وكانت كل الدوائر الحكـومية، والمحافظة تنظـر إليها على أنها مجلة شيوعية.

والشيوعية فى ذلك الوقت المبكر كانت جريمـة قانونية كما أنها جريمة بكل معنى الكلمـة فى نظر الدين وفـى نظر كل الناس وكـل علماء الدين كـانوا يتجنبـون المجلة لأنها مـلحدة وهو مـا كان يلقـى عبئا عـلى جميـع المحررين والمنـدوبين الذيـن كانوا يشقون الصخر للـحصول على الخبر أو المعلومة وكان الأمر يتـطلب من الصحفى أن تكون له مصادر جديـدة تقوم على أساس من الثقة والصداقة حتـى يستطيع أن يؤدى عمله... فالمسئول هو المسئول فى كل زمان ومكـان، ومهما كان تفكيره متوافقاً مع من يتحدث معه إلا أن ارتباطـه والتزامه الوظيفى عند النشر بإبـراز وجه الحكومة المشرق يظل هو الأساس فى تعاملاته مع الصحفيين عند النشر.

ولقد وجـدت مسئوليـن يمكن أن يبـوحوا سراً بما لـديهم، فإذا أحسـوا أنه سوف يشتم من بعيد أنـهم مصدر ما نشر، كانوا أكثر مبادرة إلى النـفى والتكذيب حتى وإن كانوا واثقين أن ما نشر صحيح أو أنهم هم مصدره.

ولم تـفهم إدارات العـلاقات العامـة فى الوزارات أبداً أن مـهمتهـا هى تسهيـل الحصول عـلى المعلومات بـقدر ما حفظت أن عـملها الأوحد هـو الدعاية للمـسئول وإلقاء الـضوء على الجـانب المضىء بل واختـراعه للـجهة التى تـعمل لحسـابها إدارة العلاقات العامة!

وكانت هـذه ـ وربما مازالـت ـ أحد متـاعب المهنة.. فـمن الصعب الحصـول على معلومات حول موضوعـات يريد المسئول كتمانها أو عدم التحـدث فيها أو يرى فيها مساسًا بأحد أعماله.

وعندما تنقلت بين عدد من الوزارات مندوباً فيها واجهنى دائما الاتهام بالشيوعية وكان الشك فى أهداف طلبى لمعلومات حول أية قضية حتى ولو كانت هذه المعلومات متاحة لغيرى.. وكان ممنوعا ـ مثل الآن ـ الاتصال بالمسئولين عن غير طريق إدارات العلاقات العامة، أما زملائى فى الصحف الأخرى فإن إدارة العلاقات العامة تحولهم إلى المسئولين فى أفرع الوزارات وقطاعاتها ليناقشوهم ويحصلوا منهم على ما يريدون من معلومات، وكان الظن أن مجلة روزاليوسف تسعى لاصطياد المسئول والإيقاع به، والحصول منه على ما تريده هى لكى تهاجمه.

وكان السبب فى ذلك أن المجلة إذا كانت على يسار أى نظام، فهى بالدرجة الأولى مجلة ناقدة. تتخذ الموقف النقدى من جميع القضايا ولا يختلف الأمر بالنسبة للسياسة أو الاقتصاد أو الفن أو الأدب أو حتى الأخبار الاجتماعية التى كانت من خلالها تحاول أن تعكس التناقض فى المجتمع بين الذين يقيمون الحفلات الباذخة ويستوردون الطعام ساخنا من باريس ويسرفون فى الإنفاق على كلابهم ويذهبون للنوادى الأرستقراطية، وبين الجياع والفقراء والذين يلعبون الكرة الشراب فى الحارة! وذلك من خلال باب إخبارى جيد الصياغة عنوانه «أين يذهب الناس» كان يجيد كتابته صلاح حافظ وفيما بعد فى باب المخبر المجهول فى مجلة صباح الخير وكان يصوغه إحسان عبدالقدوس بنفسه.

❑

صدر قرار فى المجلة بأن أكون مندوبا لها فى الأزهر ووزارة الأوقاف وفهمت أن القرار عقوبة على ذنب لم أعرف سببه وأن القرار عقوبة قاسية، فالمجلة المعروفة بيساريتها بعيدة عن مناقشة قضايا الدين، وحتى إذا حاولت فإن سمعتها كمجلة شيوعية تسبقها، ولن يستجيب أحد من علماء الدين إلى التجاوب معها، وإذا كان من بين علماء الأزهر فى ذلك الوقت من هو مستعد لأن يضع اسمه فى مجلة موصومة بالشيوعية فهم قلة نادرة، وغالباً ما يتم ذلك بعد معاناة وجهد من الصحفى.

وفكرت أن القرار ربما يعنى إبعاداً لى عن العمل، وتحجيما لدورى بطريقة مهذبة، ولم نتعود الاعتراض على القرارات إيمانا بأن رؤية المسئولين أوسع، وأنهم يريدون

المصلحة ويرونها من منظور أبعد.. وأنهم فى النهاية يسعون لصالح المجلة... ثم إننا صحفيون فى مقتبل حياتنا، ومن صالحنا أن نتنقل ونتعارف ونعمل فى كل المجالات، وكنت قد تربيت فى بيت شديد التدين، الدين فيه هو الموروث الحضارى لهذه الأمة، وأنه قوة دافعة لتقدم الشعوب.

وكان أبى يريدنا دارسين فى الأزهر مثله أو على حد تعبيره «يهبنا للعلم»، والعلم فى رأيه هو العلوم الدينية فقط ، وقد حرص على تحفيظى القرآن الكريم فى صغرى لكى أتعلم بالأزهر، ولم يوفق لا معى، ولا مع شقيقى الدكتور إمام.. وراهن على شقيقنا الثالث محمد وأدخله الأزهر فعلاً، إلا أنه بعد سنوات هرب منه، والتحق بالتعليم المدنى حتى صار ضابطاً فى الجيش، وكانت فى بيتنا مكتبة عامرة بكل كتب الدين والأدب والتراث.. وعندما تعلمت القراءة رجعت إليها بين الحين والآخر، وكانت جلسات العلماء فى بيتنا واستماعى لهم قد أعطانى أفقاً من الثقافة الدينية على طريقة مشايخ يحملون فقها وتفاسير وضعت منذ ما يقرب من أربعة عشر قرنا، ولم أفكر فى ذلك الوقت أن هذا الفقه يتطلب تجديداً واجتهاداً مختلفاً يلائم العصر، وقد ظل والدى حريصاً على ثقافتى الدينية حتى سافر للمغرب واعظاً للملك الحسن وتوفى هناك... وقد علمنى أن أحترم الأكبر سنًا وأن أناقشه بالحسنى، وألا أكلم واقفا إلا وقفت مثله، وكان يعلمنى أن جيل الكبار أكثر خبرة، وعمراً، صاحب رؤية أوسع ويسعى لمصلحتى. وكنت أرى - فى نفسى - أن هذا الجيل ظل جامداً عندما قرأ دون أن يفكر أو يضيف.

دون أن أناقش الذى أصدر قرار عقوبتى بنقلى مندوباً للمجلة فى وزارة الأوقاف والأزهر، قدمت نفسى إلى الشيخ رضوان المسئول عن مكتب وزير الأوقاف أحمد حسن الباقورى، دون خطاب من المجلة بترشيحى كمندوب فى وزارة الأوقاف، فقد كانت الحياة سهلة لاتحتاج إلى تعقيدات... وذهبت فى اليوم التالى أقدم نفسى إلى الدكتور محمد البهى مدير إدارة الثقافة بالأزهر!

وقال لى الأول أننى أول مندوب للمجلة فى الوزارة منذ جاءها مع الشيخ الباقورى فى بداية الثورة وهز رأسه قائلاً: يا مرحب.. يا مرحب!

وسألني الثاني: ولماذا تذكرت روز اليوسف الأزهر الآن.. وبعد هذا العمر الطويل؟

ولم يمانع المسئولون في الأوقاف أو في الأزهر في أن يكون للمجلة مندوب فيهما، وأنهم سوف ينتظرون نتيجة هذه التجربة الجديدة!

عدت أعكف على إعادة قراءة الإسلام.. بحوثاً ودراسات وحضرت مؤتمرات وشاركت في مناقشات وتعرفت على أعضاء هيئة كبار العلماء وكانت تحل مكان مجمع البحوث الإسلامية الذى أنشئ فيما بعد وفقاً لقانون تطوير الأزهر ويضم علماء من العالم الإسلامي، وكانت هيئة كبار العلماء هيئة مصرية، تضم فقهاء، وعلماء مصريين أفنوا عمرهم في البحث والدرس، والتنقيب في الكتب.

ولم تكن المهمة سهلة بالنسبة لمندوب مجلة وضعت سلفاً في قفص الاتهام ووصمت بأنها شيوعية، وربما لا يكون أحد من الذين يتهمونها قد قرأها، ولكن الذى اشتهر عنها أنها ملحدة وأنها ضد الدين، وأن محرريها يرددون أن الدين أفيون الشعوب، ويرى هؤلاء العلماء أن المجلة بهذا المنطق هي التي تروج للأفيون بل وتبيعه للناس!

وكنت وبعد أن عرفني بعضهم أفند لهم هذا الادعاء المغرض المتجني، وبعضهم حاول أن يهديني إلى الصراط المستقيم، والبعض الآخر اقترب مني واقتربت منه، فأصبحنا أصدقاء رغم فارق العمر، حتى أن الدكتور محمد المدنى وهو من كبار العلماء وكان عميداً لكلية الشريعة، كان يطيب له أن يسهر معي، وقد بهرتني سماحته وأكثر من مرة عرف أن أحداً من أقاربي سوف يتزوج، ويقرر أن يجئ معي ليعقد القران بنفسه، وكان هذا في ذلك الوقت أمراً كبيراً، فالرجل عالم شهير وأستاذ جليل. وكان كسباً كبيراً لي أن يزورني كبار العلماء في بيتي أو في مجلة روزاليوسف.. وتحول مكتبي إلى ملتقى لبعض العلماء.

❑

كان في روز اليوسف مدير إعلانات نشيط ومبتكر هو عبدالعزيز فريد وفكر أن يصدر عن المجلة ملاحق مدفوعة التكاليف في صورة مجلات منفصلة تكون عن

العالم الإسلامى بلداً بلداً تناقش القضايا الدينية وتنشر الأنشطة الدينية وصور المساجد بها، وأنه أعد الماكيت ويريد أولاً أن يحصل على تأييد مكتوب من وزارة الأوقاف فى مصر ليعاونه فى التفاهم مع بقية الدول الإسلامية عن طريق سفاراتها بالقاهرة .. وأن الملحق الأول سيكون عن مصر، وتساهم فى تكاليفه وزارة الأوقاف ذاتها.

وطلب منى أن أذهب معه لوزارة الأوقاف لمقابلة الوزير ومناقشته وقال أنه حصل فعلاً على الموعد له ولى.. ولم أكن قد تعرفت على حسين الشافعى وزير الأوقاف(*)، وفى الموعد ذهبنا إليه فرحب بنا، وعرضنا عليه المشروع ولكنه أمسك بالماكيت الذى يحمل مشروع العدد عن مصر.. وأخذ يقلب صفحاته ثم قال: روزاليوسف تطلّع ملحق عن الإسلام.. ده حتى الناس تستغرب!

وكان يقصد بهذه الكلمات ما تردده الشائعات التى لصقت بالمجلة من أنها شيوعية وملحدة وضد الدين!

ونظر إلىّ عبدالعزيز فريد لأرد فأنا «بتاع الدين» كما قال لى من قبل، وقلت: إن مجلة روز اليوسف أكثر الصحف اهتماماً بالإسلام ومناقشة قضاياه، ولكننا نفهم الدين على أنه دافع لتقدم الشعوب ورفع الظلم عنها وتحقيق العدل بين الناس وهى نفس أهداف الثورة.

وأومأ برأسه كأنه غير مقتنع بفهمى للدين، ودخل معنا فى مناقشات فقهية كانت بدايتها عندما سألنا عما إذا كنا نعرف لماذا جاء الإسلام ونحن نريد أن نصدر عدداً من مجلتنا عن الإسلام، ولم نصل فى إجاباتنا إلى رأيه الذى أوضحه أن هدف الإسلام جاء تلميحا وتصريحا فى القرآن الكريم فالتلميح هو «بسم الله الرحمن الرحيم» والتصريح هو «ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» فالإسلام جاء للرحمة... وقد ظللنا لأكثر من ساعة نستمع إلى تفسير حسين الشافعى للقرآن الكريم.. ولكنه فى النهاية أرجأ الموافقة على مشروعنا.

(*) تم تعيين السيد حسين الشافعى نائبا لرئيس الجمهورية ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية فى أول تشكيل وزارى بعد الانفصال ـ ١٨ أكتوبر ١٩٦١ .

كان مدير إدارة الثقافة بالأزهر الدكتور محمد البهى(*) عالماً متفتحاً حصل على الدكتوراه من جامعة هامبورج بألمانيا، وعين مدرساً للفلسفة بكلية أصول الدين عقب عودته وعندما عين شيخ الأزهر د. عبدالرحمن تاج وزيراً فى اتحاد الجمهوريات العربية، جاء خلفه الشيخ محمود شلتوت وكيل الأزهر شيخا للأزهر، وتولى الدكتور البهى إدارة الثقافة وكان البهى يحترم الإمام الأكبر ويحبه كوالده، ولم يره مرة إلا وانحنى يقبّل يديه.

والدكتور البهى هو الذى تحدث نيابة عن الإمام الأكبر فى مجلس الأمة مدافعاً عن قانون تطوير الأزهر، والذى وضع مسودته محمد سعيد العريان وناقشه ووافق عليه الإمام الأكبر، وهذا القانون هو الذى أنشأ كليات علمية فى الأزهر كالطب والهندسة وأدخل الفتيات الأزهر، وأنشأ مجمعاً للبحوث الإسلامية يحل مكان هيئة كبار العلماء التى أنشأها الإمام سليم البشرى عام ١٩١١ من ثلاثين عالما من خيرة علماء الأزهر.

وقد توثقت صلتى بالدكتور محمد البهى، حتى أصبحنا نلتقى بعد انتهاء عمله. مرتين فى الأسبوع فى «جروبى شارع عدلى» نتناقش فى مختلف الأمور، ولم يبخل علىّ بالرأى أو النصيحة أبدا وتحولت المعرفة الصحفية إلى صداقة حميمة، وأكثر من مرة دعانى. إلى بيته المجاور لفندق البارون بمصر الجديدة، وأهدانى قلم حبر «باركر» وكان هدية قيمة ما زلت أحتفظ به جديداً كما هو فى علبته وكان الدكتور محمد البهى متزوجا من ابنة الشيخ على الغاياتى وله منها ابنة واحدة هى نادية.

وكان مؤمناً بتطوير الأزهر منذ بداية حياته على أساس أن الجامعات الكبرى فى العالم قامت على أساس من الكنائس، واتجهت من اللاهوت إلى العلم.. وقد روى لى كيف حضر اجتماعاً لبحث تطوير الأزهر فى عوامة الإمام الشيخ مصطفى المراغى، وبعد نصف ساعة أنهى الإمام الاجتماع لأن الحاضرين من الأزهريين فى بداية المناقشة تشاجروا وارتفعت أصواتهم وكادوا يتماسكون بالأيدى.

(*) عُين الدكتور محمد البهى قرقر وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر فى ٢٩ / ٩ / ١٩٦٢ .

وقد حاول تطوير الأزهر أيضاً الشيخ مصطفى عبدالرازق شيخ الأزهر بعد الشيخ المراغى ورأس اجتماعاً لمجلس الأزهر الأعلى، عرض فيه إدخال اللغة الإنجليزية ضمن مناهج التعليم حتى يخرج الطالب الأزهرى بعيداً عن العزلة فى الوظائف والحياة وحتى يقبل الأزهريون فى الجامعة المصرية، ولكن الشيخ محمد حسنين مخلوف عضو المجلس باعتباره المفتى عارض بشدة بحجة أن ذلك يضعف الدين، وهى الحجة التى ترفع فى وجه كل محاولة إصلاح بالأزهر، وقد غضب الشيخ مصطفى عبدالرازق من اتهامه بإضعاف الدين، وترك الاجتماع إلى منزله حيث توفى بعد الغداء مباشرة وعين بعده الشيخ مأمون الشناوى.

وفى عهد الشيخ محمود شلتوت أعد مشروع قانون تطوير الأزهر، وأوفد الإمام الدكتور محمد البهى مدير إدارة الثقافة والشيخ نور الحسن وكيل الأزهر لحضور جلسة مجلس الأمة التى ناقشت القانون ليشرحاه بدلاً منه!

ولقد تحمست لمشروعات الدكتور محمد البهى عندما كان وزيراً وحضرت وضع حجر الأساس لجامعة الأزهر بمدينة نصر، ولدار القرآن الكريم فى ميدان رمسيس التى ألغيت بعد أن ترك الوزارة وحل مكانها مسجد الفتح، كما ألغى مشروع مساكن الأئمة الذى اعتمد له ميزانية ليكون لكل إمام بيت فى القرية أو فى المدينة التى يعمل بها، وقد حدث صدام عنيف بينه وبين المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، حيث كان يرى أنه فرع للمخابرات.

وقرأت كتابه «الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى» وهو كتاب هام، وكان فى الغالب رداً على الدكتور زكى نجيب محمود وأهدانى مدير مكتبه د. فتحى عثمان الذى أصبح صديقا أيضا كتاب «الدين فى موقف الدفاع» وذلك عند زيارته لى فى بيتى، وكان الدكتور البهى قد انتقل قبل الوزارة من بيته فى العباسية فى يناير ١٩٦٣ إلى فيللا بجوار فندق البارون امبان بمصر الجديدة بإيجار سبعة وأربعين جنيها وعرض عليه صاحبها سعيد العطار أن يشتريها بتسعة آلاف جنيه ولكنه لم يتمكن من تدبير المبلغ، وقد بيعت الفيللا بعد ذلك باسم سيدة إسماعيل فراج وهى

والدة السيدة نفيسة عبدالحميد حواس الشهيرة ببرلنتى عبدالحميد، وقد أنذرته بإخلاء الفيللا لكى تسكنها.. والحقيقة أن المشير عبدالحكيم عامر كان قد اشترى الفيللا للسيدة برلنتى عبدالحميد لتكون إلى جوار القيادة المشتركة حيث كان مكتبه.

وحدثت تداعيات كثيرة بسبب هذه الفيللا رواها فى كتاب منشور كان يوزعه مجانا كما رواها بالتفصيل فى مذكراته. وقد تعرضت لجانب منها فى كتابى «عامر وبرلنتى».

عندما كان الدكتور محمد البهى وزيراً للأوقاف كان يقوم بجولات مفاجئة على تفاتيش الوزارة وإداراتها المختلفة فى المحافظات، وكانت توضع لها خطة سرية، ويلتقى الصحفيون فى الوزارة الساعة السادسة صباحاً قبلها أو بعدها بقليل وتتحرك سياراتهم وراء سيارة الوزير، دون أن يعرفوا وجهتهم وكنا نذهب إلى إدارات الوزارة بالأقاليم مبكراً، وينتظر الوزير فى كثير من الأحيان ربما أكثر من ساعة بعد مواعيد العمل، حتى يأتى أول موظف فالموظفون الكبار والصغار فى تفاتيش الأوقاف البعيدة لا يذهبون اعتماداً على أن أحداً لن يراقبهم.

ومن الطريف أننا ذهبنا إلى تفتيش «قلين» وظللنا به أكثر من ساعة حتى جاء أول موظف بعد أن رأوا السيارات تحيط بالتفتيش.. وكانت الوزارة قد أقامت مساكن للموظفين حول التفتيش أى أن الحضور لن يستغرق سوى دقائق سيراً على الأقدام.

فى هذه الزيارات كان الوزير يطلبنى لأركب إلى جواره فى سيارته، وطوال الطريق نتبادل الحديث، مما كان يسبب غيرة بعض الزملاء الصحفيين خاصة الزميل الشيخ محمود الكولى مندوب جريدة الأهرام العتيد.

❏

بدأت تحقيقاتى الصحفية عن الأزهر بموضوع خفيف كنت واثقا أنه سوف ينشر، وأن المجلة سوف ترحب به، وكان الموضوع عنوانه «المايوه الشرعى»، استطلاع لعلماء الأزهر عن المايوه الحلال للنساء والرجال وقد طلبت من بعضهم أن يرسم تصوره،

وقدموا لي شخبطة ولكنها نشرت على كل حال وكان الموضوع كما نشر «المايوه الشرعي بقلم وريشة علماء الأزهر» وقد احتفت به المجلة!

وقال الشيخ رضوان تعليقاً على الموضوع «ما فيش فايدة هي .. هي... روز اليوسف».

وكان ردي أن هذه هي رؤية العلماء بأقلامهم وبريشتهم، وأنني لم أتدخل إطلاقاً.. وأن علينا أن نناقش القضايا التي تواجه الناس في حياتهم حتى يقبلوا على قراءتنا، وأنه مكسب أن تنشر روز اليوسف التي قلت أنها بعيدة عن الدين موضوعات دينية حتى لو كانت غير مألوفة مادامت ملتزمة وليس في الموضوع تحريف أو تغيير لآراء العلماء!

تعرفت على كل المسئولين الصغار والكبار في الأزهر، ووزارة الأوقاف وعلى أغلب علماء الدين وصادقت عدداً كبيراً من الشيوخ، وقمت بسلسلة من اللقاءات، والتحقيقات، لقيت اهتماماً من المجلة التي أصبحت تنشر أكثر من موضوع وأكثر من خبر أسبوعيا حول الإسلام، ومجتمع علمائه، وتتابع الجديد في حياتهم و إنتاجهم، حتى أنني كنت أجلس ذات مساء مع عدلي فهيم المشرف الفني للمجلة وكان مكتبه في الطابق الرابع، وهو نفس الطابق الذي كان به مكتب إحسان عبدالقدوس، ومكتب كامل زهيري مدير التحرير فيما بعد، ودخل علينا الغرفة إحسان وقال لي «هي المجلة بقت تصدر عن وزارة الأوقاف» وقلت: إنني أُحضر الموضوعات والمجلة هي التي تتحكم في النشر، وواضح أنه كان يرى أن حجم الجرعة أكثر من اللازم.

ومن بين الموضوعات التي أثرتها ما يتعلق بالأحاديث النبوية الشريفة المكذوبة والمدسوسة والتي تخالف العقل والمنطق وربما القرآن الكريم نفسه، وكنت قد قرأت صحيح البخاري وصحيح مسلم وكتاب «الترغيب والترهيب» .. وحاورت عدداً من المشايخ ولكن الحملة الصحفية خرجت مني إلى السنة النبوية كلها، وكنت قد تعرفت في تلك الفترة على الشيخ محمود أبو رية وأهداني كتابه «أضواء على السنة المحمدية» الذي يهاجم فيه السنة، وتأثرت به جداً... وهكذا استمرت هذه الحملة

عدة أسابيع، وكانت موضع انتقاد عنيف من خطباء المساجد، ونالنى كثير من السباب، فضلاً عن تجديد اتهام المجلة بالكفر والإلحاد بل وقد شملنى هذا الاتهام.

والحقيقة أننى بعد كل هذه السنوات أعترف أننى نادم على هذه الحملة، لذلك لم أقترب منها، رغم العروض التى جاءتنى فيما بعد لتحويلها إلى كتاب إلا أننى رفضتها.. إلى جانب مجموعة أخرى من المقالات كتبتها بعد عودتى من رحلة الحج، بعنوان «تحت أستار الكعبة» وكنت قد سافرت بالبحر لأداء فريضة الحج ضمن بعثة مصر وكان أول تحقيق بعنوان «ثورة على السفينة سوريا» تحدثت فيه عن البعثة الرسمية التى ضمت جميع المندوبين بوزارة الأوقاف، ولست اليوم سعيداً بما كتبت فقد عشت فى ثورة على السفينة سوريا وقلت أننى كنت عضواً فى بعثة الحج لوزارة الأوقاف، وفى خلال الأيام التى عشناها فى الحج اعتدى أعضاء البعثة على المشرفين عليها.. وضربوا «المطوف» ثم اعتدوا على بعضهم البعض ! ولقد بدأت الخلافات تنشب بين أعضاء البعثة منذ تحركت السفينة فإن البعثة حكومية ولذلك دخلتها اللجان على الفور.. لجنة للإشراف ولجنة للاتصال، ولجنة مالية، ولجنة للرقابة على اللجان.. ثم اتضح للمشرفين على البعثة أن هناك سجائر تباع فى الباخرة بأسعار رخيصة فكونوا لها عدة لجان .. لجنة للسجائر الكنت ولجنة للكرافن وثالثة للبوسطن.. وكان هدف اللجان هو أن تمنح السجائر الفاخرة لكبار الموظفين خوفًا على الموظفين الصغار من أن يتعودوا على تدخين سجائر مرتفعة الثمن!

وبدأت الخناقات والتهديدات بإرسال برقيات للوزير.. وكان رئيس البعثة قد ركب طائرة وحده، ولم يسافر بالباخرة .. وسارت المركب بعشرين رئيسًا .. وعشرين رأيًا ، ومائة خناقة كل دقيقة! وتحولت الباخرة إلى مسجد عائم يموج بالخلافات! إن الباخرة سوريا .. باخرة سياحية نظيفة فيها بار، وبيست للرقص .. البار تحول إلى قهوة بلدى والبيست تربع فيه أحد الشيوخ وراح يعظ .. والباخرة - ككل مسجد - فيها صنوف من الناس متعددين، فيها انتهازيون .. وتجار .. وفيها أيضًا أشخاص طيبون! وحملتنا الخلافات ، والمعارك إلى جدة . وبدأ توزيع السيارات ، كبار الموظفين سيركبون تاكسيات .. والباقون يحشرون فى أتوبيسات.. واشتعلت الخلافات مرة

ثانية.. وتطوع عضو واستدعى البوليس السعودى وطلب منه أن يمسك بوكيل البعثة!

إن كل جدة تنتظر الحجاج المصريين واللقاء الحار الذى استقبل به المصريون هنا ، أضاعته الخلافات بين أفراد بعثة المفروض أنها رسمية! وما كدنا نخرج من جدة حتى انقسمت البعثة قسمين .. الكبار ذهبوا إلى الفندق .. والباقون تكدسوا فى عمارة كل ١٨ فى غرفة واحدة !!كان إلى جوارنا غرفة بها ١٧ رجلاً .. وامرأة. واتضح أن « لجنة مقدمة» سافرت لاستئجار البيت .. ولكنها بدلاً من أن تبحث عن مكان .. وتنتقى أرخص وأحسن الأماكن أرسلت برقية غريبة إلى مدير المبرة المصرية هناك تقول: «قابلونا فى المطار ، ومعكم المطوف عمر إلياس»!

والمطوف عمر إلياس كان بالقاهرة قبل الحج ، وتم الاتفاق معه.. اتفاقا مريبا يبعث على الشك! ومرة ثانية ثار أعضاء البعثة .. وبدأت القيادة المقيمة فى الغرف المكيفة الهواء فى الفندق تسحب الثوار .. إلى الفندق .. كان بالفندق عندما وصلنا ٢٩ شخصًا .. وصل عددهم بعد ذلك إلى ٤٥!!

البعثة انقسمت قسمين : الذين أقاموا فى فندق مصر، وهم المسئولون .. والأعضاء الذين أقاموا على الأرض ولم يحدث أى ترابط بينهم .. ساع بالوزارة دخل المستشفى وأمضى فيه عشرة أيام إلى أن مات ولم يزره أحد من المسئولين .. اثنان من الأعضاء ضاعا فى الزحام .. ولم يهتم أحد بالسؤال عنهما.. المستشار عمر الذى مات نسى المسئولون جثته.. كان الذى يشغل الكبار بعد الحج هو المرور فى الأسواق!

إن كل واحد منهم معه «حريمه» زوجته .. وأمه .. وعدد من سيدات الأسرة.. والسيدات مولعات بالمرور على الأسواق .. والرجال يتبعون السيدات .. والبعثة .. لها رب يحميها ، وكنت قد كتبت فى «تحت أستار الكعبة» أن هناك أشياء كثيرة فى مناسك الحج أعتقد أنه قد حان الوقت لأن يدرسها علماء المسلمين!

مجمع البحوث الإسلامية فى القاهرة .. والمؤتمرات الإسلامية العديدة التى رفعتها بعض الدول كشعارات لأهداف سياسية.. هذه المؤتمرات عليها واجب

دراسة ما يحدث على أرض الحجاز في موسم الحج! فمثلا في مدينة « منى».. آلاف الذبائح تنحر في يوم واحد في الشوارع، وتترك لتتحول إلى «جيفة» مع الجو الحار في ساعات! والذى يسير في شوارع «منى» عليه أن يسير فوق دماء «الأضحيات»، أو جثثها.. التى يتجمع عليها الذباب الضخم. والجو حار، والناس كثيرون جداً، وكل منهم يضع يده على أنفه حتى لا يزكم بالرائحة الكريهة! ومنذ سنوات عديدة، ونحن نسمع عن مصانع لتصنيع هذه اللحوم، ولكن هذه المصانع لم تقم بعد.. واللحوم ترمى فى الشوارع لا تجد حتى كلابًا تنهشها!

والسؤال الذى يطرح على علماء المسلمين .. هل يمكن أن يتصدق الحاج بثمن الذبيحة بدلاً من أن يتركها فى الشارع لتتخلف عنها أضرار عديدة، اقتصادية وصحية، واجتماعية أيضًا!

إنه من الحرام أن تلقى ملايين الأطنان من اللحوم بالطريق لتتلف وتنشر الأمراض والقاذورات ، وهناك ملايين المسلمين فى أنحاء عديدة، من العالم يتضورون جوعًا! إن الزكاة فى الأصل كانت تمنح حبًا وطعامًا، ولكنها الآن تدفع نقوداً فى كثير من الأحيان، فلماذا لا يطبق نفس الشىء على ذبائح الحج العديدة؟!

وشىء آخر.. رمى الجمرات الثلاث؛ يؤكدون أنها من المناسك وأن الذى لا يفعلها عليه أن يزيد اللحوم المتعفنة بذبيحة جديدة.. ورجم إبليس من المسائل التعبيرية التى يرى البعض أنه لا تجوز المناقشة فيها .. ولكنى أعتقد أنها عمل معنوى تحول إلى عمل مادى.. ومع ذلك .. ودعونى أقول الحقيقة .. بصراحة أنها مسألة غير مقنعة بالنسبة للكثيرين، وعلى العلماء أن يبسطوها ، ويشرحوها شرحًا يقنع الناس بها، بحيث لا يكونون مجرد آلات يتحركون ليمسكوا بجمرات سبعة، ويلقون بها حجراً أصم يقال أنه هو إبليس !

وعلى كل حال، فإن المطلوب من العلماء أن يتكلموا، ويوضحوا الغموض بأسلوب متطور مقنع، حتى لا يكون الحج مناسك آلية يؤديها الفرد ويعود يحمل لقب «الحاج» دون أن تؤثر فى معنوياته .. لأن الغموض وعدم الاقتناع يحيط بكثير

من المناسك، حتى تبدو كأنها طقوس بوذية يلزمها فى عصرنا الحالى الإقناع والتحليل العلمى والمنطقى الذى قام على أساسه الدين الإسلامى كله.

غلبت علىّ خلال رحلة الحج هذه النزعة الصحفية، فبدوت كما لو كنت غير مقتنع بالمناسك والطقوس.. وغير ذلك فإننى - فيما أذكر - أعتز بكل ماكتبت حتى وإن كانت قد زادتنى السنوات خبرة وسعة اطلاع يجعل بعض ما كتبت بعيداً عن العمق ولكنى أنظر إلى ما كتبته فى إطار ظروفه .

وبعض ذلك من الأمور التى أستعيدها الآن بعدم الحماس وأحيانا بندم، على أننى كنت قد هربت من البعثة وسألت عن عنوان رئيس جمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى السعودية، وذهبت إليه لأجرى حوارا معه، وكانت العلاقات بين مصر والسعودية شديدة التوتر؛ بسبب حرب اليمن، ولم يكن وجود البعثة المصرية مرغوباً فيه وكتبت أنه فى مكة تمت أغرب مقابلة فى حياتى بينى وبين الشيخ عبدالملك ابن إبراهيم رئيس جمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.. لقد سمعت عن الجمعية، ونفوذها.. وكنت أتصورها جمعية أهلية دينية لها سلطات كثيرة.. فهى ترغم على أداء الفروض الدينية، ولها بوليس خاص.. ولها قوانين وعقوبات تفرضها على الذين يخالفون تعاليم الدين.. وعندما وصلت مكة اتصلت برئيس الجمعية، وحدد لى موعدا على الفور.. فى قصره على مقربة من القصر الملكى.

وذهبت إليه فى قصره.. القصر كبير وواسع وفخم، وهو يجلس فى الصالة، وعنده عدد من السعوديين يتكلمون فى السياسة، وفى تصفية القواعد البريطانية.. وهو صامت يستمع فقط.. وجاء رجل بالقهوة المرة.. وطاف بها على الجميع.. ثم جاء يحمل الشاى.. والرجل صامت.. يصفق للقهوة وللشاى.. وجلس إلى جوارى قاض سعودى وسألنى عما أريد.. فقلت له: إننى على موعد مع الشيخ عبدالملك الآن.. فأنا صحفى من القاهرة.

وهمس فى أذن الرجل.. وصمت الحديث الذى كان يدور عن القواعد البريطانية.. وقام القاضى لأجلس بجوار الشيخ.. وانتقلت من مكانى.. وطلب الشيخ القهوة مرة ثالثة.. ثم الشاى.. وهمس فى أذنى.. الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن وكيل هيئات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالحجاز سيدلى بالحديث نيابة عنى.

● ولكنى أريد حديثا معك..

ـ سيتكلم هو باسمى..

● هناك أشياء كثيرة أريد أن أسألك فيها..

ـ يمكن أن تسأل الشيخ عبدالله .. و..

● أريد أن أكتب عن لسانك..

ـ اسأله.. واكتب عن لسانى..

● ولكنى أريد أن أتحدث معك شخصيا..

ـ سأراجع كل ما قاله..

وإزاء إصرارى، انتقل معى إلى غرفة الاستقبال الواسعة فى القصر.. ومعنا الشيخ عبدالله.. وجلس دقائق.. ثم قال إن الشيخ عبدالله سيتكلم باسمى.. وتركنا وخرج.. وجلست مع الشيخ عبدالله.

الشيخ عبدالله لبق وضاحك.. يردد كثيرا آيات القرآن.. وأحاديث الرسول وقصص الصحابة.. قلت له: ـ أين تعلمت؟ قال: ـ اتقوا الله يعلمكم الله.. ـ ألم تدخل معاهد علمية.. ـ قلت لك اتقوا الله يعلمكم الله.. وعدت أسأله:

● أريد أن أسألك عن بعض أمور الدنيا؟ ـ اسألنى فقط عن الجمعية.. أريد ذلك لمعلوماتى فقط؟ـ لمعلوماتك فقط.. اسأل.. ما رأيك فى غزو الفضاء؟ ـ ليس عندى علم بما إذا كان الإسلام يجيز غزو الفضاء.. أم لا.. ـ حلال.. أم حرام؟.. ـ لا أقول بالحلال والحرام.. لأن الذين قاموا به لم يسألونى.. ـ ولكنى أسألك؟.. ـ هل ستصعد الفضاء؟.. ـ ربما.. ـ عندما تصعد سوف أقول لك رأيى..

● ما رأيك فى التطور؟

ـ واجب على المسلمين اتخاذ كل ما من شأنه إعزازهم ورفع مكانتهم وتقوية شوكتهم على من عاداهم فى كل شأن.. وواجب عليهم أيضا الضرب على يد الأعداء.. الله ما حرم فتح المصانع وركوب السيارات على شرط أن نتمسك بالإسلام، وأن نعرف أن الله هو الذى وهب فكرة المصانع.. والسيارة..

● هل تتحدث عن المرأة يا شيخ عبدالله؟

ـ ماذا عن المرأة.. ـ موقف الدين من المرأة.. واضح من الكتاب والسنة..

● عمل المرأة مثلا..

ـ لا أراه..

● لماذا؟

ـ لأن الإسلام أمرها بأن تتأدب بآداب الإسلام، وألا تسافر إلا مع ذى محرم حتى ولو كان السفر للحج.

●هل عمل المرأة «قلة أدب»؟ !

ـ لم أتعرض لذلك، ولكنى أرى ألا تعمل.. ـ حتى ولا طبيبة للنساء.. ـ تعمل طبيبة للنساء.. ـ ومعلمة؟.. ـ للفتيات فقط.. ـ وصوت المرأة؟.. ـ عورة.. ـ ولو قرأت القرآن؟.. ـ هذا واضح بنص القرآن.. ـ هل حرام أن تقرأ المرأة القرآن؟.. ـ لا أتعرض للتحليل والتحريم.. أنا أقول أن صوت المرأة عورة كما قال القرآن.. ـ وتحديد النسل؟.. ـ لا أراه.. ـ لماذا؟ ـ لا تستدرجنى فى الحديث..

● سأنشر هذه الآراء باسمك.. ـ لا.. لقد رفضت من البداية أن تتحدث معى.. ولذلك انسبها إلى الشيخ عبدالملك..

●ولكن رأيه ربما كان يخالف ذلك؟.. ـ سيرى الإجابة كلها..

● إذن وافقت على النشر؟.. ـ إذا رأى هو ذلك فلا مانع..

●هل معك صورة؟.. ـ لا.. أنا لا أتصور..

● هل التصوير حرام؟ ـ لماذا تريد أن أقول لك حراما وحلالا.. أنا لا أرى التصوير حلالاً..

●وإذا حدث وسافرت للخارج.. واحتجت إلى صورة لجواز السفر مثلا؟.. ـ لا بأس فى ذلك.. لأنها ضرورة..

● ألم تنشر لك من قبل صورة فى الصحف المحلية مثلا؟.. ـ أبدا.. أبدا..

● يا شيخ عبدالله أريد أن أدخن سيجارة؟ ـ التدخين هنا ممنوع... ـ لماذا؟ ـ هل تدخن في المسجد؟..

● هذا ليس مسجدا.. ـ البيت له حرمة كحرمة المسجد تماماً.. ـ بيت من؟ ـ أي بيت.. ● والشارع أيضا له حرمة؟ !.. ـ لذلك لا يجب التدخين في الشارع..

● هل التدخين حرام؟!.. ـ يا أخي لا تجرني للحديث عن الحرام والحلال.. اسمع رأيي فقط.. إذا كان الكفار قد أجمعوا على ضرر السجاير، وما تسببه من أمراض.. أفلا ترى أن الامتناع عنها من أجل مصلحة الشخص نفسه واجبة..

● لم أقرأ في أي كتاب حتى الآن أن التدخين حرام؟!.. ـ وماذا في الكتب.. لو أننا اتبعنا ما في الكتب لضللنا.. ● هل تسمع الإذاعة؟.. ـ ليس كل الإذاعة.. ●الغناء؟.. ـ لا أسمعه.. ● والموسيقى؟.. ـ لا أسمعها.. ● هل هي حرام؟ ـ قلت لك لا تحدثني عن الحلال والحرام.. ولكني أرى ألا يجب على الإذاعات أن تذيع الموسيقى والغناء.. ـ ولكن إذاعة السعودية تفعل ذلك؟ ـ قلت لك رأيي..

● اشرح لي مهمة الجمعية وتاريخها؟ ـ هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تأسست منذ أن تولى زمام الأمر جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود.. ولقد تأسست لما للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مكانة لأنه لا قوام للناس ولا صلاح لهم في أمور دينهم ودنياهم إلا إذا أقاموا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وتنقسم الجمعية إلى قسمين في المنطقة الغربية ورئاستها مقرها مكة المكرمة.. وفي المنطقة الشرقية ورئاستها مقرها الرياض، وكلتا الجهتين مرتبطة رأسا بمجلس الوزراء..

ورئاسة كل منطقة تنقسم إلى عدة مراكز في كل مدينة أو قرية وفي كل مركز ما يكفي من الأعضاء والجنود.. ومدينة مكة مثلا فيها ١٥ مركزا فرعيا. ● هل هي جمعية حكومية؟ ـ هي ليست جمعية.. إنها هيئة رسمية أعضاؤها معينون، ويتقاضون رواتب ولهم صلاحيات ونفوذ. وميزانية مستقلة.. وهم شرطة ليست خاصة ولكنها تتميز في اللباس.. وتتبع من الناحية الإدارية الجمعية.. ● ما هي مهمة الشرطي؟ ـ مساعدة الهيئة على أداء واجباتها كإنهاض الناس للصلوات والدورية الليلية لمراقبة السلوك

العام.. ●هل ترغم الشرطة الناس على الصلاة؟.. ـ إنها تنبه.. ● وإذا لم يسمع الرجل التنبيه ويتوجه للصلاة؟.. ـ تصحبه إلى الشرطة.. ● إذا كنا نرغم الناس الآن على اتباع الفروض، ونعاقبهم على تركها، فماذا تركنا لله في الآخرة؟ ـ الحساب عند الله.. والله أيضا سخر ولى الأمر لكى يساعد الشخص على نفسه.. ●هل للجمعية أن تجتهد؟ ـ الجمعية لا علاقة لها بالفقه.. هذا شأن الإفتاء.. والجمعية تقوم على أساس الإسلام فإن بعض العلماء يقولون أنه لو كان هناك ركن سادس فى الدين لكان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.. ● أريد أن أطلع على العقوبات التى تفرضها الجمعية على المخالفين للشريعة؟ ـ هذا فى القانون.. وممنوع أن ترى القانون.. ● ولكنه قطعا نشر عقب إصداره؟.. ـ ابحث عنه أنت.. أما نحن فنعتبر إخراج العقوبات تشهيرا بمرتكبيها.. ● إنها مواد فقط.. وليس فيها تشهير بأحد.. لأنه يجوز أن المخالفات لم يرتكبها أحد.. ـ هذا ممنوع يا سيد..

وخرجنا إلى الشيخ عبدالملك بن إبراهيم.. وقرأ الأجوبة كلها.. ثم طلب عدم نشر الآراء والاقتصار على مهمة الجمعية. قلت له: إننى سأنشر هذه الآراء.

قال: لا داعى.. الآراء يمكنك أن تحصل عليها من مفتى البلاد الشيخ محمد بن إبراهيم.. وسكت.. وعلمت بعد ذلك أن الشيخ محمد هو: شقيق الحاج عبدالملك!

وكان ما كتبته قد تحول إلى أسئلة فى مجلس الأمة عن مخالفات بعثة الحج، ووقف وزير الأوقاف الجديد المهندس أحمد عبده الشرباصى ـ تولى وزارة الأوقاف فى ٢٤/ ٣ ١٩٦٤ بعد أن كان وزيراً للأشغال حتى ١٩/ ١٠/ ١٩٦١ـ يرد على أسئلة الأعضاء فى كلمات قصيرة اعترف أنه كانت هناك أخطاء هى موضع تحقيق «وقد أصدر قراراً بإلغاء بعثة الحج».. وندمت على ما كتبت.

❑

ومن الموضوعات التى ندمت عليها أيضاً أننى أجريت حوارات مع عدد من الشيوخ فى رمضان المعظم حول موضوع نشر بعنوان «التدخين لايفطر»، وكان عدد من علماء الأزهر قد أعلنوا أن التدخين لا يفطر فى شهر رمضان، قال أنصار هذا الرأى أن السيجارة ليست طعامًا ولا شرابًا.. ولا تدخل المعدة .. فالدخان لا يتعدى الرئتين .. وحتى إذا دخل المعدة فهو ليس مغذيًا.. وقال بعضهم أن العرب لم

يعرفوا الدخان ولكنهم عرفوا «النشوق» وكثير من الفقهاء أجاز النشوق» فى نهار رمضان على أنه لا يفطر وبالقياس على ذلك فإن السجائر لا تفطر.. وقالوا أن حكمة الصوم محددة، وهى امتحان الصبر والإرادة بالنسبة لأشياء معينة فقط . وأن الصيام ليس كبحًا لكل الشهوات .. فالقبلة لا تفطر مثلاً .. ناقش العلماء هذا الرأى .. أبدى بعضهم رأيًا مخالفًا ، وقالوا أن الدخان يدخل فى قائمة الطعام والشراب.. ولقد بدأت الفكرة تراودنى عندما سمعت عن عدد من علماء الدين يحللون التدخين فى شهر رمضان .. واتصلت بهم فأنكر بعضهم .. وقال البعض الآخر .. أن لديهم الأدلة الحاسمة، وطلبت منهم أن يكتبوا هذه الأدلة لتخضع للمناقشة .. ووعدوا.. ومضت أيام اعتذروا بعدها عن الكتابة ، لأن الموضوع يثير الرأى العام ورجال الدين الملتزمين ، ولن يحصلوا من ورائه على شىء سوى التشهير .. وأصروا على الرفض .. وكانت حجتهم أن عددًا من رجال الدين عندنا يعارضون دون أن يفكروا أو يدرسوا.

واحد فقط هو الذى رضى أن ينشر رأيه، ولكنه اشترط شرطًا واحدًا هو ألا أنشر اسمه. وقال أنه على استعداد للرد على المعارضين ومناقشتهم.. ولكنه لا يريد أن ينشر اسمه خوفًا على سمعته ومركزه من ألسنة المعارضين، واحترمت رغبته .. ووعدته بعدم نشر اسمه.. وفى اليوم التالى كان يحمل لى رأيه كما دونه .. وجعل عنوانه «التدخين .. لا يفطر» ويبدأ الرأى بأن يوجه لنفسه هذا السؤال:بم يتحقق الإفطار..؟ ثم يجيب هو بنفسه عن هذا السؤال فيقول: ـ الصيام .. إمساك عن الطعام والشراب والاتصال الجنسى..

واستقراء الأحكام الشرعية الخاصة بالصوم تدل على أن الامتناع المقصود عن الطعام والشراب وتجنب وصول الطعام أو الشراب من المدخل المعتاد إلى البطن أو الجوف ـ بتعبير الفقهاء ـ أو الجهاز الهضمى ، أو المعدة بالتحديد بالتعبير العلمى المعاصر .. فلو وصل إلى الأمعاء من غير طريق الفم ـ كالحقنة الشرجية مثلاً ـ فإنه لا يفطر ! وإذا وصل إلى الدم عن طريق الجهاز الدورى ـ الأوردة والشرايين ـ مثل حقن الفيتامينات والجلوكوز والماء بالملح مثلاً فإنه لا يفطر .

والواقع أن الإحساس بالجوع ـ وهو المقصود بالصيام ـ متحقق فى هذه الحالات

كلها .. لأن خواء (المعدة) هو الذ- يترتب عليه الإحساس بالجوع ، مهما تغذى الجسم بوسائل أخرى! والشيء الممنوع وصوله إلى الجوف أو المعدة لابد أن يكون طعامًا أو شرابًا .. فالهواء والغبار ، إذا تسربا من البلعوم فالمرىء فالمعدة لا يفطران بالطبع!

إذن لابد من توافر أمرين لتحقيق الفطر : أن يكون هناك طعام أو شراب وأن يعبر هذا الطعام أو الشراب الطريق إلى المعدة .. فإذا اختل أحد الأمرين لم يتحقق الإفطار، والتدخين ليس طعامًا أو شرابًا .. فهو إن تسرب إلى المعدة عبر المرئ بجانب تسربه إلى الرئة عبر القصبة الهوائية، لا يتحقق الإفطار!

ولا عبرة بالقول بأن التدخين تلذذ واستمتاع، فالصيام لا يمتنع منه أى تلذذ أو استمتاع.. وإنما المحظور لذائذ ومتع معينة على سبيل الحصر .. وهى الطعام والشراب والاتصال الجنسى الصريح ! فالاغتسال فى القيظ لا يفطر مع أنه متعة، والمضمضة من الظمأ لا تفطر، والقبلة لا تفطر! والشارع لا يستهدف إعنات الناس، فما جعل عليهم فى الدين من حرج، وشعائر العبادة فى الإسلام لا تقوم على إضناء الجسد لإعلاء الروح ـ للوصول إلى (النرفانا) إن الإسلام ليس فيه هذا الصراع بين الروح والجسد، وكل تشريعه يقوم على الطاقة والوسع وشعائر العبادة تقوم على الترويض لا على الإفناء أو الإضناء ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة/ ٦]!

كما أنه لا عبرة بالقول: بأن التدخين فى حد ذاته محرم أو مكروه، فمن باب أولى ينبغى أن يترك فى الصوم .. إن تحريم التدخين أمر آخر غير كونه مفطرًا وعلى القائل بالحرمة أن يأتى بالدليل لأن الأصل فى الأشياء الإباحة، ولا حرمة بغير دليل قاطع.

كذلك لا عبرة بالقول : بأن التدخين مضر، وهذا باب الحرمة.. فنحن نقصد هنا الحرمة المقررة بالنص الشرعى الذى يتعبد به، لأن اللحم يضر المريض بأمراض معينة وليس معنى ذلك أن يكون اللحم بالنسبة إليه محرمًا حرمة الميتة والخمر مثلاً!

أورد صاحب «تفسير المنار» نقلاً عن ابن تيمية: «هناك ما يفطر بالنص والإجماع

وهو الأكل والشرب والجماع .. أما الكحل والحقنة وما يقطر فى الإحليل ومداومة المأمومة (الشج فى الرأس يصل إلى أم الدماغ) والجائفة (الجراح تصل إلى الجوف) فهذا مما تنازع فيه أهل العلم .. والأظهر أنه لا يفطر بشىء من ذلك ..».

وهذه النظرة العميقة وهذا الأفق الواسع ألزم عدة أمور قبل إصدار الأحكام الفقهية .. أما الإسراف فى التحريم والتأثيم، والخوف من الخروج على المعروف والمألوف .. واعتبار الدين منحصراً فى نطاق شعائر العبادة ، ومن ثم الحرص على التضييق فى أحكامها على أساس أنها الدين كل الدين، فكل هذه أمراض طارئة على الفكر الإسلامى ، والفقه الإسلامى ! أمراض ندعو الله مخلصين على أن يعيننا على الخلاص منها! وقد طبقت هذه الفتوى فى حياتى لسنوات فى شهر رمضان، ثم فكرت بأن التدخين حتى إذا كان حلالاً إلا أنه يعطى الناس شكاً ويدفعهم للريبة فى أننى لست صائما، فلماذا لا أدع ما يريب إلى ما لايريب.. وتكفيراً عن هذا الخطأ فإننى كثير التدخين طوال العام، إلا أننى أمتنع عن السجائر فى شهر رمضان.. فى نهاره ومسائه، فأقلع عن التدخين طوال الشهر حتى فى الليل.

❑

كان قانون الأحوال الشخصية وما زال موضع اهتمام ومناقشة من علماء الأزهر، وكنت فى مجلس الأمة عندما أعلن عصام الدين حسونة وزير العدل ـ تولى وزارة العدل لأول مرة فى ١/ ١٠/ ٦٥ وحتى ١٩/ ٦/ ١٩٦٧ـ فى خطاب بليغ أمام المجلس إلغاء التنفيذ الجبرى فى بيت الطاعة ، وثار علماء الدين لأنهم تصوروا أن الإلغاء هو لبيت الطاعة وليس للتنفيذ بقوة البوليس ، وقد رد عصام الدين حسونة فى المجلس ردوداً حاسمة ، وانتهى المجلس إلى ضرورة الرجوع إلى أصل المشاكل، وهو قانون الأحوال الشخصية وأنه لابد أن يعاد النظر فى هذا القانون.

وكان الشيخ محمد فرج السنهورى وزير الأوقاف من قبل هو أكبر خبير فى هذا القانون حيث بدأ دراسته منذ كان قاضيًا، وكان عالمًا فاضلاً، وكان أيضًا صديقًا .. وتشكلت لجنة لتعديل قانون الأحوال الشخصية برئاسته.. لقد أمضيت مع الشيخ فرج السنهورى ثلاث ساعات كاملة .. فى بيته .. البيت متواضع جداً .. فى آخر شارع الخليج من ناحية المدبح .. والحجرة ضيقة وأكثر ما يزحمها كتب النحو .. والفقه .. ومعاجم اللغة العربية!

وعلى الجدران صورة كبيرة للشيخ محمد عبده ، وصور أخرى له مع زملائه وجاء الرجل يتحسس طريقه إليّ؛ إن عينيه فى حاجة إلى عملية جراحية ليرى ويقرأ.. ولكنه خائف منها ! ومضى يحدثنى عن اثنين وسبعين عامًا قضى ما يقرب من ثلث قرن منها مع قوانين الأحوال الشخصية فى المحاكم واللجان، والتدريس فى الجامعة!.. ولكن ..

ليس من شيء جديد ، لجنة تعديل القانون أقرت عام ٢٩ قانونًا يجعل الطلاق أمام القاضى ، ويمنع تعدد الزوجات إلا بإذن القاضى .. وصدق عليه مجلس الوزراء .. ثم نام المشروع.. وجاءت محاولات جديدة لإعادة اللجنة واجتمعت عام ٣٦ ثم عام ٤٩ ، وها هى تجتمع الآن، ٢٤ عضواً كلهم من رجال الشريعة والقانون.. يجتمعون ليعيدوا النظر فى تعديل القانون .. وأعمال اللجنة كلها سرية .. وممنوع .. ممنوع تمامًا حتى على رئيسها أن يذيع أى شيء من أعمالها.

تقول إن هناك إجماعا على ضرورة تعديل القانون.. من من؟ .. شوية عيال يلعبوا.. ويملأوا الجو بالغبار ثم نقول هناك عاصفة .. مفيش إجماع، فيه بعض المتعلمات، والصحفيين فقط .. فهمونى ماذا فعل هؤلاء الـ ٩٩٪ من نساء الشعب الفلاحات والجاهلات .. فهمونى كيف يمكن أن تفهم مشكلة المرأة واحدة تدعى أنها لا تعرف الكلام بالعربى . . «وعصايتين» .. أو كرباج واحد كفيل بأن تنطق عربى فلاحى .. وعلى ضوء المصلحة .. سأحكى لك قصة لترى أين المصلحة فيها؛ رجل تزوج امرأة وعاشا فى وفاق هى مخلصة متفانية وهو يحبها، لهما أولاد .. أسرة سعيدة .. ثم جاء كيوبيد «بتاعكم» وأحب الزوج فتاة من «بتوع الأيام دى» .. وقف فى حيرة .. هل يطلق زوجته .. ما ذنبها .. إنها مخلصة متفانية ، وإلى أين تذهب .. وأولاده .. كل هذه العوامل كانت أمامه .. هل نبيح له الانحراف .. وإذا كانت الفتاة لن تنحرف .. ماذا يفعل؟

هذه القصة حدثت فى التاريخ مرتين .. فى ألمانيا فى عهد مارتن لوثر .. لأحد أمراء ألمانيا ، وأباح له لوثر أن يتزوج الثانية ، وأن يجمع بين الزوجتين .. لوثر المسيحى أباح التعدد .. ثم حدثت قبل الحرب العالمية الثانية لولى عهد النمسا ، ولم توافق الكنيسة على زواجه .. فانتحر.. أين المصلحة فى هذه القصة.. و.. حكاية ثانية.. زوج وزوجة ولهما بنات ، انحرفت الزوجة ، وضبطها الزوج .. ما هو الأكرم له .. ولها ..

ولبناتها .. أن يطلقها فى السر .. أم يذهب إلى المحكمة ليسجل فى الوثائق قصة انحراف زوجته وتكون وثيقة تدين الأبناء إلى الأبد .. وتجلب لهم العار .. لماذا تصرون على ضرورة نشر الغسيل القذر فى المحاكم تريدون أن تقولوا أنه يجب منع الطلاق .. أى أن الزوج لابد أن يعيش مع زوجته حتى إذا كان لا يحبها.. فلماذا ترون إلغاء بيت الطاعة .. وتقولون إن المرأة لا يجوز أن تعيش مع رجل لا تحبه .. أنتم تناقضون أنفسكم .. ثم هل تريدون منع التعدد ، الأمر فى يد النساء .. ليمتنعن عن خطف الأزواج من الكباريهات والنوادى .. لابد أن تفهم النساء هذه الحقائق .. ليس هناك عاقل يعارض فى أنه حق على الزوجة أن تطيع زوجها .. القاضى يحكم بذلك لأنه صلب الشريعة، والمنطق .. لكن المشكلة فى طريقة التنفيذ .. طريقة التنفيذ ليست من القانون.. هذه لوائح إدارية وقال الشيخ فرج السنهورى : ومع ذلك لقد أمضيت قاضيًا ثلاثة وثلاثين عامًا وثلاثة أشهر، وثلاثة أيام.. ثلث قرن.. من قبيل المصادفة ، لم أشهد حالة طاعة تمت بالإجبار هذه هى آراء الشيخ فرج السنهورى.

❑

وعندما عقد أول مؤتمر لمجمع البحوث الإسلامية فى القاهرة ترك إحسان عبد القدوس مكانه فى الصفحة الثالثة لتحقيق كتبته عن المؤتمر بعنوان ٦٠٠ مليون مسلم فى القاهرة ، وخلال المؤتمر أجريت أول حوار عن الشيعة، فقد التقيت بأحد زعماء الشيعة فى العراق .. قال لى أنه سيعقد مؤتمراً فى العراق للتقريب بين المذهب الشيعى والمذهب السنى حتى لا يترك للاستعمار وأعداء وحدة الكلمة أن يغذوا الخلافات الطائفية.. تحدث عن زواج المتعة وشرح كيف يمكن للرجل أن يتزوج امرأة لمدة محددة شهراً أو شهرين أو ربما أقل بلا عقد مكتوب .. وبلا شهود ، مجرد موافقة شفوية بين الاثنين فقط .. تحدث عن الأزياء ، والموضات .. وعن السينما والتمثيل والاختلاط .. قال أنه لا يرى مانعًا فى أن تحدد المرأة نسلها. ولكنه يعارض الإجهاض.

وإمام الشيعة جاء إلى القاهرة على رأس وفد من علماء الشيعة لأول مرة .. واسمه الإمام آية الله على كاشف الغطاء .. إنه واحد من عائلة كاشف الغطاء التى تتزعم الشيعة فى العراق منذ أكثر من ثلاثة قرون .. ومقره مدينة النجف.. والإمام

على كاشف الغطاء هو أحد زعماء الشيعة فى العراق عمره اثنان وخمسون عامًا، ولد فى مدينة النجف ، وتخرج فى مدرستها وهى أشبه بالأزهر الشريف. وأعد قائمة طويلة من الكتب .. أخذ يعددها لى ، بعضها من أربعين مجلدًا.. كتب تتضمن دراسات فلسفية، ودينية، وروحية، ومناظرات.. وأبحاثًا عديدة فى اللغة والنحو، والأرواح والشياطين .. والجن .. والنفس .. لم يترك مجالاً دون أن يكون له فيه دراسات ورأى، ومن أبرز آرائه التى قالها بمجرد أن جلست معه أننا نعيش الآن فى عصر الصناعة، كانت الحياة زمان ليس فيها شىء وأصبح فيها كل شىء.. حتى الطعام كان زمان صنفًا أو ربما صنفين، وتطور كل شىء حتى أنواع الطعام، وأن واجب علماء الدين أن يلاحقوا هذا التطور الهائل، ولا يقفوا جامدين مكانهم.. فالإسلام لا يمكن أن يصطدم بالحضارة الصحيحة التى تتجسم فيها سعادة الإنسان .. بل إن الإسلام يوجب هذه الحضارة، وهذه هى المرة الأولى التى يزور فيها الجمهورية العربية المتحدة ليحضر مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية .. ومن المهم أن وفدًا من علماء الشيعة جاءوا إلى المؤتمر وجاء وفد آخر من علماء السنة من العراق أيضًا .. وجلسوا فى قاعة واحدة .. تبادلوا فيها الرأى فيما يهم المسلمين.. ويرى الإمام ضرورة التقريب بين المذاهب الإسلامية ، وتوحيد كلمة المسلمين ، فالفرقة لا يستفيد منها إلا المستعمر وليست هناك خلافات جوهرية فى العقيدة بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

ولزعيم الشيعة موقف مشرف أثناء تأميم قناة السويس فقد أصدر فتوى أيد فيها تأميم القناة ودعا فيها إلى مساندة الشعب المصرى فى معركته، ولقد التقيت بالإمام فى فندق أطلس بالقاهرة، وكان محددًا لى أن أمضى معه نصف ساعة، فأمضيت معه أربع ساعات لم أمل خلالها من حديثه .. وفتح لى الرجل قلبه .. وأجاب عن كل سؤال ومن الطبيعى أن أول سؤال لى كان عن أوجه الخلاف بين المذهب السنى والمذهب الشيعى ..

وقال: الخلافات ليست جوهرية .. وأنا أعجب أن المسيحية رغم ما فيها من اختلافات فى العقائد ، فهى متفقة ونحن والحمد لله نتفق فى العقيدة وإنما نختلف فى الفروع .. والانشقاق الطائفى تحول إلى ترنيمة عذبة يرقص عليها الاستعمار

والطامعـون ونحن جميعًـا نؤمن أن الإسلام جاء لسـعادة البشرية ومما لا شك فيه أن الانشقاق الطائفى والمذهبى ضد السعادة .

ولما سـألته عن زواج المتـعة رد: قـبل أن أشـرح لك هذا الـزواج أقول أنـه لا حل لمشكـلة الزواج بين الـرجل والمرأة إلا بزواج المتـعة ، وسيجئ يـوم على العالـم يكون الزواج فيه نوعًا من هذا القبيل .

وزواج المتعة زواج مؤقـت بعقد محدود الأجل، كأن يتزوج الإنـسان لمدة شهر أو شهرين أو سنة .. وعند انتهاء مدة العقد تنتهى آثاره ، ويستطيع الرجل أن ينهيه فى أى وقت .. والوقت هنا غير مكتوب. وسألته هل هناك شهود .

ـ نحن لا نـحتاج إلى شهود فـى الزواج عمومًا ولـكن فى الطلاق لابد مـن شهود على أن الأولاد الذين يـنتجون من هذا الزواج يلـحقون بالرجل .. وإذا انتهـى العقد وكانت المـرأة حاملاً لا تتزوج حـتى تضع وليـدها .. فإذا لم تكـن حاملاً فإنهـا تمضى العدة ..

وعدت أسأله هل يمكن أن يكون هـذا الزواج لمدة يوم أو أسبوع ورد أنه : يمكن ولكن هذا لا يحدث عادة .

● وسألته وما الحكمة من وجوده بجـوار الزواج الدائم ؟ فقال إنه فى صالح المرأة والأسرة فـإن فيه حـلاً لمشاكـل الطلاق .. ويـجعل المـرأة تعيـش فى حرص عـلى أن يستـمر هذا الزواج ويتـجدد .. ولقد جربـنا ما يقـع من نتائج لـلعقد المؤقـت للزواج فوجدنا أن نتيجته الدوام .. لصالح المرأة. وسألت ولكن ذلك يجعل المرأة تعيش قلقة طوال حياتها ؟ وكانت إجابته : تعيش المرأة حياتـها تحرص على جو التفاهم بينها وبين زوجها .. وأنـا أعتقد أن مشـاكل الزواج لن تحل إلا بالـعقد المتقـطع وسيأتى يـوم كما قلت لا يـكون الزواج إلا بالعـقد المؤقت هذا ، فضـلاً عن أن هذا الزواج يعـصم من الانحراف ..

وسألتـه : هل يدفع الـرجل نفقـة للزوجة بـعد ذلك ؟ فرد : لا إلا إذا اشـترطت ذلك .. ولكـنه لابد أن يدفـع مهراً ، ● هل له إذا كـان متزوجًا بأربـع أن يتزوج زواج المتعة أيضًـا إلى جانب ذلـك؟ـ يمكن ولـكن أى رجل لا يسـتطيع ذلـك .. ولابد أن

تعرف أن الإنسان أحيـانًا يمر بلحظات ضـعف فيكون الموقف إمـا زنى أو عقد زواج متعة .. والأفضل هو عقدة المتعة ..

● وماذا عن الطلاق .. إن الأصوات ترتفع عندنا تطالب بتحديده؟

ـ نعم .. لابد أن يحدد، وعنـدنا هناك عوائق كثيرة ضد الطلاق .. فـالطلاق المعلق لا يقع ، والطلاق فى حالات الغضب لا يقع ، وأثناء الحيض لا يقع .. ولابد أن يكون هناك شاهدان من الشهود العدول .. بالاختصار لابد من وضع قيود على الطلاق وإلا يكـون لغواً. وهنـاك أصوات أخرى تـطالب بمنـع تعدد الـزوجات هكذا قـلت للرجل فقال:

ـ هذا يـسبب من الخـسارة أكثـر مما يسبـب من نفـع .. وأنا لا أوافق علـى ذلك .. فالإسلام جاء لرفع مسـتوى المرأة، وهو يمنع من تبرجها ، وأعتقـد أن الصالح يقضى بذلك أيضًـا .. حتى لا تتدخل فى شـئون الرجل، فاشتراكهـا فى شئون الحياة يكـلفها العناء ، والجمع بين موجبات البيت ، ومـوجبات العمل والرزق .. وهى مهمة يصلح لها الرجل كما أن تبرجـها ضرر عليها فالرجل عندما يرى المرأة الأجنـبية بهذا الشكل والهندام يـصبح فى صراع نفسى بـالنسبة لزوجته وقـد يزهد فيها .. كما أن المـتبرجة التـى تظهر بـهذا المظهـر الخلاب لا تبقـى على هـذا المظهر .. ويـخرج زوجها لـيرى متبرجات.

● الاختلاط بين الجنسين؟ ـ قال: أنه لا مانع مـنه مع غض الإبصار، وترك ما حرمه الله بينهم.. ومن المشاهد دائما أن النساء تخـتلط بالرجال ولكن لم يحدث ما حرمه الله بينهم.

❑

وكانت فى وزارة الأوقاف شقـق للإيجار رخيصة وفى مواقع مـتميزة، وعمارات على الكورنيـش بالإسكندرية، وكنت أستطـيع أن أحصل بسهولة شديدة عـلى توقيع الوزير لمنحى واحدة منـها بالإيجار وكان إيجارها زهيداً طبعًا، ولكـننى لم أفعل، فقد آمنت أنه مما يعطـى للصحفى احتراماً لدى مصدره، ألا تكـون له مطالب خاصة، وألا يكون وسيطاً، يحمل إليه الطلبات، ويـزعجه بالمسائل الخاصة، ولا أذكر أننى توسطت

فى حياتى فى مسألة شخصية لدى أى مسئول عرفته، بصفتى صحفيا، رغم الصلات الطيبة التى كانت تربطنى بكل من التصقت بهم فى العمل، ولعل هذا من الأسباب التى جعلتنى قريبا منهم، أتحدث إليهم فى بيوتهم، وأدخل مكاتبهم عندما أريد على الفور، وذلك نفسه لم يضع قيداً على ما أكتبه، فمجلة روز اليوسف مجلة ناقدة، ولها أسلوب خاص فى معالجة كل القضايا، ولم تعرف المديح ولا التملق، وكنا مؤمنين بهذا الخط مرحبين به خاصة ونحن شباب يغلب علينا الاندفاع، ولايعجبنا العجب.

طلب منى العالم الفاضل الشيخ البهى الخولى، وكان وكيلاً لوزارة الأوقاف - وكان ابنه ماجد بالمصادفة يجلس إلى جوارى فى المدرسة الثانوية - أن أجرى حواراً مع مقرىء جديد، سمعه فى مسجد السيد البدوى فأعجب بترتيله ونقله إلى مسجد الحسين بالقاهرة واسمه محمود خليل الحصرى بل وحدد لى موعداً معه فى مسكنه بشارع جديد كانت تحيط به المزارع من كل جانب اسمه شارع نادى الصيد!

وبعد أن أجريت الحوار، استمهلنى الشيخ لحظات عاد بعدها ليمد يده لى بمظروف مغلق، أدركت على الفور أن بداخله نقوداً، فألقيته على الأرض منفعلاً وتفوهت ضده بكلمات نابية، وارتبك الرجل وعاد يمد يده لى بسجادة صلاة قال إنها «بركة من عند النبى» ورفضتها وخرجت غاضباً.

واتصلت بالشيخ البهى فى منزله منزعجاً شارحاً له ما حدث، وشاكيا من «الشيخ» الذى يقدم لى رشوة كما قلت له.

وقال البهى الخولى بأبوة حانية أنه سوف يتصل بى بعد أن يبحث الأمر.. وبعد دقائق كان التليفون يدق فى بيتى ويجيئنى صوت الشيخ البهى بأن الحصرى هو الذى اتصل به وأخبره بما حدث، وأنه يأسف وعذره أن آخرين اتبعوا معه نفس الطريقة بل وكانوا أحيانًا يوحون بذلك وهو خجلان لأنه لم يفرق بين الناس..

وقلت له: إن اهانة وجهت إلىّ، وطلبت منه أن يرد اعتبارى، وأنا راض بحكمه وحكمته. وقال على الفور: وهل تنفذ حكمى يا عبدالله؟

قلت: نعم.. وأنا راض به دون أن أعرفه وحضرتك عارف كل التفاصيل من الجانبين.

ورد: إذن حكمى أن تعزم الشيخ الحصرى على الغداء فى بيتك بعد غد.. وقلت: إن الحكم بهذا الشكل ضدى.. فأنا الذى أعاقب إذن، وأنا الذى أتكلف.

قال: أنت تعهدت أن ترضى بالحكم.. وتنفذه.. وهذا هو الحكم .. وأنت حر.. وقبلت الحكم.. وجاء الشيخ الحصرى إلى بيتى فى الحلمية الجديدة. عند الظهر، وتناول الغداء معى، وظل يقرأ القرآن الكريم فى الصالون حتى حان المغرب فصليناه معاً.

بعدها أصبحت صديقاً حميماً للشيخ الحصرى، لا ألتقى به كثيراً، ولكننا نتعانق إذا تقابلنا مصادفة أو فى أحد سرادقات العزاء التى يحييها وأمضينا معاً سهرات ممتعة فى شهر رمضان بفندق «زاخر» فى «أبوظبى» عندما كان يحيى ليالى رمضان هناك، وكنت قد ذهبت بصحبة الفنان هبة عنايت لعمل تحقيقات صحفية بناء على تعاقد سنوى بين دولة الإمارات والمجلة... وذهبنا قبل رمضان لنعود قبله، ولكن الوقت الذى لم نقدر قيمته، وإيقاع الحياة البطيء.. لم يسعفنا، فأمضينا شهر الصوم هناك.

وكانت صداقتى للشيخ محمود خليل الحصرى حميمة وممتدة وعاوننى كشيخ قارىء فى أمور صحفية عديدة وأهدانى مجموعة أبحاثه عن القرآن الكريم، وكانت هذه المعرفة بما تقدمه لى من معلومات تفوق أى نقود.. وأدركت حكمة الشيخ البهى الخولى العالم والفقيه المستنير وكل عالم صادق مستنير فالإسلام دعوة لإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

وظل ارتباطى الوثيق بالأزهر، جامعاً، وجامعة... وبشيوخه الذين امتدت العلاقة معهم إلى صداقة، أزور الشيخ محمد المدنى فى كلية الشريعة، وأناقش الشيخ أحمد الشرباصى فى جمعية الشبان المسلمين، وأجرى حوارات مع الشيخ الغزالى فى فيللته، وأتردد عليهم حتى زرت الشيخ الباقورى فى بيته بمصر الجديدة بعد رحيل عبدالناصر، وعجبت عندما قال لى أن عبدالناصر قد ركنه «ثرى فايفز» على حد تعبيره بالنص، وأوضح «الثرى فايفز» مستطرداً بأنها ثلاث سنوات، وثلاثة شهور، وثلاثة أيام ثم أردف بالنص «دون أن أعرف لذلك سبباً»!(*)

ولم يكن هذا دقيقاً، لأننى خرجت من عنده أبحث وأنقب وأسأل وأقرأ، لأعرف

(*) كان قد دخل الوزارة لأول مرة فى ٨/ ٩/ ١٩٥٢ وأبعد عنها فى ١٠/ ٢/ ١٩٥٩.

الحقيقة ووجدت أن السبب وضع فى أوراق قام بكتابتها صلاح نصر الذى أجرى تحقيقات فى الوزارة ـ الأوقاف ـ بنفسه وكان من نتيجتها أيضا إبعاد الشيخ رضوان الرجل الأول فى الوزارة. وقد استدعاه ـ الباقورى ـ جمال عبدالناصر ووضع الأمر كما هو مكتوب أمامه فقال: إن النفس أمارة بالسوء وأن الأمر متروك لحكمتك ياسيادة الرئيس وأن لكل جواد كبوة.. على أن جمال عبدالناصر أعاده بعد ذلك مديراً لجامعة الأزهر وعضواً باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى التى سجلت جلساتها المغلقة ومحاضرها السرية كثيراً من كلمات الشيخ الباقورى إشادة بجمال عبدالناصر..

فى تلك السنوات البعيدة، وأنا أكتب فى أمور الدين أرى أن الدنيا كانت أكثر إضاءة، وكان يمكن أن نناقش كل الموضوعات ولم يكن هناك حظر، حتى أن طلاب الأزهر اعتصموا مطالبين بنوع من الاختلاط بين الطلبة والطالبات .. وفى تلك السنوات كانت الكتب التى رؤى أن فيها شططا تعرض على المحاكم ، فتحكم بالإفراج عنها على أساس أن الحل ليس المصادرة ولكن طرح الأفكار السليمة . الآن... أرى أن الدنيا تظلم شيئا فشيئا، وما كان يناقش بالأمس لا يجرؤ أحد على التعرض له الآن.. وذلك أمر غريب، فالعالم يتقدم، وتدخله مفاهيم جديدة، وتقوم منظمات للدفاع عن حرية الرأى والإبداع، ومنظمات للدفاع عن حقوق الإنسان، فى هذا الوقت لا نستطيع أن نتناول كثيراً من القضايا بصراحة وحرية مثلما كنا نفعل فى الزمن السابق، وحتى ما كنا نكتبه كان يتواضع أمام ما كتبه الذين من قبلنا.. يبدو أننا كلما عدنا للوراء نرى الأمور أكثر إشراقاً، ومع كل ذلك فقد قطعت عهداً على نفسى أن أقدم فى روز اليوسف ـ وإلى سنوات قريبة ـ كل عام سلسلة من الحوارات الدينية مع كبار الشيوخ طوال شهر رمضان، وكنت أتفاءل بها فظلت الصلة موصولة.. والحبل ممدوداً بينى وبين الأزهر جامعاً.. وجامعة .. شيوخا.. وعلماء.

❑

في تلك الفترة أعددت دراسة عن الإعلانات فى الصحف .. وكان المعلن الرئيسى هو القطاع العام.. وكانت النيابة الإدارية قد حققت فى شكوى أرسلت إليها تقول أن مجلة اسمها «دنيا الصناعة» حصلت فى عام واحد على مليونى جنيه إعلانات من القطاع العام وكان المليون فى ذلك الوقت رقماً مفزعاً ولما كانت مجلة

«دنيا الصناعة» غير معروفة، فقد استهوت القضية وكيل النيابة فاستدعى كل الأطراف لسماع أقوالهم وأرسل لكل الشركات يطلب ميزانية الإعلانات، وكيف توزع على الصحف. وأعد دراسة انتهى فيها إلى أن معظم إعلانات شركات القطاع العام وكانت المعلن الوحيد تذهب لأوعية غير معروفة، وأنها تتم عن طريق الوساطة أو الرشاوى أو الصداقة، ولاعلاقة لها لا بالتوزيع ولا بالانتشار.

وكانت المجلة «دنيا الصناعة» قد حصلت على خطاب من وزارة الصناعة موجه إلى الشركات تقول فيه الوزارة إن هذه المجلة هى أوسع المجلات المصرية انتشاراً فى مصر وفى أوروبا وتطلب إلى الشركات الإعلان فيها.

وقد انتهيت فى الدراسة التى أعددتها إلى أنه لابد أن يعاد النظر فى أسلوب إعلانات القطاع العام بحيث تضمن الصحف والمجلات نصيبها لأنه المورد الأساسى للتمويل، وكنت متأثراً بأن الإعلانات محجوبة عن روزاليوسف لأنها مجلة ناقدة، وكان مندوبو الإعلانات عندما يلتقون برؤساء مجالس إدارة الشركات يردون قائلين: كيف نعلن فى مجلة تشتمنا، فلم يفرقوا بين النقد وبين الشتيمة.. وكان ـ وما زال ـ مأزق سيطرة الإعلان على التحرير قائماً.

كانت أمانة الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى قد طلبت من المؤسسات الصحفية أن ترشح مندوباً عنها لتكوين لجنة لوضع لوائح للمؤسسات الصحفية ولمناقشة أوضاع الصحافة، وقد رشحتنى روزاليوسف ممثلا لها فى هذه اللجنة التى ضمت الأساتذة من الأهرام د. جمال العطيفى، ومن الأخبار على الشلقانى ثم الدكتور قاسم فرحات، ونبيل عطار مدير عام الجمهورية، ومصطفى بهجت بدوى مدير عام دار الهلال وعبد الله إمام من روزاليوسف وكنت المحرر الوحيد فى اللجنة، واجتمعنا أكثر من مرة فى مبنى الاتحاد الاشتراكى، ثم رأى جمال العطيفى أن يستضيفنا فى الأهرام بشارع مظلوم بقاعة مجلس الإدارة. وقد بدأت اللجنة بدراسة قضية الإعلان لأهميتها وما يتعلق به من موارد وإيرادات ولابد أن يوضع للإعلان ميثاق شرف.

وكانت المناقشات فى اللجنة متشعبة تحولت إلى خناقات صاخبة، وأحسست أننى وحدى، خاصة بعد أن استدعوا الدكتور سيد أبو النجا، وكان خبير مصر الأول فى الإعلان، وكان لا يريد تطوير مهنة الإعلان إلا فى حدود الحفاظ على ما هو قائم..

ولم أوفق فى أن أقنع أحداً بفكرتى حيث تكون هناك جهة ما تضمن أن سلامة الإعلان تكون فى توزيعه وفقاً لأسس الانتشار إلى جانب الدعم بحيث لا يضغط على التحرير وكل ما استطعنا التوصل إليه فى هذه اللجنة بعد شهور من الاجتماعات والخلافات والخناقات هو ميثاق شرف لمهنة الإعلان بأن يكون صادقاً معبراً عن قيم المجتمع ويتم الحصول عليه بطرق مشروعة بعيداً عن الابتزاز والتهديد وإنشاء صندوق تدعم فيه الصحف الكبرى الصحف التى لا تحصل على إعلانات.. وكنت مصراً على تطبيق توصيات المؤتمر الأول لنقابة الصحفيين وقد تضمنت أربع توصيات خاصة بالإعلانات هى:

التوصية رقم ١٩: يوصى المؤتمر بإنشاء صندوق جماعى لدخول الإعلانات توجه إليه حصيلة الإعلانات ويوزع على أسس مدروسة. وبذلك تتحقق المنافسة الشريفة الهادفة إلى الصالح العام حتى تنتفى المصلحة المباشرة للصحيفة فى السعى وراء سيطرة الإعلان ويتحرر جهاز التحرير من سيطرة الإعلان.

التوصية رقم ٢٠: يوصى المؤتمر بتنظيم العلاقة بين أقسام الإعلانات والتحرير فى الصحف حتى لا تكون الإعلانات وسيلة للضغط على الآراء والأفكار.

التوصية رقم ٢١: يوصى المؤتمر بأن تكون كل الإعلانات ذات الصفة السياسية متمشية مع سياسة الدولة.

التوصية رقم ٢٢: يوصى المؤتمر بإعادة النظر فى نظام العمولات فى الإعلانات وهى العمولات التى تمتص الجزء الأكبر من دخل الإعلانات دون مجهود يوازى الدخل.

وشرحت هذه التوصيات وقلت إنه لابد أن نرجع إلى أسباب تنظيم الصحافة. لقد قال الرئيس جمال عبد الناصر إن قرار تنظيم الصحافة يهدف أيضاً إلى تخليص الصحافة من سيطرة الإعلان. والآن، وبعد ثلاث سنوات من تنظيم الصحافة يجب أن نسأل أنفسنا هل تخلصت الصحافة من سيطرة الإعلان تماماً.

إن صحافتنا لم تخل بعد من سيطرة الإعلان.. بل إن الإعلان يتحكم فى بعض الأحيان فى تحرير الصحف، بل إنه كثيراً ما يعوق التحرير عن أداء رسالته.

وقد أرسلنا مذكرة إلى أمين الاتحاد الاشتراكى وقعها جميع أعضاء اللجنة، جاء

فيها أن الـلجنة عقدت عدة اجـتماعات اشترك فيهـا جميع الأعضاء وقد انـتهت إلى الرأى الذى أثبتته فى المذكرة المرفقة فيما عدا التحفظات الآتية:

ـ رأى الأستـاذ نبيل الـعطار عن مـؤسسة دار الـتحرير والأسـتاذ عبد الله إمـام عن مؤسسة روزاليوسف عدم جواز منح عمولة لمدير الإعلانات.

يتمسك الأستاذ عبد الله إمـام بالاقتراح الخاص بـإنشاء صندوق للإعـلانات وقد قدم مذكرة برأيه تجدون صورتها مرفقة.

ـ يعترض الدكـتور قاسم فرحات عن مؤسسـة الأخبار والدكتور جمال الـعطيفى عن مؤسـسة الأهرام علـى ما جاء بالـفقرة الأخيرة بـالمذكرة وهى الخـاصة بالنـظر فى تخصيـص نسبة معيـنة من الأرباح الصافيـة للمؤسسات الـصحفية الأخرى لـتمويل الصحف التى تقل حصيلة إعلاناتها.

وكانت اللـجنة قد توصلت إلـى بعض القواعد حددتـها فى مذكرتها وهـى فيما يخـتص بوظـيفة الإعـلان. يقوم الإعـلان فى الصـحف بـوظيفـة مهمـة فى تعـريف الجمـهور بـالسلـع والخدمات وفـى معـاونته عـلى تـعرف حاجـاته. كمـا أنه يـعاون المؤسسات فى التعريف بخصائص ما تنتجه من سلع وفى إعلام الرأى العام بنشاطها.

وقد تطور فن الإعـلان فأصبح يقوم على البحـث العلمى وفن التصميـم ويعتمد على دراسة حالة السوق، ويقوم بدور مهم فـى خلق علاقات عامة وأنه لما كانت هذه هى وظيفة الإعـلان، فإنه قد أصبح جزءاً مكملاً لـرسالة الصحافة، كما أصـبح يمثل مورداً رئـيسياً مـن مواردها. فـحصيلـة الإعلانات تـسهم مسـاهمة كـبيرة فى تمـويل المؤسسات الصحفية.

ولما كانت هذه المـؤسسات، مؤسسات خاصة تعـتمد على تمويلهـا الذاتى، وكانت رسالتها فـى الرقابة على أجهزة السـلطة التنفيذية تنـأى بها عن أن تستعين فـى تمويلها بمصادر حكومية ـ ومـن ثم فقد أصبح من واجب الصحف، حتى تـتمكن من ممارسة رسالتـها فى حرية وكفـاية، أن تهتم بتـنمية مواردها الـذاتية وأخصها الإعـلان ويقوم نشاط إدارات الإعلانات فى الصحف على إقناع المـعلن بالخدمة الجيدة التى يمكن أن يؤديها له الإعلان. ولما كانت العلاقات الإنسانيـة المباشرة لا زالت هى الوسيلة الفعالة لتنشيط الإعلان، ومن ثـم فإن عمل مندوب الإعلانات «المنتج» يعد مهـما فى تنشيط

الإعلان. وهو ما يقتضى تشجيع المندوب على بذل أقصى نشاط. لذلك فقد جرت عادة جميع المؤسسات الصحفية على أن يكون أجر مندوب الإعلانات متمثلاً بصفة أساسية فى عمولة تزيد أو تنقص تبعاً لمدى نشاطه. أما معاملة المنتجين على أساس المرتب الثابت وحده، فإن من شأنها أن تؤدى إلى زيادة أعباء المؤسسة الصحفية إذا قل نشاطها الإعلانى. كما أنه نظام لا يحقق عدالة للمندوبين الذين تتفاوت جهودهم، فضلاً عن أنه يضعف الحافز إلى الإنتاج . وينتهى الأمر فى تطبيقه إلى أن تصبح مسئولية تحقيق المبيعات المطلوبة ملقاة على الإدارة العامة للإعلانات فى كل مؤسسة مما يستدعى رقابة شديدة على عمل المندوبين، ومما لا يمكن معه قياس جهود كل مندوب قياساً أميناً مثلما يمكن بالنسبة للأعمال الصحفية الأخرى.

لذلك فإن اللجنة توصى بالإبقاء على مبدأ العمولة فى الإعلانات وذلك باعتباره خير حافز على زيادة الإنتاج. وهو نفس المبدأ الذى اتجهت إليه كثير من المؤسسات العامة لتنشيط تسويق منتجاتها، بل لجأت إليه مؤسسات الخدمات مثل المؤسسات العامة السياحية. على أن الإبقاء على نظام العمولة يقتضى مع ذلك أن نضع الضوابط التى تكفل أن يحقق غرضه من الحث على زيادة الإنتاج دون أن يصبح وسيلة للإثراء دون جهد. أو دون أن يؤدى التنافس فى الحصول على العمولة إلى اتباع وسائل تؤدى إلى الخروج على المبادىء التى يجب أن تلتزمها الصحافة التى تحررت من سيطرة رأس المال وأصبحت مملوكة للشعب، حتى يمكن أن تقوم برسالتها فى المجتمع الجديد. وهذا التنظيم يتناول ناحيتين: الناحية الأولى، خاصة بقواعد تقرير العمولة. والناحية الثانية، خاصة بآداب مهنة الإعلان وقد استقر رأى اللجنة على أن تكون القواعد الآتية أساساً لتقدير عمولة المنتجين، تطبقها المؤسسات الصحفية مع مراعاة الظروف الخاصة بكل منها:

١ ـ أن يراعى فى تحديد العمولة أن يكون مناط اختلاف «نسبة» منتجيها هو نوع النشاط الذى يقوم به المنتج وما يتطلبه الحصول على الإعلان من جهد. فلا يجوز أن تتفاوت فئات العمولة من منتج إلى آخر بالنسبة لنوع واحد من الإعلان ومع تساوى الظروف الأخرى، وعلى ذلك فإن عمولة الإعلان فى مجلة يمكن أن تزيد عن عمولة الإعلان فى جريدة. وعمولة الإعلان فى الصفحات المبوبة يمكن أن تزيد عن عمولة إعلان تجارى مثلا، وأن تقوم صلة مباشرة بين النشاط الذى يقوم به موظف

الإعلانات وبين العمولة التى يستحقها. بحيث تتناسب مع قدر هذا النشاط ويترتب على ذلك :

أ ـ أنه لا يجوز أن تقرر عمولة عن الإعلانات للموظفين الذين لا يعملون مباشرة فى جلبها أو تنشيطها أو تحصيلها، مثل موظفى الحسابات أو مديرى إدارات المؤسسة الصحفية غير إدارة الإعلانات.

ب ـ ألا تستحق عمولة على الإعلانات التى ترد مباشرة إلى الجريدة.

جـ ـ أن تكون عمولة مديرى الإعلانات أو مديرى الإنتاج أو المكافآت التى تقرر لهم بالقدر الذى يتناسب مع ما يقومون به من دور فى تنشيط حركة الإعلانات فى مؤسساتهم.

هـ ـ أن يقتصر احتساب عمولة المندوب الذى يعهد إليه بالحصول على إعلانات عميل معين من عملاء الجريدة على ما يزيد على قيمة هذه الإعلانات عن السنة السابقة.

د ـ أن تعمل المؤسسات الصحفية على تدريج نسب العمولة حسب شرائح الإنتاج، وذلك لإذكاء الحافز على زيادة الإنتاج فى حالة تخصيص بعض العملاء لمندوبين جدد.

٣ ـ أن يكون استحقاق العمولة دائماً على ما يحصل من قيمة الإعلانات لا على أرقام الإنتاج.

٤ ـ ألا يتجاوز مجموع ما يحصل عليه أى شخص يعمل فى إدارة الإعلانات، سواء بصفة أجر ثابت أو عمولة أو بأية صفة أخرى، الحد الأقصى المقرر للمرتبات.

وتضمنت المذكرة آداباً لمهنة الإعلان فقالت أن الإعلان أصبح من وظائف الصحافة الحديثة. ولما كان الإعلان لا يعدو أن يكون مادة من المواد التى تنشرها الصحف والتى يؤدى نشرها إلى مسئولية رئيس التحرير والمؤسسة الصحفية التى يتبعها عن كل ما يتضمنه الإعلان ، ومن ثم فإن اللجنة توصى بوجوب أن يخضع ما ينشر فى الإعلانات لرقابة رئيس التحرير وأن يكون له فى ذلك أوسع سلطة فى تقرير ما يجوز نشره وما لا يجوز.

كما أنه قد أصبح من الواجب وقد تخلصت الصحافة من سيطرة رأس المال، أن توضع آداب لمهنة الإعلان. ويمكن تلخيص أهم قواعدها فيما يأتى:

١ ـ نظرًا لأن بعض الإعلانات تتخذ صورة إعلانات تحريرية. وهو ما قد يؤدى إلى الاعتقاد بأن الرأى الذى تضمنه الإعلان يعبر عن رأى الجريدة، فإن اللجنة توصى بوجوب تمييز الإعلان عند نشره عن غيره من المواد التحريرية بعلامة خاصة واضحة، كما ترى أنه بالنسبة للأعداد الخاصة بالإعلانات التى قد تلحق بالجريدة أن تصدر بعبارة تفيد أن العدد الخاص قد أعدته إدارة الإعلانات بالجريدة.

٢ ـ يجب أن تكون الإعلانات المنشورة فى الصحيفة متفقة مع السياسة العامة للمجتمع المصرى. فلا يجوز نشر إعلانات تتضمن دفاعاً عن سياسة دولة أجنبية تناقض السياسة التى تنتهجها الجمهورية العربية المتحدة.

أما فى الحالات الأخرى ـ أى فى الموضوعات غير السياسية ـ فإن النشر يجب أن يتم طبقاً لأسعار الإعلانات المقررة فى الجريدة، حتى لا ينطوى الإعلان على إعانة غير مباشرة من دولة أجنبية أو من رعاياها.

٣ ـ يجب أن يلتزم الإعلان عدم المساس بالآداب العامة وتقاليد المجتمع وعدم الإساءة إلى سمعة الأفراد وحقوقهم المشروعة وعدم الإضرار بالصحة العامةوعدم الإيهام بمشروعات غير جدية وتجنب البيانات الخادعة أو المضللة. كذلك يجب تجنب الطعن فى مميزات سلعة أو خدمة عند النشر عن سلعة أو خدمة أخرى.

٤ ـ يجب أن يلتزم المنتجون فى الحصول على الإعلانات الوسائل القويمة. فلا يجوز الحصول على الإعلان عن طريق الإغراء أو التهديد بالنشر أو الطعن فى كفاية المؤسسات الصحفية الأخرى أو عن طريق تنازل المنتج ـ المندوب الإعلانى ـ عن جزء من عمولته للمعلن أو ممثله، بل يجب أن تكون وسيلة المنتج فى الإقناع هى قيمة الخدمة التى يؤديها الإعلان.

٥ ـ إنه من المرغوب فيه ألا يشترك المحررون فى الحصول على الإعلانات سواء للصحف التى يعملون بها أو لغيرها وذلك حتى لا يصرفهم ذلك عن رسالتهم فى التوجيه والنقد: وتوصى اللجنة بإنشاء لجنة فرعية للإعلان تكون تابعة للأمانة العامة للصحافة بالاتحاد الاشتراكى. ويشترك فيها ممثلون عن إدارات الإعلان فى الصحف

كما يشترك فيها ممثلون عن وكالات الإعلانات القائمة قانوناً وممثلون عن المعلنين، وتقوم هذه اللجنة بوضع مشروع لائحة لآداب مهنة الإعلان، وتختص بالإشراف على تطبيق أحكام هذه اللائحة. ويكون لها أن تتولى تحقيق أى شكوى بشأن مخالفة قواعد آداب المهنة، كما يكون لها أن تحقق الشكاوى التى قد تقدمها المؤسسات الصحفية بشأن أية محاولة للتأثير عليها فى نشر الإعلانات التى ترد إليها.

وتقوم هذه اللجنة أيضاً بتنسيق التعاون بين إدارات الإعلانات فى المؤسسات الصحفية وتبادل الخبرات الفنية التى تعاون على رفع مستوى الإعلان فيها.

أما بخصوص الاقتراح الذى أثاره مؤتمر الصحفيين والذى تبنيته وكنت متحمساً له فقد قالت اللجنة أن اقتراحات اللجنة لا تحبذ إنشاء صندوق للإعلانات وأن إنشاء لجنة للإعلان هو الذى يجب أن يكون بديلاً للاقتراح الذى تردد عن إنشاء صندوق للإعلانات يتم عن طريقه توزيع إعلانات المؤسسات العامة على الصحف، بحجة أن إنشاء هذا الصندوق يحول دون سيطرة المعلنين على التحرير، وبحجة أنه يعاون الصحف التى تحتاج إلى مزيد من حصيلة الإعلانات. وينبنى هذا الاقتراح على أساس خاطىء من النواحى الآتية :

١ ـ أنه يتصور أن ما تحصل عليه الصحف من الإعلانات هو إعانة لها. وهذا التصور خاطىء، لأن المعلن لا يقرر تخصيص مبالغ معينة للإعلان إلا بعد بحوث ودراسات يجريها على السلعة التى يرغب فى تعريف الجمهور بها، وبعد دراسة وسائل النشر التى يمكن أن تؤدى له هذه الخدمة. وهو حينما يقرر اختيار وسيلة معينة للإعلان، إنما يقررها بناء على ما تتمتع به من مقدرة على تحقيق الغاية من الإعلان، سواء من ناحية كفاية القائمين على الإعلان وخبرتهم الفنية والإعلانية أو من ناحية مدى انتشار الوسيلة الإعلانية.

ويصدق هذا الرأى على الإعلانات التى تنشرها المؤسسات العامة، التى حرص المشرع على أن يستبقى لشركاتها الطابع التجارى.

٢ ـ إن هذا الاقتراح يقضى على مبدأ حرية المعلن فى توجيه الإعلانات وفى ما يراه محققا لمصلحته، ويعد تدخلاً فى سياسة البيع التى يستقل كل معلن برسمها وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العامة المعلنة.

٣ ـ أن تبعية المؤسسات الصحفية للاتحاد الاشتراكي، وإن كانت تقتضي تيسير جهودها لتحقيق رسالتها، إلا أنها لا تعنى إدماج أى نشاط خاص بهذه المؤسسات مثل نشاط الإعلانات، ولا تعنى التسوية بينها فى مواردها بصرف النظر عما تبذله كل منها من جهد. ولو التزمنا بمنطق هذا الاقتراح، لأدى بنا إلى التساؤل عما إذا كان يمكن إنشاء جهاز موحد لتزويد الصحف بالأخبار والمقالات الصحفية على قيد المساواة، بدلاً من أن تتنافس الصحف فى الحصول على الأخبار وفى تنسيق حرصها على القارىء!

بل إن قانون تنظيم الصحافة قد حرص على تشكيل مؤسسات صحفية مختلفة، وقرر أن يكون لكل منها ميزانية مستقلة حتى يمكن للاتحاد الاشتراكى أن يراقب مدى نجاح كل منها.

٤ ـ إن هذا الاقتراح من شأنه أن يؤدى إلى إعدام الحافز الشخصى على تحسين الخدمة الصحفية، كما أنه يقضى على المسئولية عن نجاح المشروع الصحفى، مما قد يؤدى إلى الهبوط بمستوى الفن الإعلانى، الأمر الذى قد يصرف المعلنون عنه ويؤدى إلى انخفاض فى الحصيلة العامة للإعلانات، ويخلق الاعتقاد بأن حصيلة الإعلانات التى ترد من المؤسسات العامة إلى الصندوق لاتعدو أن تكون تبرعاً.

٥ ـ إن كل جريدة ستضطر إلى الاحتفاظ بجهازها الإعلانى من المندوبين، وذلك لخدمة نشاطها الإعلانى الخاص بالأفراد والقطاع الخاص، مع أن هذا الجهاز كان مخصصاً أصلاً لخدمة جميع أوجه النشاط الإعلانى، مما سيترتب عليه مضاعفة الأعباء الثابتة لكل جريدة.

٦ ـ إن تحرير الصحف من سيطرة الإعلان قد تم بتحريرها من سيطرة رأس المال، ولا يتصور أن تكون للمؤسسات العامة سيطرة على الصحف بعد أن أصبحت تابعة للاتحاد الاشتراكى وبعد أن زالت تناقضات بين مصالح الجريدة فى النشر وبين ما ترغب المؤسسات العامة فى نشره، ومثل هذا التناقض إذا وقع فإنه يعد انحرافاً سواء أكان فى المسئول عن الجريدة أو فى المسئول عن المؤسسة العامة وهو ما يمكن للاتحاد الاشتراكى أن يتدخل لتقويمه عن طريق لجنة الإعلان التى نقترح إنشاءها تابعة للأمانة العامة للصحافة.

٧ ـ إنه إذا كانت الرغبة من هذا الاقتراح هى إعانة بعض الجرائد القائمة التابعة للاتحاد الاشتراكى والتى قد تقل حصيلة إعلاناتها نتيجة لظروف صدورها على أهمية الإبقاء عليها ـ ومع عدم إمكان المؤسسة الصحفية التى تصدر عنها الاستمرار فى تمويلها ـ فإن هذا الغرض يمكن تحقيقه عن طريق النظر فى تحقيق نسبة معينة من الأرباح الصافية للمؤسسات الصحفية الأخرى لمواجهة ظروفها ـ الإصدارات المتعثرة ـ وذلك وفق ما تقرر الأمانة العامة.

كانت هذه المذكرة هى الإنجاز الوحيد للجنةالصحافة بالاتحاد الاشتراكى واعتبر أعضاء اللجنة أنهم قدموا عملاً هاماً بالوصول إلى هذا الميثاق الذى أطلق عليه آداب مهنة الإعلان ولكنه لم يخرج إلى النور.. وما زالت مشكلة الإعلان قائمة.. وما زالت المهنة تحتاج إلى تنظيم وإلى لوائح.. وإلى آداب.

❑

اتجهت إلى عقد سلسلة من الندوات للنشر فى المجلة أسجلها على جهاز التسجيل الضخم الذى ملكته بعد زيارتى لليبيا وأقوم بتفريغها لتتحول إلى موضوع صحفى.

وكانت الندوات تعقد على ترابيزة اجتماعات مجلس الإدارة فى غرفة إحسان عبدالقدوس ويحضرها رسامو الكاريكاتير لينقلوا الندوة رسما بدلا من التصوير. وكنت أحدد موضوع الندوة والمشاركين فيها واتصل بهم، ولا أذكر أن أحدا منهم تخلف عن الحضور إلا عدد من المحافظين لم يحضروا ندوة عن الحكم المحلى وكان من بينهم شعراوى جمعة محافظ السويس ـ من نوفمبر ١٩٦١ حتى مايو ١٩٦٤ ـ، وكنت قد تركت له فى مكتبه موضوع الندوة وموعدها ـ مساء الخميس ـ ورجاء أن يحضر ويشارك فيها.. ولكنه لم يحضر وقد تعرفت عليه عقب خروجه من السجن فى قضية مايو، وسألته عما إذا كان يذكر هذه الواقعة، فقال: طبعا أذكرها.. ولم أحضر، وعجبت أن أستدعى من السويس لحضور ندوة فى القاهرة فى مجلة روزاليوسف، فالذى كان يملك حق استدعائى بهذه الطريقة هو الرئيس جمال عبدالناصر.

ولا أعرف ما إذا كنت قد أخطأت فى طريقة الدعوة فقد اعتذر وجيه أباظة لأن لديه اجتماعا مهما مع د. كمال رمزى استينو وزير التموين فى نفس الموعد، واعتذر

حمدى عبيد محافظ كفر الشيخ، وأحمد البلتاجى محافظ الجيزة ومحمود طلعت محافظ دمياط.. وكمال أبو الفتوح محافظ القليوبية، وعصام حسونة محافظ بنى سويف، وحضرها عبدالفتاح فؤاد محافظ المنيا، وفى هذه الندوة نوقشت فكرة أن يكون المحافظ بالانتخاب.

وندوة ثانية عن «المنتخبون» ودورهم وثالثة حول حق العلاج وتناولت تأميم الطب وشارك فيها من نقابة الأطباء الأطباء نعمت مهران وتماضر النمرسى وإبراهيم عبود ومحمد خليل وماهر مهران وطلعت إسكندر ومحمود البنا..

وندوة عنوانها: لماذا الخوف، ناقشت فيها قضية لماذا يخاف الناس من الكلام وهل صحيح أن أجهزة القمع وراءهم.. ثم ندوة عنوانها النقد.. عن النقد حدوده وأبعاده، وكان جمال عبدالناصر قد تحدث عن روزاليوسف كمجلة ناقدة وأن أكثر ما يذيعه راديو إسرائيل من أخطاء فى مصر منقول عن روزاليوسف، وقال إن الذين ينقدون القطاع العام يحسون بمسئوليتهم عنه.

❑

كنت قد تعرفت على الدكتورة حكمت أبو زيد من خلال المحادثات التليفونية والموضوعات الشبيهة بموضوعات كراسى التليفزيون هذه الأيام، نسأل مجموعة من العلماء أو السياسيين عن رأيهم فى قضية ما، ثم يكون تحقيقا صحفيا، وكانت أسلوبا سطحيا لمعالجة الأمور تنقصه الدقة والمعلومات والرؤية الشخصية.

وأردت أن أتعرف على الدكتورة حكمت وأن تكون تحقيقاتى أكثر حركة فحددت لى موعدا فى بيتها فوق أبو كمال الكبابجى بمصر القديمة.

وفتحت لى الباب وأدخلتنى غرفة الجلوس على اليسار، وكان بها تليفزيون توشيبا ١٤ بوصة ظللت أتأمله حتى أحضرت لى كوبا من الشاى.

وبعدها كانت تزورنى دائما فى روزاليوسف، وكانت قد عادت من بعثتها فى لندن شعلة من النشاط تحضر الندوات الأدبية، وتشرف على معسكرات جامعة عين شمس. وقد لمعت فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى العام، الذى بدأ اجتماعاته يوم ٢٥ نوفمبر ٦١ إذ تحدثت ست مرات.. وكان المؤتمر مذاعا على

الهـواء.. وهــــو المؤتمر الذى وقف فـيه خالد محمد خالـد يناقش جمال عبـدالناصر دون إعداد مسبق.

وشرح خالد محـمد خالد وجهة نظره كاملة كما شرح جمال عبدالـناصر وجهة نظره، والناس يتابعون المناقشات من خلال شاشات التليفزيون.

❑

عينـت حكمت أبو زيد وزيـرة للشئون الاجتـماعية ـ تولت الـوزارة لأول مرة فى ٢٩ ستبمبر ١٩٦٢ـ ، وبمجرد أدائها اليمين الدستورية قالت الزميلة مديحة عزت أنها تريد أن تجرى معـها حواراً كأول وزيرة ولم تكن تعرفـها، فصحبتها إلى بيـتها بشارع جانبى متفرع من شـارع الهرم وكانت شقتها جديدة لم يركب فيهـا النجف بعد، فقد تزوجت حديثا، وتركت ضيوفها وجلست مـعنا فى ركن بعيد، وأجرت مديحة معها حوارا لـم أشارك فيه وكـان لى معـها بعد ذلـك حوارات عديـدة، فالوزارة لم تـكن مجهـولة بالنـسبة لى، وقـد قتلت المشاكل الاجتمـاعية بحـثا عندمـا كنت منـدوبا فى الوزارة، وكانـت صداقتى قـد توثقت بالـدكتور أحمـد خليفة رئـيس المركز الـقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأبرز رجال المركز الدكتور سيد عويس.. وكان المركز على مقربة منى يحتل شقة واسعة بالطابق الثالث على كورنيش النيل بجاردن سيتى، ـ كنـت قد انتقـلت من الحـلمية إلى جاردن سيـتى كمـا سأذكر بـعد ذلك ـ ولم تمـنع صداقتى للـدكتورة حكمت من أن أوجه نـقدا شديدا لمؤتمر المرأة الذى عـقدته حيث لاحظت أن نـغمة الهـجوم فيه عـلى الرجل عـالية إلى حـد ما تردد فى المـؤتمر من أن الرجل ظـالم لأنه يطلق المـرأة وظالم لأنه لا يطـلقها ولأنه يـستطيع أن يطـلق... وكان مقـالى عنوانـه «الرجل نـصف المجتـمع» ولـم تغـضب الدكـتورة حكـمت ولـم تتـأثر صداقتى لها.

وقد عين فى نـفس الوقت أنور سلامة وزيرا لـلعمل كأول وزير عامل، قـبله كان وزير الـعمل كمـال رفعت. وكـان تعيـين سيدة وزيرة، وعـامل وزيرا ـ وزارة عـلى صبرى الأولـى فى ٢٩/ ٩/ ٦٢ـ هو تأكيـد هذا الحق بممارسـته عملـيا، وقبلهـا كانت المرأة قد حـصلت على حـق الانتخاب ووصلـت إلى مجلس الأمــة السـيـدة زهـرة

رجب نائبة عن الجيزة والسيدة بثينة الطويل نائبة عن الإسكندرية، وكان ذلك فى رأيى توسيعا للديمقراطية، وذلك قبل أن ينص الدستور على ٥٠٪ من المقاعد للعمل والفلاحين، وقد ضاعت حكمة هذا النص وسط التعريفات الفضفاضة للعمال والفلاح، رغم المؤتمرات التى عقدتها الهيئات والنقابات لتعريف من هو العامل ومن هو الفلاح.. إلا أن النتيجة كانت تسلل من ارتدوا ملابس العمال والفلاحين واحتلوا مقاعدهم.

❑

كان الاتجاه إلى رفع ثمن كيلو السكر من ستة قروش إلى سبعة قروش، وكنا نتلقى دورة فى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية لتعليم الكوادر وكان مديره د. إبراهيم سعد الدين ثم الدكتور فوزى منصور بعد ذلك.. وتكونت مجموعات تنزل إلى المواقع المختلفة لإجراء دراسات ميدانية لمعرفة رأى الجماهير فى الأسعار وفى عدد من القضايا الأخرى، وأعد استمارة الاستبيان الدكتور نجيب إسكندر بعد تدريبنا على طريقة إعداد البيانات.. وكان من نصيبى أن أكون فى مجموعة ذهبت إلى أسوان، وأجريت الدراسة فى عدد من قرى مركز مدينة نصر، التى هاجر إليها أهالى النوبة إلى جانب عدد من قرى محافظة أسوان، وفى قرية الرغامة سألت الفلاحين عن سعر كيلو السكر فقالوا جميعا إنهم يشترون بالقرش، ولا يعرفون ثمن الكيلو.. وتطرقنا إلى أسئلة حول الاتحاد الاشتراكى لمعرفة ما إذا كانوا يعرفون التسلسل التنظيمى وأن هناك لجنة قرية ثم لجنة قسم ثم لجنة محافظة، وعندما سألت أحد الفلاحين إلى أين تذهب الشكوى التى تسلمها إلى لجنة الاتحاد الاشتراكى قال إنها تسلم إلى العمدة.. وقال آخرون إنهم «يرمونها فى الترعة»!

وقلت فى نهاية البحث إن الفلاحين يرون أن العمدة هو أعلى سلطة وتظل السلطة التنفيذية أقوى من أى سلطة سياسية وعلقت على الكلام الذى قال إن الشكاوى تلقى فى الترعة بأنه واع جدا.. حيث إن التنظيم - حتى وإن كان قد وصل إلى كل قرية - إلا أن فاعليته ضعيفة. وأننا نعيش فى واد بينما يعيش سكان الريف فى واد آخر، فنحن نتحدث عن مشاكل على طريقتنا بينما الأغلبية الساحقة مشاكلها مختلفة.

الرعاع.. وجاردن سيتى

كان ابنى إيهاب قد أصيب بأمراض عديدة، وكنا دائمى التردد على الأطباء بناء على نصيحة الصديق الدكتور طلعت إسكندر، وهو طبيب أطفال نثق فيه كثيراً، ولكنه رأى أن نعرضه على الدكتور عبد الغنى الوشاحى، ثم أن نعرضه على الدكتور النبوى المهندس طبيب الأطفال المشهور الذى أصبح وزيراً للصحة فيما بعد، وكان أيضاً صديقاً لىّ يسكن أمام دار القضاء العالى فوق مطعم «الأنيون» وكنت أداعب الدكتور طلعت إسكندر وأقول: بأنه أحسن دكتور يصف لك دكتورا لعلاجك!

ولم يكن ذلك صحيحاً بالطبع، ولكن الدكتور كان متواضعاً، وكان يحبنا، ولا يريد أن يتحمل وحده مسئولية علاجنا رغم ثقتنا الشديدة فيه، وكان مرهف الحس يرفض الألم، وذات مرة كان عليه أن يعطينى حقنة، فإذا بيده ترتعش، ثم يقول: إنه لن يقدر، ساعتها قلت له ضاحكاً :

ـ أنت كنت غايب فى حصة الحقن!

وانتهت نصيحته بأن علينا أن نعزّل، ونترك الشقة التى نسكنها فى الطابق الأخير من عمارة البراد رقم ١٣ «بشارع راتب بالحلمية الجديدة» لأنه ليس عند إيهاب مرض عضوى وربما السبب هو شدة حرارة الجو فى الشقة حيث تضرب الشمس فيها وفى سقف البيت طوال النهار، مما يجعلها شديدة الحرارة وهذا ما يؤثر على صحة إيهاب وقال لنا هذا هو العلاج الوحيد فى رأيه.

ولم تكن أجهزة التكييف قد انتشرت بعد، وحتى إذا كانت معروفة، فلم يكن فى إمكاننا أن نصل إلى هذا الحد من الرفاهية، بعد أن اشترينا الثلاجة، والبوتاجاز والسخان ثم التليفون وهى من الكماليات ومن معالم الرفاهية للطبقة المتوسطة فى ذلك الوقت!

ولم يكن صعباً أن نغير الشقة، وأن نجد شقة أخرى، فلافتات «للإيجار» على أبواب كثير من البيوت فى كل مكان، بيد أن الصعب حقيقة هو عملية التغيير ونقل العفش، والاغتراب عن الحى الذى نشأت فيه علاقات وصداقات وجيران، وأصبح

مألوفاً وأليفا ... والألفة بين الإنسان والمكان ضرورية، فهى جزء من الوطن الذى ليس قطعة أرض جرداء، ولكنه يشمل الأرض والسكان، والعادات والتقاليد والجيران والأصدقاء وغيرها.

ولم نضع مطلب الدكتور طلعت اسكندر محل اهتمام جدى حتى جاء يوم كنت فى مكتبى فى الثامنة صباحاً، ودخل علىّ رجل يرتدى جلباباً، وطاقية، يسأل عن الزميل محمد زيدان.

وقلت له: إن زيدان لم يحضر بعد، فهو لا يجيء مبكراً هكذا، وطلب أن ينتظره لأنه على موعد معه، وجلس فى مكتبى صامتاً بلا كلام.. بعد دقائق كان يفتح حديثاً معى، وعرفت أنه سمسار مساكن، ومحمد زيدان يريد شقة فى الجيزة وقد وجدها له.. ثم سألنى: ما تعرفش حد عاوز شقة فى جاردن سيتى ٥ غرف وإيجارها ١٦ جنيهاً خلف دار الحكمة مباشرة والمطلوب إيجار شهر تأمين.. وشهر مقدم.. بس!! وكان حى جاردن سيتى هو أرقى الأحياء حيث السفارات، والكبار الذين سكنوا بجانب السفارة البريطانية مصدر النفوذ، وقد امتلأت جاردن سيتى بالقصور بداية بالقصر العالى الذى بناه إبراهيم باشا، ثم قصرسراى الإسماعيلية، وقصر الدوبارة وكان قصر أم المحسنين، والدة عباس حلمى الثانى قد بيعت منقولاته فى الأربعينيات وأقيم مكانه فندق شبرد بعد احتراق فندق شبرد القديم فى وسط البلد.

وقلت له: ممكن آخدها أنا بس أشوفها الأول.. ونزلت معه فوراً، وقطعنا قضبان ترام شارع قصر العينى، حتى وصلنا للشقة.. فى عمارة قديمة بالدور الرابع دون أسانسير، وتمتاز بأنها ليست الطابق الأخير، أى أنها بعيدة عن الشمس ففوقها دور آخر.. وقد أقام صاحب العمارة طابقين، طابقا لتأجيره سكناً، والطابق الأخير جعله غرفاً منفصلة لتأجيرها مفروشة لطلبة كلية الطب القريبة!

ووافقت على أن أستأجرها بعد أن أتدبر عددا من الأمور، فى مقدمتها توفير المبلغ المطلوب وهو إيجار شهرين، وأن أوفر تكاليف نقل العفش، ولم أفكر إلا فى أن الشقة تلبى المطلوب فى بعدها عن الشمس كما أنها واسعة، وقريبة من روزاليوسف، وسوف توفر علىّ عناء المشى، أو استخدام المواصلات.

بعد أن دبرت المبلغ، ذهبت مع السمسار صالح إلى صاحب البيت الدكتور اللواء أحمد توفيق باشا، الطبيب البيطرى للخاصة الملكية سابقاً ورئيس جمعية الرفق بالحيوان.

كان بيته فى العباسية أشبه بالقصر، فى مدخله حديقة صغيرة ترتفع فيها شجرة توت عالية وضخمة، ونخلة بلح ولبلابة.. والمدخل واسع وهو يسكن فى شقة تحتل الطابق الأول كاملاً، وفى غرفة الاستقبال صالونان مذهبان قديمان، فالغرفة فسيحة وواسعة أشبه بقاعة الاجتماعات.. وجاء الرجل مهيباً فى طلعته، يرتدى الروب فوق القميص والبنطلون، وقد زحف الشيب على رأسه، وعلى شاربه، حتى بدا لى كأحد الباشوات الذين نراهم على شاشة السينما.. وصافحنى، ثم جلس على مقربة منى، وأخذ يستجوبنى عن سكنى وعملى، وأقاربى ، ومعارفى، وتاريخ حياتى، ثم أومأ بأنه «زى بعضه سوف أؤجر لك الشقة، فابن أخويا سعد توفيق باظ، وطلع صحفى وهو فى مجلة الكواكب»!

ثم سألنى: تعرف أن الإيجار ١٧ جنيهاً، وقلت له: لا.. أنا عارف أن الإيجار ١٦ جنيها بس. ورد: مين قال لك كده؟ قلت له: صالح. قال صالح مين؟ قلت: السمسار اللى قاعد ده.

ونظر الرجل إلى صالح، وكأنما يراه لأول مرة، وشخط فيه: مين قال لك إن الإيجار ١٦ جنيهاً، وارتبك صالح، وحاول أن يرد قائلاً: يامعالى الباشا، ولم يتركه الرجل يكمل كلامه إذ انفعل قائلاً: انت سمسار عاوز منى جنيه، ومنه جنيه.. إيه دخلك بستاشر ولا بسبعتاشر ثم إيه اللى قعدك مع أسيادك.. امشى اخرج بره! وخرج السمسار فوراً ليجلس خارج الغرفة، والحقيقة أننى خفت من مناقشة الرجل وهو منفعل، وأحسست أنه يشخط فىّ أيضاً، أو أنه سيضربنى إذا رفضت بعد أن تنازل ووافق على أن أسكن بيته.. ووافقت مرغماً على أن يكون الإيجار ١٧ جنيهاً، ودفعت الجنيه مكرها، ولكن لجنة تحديد الإيجارات انتقمت لى ولصالح السمسار عندما قررت أن يكون الإيجار ١١ جنيهاً فقط!

وخرجت من بيته وفى يدى عقد إيجار شقة جديدة فى جاردن سيتى لا تحتاج إلى طلاء أو بياض، ولا إلى أسلاك كهرباء فأنا أول من يسكنها.

وبعد أن انتقلت للسكن فيها ظلت الشقة المجاورة لى خالية تبحث عن ساكن لمدة أكثر من ثلاثة شهور ولا أحد يريد أن يسكنها لأن إيجارها مرتفع، وكان ذلك صحيحاً فعلاً، حيث إن إيجار بقية الشقق فى العمارة كلها لم يتجاوز إيجارها خمسة جنيهات للشقة وفيما بعد، ومع تطور أزمات الإسكان، أيقنت أن من يسكن شقة بإيجار قديم سوف يظل ساكنها حتى وفاته.. فرغم تقدم العمر، وارتفاع السلالم ـ ثمانون سلمة ـ الأمر الذى جعلنى أنزل مرة واحدة فى الغالب حتى لا أعاود صعودها مرتين فى اليوم.. وظل ارتفاع الشقة وصعود السلالم مرهقاً جداً لى خاصة مع تقدم العمر ومرهقا أكثر لزوارى. وأذكر أننى دعوت الفريق أول محمد فوزى للعشاء فى منزلى، وعند نزوله وأنا أودعه قلت له: إن شاء الله تتكرر الزيارة ياسيادة الفريق.. ورد بما عرف به من صراحة وصرامة: أبداً.. لن تتكرر ياعبد الله.. وحتى اليوم، وفى المناسبات والأعياد والمواسم يطرق صالح السمسار بابى، مطالباً بحقه قائلاً: أنا جبت لك شقة فى جاردن سيتى بجنيه واحد..

الآن.. أصبحت لى غرفة مكتب لها باب أغلقه على نفسى، أقرأ، وأكتب.. أو أتمدد.. ولكنى فضلت دائماً أن أجلس على السجادة أمام ترابيزة صغيرة وحولى الكتب متناثرة، خاصة بعد أن اتجهت إلى تأليف الكتب التى تحتاج إلى مراجع متعددة!

وكانت جاردن سيتى منطقة شبه هادئة، فيها بقايا الطبقة السابقة المنقرضة ألتقى بها فى الصباح، فى صورة خادمات يفسحن الكلاب، ولم أر فى الشارع هوانم أبداً يفسحن الكلاب، ورأيت عواجيز يمشون، وهدوءاً يخيم على الحى من بعد المغرب، وأمضيت سنوات أتوه فى الشوارع المتعرجة، وفيما بعد أحسست أننى أدخل فى خناقة مع الحكومة ـ أى حكومة ـ منذ الصباح، عندما أفتح الحنفية لأغسل وجهى، فلا أجد فيها ماء وذلك قبل أن ندخل فى معركة حرب المواتير بعد أن ركبت كل شقة موتوراً لشفط المياه، وقد فعلت ذلك حتى الشقق التى تقع فى الطابق الأول، إذ ركبت مواتير وكان هذا طبيعياً فقد أنشئت جاردن سيتى كحى هادىء يستوعب عددا محدوداً من السكان فى فيللات متناثرة وبيوت صغيرة وعندما هجمت عليها العمارات ذات الطوابق المتعددة لم تتحمل المرافق التى خططت لعدد قليل من

البيـوت فأصبحـت تعانى مـن أزمات فى الكهـرباء والماء وضاقـت الشوارع الضـيقة بالسيارات.

ومن الطريـف أنه ومنذ اليوم الأول كانـت الكهرباء تنقـطع باستمرار عن عـمارتنا بالذات، وعرفت أن أحد سـكان العمارة كان مديراً لإدارة الكهـرباء، ومن أجل ذلك أنشىء كابل خاص للعمارة التى يسكنها، وكـانت ميزة هذا الكابل أن الكهرباء تنقطع فى عمارتنا وحدها، بينما بقية العمارات مضيئة، وتنقطع أيضاً مع بقية العمارات!

وكنت قد اتجـهت فى عملى الصـحفى إلى عدم الاعتمـاد على التليفـون والالتقاء بالمصادر مـباشرة، وقد أيقنت أن الـصحفى لابد أن يتـصل بمصادره، ويتعارف عـليها ويقيم معهـا علاقة ، ويجلس معها ويناقـشها، فذلك مما يزيد معلـوماته، ويوسع دائرة علاقاته، والصـحفى هو فى البداية والنـهاية مجموعة من العـلاقات، وكلما ازدادت معارفه وتـشعبت علاقاته، كـان دافعاً لإجادته ولتسـهيل عمله، ولا يتـم ذلك أبداً عن طريق الاعتـماد على التليـفون، فيظل الاتصال مـقطوعاً، تنقـصه الحميمية والإنـسانية حتى لو كان الاتصال يومياً!

ذات مرة ذهـبت إلـى منزل الـدكتور جـمال فـهمى أسـتاذ الاجتـماع، فـى شارع مديرية الـتحرير بجاردن سيتى وهو الشارع المواجـه لمؤسسة روزاليوسف، لأسـتعين برأيه فى أحد التحقيقات الصحفية وأهدانى كتابه عن التكيف الاجتماعى، وقد انفعل فى الحديث معى، قائلاً: ياأستاذ عبد الله الرعاع زحفوا على جاردن سيتى!

وكنت قد نقـلت إلى هذا الحى الذى كان أرستـقراطياً من قبل منـذ أسبوع واحد، بينما الحى لم يعـد كذلك، فقد تحول إلى حى شبه شعبى لأنه فـى وسط المدينة، وفيما بعد وفى زمن الانفتـاح زحـف «الرعاع» بطريقة أعنف وأكثر عـلى حى الزمالك الذى أصبح ينافس حى باب الـشعرية وظلت جاردن سيتى متماسكـة إلى حد كبير، فرعاع الستينيات على كل حال يختلفون من حيث القيمة والقيم عن رعاع الثمانينيات.

وكان الدكـتور جمال فـهمى متـأمركا لا يعـجبه شىء فـى مصر، وقد هـاجر إلى الولايات المتـحدة الأمريكية حـيث لا رعاع.. و لكن رعاة البـقر!! وبالتأكيـد فإنه لم يكن يقصدنى عـندما تحدث عن الرعاع، حتى وإن كان يعرف أنـنى من سكان جاردن سيتى الجدد!!

ولم يحدث التغيير فى الحى على نحو أضاع معالمه إلا خلال سنوات الانفتاح.. فقد هدمت أغلب الفيللات، وأزيلت الحدائق، وأقيمت عمارات عالية، وزحف على الحى القليل من تجار الخردة والأثرياء الجدد وأيضاً أصحاب شركات توظيف الأموال أما غالبية المهاجرين إلى الأحياء الراقية فقد ذهبت للزمالك والمهندسين.

❏

عام ١٩٦٧ بعد النكسة بأيام، التقيت فى شارع قصر العينى بسيدة عجوز، ورجل مسن، ومعهما بعض المنقولات.. وكان واضحاً أنهما مسافران أو قادمان من سفر، وسألنى الرجل فى خجل عما إذا كنت أساعدهما، فقد كانا فى زيارة ابنتهما فى السعودية، وعادا، ولكنهما لا يستطيعان أن يواصلا رحلتهما إلى غزة لظروف الحرب ويريدان أن يقيما فى فندق أو أى مكان حتى يتدبرا أمرهما.

وفكرت أن أصحبهما إلى إحدى الغرف المفروشة فى الطابق الخامس بالعمارة التى أسكنها.. وهذا ما حدث فعلاً، واتصلت بصاحب البيت وأخبرت اللواء الدكتور أحمد توفيق، وقال إنه لا يمانع إذا كانا سوف يدفعان الإيجار.. الإيجار ثلاثون جنيهاً للغرفة المفروشة فى الشهر!

ووافقت، وبعد أسبوع اتصلت به لأخبره أن علينا أن نتعاون فى هذه المحنة، وأن نستضيف أبناء غزة، خاصة، أنهما لقيا تعاطفاً من جميع سكان العمارة، وأننا سنجمع لهما قيمة الإيجار، وكانا ينزلان ليقيما فى شقتى تقريباً طوال النهار، وفى ساعة النوم يصعدان إلى الغرفة.. وقد استطعنا أن نجمع لهما تبرعات كثيرة سلمناها لهما وهما يغادران فى هدوء ودون جرح لكرامة أو إحساس.

وكان اللواء أحمد توفيق مصراً على تقاضى الإيجار كاملاً، لا تنازل عن قرش واحد وفكرت قليلاً ثم طلبته تليفونياً وقلت له: بقية الغرف فاضية، وهناك اتجاه فى الاتحاد الاشتراكى عرفته لأننى عضو فيه أن يستولوا على كل الغرف ليقيم فيها عدد من المهاجرين، ولكنى رفضت وقلت لهم إن الرجل يستضيف اثنين من أبناء غزة وهذا يكفيه!

وتهلل اللواء وهو يقول لى: أهو كده.. البركة فيك ياعبد الله بيه.. كفاية علينا الاثنين دول مش هناخد منهم حاجة!

وقد باع اللواء أحمد توفيق العمارة كلها بمبلغ ثمانية عشر ألف جنيه.

كانت الإيجارات القديمة تافهة، وهى فعلاً تافهة، ولكن هذه الإيجارات تمت بالتراضى فى ظروف مختلفة، بل إنه فى حالتى أخافنى شخط صاحب البيت وقبلت الجنيه الزيادة وأحسست بالاستغلال لأننى أدفع إيجار أغلى شقة فى العمارة.. وصاحب العمارة قد حصل من إيجاراتها على قيمة ما دفعه فيها! وهذا لا يمنع أن الإيجارات لا تتناسب مع مستوى المعيشة الحالى.

فى عمارة جاردن سيتى أسكن الشقة العاشرة، وقد أمضيت فيها حياتى تقريباً منذ سكنتها بيد أننى لم أدخل أى شقة فى العمارة زائراً أبداً.. ولم أتعارف على أى ساكن، إلا فى حدود السلام الباهت إذا التقينا على السلالم وكل واحد فى حاله، وكل أسرة تغلق باب شقتها عليها، لا تبادل زيارات، ولا تبادل مشاعر، بل إنه فى وقت قريب كان الصراخ ما زال يرتفع من إحدى الشقق على ساكنها الذى توفى بالأمس، بينما الشقة المجاورة تنبعث منها أغانى الأفراح من الراديو بصوت عال جداً لأنهم يحتفلون بخطوبة إحدى بناتهم!

وعندما أقمت حفلات لزواج بناتى لم أوجه الدعوة لأحد من سكان العمارة لأننى لا أعرف أحداً منهم ولاتربطنى بأى منهم صلة بعد أكثر من ثلاثين سنة متجاورين فى السكن رغم أن عددنا عشر أسر فقط، ولقد كان الأمر فى الحلمية الجديدة مختلفاً إلى حد كبير.

❑

كنت مندوبا لروز اليوسف فى المؤتمر القومى العام وكان المؤتمر يضم ٢٧٥ فلاحاً و٣٠٠عامل و٧٥ يمثلون رأس المال الوطنى غير أعضاء النقابات و١٠٥ من ممثلات القطاع النسائى وقد عقد بقاعة الاجتماعات بجامعة القاهرة، وقرأ فيه جمال عبدالناصر ميثاق العمل الوطنى وبدأت المناقشات فى جلسات تالية بعد أن طبع الميثاق ووزع على الأعضاء ولم يكن ذلك هو المؤتمر الذى وقف فيه الشيخ عاشور بعد النكسة يتحدث عن التناقض بين الكلام والسلوك، وضرب مثلا بالذين يتحدثون عن الاشتراكية بينما يدخنون السجائر الأجنبية، وأنهى كلامه بالحديث عن السيدات

السافرات اللواتى يمشين فى الشوارع «والحاجات باينة» على حد تعبيره، وضحك الأعضاء وقال جمال عبدالناصر إنه بعد أن أضحكنا الشيخ عاشور نعود للمناقشة!

وكان الشيخ عاشور مقيما للشعائر فى زاوية «ميبر» بالإسكندرية، وبذل جهودا فى وزارة الأوقاف حتى نقل إلى مسجد المرسى أبو العباس لما يتمتع به موظفوه من امتيازات أهمها حصة من صندوق النذور.

ولم يكن مستحبا أن تنشر وزارة الأوقاف فى اليوم التالى أنه ليس ـ كما قدم نفسه ـ من علماء الأزهر، ولا هو إمام ولا خطيب للمسجد وقد أثر ذلك عليه، ففضل ألا يحضر جلسات المؤتمر التالية، مما روج شائعة أنه ذهب وراء الشمس على حد التعبير الذى استخدم زمن السادات أثناء استغلاله فى الهجوم على فترة جمال عبدالناصر وفيما بعد دخل الشيخ عاشور مجلس الشعب وفقا لهذه الدعاية التى صورته شجاعاً مغواراً وأصبح عضواً وفدياً فى المجلس ثم أسقطت عنه العضوية لأنه هتف فى القاعة بسقوط أنور السادات، فقررت اللجنة التشريعية فى ٢١ مارس ١٩٧٨ إسقاط العضوية عنه ووافق المجلس بالأغلبية على قرار اللجنة بينما رفضه ١٦ عضوا ونشرت نفس الصحف قصته الحقيقية قائلة إنه ادعى لنفسه أشياء لم تحدث، فلا هو ذهب وراء الشمس ولا حاجة، وأنه لم يضار أثناء فترة عبدالناصر وأنه أطلق شائعات كاذبة وكانت نفس الصحف هى التى أطلقت هذه الشائعات. والحقيقة أن الرجل نفسه لم يقل ذلك.. ولكن هذه القصة خلقتها الصحافة وكان ذلك تزيدا من الصحف أيام عبدالناصر، وأيام السادات أيضا.

وفى جلسات المؤتمر القومى لمناقشة الميثاق غضب الشيخ محمد الغزالى لأن صلاح جاهين رسمه فى جريدة الأهرام راكبا حصانا ومعه سيف والعمامة قد طارت من على رأسه، وحاول عبدالناصر تهدئته وكان قد طالب بضرورة فرض الحجاب على النساء بقانون وقال عبدالناصر إن الحجاب قضية تلعب فيها الأسرة الدور الأساسى، وأنه سبق أن طالبه به فى بداية الثورة مرشد الإخوان حسن الهضيبى وقال له أنه كان يذهب لزيارة صلاح سالم فى بيته بالروضة، وكان يسكن تحته المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين وكان يرى ابنته ـ ابنة المستشار حسن

الهضيبى ـ ليست محجبة فإذا كان هو لم يقـدر على ابنته فكيف يريدنى ألبس البنات طرح!

❑

وقال عبدالـناصر فى الميثاق إن ثورة ١٩ فـشلت وحدد لأسباب هذا الفـشل ثلاثة أسباب وقـدنا فى روز اليوسف حـملة بعنوان «لا.. لـم تفشل ثورة ١٩». شارك فـيها كامل زهيرى، ومحمد عودة، والقمص سرجيوس.

وكان من نصـيبى حوار مع القمص سـرجيوس وكان من قادة الثـورة وخطب من على منبر الأزهر، وطاف كل المساجد معبئا الجماهير وقد ذهبت إليه فـى بيته بالطابق الأخير من عمارة قـديمة فى أول شارع جزيرة بدران، وقد أغرتنى المـناقشة بأن أجرى معه حواراً حول بعض القضايا اللاهوتية.. وكان معارضا للكنيسة فى ذلك الوقت!

وقد شكلت لجنة بـرئاسة كمال الدين حسين لوضع تقريـر عن الميثاق، وقد أيدت اللجنة الميثاق، ولكن تقريرها كان متخلفا لذلك لم يطبع مع الميثاق.

❑

إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير من طـراز فريد، وكنت أفتح باب غرفته دون أن أمر علـى سكرتيـرته السيـدة نرمين القـويسنى، فـإذا وجدت لديه أحـدا من الخارج أغلـقت الباب، وإذا كـان يكتب أغـلقت الـباب.. وإلا فأدخل لأعـرض عليه مـلامح وموضوعات العدد الجديد.

وكانت الموضوعات الرئيسية هى ما نسميه «موضوع اللون الأول»، تحقيق يتضمن قضية ساخنة وموضـوع اللون الثانى تحقيق اجتماعى خفيـف... وصفحتا الوسط عادة تكون فيهما قصة.. وغـالبا رواية مسلسلة يكتبها إحسان نـفسه.. واللون.. هو الأحمر والأسود فى ثمانى صفحات فقط، وتعتمد الموضوعات على الرسم فقط، فقد، كانت الصور ممنوعة..

وكان لابد أن يعرف إحسان عناوين الموضوعـات، وماذا تتضمن، ومن هو كاتبها، وأحيانا يطلب الموضوع ليقرأه.. وغالبا ما يقرأ موضوعات وأخبار الفن بدقة.

وكثيرا ما دخلت عليه فأجد على مكتبـه إحدى نشرات تنظيم طليعة الاشتراكيين،

هل كان يريد أن يقول لى أنه عضو فى التنظيم، أم أنها مصادفة.. لقد عرفت بعد ذلك بسنوات أنه كان عضوا فى تنظيم طليعة الاشتراكيين فى مجموعة مقررها عبدالقادر حاتم.

وكان وقت إحسان كله للعمل.. يحضر فى الصباح الباكر، لا يحضر قبله سوى حجازى الرسام الذى كان يجىء فى السادسة صباحا ويجلس فى مكتبه يعمل فى صمت حتى الظهر ويقدم إنتاجه ثم ينزل.. وكان إحسان يحضر مبكراً ويمكث بالمكتب حتى الظهر ويعود لبيته للراحة ثم يرجع فى المساء ويمكث حتى ساعة متأخرة من الليل، ولم يحصل على إجازة أبدا لا أسبوعية ولاسنوية إلا أن يكون مسافراً فى مهمة بالخارج.

وكان يكتب أسبوعيا فصلا من روايته المسلسلة، ويوميات اسمها «أمس واليوم وغدا» ومقالا سياسيا، وخواطر فنية، «قصة قصيرة فى مجلة صباح الخير» بعنوان حكاية، وبابًا عنوانه «زوجة أحمد» كل هذا أسبوعيا، عمل يحتاج إلى جهد خارق لأنه كثير التنوع ويتضمن إبداعا، وليس مجرد تعليق على أحداث، وكان ذلك كله إلى جانب الإشراف على المؤسسة كلها وتسيير العمل فيها، وإلى جانب أنه رئيس تحرير المجلة فهو رئيس مجلس إدارة المؤسسة، مسئول عن محرريها وصحفها وعن إدارييها، وعن العمال والمطابع، وعن توفير كافة مستلزمات المؤسسة.

وعلى ما يروى أن محمد حسنين هيكل أبلغه أن جمال عبدالناصر كان غاضبا منه بسبب رواياته التى تتعرض لمواقف جنسية، ولأنه يسمح لمصطفى محمود أن يكتب مقالات إلحادية.

وقد كتب إلى جمال عبدالناصر رسالة تحمل ردا، على ما وصله عن طريق هيكل قال فيه إنه مسلم يؤدى الفرائض فهو يصلى ويصوم وأن رواياته تعكس ما يدور فى المجتمع وبأن الجنس يجئ كشىء عارض فيها. وأنه غير راض عن مقالات مصطفى محمود الملحدة .

وكان دور إحسان الوطنى والتاريخى قبل الثورة موضع تقدير خاص من كل أعضاء مجلس الثورة ومن جمال عبدالناصر بالذات، وعندما اتخذ موقفا ضمن

أحداث ١٩٥٤ مع إنهاء الثورة واعتقله البوليس الحربى يقول أن عبدالناصر أمر بالإفراج عنه وخرج من المعتقل فى الصباح إلى منزل عبدالناصر ليتناول معه طعام الإفطار وأن عبدالناصر تبادل معه الحديث كأن شيئا لم يكن.

ولكن هذا الحادث أثر ولا شك فى نفسيته وإن كان لم يؤثر على توجهه السياسى المؤمن بالثورة التى نادى بها، ودافع عنها منذ كانت جنينا لم يولد بعد ورأيى أنه بعد ذلك التاريخ توارى دوره السياسي، وكان ذلك مكسباً للأدب حيث اتجه إلى الفن.. والفن الروائى بالذات..

وكان الوحيد من بين أصحاب الصحف الذى استمر فى إدارة صحيفته بعد أن سقطت عنها ملكيته كما حصل على التعويض المقرر، واشترت المؤسسة منه العمارة التى كان قد أقامها للمؤسسة قبل تنظيم الصحافة وكان قد أقامها بماله الخاص مع نسبة بسيطة للورثة.

وعندما صدر قرار تنظيم الصحافة كانت المؤسسة الجديدة بلا مقر، فقد باعت روز اليوسف المقر القديم، واقترضت من البنك الصناعى لشراء الآلات والماكينات لتوضع فى المبنى الجديد.

وصدر قرار التنظيم بينما إحسان عبدالقدوس فى الخارج يشترى الماكينات الجديدة، ففرح به، وأرسل برقية تقول «مبروك» على المحررين والعمال وكتب مقالاً يحمل رؤيته التى تتسامى على غريزة حب التملك، وتملك الاتحاد القومى مؤسسة مدنية، فهى لا تملك مقراً، واستدانت لتشترى الآلات والماكينات، ولم يكن ذلك وضع باقى المؤسسات الصحفية.. فالذى «تأمم» إذا صح التعبير... هى ديون..

وكانت هذه هى بداية ديون مؤسسة روز اليوسف التى اتسعت بعد أن واجهتها أزمات من البداية جعلتها أولاً مدينة للتأمينات الاجتماعية، التى لم تكن تسدد ولقد كنت شخصياً وسيطاً لأكثر من مرة فى جدولة سداد التأمينات الاجتماعية، عن طريق أن تدفع هيئة التأمينات للمؤسسة ثمن الورق، وتقوم المؤسسة بطباعة مطبوعات الهيئة خصماً من الديون وكان سعد زايد مسئولاً فى الاتحاد الاشتراكى وقت وضع هذا الاتفاق الذى سعيت له منذ كانت التأمينات تابعة لوزارة العمل ووزيرها أنور سلامة

وكان رئيسا لاتحاد العمال، وكان أول عامل يتولى الوزارة، وكان إسناد وزارة العمل إلى رئيس اتحاد العمال ضربة موجهة للتنظيم النقابى حيث كان كل رئيس لاتحاد العمال يضع نظره على الوزارة، وليس على مصالح العمال، وقيل تبريراً لذلك أن المجتمع يتجه إلى الاشتراكية وأنه ليس هناك تناقض أساسى بين النقابات والحكومة، بل إن دور النقابة يتغير إلى مجالات أخرى كالتعليم والتدريب والترويح وغيرها..

إن روز اليوسف ولدت كمؤسسة عامة وهى مدينة، وزاد من هذه الديون أن أمين الاتحاد القومى كمال الدين حسين وافق على قرض جديد من التأمينات الاجتماعية لشراء مبنى المؤسسة من مالكه إحسان عبدالقدوس..

❑

أصبحت مندوبا لروز اليوسف فى مجلس الأمة الذى كان يرأسه أنور السادات وهذا المجلس ناقش قصة «أنف وثلاث عيون» التى كان ينشرها إحسان عبدالقدوس مسلسلة فى روز اليوسف فقد تقدم عبدالصمد محمد عبدالصمد نائب المنيا والقريب من المشير عبدالحكيم عامر بسؤال للمجلس حول السماح بنشر القصة.

وكانت المرة الأولى التى يناقش فيها مجلس الأمة رواية لأحد الكتاب، ولكنه يبدو أنه كانت للقضية خلفيات أخرى لم نعرفها إلا فيما بعد من إحسان عبدالقدوس نفسه الذى يقول إن أنور السادات أخبره أن سؤالاً قدم إلى المجلس حول قصته وأنه لابد من مناقشته لأنه فى حدود اللائحة.

ويقول إحسان كنت أعلم أن هذا السؤال مقدم بإيحاء من أحد مراكز القوى التى كانت تسعى لعزلى من عملى، ولكن الرئيس السادات لم يقل لى شيئا عما تسعى إليه هذه المراكز، واكتفى بأن أوصانى بالاحتمال.

«وخرجت من مكتب الرئيس السادات، وذهبت إلى المجلس الأعلى للفنون والآداب، وطلبت أن يعترض المجلس على إثارة هذا الموضوع فى مجلس الأمة، قبل عرضه على الهيئات الأدبية، أو على الأقل يقول رأيه فى القصة قبل السؤال.. ولكن مجلس الفنون والآداب اعتبر القضية كلها قضية سياسية ليست من اختصاصه، حتى لو كانت خاصة بإنتاج أدبى، وكان ضحيتها أديب، فاعتذر لى، ولم يتحرك.

واستسلمت كعادتى فى الهروب من المعارك الجانبية، وبعد أيام اتصل بى الدكتور عبدالقادر حاتم، وقـال لى إنه أعد الرد على السؤال الموجه له، والـذى يخص قصتى، وأنه كلف من الزعيم جـمال عبدالناصر بأن يقرأ لى الرد الذى أعده قـبل أن يلقيه فى مجلس الأمة، ليسمع رأيى.

«مع دهـشتـى بهـذا الإجراء الـذى يعتـبرتـكريمـا لى، واهتـمامـا بى مـن الزعـيم عبدالـناصر، استمعـت إلى رد الحكومة مسـتسلما، وإن رجـوت تغيير كلـمة واحدة أحسست أنها تمـسنى وتغيرت فعلاً.. وكان الرد قـائماً على عدم مسئوليـة الدولة عما ينشر من إنتاج أدبى، ومن يعترض يستطيع أن يتقدم إلى النيابة.

«ودفعت مـراكز القوى أحـد الأشخاص لتـقديم دعوى إلى الـنيابة، وذهـبت إلى النيـابة العامة فعـلاً وأخذت أقوالى، وكان وكيـل النيابة يحـقق معى وهو يسـخر من الدعوى، ومن مقدمها كأنه يعرف كل شىء.. ولكن بعد أيام فوجئت بأن النيابة العامة قد أحالت الموضوع إلى نيابة الآداب واعتبرت أنا ذلك محاولة للتشهير بى.

«ولم أستطع أن أتحمل أكثـر مما تحملت، فاتصلت بصديق العمـر يوسف السباعى باعتـباره سكرتير عـام مجلس الفنـون والآداب، وسكرتير جـمعية الأدباء، وسكـرتير نادي القصة، وقلت له إنـى لن أذهب إلى النيابة، وسأبقى فى البيـت حتى يقبض على حتى لو عشت بقية عمرى فى السجن.

❑

فى أواخـر سنة ١٩٦٤صـدر قرار بتـعييـن أحمـد فؤاد رئيـس بنك مـصر رئيسا لمؤسسة روز اليوسف، وأحمد حمروش رئيساً للتحرير، وظل فتحى غانم رئيساً لمجلة صباح الخير.

ولم يكـن إحسان سعيـداً بهذا القرار واعـتكف فى منـزله بعض الوقـت حتى تم استرضاؤه وعاد كاتبا غـير متفرغ وكان قد أعلن عن نشر رواية مسلـسلة عنوانها «أبى فوق الشجرة» إلا أنه لم يـنشرها، وكانت الرواية الوحيدة التى لم تـنشر أبداً حتى فى كتاب فقد كتبها سيناريو وقدمها للسينما.

وكانت تجـربة أحمد فؤاد فـى الإدارة غير مرضيـة للإداريين وكانت عـكس ذلك

للعمــال وفى السياسة كـانت مبهرة، وقد انـتهت بحريق فـى المؤسسة، قبل أن تـنتشر بدعة الحـرائق فى مواسم الجرد، ولـم نصل إلى معـرفة أسباب الحريق الـذى قيل إن سببه ماس كهربائى، وتردد أن الإدارة دبرته للـتخلص من أحمد فؤاد، ولم يكن ذلك صحـيحا بـالطبـع. وقيل أنـه جاء ضمـن حركة تغـيير أبـعدت اليـسار عن مـسئولـية الصحافة، فأبعد خـالد محيى الدين عن أخبار اليوم فى نفـس الوقت. كانت المؤسسة قد حصلت على قيمـة التأمين عما أحرق كما كانت قد شكلت لجنة داخـلية للتحقيق فى أسباب الحـريق بقرار من أحمـد فؤاد، وكنت عضواً فـى هذه اللجنة الـتى رأسها عبدالغنى عبدالفتاح المدير العام والعضو الآخر كان صبحى أبو الفتوح من العمال.

وكانت مـهمة أحمد فؤاد سـياسية وليـست صحفيـة، فقد رفض أن يكتـب حرفاً واحداً فى المجلة، وقال إنـه ليس كاتبا وليست مهـنته الصحافة، وبدأ نشاطـه السياسى فى المبنى المجاور فقد كان إلى جـانب مبنى المؤسسـة شارع ضيق صغيـر اسمه شارع أفراح الأنجال، والأنجال هم أولاد الخديوى إسماعيل الثلاثة الذين تزوجوا من أميرات وأن الحفلات اسـتمرت أربعين يومـا فى سرادقات امتدت مـن القصر العالـى حيث والده الخديوى حتى شارع المبتديان حيث أقيمت أقواس النصر.

فى شارع أفراح الأنجال، وإلى جانب المؤسسة كانت فيللا يوسف الجندى، وكانت تابعـة للحراسة، وقـد استطاع يوسـف السباعـى أن يشتريهـا بتراب الفلـوس لحساب المؤسسة.

وعندما تولى أحمـد فؤاد رئاسة مجلس الإدارة كانت الفيلـلا مغلقة، وكانت أول قراراته تحويلها إلى ناد للعاملين بالمؤسسة، وكانت تقام فيها ندوات مساء الخميس من كل أسـبوع حيث كـان يحضر الـوزراء وكبار المسـئولين لـلالتقاء بـالعاملـين جميـعاً المحررين والعمال والإداريين فى حوار مفتوح، تنشر منه أجزاء فى المجلة أو لا تنشر، المهم أنـه كان نوعاً من النـشاط السياسى، وتـنمية وعى العـاملين.. وكان يحـضر هذه الندوات أيـضا رئيس مـجلس الإدارة ورئيس الـتحرير، وكـل المسئولـين عن الإدارة وعن التحرير، وأعضاء لجـنة الاتحاد الاشتراكى، واللجنة النقابيـة وكان البعض يتأفف من حضور هذه الندوات وسـماع رأى العمال خاصة عندما يتم التـعرض للمؤسسة ذاتها، ولكنهم كانوا يحضرون على كل حال!

وفى هذه الفترة ارتفع أجر العمال مرتين خلال عام بقرار من أحمد فؤاد، الذى فتح لهم باب العلاوات، وكان يقول إنها ملاليم، وكنا نقول هى ملاليم فى رأيه لأنه يدير بنكا.. بينما كانت المسألة مختلفة بالنسبة لميزانية المؤسسة التى توقفت فيها العلاوات وتجمدت المرتبات لسنوات.

وفيما بعد هدمت فيللا شارع أفراح الأنجال وأعيد بناؤها كامتداد للمؤسسة ذاتها.

❑

تعرفت على أحمد حمروش بعد أن أصبح كاتباً فى المجلة فى بداية الستينيات ثم أصبح رئيساً لتحريرها وكانت الصلة بيننا قد تحولت إلى صداقة حميمة وذات يوم من شهر مارس سنة ١٩٦٤ طلب أن نلتقى فى منزله المواجه لنادى الجزيرة بالزمالك.. لنتحدث فى أمر مهم بعيداً عن العمل.

وفى هذا اللقاء أخبرنى أن الرئيس جمال عبد الناصر قد كون تنظيماً اسمه «طليعة الاشتراكيين» ورأى أن يكون هذا التنظيم سرياً لتجنب أخطاء تأسيس الاتحاد الاشتراكى، وهذا التنظيم هو الذى سيقود التنظيم الكبير ليكون بمثابة القلب من الجسد، كما جاء فى ميثاق العمل الوطنى.

وكان غريباً أن يشكل قائد سياسى يتمتع بجماهيرية كاسحة تنظيماً سرياً وهو فى الحكم، ولكنه أرجع هذه السرية إلى أن أعضاء التنظيم محدودون وهم يختارون بالواحد والإعلان عن أسمائهم قد يغضب الذين لم يختاروا وقد يسمح للأعضاء المختارين بالتعالى أو الاستغلال لذلك فسوف يعلن التنظيم فى الوقت المناسب عندما يقوى وبعد أن يختبر أعضاؤه من خلال العمل بين الجماهير.

وكان تنظيم «طليعة الاشتراكيين» له لائحة وبرنامج عمل ويركز على تثقيف الأعضاء بمستوياتهم المختلفة سياسياً من خلال برنامج واحد، وكان يقوم على أساس مجموعات ويمنع الاتصال الجانبى بين الأعضاء لأن السرية مطلوبة.. وأنهى حمروش حديثه بأنه قد وقع الاختيار علىّ لأكون عضواً فى هذا التنظيم، ولما سألت عن أعضاء التنظيم من زملائى فى روزاليوسف عرفت أن هناك مجموعات أخرى ولم يحدد لى الأسماء.. فالتنظيم له لجان فى الإعلام ولجان فى مواقع العمل أو

السكن، وتنظيم الإعلام منفصل لا علاقة له بلجان التنظيم فى الحى الذى يسكنه العضو.. وبعد مناقشة غلب عليها طابع التساؤل وافقت على أن أنضم إلى تنظيم جمال عبد الناصر.. فأنا من خلال مواقفى، وكتاباتى مؤمن به فكراً وانجازاً وأعتبر نفسى ابن المشروع القومى الناصرى.

أمضيت الليلة ساهراً أقلب الأمر ونبتت لدى تساؤلات أخرى.. وفى الصباح الباكر كنت فى روزاليوسف، وطلبنى فتحى غانم رئيس تحرير مجلة صباح الخير وعرفت أنه المسئول الأول عن التنظيم الطليعى فى كل مؤسسة روزاليوسف وأبلغنى بأننى سأكون فى لجنة مقررها الزميل إلهام سيف النصر.. وأن اجتماعنا الأول سيكون يوم الخميس المقبل فى منزل أحمد حمروش الساعة السادسة مساء!

وحضر الاجتماع فتحى غانم، وإلهام سيف النصر، وفهمى حسين، ويوسف صبرى، وأحمد عبد المعطى حجازى، ورءوف توفيق، من المحررين وعدد محدود من العمال.. وكانت المناقشة حول التنظيم السياسى الجديد ودوره وواجباته، وعرفنا أنه سوف تصلنا محاضر اجتماعات جمال عبد الناصر المغلقة لنكون على علم بكل الأبعاد السياسية، وأن علينا مناقشتها، وكتابة ملاحظاتنا وتساؤلاتنا فى محضر نسلمه لمقرر المجموعة يتضمن آراءنا وسوف ترد أمانة التنظيم على التساؤلات وتوضح ما هو غامض.

بعدها توالت اجتماعاتنا أسبوعياً فى منزل أحدنا.. وكان أغلبها فى شقة إلهام سيف النصر الفاخرة بعمارة صدقى باشا على النيل بالزمالك.. وكنا نذهب إليه، لنجد سفرجياً نوبياً بحزام أخضر يجر عربة فيها كل المشروبات الساخنة والباردة والحلويات ويترك العربة ويختفى، ويتركنا لمناقشاتنا السياسية التى تبدأ بما وصل من رد على ما طرحناه من تساؤلات.. وكان هذا الرد لا يأتى فى كثير من الأحيان.. وشيئاً فشيئاً تحولت اجتماعاتنا إلى جلسات نقد عنيفة وساخنة حول ما لا يعجبنا.. وكنا نرجع بعد الاجتماع فى سيارة فهمى حسين النصر ١١٠٠ أو سيراً على كورنيش النيل من كوبرى أبو العلا إلى روزاليوسف نمضى الوقت ـ مثل عواجيز الفرح ـ فى نقد الحياة المترفة والتى لم نتعودها التى يعيشها إلهام سيف النصر، ونعجب كيف وفى هذا الجو نتحدث عن الاشتراكية وعن حقوق العمال والفلاحين وكان إلهام

سيف النصر ماركسياً سابقاً سجن واعتقل، وانضم إلى الاتحاد الاشتراكى بعد حل الحزب الشيوعى، وكنا نبدو جميعاً من المتحمسين للاشتراكية وعلى درجة واحدة تقريباً.. وفيما بعد تولى إلهام سيف النصر موقعاً آخر أكبر، وحل مكانه مسئول عنا فنان شديد الطيبة والإنسانية هو جمال كامل وكنا نجتمع فى شقته بالدقى.. ولم يستمر معنا طويلاً، إذ اختار موقعاً آخر، ربما أقل مشاغبة بين الفنانين والرسامين وتولى فاروق القاضى القيادة لبعض الوقت، واجتمعنا فى منزله بحى «معروف»، وبعدها استقرت المجموعة وأنا مسئول عنها وعرفت أن مقررى المجموعات فى روزاليوسف يعقدون اجتماعاً أسبوعياً لمناقشة أنشطته.

وكان فتحى غانم قد ترك المؤسسة إلى رئاسة وكالة أنباء الشرق الأوسط، وأصبح أحمد حمروش مسئول روزاليوسف أيضاً وانضم إلى المجموعة القيادية فى المؤسسة محمود السعدنى الذى كان عضواً فى اللجنة الرئيسية بالجيزة.

ولم أستطع أن أتخلى عن حاستى الصحفية، حتى عرفت الكثيرين من أعضاء التنظيم فى المؤسسة، وكانت اتصالاتى الجانبية ـ على حد التعبير الشائع فى ذلك الوقت ـ مع محمود المراغى وزوجته الزميلة الفاضلة السيدة نجاح عمر.. كنا نتبادل الرأى والمعلومات، ونتحدث عن المجموعات التى نحن أعضاء بها، وكانا يزورانى وأتردد عليهما فى شارع قصر العينى وكان المراغى قد أصبح أيضاً مسئول مجموعة!

وقد تعارف الأعضاء جميعاً عندما حدد رئيس مجلس إدارة روزاليوسف أحمد بهاء موعداً فى مكتبه بدار الهلال لاجتماع جميع أعضاء التنظيم لمناقشة مشاكل المؤسسة.

وكانت قد أسندت إلى بهاء الدين رئاسة روزاليوسف إلى جانب مسئولية رئاسته عن دار الهلال، ولكنه لم يدخل روزاليوسف وترك الأمر للمدير العام عبد الغنى عبدالفتاح فى الإدارة وهو دمث الأخلاق وفى التحرير إلى أحمد حمروش رئيس التحرير.

وكانت هناك شبه حرب أهلية بين الإدارة والتحرير، عندما أشيع أن الإدارة طلبت تحويل المؤسسة إلى مطابع فقط لأن المجلة تخسر حيث تباع بخمسين قرشاً بينما

تكلفتها مائة وثمانون قرشاً شاملة التحرير والإدارة والتليفونات والكهرباء وإيجار المبنى وغيرها وهذا سبب خسارة المؤسسة وتعثرها المالى، وعدم انتظام دفع المرتبات ومديونياتها وعدم سدادها التأمينات الاجتماعية والضرائب وأن ذلك يسبب أيضاً إهدار حقوق العمال وتوقف العلاوات والمكافآت والحد من الحوافز بينما العمال لا ذنب لهم فى هذه الخسائر.

وكان هناك من يغذى هذه الشائعة بين العمال بأن التحرير يلتهم جهدهم وأرباحهم وأنهم الأساس وكان المحررون يرون أنهم هم الأساس أيضاً فلولاهم ما حصلت المؤسسة على القروض، ولما صبرت الحكومة على ديونها ولتحولت إلى ورشة أو مطبعة لا يهتم أحد بها!

والحقيقة أن الإدارة لم تفكر فى ذلك وأن المدير عبد الغنى عبدالفتاح جاء من مؤسسة صحفية هى أخبار اليوم، وكان زميلاً وصديقاً للدكتور سيد أبو النجا، ويقدر قيمة موقعه كمدير لمؤسسة صحفية متميزة ذات تاريخ ومواقف صحفية بارزة وأنه من المستحيل أن تغلق الدولة مؤسسة صحفية أو أن تغلق مجلة ذات تاريخ ولكن أحداً لم يفكر بمنطق وكان أكثر المغالين فى الترويج لهذه الأفكار أصحاب الأصوات الأكثر ارتفاعاً من أصحاب المصالح الخاصة ومن لهم مطالب لم يستجب لها أو أطماع لم تتحقق أو يريدون تعكير المناخ حتى لا يعملوا ويظلون عاطلين يتقاضون أجوراً ولايعملون، يثيرون فقط الضوضاء من وراء الكواليس وكان درساً لنا فى الاحتراس من المزايدين والمندفعين وقال زملاؤنا الشيوعيون إنهم اكتشفوا أن أكثر المتطرفين بينهم كانوا من عملاء أجهزة الأمن!

فى الاجتماع الذى عقده مساء أحمد بهاء الدين فى غرفته كرئيس لمؤسسة دار الهلال، قال إن إدارة روزاليوسف أكفأ من إدارة دار الهلال وأنه يريد أن يستعين بها فى دار الهلال ولكنه يخشى على روزاليوسف، وضرب مثلاً واحداً بمخزن للإيجار فى شارع سعد زغلول حاولت دار الهلال استئجاره ولكنها فشلت رغم كل التسهيلات التى منحت لها واستطاعت إدارة روزاليوسف من نفسها ودون تسهيلات وبجهد ذاتى أن تستأجره! وبعد مناقشة طويلة قال أحمد بهاء الدين إنه لأسباب

صحية قدم استقالته من روزاليوسف مكتوبة مرتين، وقرأ لنا الاستقالتين وأنه أصيب بمرض السكر وضغط الدم!

وبعد الاجتماع طلب مني أن أكتب لمجلة المصور بعض الموضوعات عن رحلتي للاتحاد السوفيتي وأن أختار الموضوعات المرفوضة بالذات حتى لا يؤثر ذلك على روزاليوسف.

❑

كانت فكرة جمال عبد الناصر التى أعلن عنها أن يكون عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكى خمسين ألفاً فقط، وأن يتم اختيارهم عن طريق الانتقاء من كل قرية، وذلك يستغرق وقتاً.. وعندما ذهب إلى بورسعيد لحضور احتفالات أعياد النصر ذهبت إليه القيادات الشعبية فى المدينة قائلين: لقد حاربنا معك ياسيادة الرئيس، وخضنا معك المعارك فلماذا يقبل التنظيم السياسى الجديد بعضنا ويترك بعضنا؟

وكانت الثورة منذ بدايتها قد اتجهت إلى إقامة تنظيمات جماهيرية تضم جموع الناس، لمواجهة القضايا الكبرى التى تتطلب ـ وفقاً للفكر السائد ـ تكتيل كل الجهود.. وبناء على مطلب أبناء بورسعيد استقر رأى جمال عبد الناصر، على أن يقيم تنظيماً واسعاً يضم كل الناس، وأن يكون بداخله حزب اشتراكى، ومن هنا جاءت فكرة تنظيم طليعة الاشتراكيين.

وحدثت المشكلة عندما تبارى المحافظون فى حشد أكبر عدد من الأعضاء، بل وبدأت المزايدات بين المحافظات المختلفة لإظهار تفوق كل محافظة على الأخرى فى زيادة الأعضاء ومن هنا فقد وصل حجم العضوية فى الاتحاد الاشتراكى إلى خمسة ملايين.. بينما كان عدد أعضاء الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى عشرة ملايين من بين عدد السكان وكان أكثر من ٣٦٠ مليوناً! وعلى كل حال فإن الاتحاد الاشتراكى لم يكن حزباً.. ولكنه كان تنظيماً جماهيرياً واسعاً بداخله الحزب الطليعى.. وفيما بعد قيل إن جمال عبد الناصر كان يتجه إلى أن يكون هذا التنظيم هو حزبه.

وفى محاضر اجتماعات اللجنة العليا ـ التى نشرت ـ قال الرئيس أنه يتجه إلى الإعلان عن حزبين من داخل الثورة وقال إن كمال الدين حسين يعارضنا، فلماذا لانسمح له بإقامة حزب! . وقد حصل منى كمال الدين حسين على المحضر منشوراً فى كتاب لعبد المجيد فريد.

ورغبة في جدية إقامة التنظيم وقبل فتح باب العضوية طاف جميع الوزراء وكبار المسئولين جميع المحافظات لعقد مؤتمرات لتعبئة الجماهير، وتوضيح مهمة التنظيم الجديد، وكالعادة حوّل المحافظون هذا العمل الإيجابي إلى مظاهرات، وكان من نصيبي أن أذهب في صحبة الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة وصلاح هدايت وزير البحث العلمي وحسين ذو الفقار صبري إلى مدينة دمياط، وحضرت أكثر من مؤتمر في أكثر من مدينة ولاحظت أن الصفوف الأولى لم تتغير، وكتبت أقول: أنهم نقلوا الناس بكراسيهم لحضور جميع المؤتمرات وأن الوزراء في مؤتمراتهم المتعددة قالوا نفس الكلام، لنفس الناس، وغضب الدكتور عزيز صدقي، واجتمع بالصحفيين المرافقين له وكنت قد عدت إلى القاهرة يشكو لهم زميلهم الذي نقل صورة غير حقيقية، وبعد نشر هذا التحقيق اتصل بي محمود طلعت محافظ دمياط[1] وأصبحنا أصدقاء حميمين وظلت علاقتي به حتى بعد أن ترك المحافظة وكنت أزوره في شقته أمام سينما مترو بشارع طلعت حرب بالقاهرة.

بعدها بعامين تقريباً أعلن جمال عبد الناصر في ظل وزارة زكريا محيي الدين[2] قراره بتحويل مدينة بورسعيد إلى مدينة حرة، وكنا نرى أن المدينة الحرة تعني أن تكون منطقة صناعية وأن يكون لها عمق بري حتى تتحول إلى مخازن للشركات العالمية أو للبضائع غير المصنعة. مما يخفف تكاليف النقل، وحملنا وجهات نظر الاقتصاديين بمعارضة تحويل بورسعيد إلى منطقة حرة ... وقد تأجل تنفيذ المشروع.

❑

سافرت في أول رحلة لي للاتحاد السوفيتي ممثلاً لاتحاد عمال مصر ومعي عبد الحميد السيد رئيس نقابة الخدمات الصحية وعضو المجلس التنفيذي لاتحاد العمال وكان أحمد فهيم رئيس اتحال العمال هو الذي رشحني رئيساً لتحرير جريدة العمال التي يصدرها الاتحاد وحصلت على موافقة من الاتحاد الاشتراكي بالجمع بين العملين معا!

قال لي أنور سلامة وزير العمل قبل السفر إنه وافق على سفري - مع أنني من

---

(١) ظل محافظا لدمياط من نوفمبر ١٩٦١ حتى مايو ١٩٦٨ .

(٢) كانت وزارة السيد زكريا محيي الدين في ١ أكتوبر ١٩٦٥ واستمرت حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ .

خارج الحركة العمالية النقابية ـ لأكون رئيساً للوفد، ومتحدثاً باسم عمال مصر وثورة مصر، وأنني سألقى متاعب من زميلى فى الرحلة كعضو فى قيادة التنظيم النقابى العمالى لأنه سوف يرانى دخيلاً على النقابات وعلىّ أن أرأس الوفد ـ نحن الاثنين ـ وأن أتحمله لأننى سألاقى منه مشاكل، وهو ما حدث من أول لحظة فعندما هبطنا مطار موسكو كان فى استقبالنا «كوزمين» مسئول العلاقات الخارجية باتحاد العمال مرحباً بوفد اتحاد عمال مصر عبد الناصر الدولة الاشتراكية والتى تساعد حركات التحرر، وكنت أحدثه عن طريق المترجم، فإذا بزميلى عضو المكتب التنفيذى يهمس فى أذنى «متكلموش ده شيوعى»!

وعجبت لأننا فى موسكو بلد الشيوعية، وجئنا ونحن نعرف ذلك، وفى كلّ المدن والمصانع والمزارع التى سنزورها لن نجد إلا شيوعيين.. وعجبت أن يكون ذلك فكر قيادة عمالية فى بلد اشتراكى، وعجبت أخيراً، كما لو كان الذى يحدثنى فى المباحث العامة ويحذرنى من الشيوعيين وعجبت أكثر أن يسعى للمجىء إلى هذا البلد الشيوعى.. وكنت قد استبدلت «دولاراتى» المحدودة بكمية كبيرة من الروبيلات فى السوق السوداء، وكان راديو موسكو قد تحدث معى أكثر من مرة فى برامجه المختلفة الموجهة باللغة العربية، وحتى باللغة الروسية مع ترجمة شامية سطحية وساذجة، وفى كل مرة يدفع لى روبيلات لأن الأجر مقابل العمل... وطلب منى اتحاد العمال السوفيتى أن أكتب انطباعاتى كصحفى يزور موسكو لأول مرة عن عيد العمال لصحيفته واسمها «ترود» ودفع أجر المقال واقتسمت ماحصلت عليه من روبلات مع زميلى، ولقد اشتريت كل شىء : الكاميرا، وماكينة الحلاقة والراديو، ولم تكن الملابس مغرية، ولم أجد ما أشتريه بعد ذلك.. فاشتريت مكنسة كهربائية بمعاونة فؤاد كامل ملحقنا الثقافى هناك، وعندما تسلمتها وجدت أنها ضخمة مثل «شوال» الأرز فى بلدنا، وكنت قد رأيتها فى المحل صغيرة ولم أكن أعرف أن لها قطع غيار متعددة... وتحيرت كيف أتصرف فيها وكيف أحملها فى الطائرة حتى من حيث الوزن وفكرت أن أتركها فقد كانت قيمتها بعد التحويل فى السوق السوداء تساوى سبعة «دولارات» وكان سعر «الدولار» رسمياً ٣٧ قرشاً مصرياً، وبينما أسير فى شارع «جوركى» نستعرض فاترينات المحلات أنا وفؤاد كامل بعد أن زرنا دار التقدم

التى تترجم الكتب إلى العربية ... إذا بى وجها لوجه أمام كمال الشاذلى عضو مجلس الأمة وأمين الاتحاد الاشتراكى فى المنوفية، وكان صديقاً سبق أن تزاورنا، وكنت أذهب كثيراً إلى شبين الكوم أو إلى منوف لزيارة صديقى نصر عبد الغفور عضو التنظيم وعضو الاتحاد الاشتراكى والذى تعرفت عليه كمدرس عندما كنت مندوباً للمجلة فى وزارة التربية والتعليم وتدعمت صلتى به عندما أجريت تحقيقاً عن مدينة «سرس الليان» بعنوان «فيران الأمم المتحدة فى قرية مصرية» حيث مركز تابع للأمم المتحدة لتدريب المبعوثين الذين يتخذون من الفلاحين حقلاً لتجاربهم، وما يهمهم هو تدريب المبعوث الذى يدربونه على أساليب العمل بين الفلاحين فيقيمون مثلاً مركزاً لتدريب المبعوثين على محو الأمية ويحضر الأميون، وبعد انتهاء تعليم المبعوث على طريقة التعامل مع الأميين وتدريبهم على محو الأمية يغلقون المركز وهم يمتحنون المدرب ولا يمتحنون الدارسين.

وكنت قد أمضيت ليلتين فى القرية فى ضيافة أحد هؤلاء الخبراء وهو الدكتور السودانى محيى الدين صابر رئيس منظمة اليونسكو العربية ـ فيما بعد ـ وكان معنا الدكتور الكاتب والشاعر سعيد عبده صاحب أشهر باب فى الصحافة المصرية وهو «خدعوك فقالوا» وهو أحد الكتاب المؤسسين لروزاليوسف منذ عددها الأول وقد اشتهر بأزجاله السياسية وقد كان الدكتور سعيد والدكتور صابر سعيدين بما كتبته رغم أنهما يعملان فى مركز التربية الأساسية بسرس الليان.

كان لقائى بكمال الشاذلى سعيداً بالنسبة لى وتبادلنا السلامات ثم سألنى جاداً عما إذا كنت أحتاج لأى خدمة لأنه فى زيارة لموسكو مع أنور السادات رئيس مجلس الأمة.. وسوف يسافرون غداً وقلت له على الفور: معى مكنسة كهربائية أريد توصيلها لمصر.. ورحب الرجل وكتب فؤاد كامل اسم الفندق الذى يقيمون فيه وكانت المكنسة مازالت فى حقيبة سيارته وقبل أن يعود كمال الشاذلى إلى الفندق كنا قد تركناها له فى الاستعلامات.

عندما عدت إلى القاهرة كانت الأخت نوال عامر عضو مجلس الأمة والشعب وشقيقة زوجة كمال الشاذلى، وكانت أيضاً صديقة أزورها فى بيتها فى شارع ضريح سعد، وكانت عضوا بارزا متحمساً فى أمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكى قد

أرسلت بالمكنسة إلى بيتى وقد استقرت المكنسة أخيراً هدية إلى أحد المساجد القريبة من منزلى لتنظيف السجاد به.

أمضيت فترة طويلة فى موسكو .. كنت أريد أن أسمع وأرى وأناقش،حتى كنت أبدو رذيلاً ومرهقاً للبعض مريحاً للبعض الآخر من الذين تأكدوا أننى «واخدها جد»، وكنت أكتب كل ما أسمعه فقد كانت لدى رغبة فى الوقوف على التجربة كصحفى أولاً ثم كعضو فى الاتحاد الاشتراكى تثار فيه قضايا حول علاقات المجموعات القيادية ودور اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى ومجلس الإدارة وغيرها من المنظمات داخل المؤسسة الواحدة.

وكان زميلى عضو المكتب التنفيذى لاتحاد العمال قد اضطر إلى أن يتعامل مع الشيوعيين، فطلب أن يجرى له فحص طبى شامل، وأن يقوم كرئيس لنقابة الخدمات الصحية بزيارة لجميع المستشفيات المتخصصة لذلك طلبنا مد الزيارة.. وعندما عدنا من روسيا كان الجو السياسى ملبداً بالغيوم.. ونشرت حلقة واحدة عنوانها «موسكو بالمينى چيب» وسط أنباء عن تصاعد الحشود العسكرية بين مصر وإسرائيل. وقررت أن أسافر إلى بورسعيد من تلقاء نفسى لأعيش المناخ الذى ابتعدت عنه ونزلت إلى ميدان الأوبرا اشتريت «بيجامة» جديدة للرحلة، وكانت ولأول ولآخر مرة ـ ولا أعرف السبب ـ سوداء.. وأمضيت ثلاثة أيام فى بورسعيد أجمع الآراء وأستطلع الموقف الشعبى، وألتقى بالناس وبكل المختصين.

وفى مساء ٤ يونيو قررت فجأة وبدون مناسبة وبنوع من الإلهام لا أعرف مصدره أن أستقل عربة حنطور إلى القطار الذى يغادر بورسعيد بالليل إلى القاهرة، تاركاً موعداً كنت قد حددته مع المحافظ.

ووصلت محطة مصر فجر يوم الخامس من يونيو وبعدها بساعات هجمت إسرائيل وقامت الحرب وقطعت المواصلات بين القاهرة وبورسعيد واستمرت كذلك لأكثر من شهر، وكانت حرب يونيو ١٩٦٧ التى أضاعت الأرض، وأضاعت معها سلسلة من الموضوعات أرهقت نفسى فى جمع مادتها خلال أطول رحلة قمت بها للاتحاد السوفيتى، وأخذت زوجتى وأولادى يعايروننى فيمابعد «بالبيجامة السوداء».. التى جاءت بالنكسة.. وطبعاً كان ذلك تبسيطاً وتسطيحاً للأمور.

كنت مواظبا على حضور جلسات مجلس الأمة أجلس فى شرفة الصحافة وكنت أشاور من فوق لبعض أصدقائى الأعضاء ليخرجوا لـلقائى فى فناء المجلس، وكان أبرز مصادرى فى المجلس مصطفى كامل مراد الـذى تعرفت عليه وهو رئيس لشركة قطاع عام للملابس ومقرها شارع قصر النيل، وعلوى حافظ وكان رئيسا لمجلس إدارة شركة جاتينيو، وفيما بعد كنت وثيق الصلة بضياء الدين داود وكان يقيم بالقاهرة أثناء جلسات المجلس فى فندق جراند أوتيل وكان يجلس معى فى روز اليوسف عندما قال لى إنه على موعد مهم على التليفون الساعة السابعة مساء، وفتحت له غرفة رئيس مجلس الإدارة وبها تليفون مباشر، وأنا أقول له: أنا أراهنك على أنك سوف تعين وزيرا. فقد كان الحديث حول التعديل الوزارى(*).

وبعد المكالمة، لم يفصح ولكنى فهمت أنه على موعد فى الصباح للقاء جمال عبدالناصر، وتأكد لى فى اليوم التالى نبأ تعيينه وزيرا للشئون الاجتماعية، ووزيرا لشئون مجلس الأمة.

وظل فترة يقيم فى نفس الفندق قبل أن ينتقل إلى شقة مفروشة بشارع عبدالخالق ثروت فوق محلات باركى للنظارات.. وظلت صلتى به قائمة حتى يوم ١٢ مايو عندما كنت على موعد معه فى منزله وكان قد انتقل إلى شقة بالإيجار فى شارع أحمد عرابى فى عمارة تحيط بها الخرابات من كل جانب، فلم تكن المنطقة قد تم تعميرها بعد.. عندما دخلت العمارة لاحظت وجود مخبر حراسة على بابها لأول مرة فلم تكن له حراسة وسألنى المخبر عن وجهتى، وقلت له إننى على موعد مع الأستاذ ضياء الدين داود، وقال إنه خرج.. وحاولت الاتصال به فى تليفونه المباشر فى مكتبه فلم يرد وفى منزل شقيقته فلم يرد التليفون أيضا، وكانت التليفونات قد قطعت، وتم تحديد إقامته.

فى الليلة السابقة.. كان يسهر معى فى البيت، واتصل بالدكتور لبيب شقير، وكنت مطلعا على الأزمة، وقد التقيت به فى الصباح وكان فى مكتبه وجيه أباظة،

(*) تم تعيين السيد ضياء الدين داود وزيراً للشئون الاجتماعية ووزير دولة لشئون مجلس الأمة فى ٢٠ / ٣٠ / ١٩٦٨.

واتفقنا على موعد المساء الذى لم يتم إلا بعدها بسبع سنوات عندما ذهبت لزيارته فى مستشفى قصر العينى، وقد نقل إليه لإجراء عملية جراحية ولم أكن أعلم بوجوده، وكنت فى زيارة لصلاح نصر الذى تعرفت عليه بعد أن أفرج عنه السادات، وكان فى البداية يتشكك فى أمرى خاصة وأن أسئلتى كثيرة، وأننى ذهبت إليه أيضا بطريقة قد توحى بالريبة، فقد طلبت من صديقى عبدالقادر عبدالوهاب نائب رئيس هيئة الرقابة الإدارية عنوانه، واستمهلنى بعض الوقت حتى اتصل بى ليخبرنى أن أحد العاملين معه تصادف أنه من «سنتماى» بلد صلاح نصر ويعرف بيته وأنه مستعد لأن يصحبنى.

وعندما ذهبت إليه عن طريق الرقابة الإدارية ـ بشكل أو بآخر ـ كان هذا داعيا للشك خاصة وأن حاسته الأمنية كانت عالية جدا، وقد استغرقت وقتا طويلا حتى وثق بى وتحولت المعرفة إلى صداقة حمية شخصية وأسرية..

وكانت أسرته قد اتصلت بى لتخبرنى أنه فى مستشفى قصر العينى ويريد أن يرانى.. وفى هذه المقابلة قرأ لى رسالة كتبها بخط يده إلى السادات يطالبه بالإفراج عنه فورا، وإلا فإنه سوف ينشر ما لديه واعترضت على صيغة الخطاب ووصفته بأنه إنذار، ولكنه لم يوافقنى على رأيى.. أثناء جلستى معه على مقعد أمام سريره الأبيض وبجواره ثلاجة صغيرة وتليفزيون سألنى عما إذا كنت أريد أن أرى ضياء الدين داود وقلت له: طبعا.. فأرشدنى إلى الطريقة، فغرفته بجوار العنبر الذى فوقه مباشرة، والحراسة على الباب فقط وعلى أن أدخل من العنبر إلى البلكونة تم اتجه إلى اليمين أول غرفة أخبط على بابها فسيفتح لى، دون أن أمر على الحرس.

وكان باب الغرفة مفتوحا على البلكون، ويجلس ضياء على سرير المستشفى ومعه الدكتور محمد الجيوشى، الذى صافحه وتركنا، وأمضيت وقتا معه قبل أن أعود إلى صلاح نصر لأخرج من المستشفى مع عائلته التى صحبتنى إليه.

ولم تنقطع صلتى بضياء الدين داود أثناء وجوده فى السجن، فقد كان يكتب لى باستمرار رسائل تعليقا على الأحداث أو على بعض الكتب والمقالات التى كانت تصدر.

فى عهد رئاسة عبدالرحمن الشرقاوى مجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف والتى تولاها بعد أحداث مايو ٧١ ، ذات يوم جاء «أحمد با يزيد» متعهد الصحف المصرية فى جدة شاكيا من أن روزاليوسف يمكن أن توزع أضعاف الكمية التى توزع بالمملكة العربية السعودية، بشرط أن يوقف نزع بعض الصفحات وفقا لطلب الرقابة وهى عملية مرهقة ومجهدة، ومكلفة وأيضاً بشرط أن تكتب المجلة عن المملكة.

وكان رأية سليماً، فالقارىء فى أى مكان يريد أن يرى بلده بعيون الآخرين ويقرأ عنها وقد عرض رأى «أحمد با يزيد» على مجلس الإدارة، الذى قرر أن يسافر عبدالله إمام لحل هذه المشكلة بالتفاهم مع الرقابة حول الممنوعات التى ينبغى أن تتجنبها المجلة، وأن يكتب أيضاً سلسلة تحقيقات عن المملكة تساعد فى تنشيط التوزيع، وأبرقنا إلى وزير الإعلام إبراهيم العنقرى بمطلب المجلة، وتلقينا فى اليوم الثانى ترحيبا بزيارتى للسعودية... وبعد يومين بالضبط كنت أهبط مساء مطار جدة ويصحبنى مندوب وزارة الإعلام من المطار إلى فندق «الرياض».

وفى الصباح الباكر كان التليفون يدق لأن هناك من ينتظرنى فى بهو الفندق، وكان الرجل فى غرفتى وجاءنى يرتدى جلباباً أبيض وقدم لى نفسه بأنه الدكتور سعيد رمضان! وكنت أعرف أنه من قيادات الإخوان المسلمين وأنه هارب من مصر بعد الحكم عليه فى مؤامرة سنة ٥٤، وأنه أقام مركزاً إسلاميا فى أوروبا، ولم أكن أعرف أنه يقيم بالمملكة السعودية، أو أن اتصالاته قوية إلى حد أنه يعرف بوجودى ويزورنى بعد أقل من ١٢ ساعة من وصولى.

وحاول أن يجر الحديث معى.. ولكننى سألته مستنكراً: مركز إسلامى إزاى وفى جنيف ومن ينفق عليه ليهاجم مصر ولا ينشر الإسلام ولم يعجبه كلامى فاستأذن على أن نلتقى مرة ثانية لنتحدث باستفاضة ولكنه لم يحضر فقد تركنى.. ولم يزرنى أو يتصل بى بعدها! بعد ذهابه جاء مندوب وزارة الإعلام ليصحبنى إلى موعد مع وزير الإعلام إبراهيم العنقرى وقد استقبلنى الرجل مرحباً وقلت له أننى أحمل مشروعاً من شقين.. الأول: أن أقوم بعمل سلسلة تحقيقات عن المملكة لمجلة روز اليوسف بهدف تنشيط التوزيع، وهى بالطبيعة تحتاج لتخطيط حتى تحقق هذا الغرض، والثانى:

أن أقوم برحلة فى نفس الأماكن، وبنفس الطريقة التى هاجر منها النبى محمد ﷺ من مكة إلى المدينة، وأن يصحبنى مصور ورسام ، وأنه لابد من الإعداد لهذه الرحلة والاستعانة بكل الكتب والمراجع والدارسين الذين يحددون مسيرة هذه الرحلة التى نقلت البشرية من الظلمات إلى النور، ورحب الرجل بالفكرة الأولى، وأشاد بالفكرة الثانية وتحمس لها، وقال إنه سوف يكون بنفسه رفيقاً لى فى هذه الرحلة ونصحنى بزيارة عبدالقدوس الأنصارى ليبحث معى المراجع التى تدل على أماكن هذه الرحلة، وكان الأنصارى عالماً وصاحب مجلة أدبية تراثية ، وفعليا لم تتم الرحلة لأسباب كثيرة فقد ضاعت ضمن دوامة مشروعات صحفية كثيرة تأجلت وفى هذه الزيارة للمملكة السعودية، انتقلت إلى الرياض وإلى أبها فى منطقة عسير، وإلى الخبر والدمام فى المنطقة الشرقية.

وعدت لأكتب سلسلة من التحقيقات.. وفوجئت بأن المجلة صودرت فى المملكة السعودية، لقد كانت المجلة من قبل تدخل المملكة.. وتنزع منها صفحات.. وكانت زيارتى من أجل منع هذا النزع، وتنشيط التوزيع، ولكن نتيجة الزيارة كانت عكسية إذا منعت المجلة من الدخول بالتمام والكمال.

وقال عبدالرحمن الشرقاوى بالنص: «اللى شبكنا يخلصنا»! وكان على أن أعود إلى المملكة... وقطعت نفس الطريق.. برقية لوزير الإعلام.. ترحيب واستقبال ثم نزلت هذه المرة فى فندق البحر الأحمر.. وفى الصباح كنت ألتقى بوزير الإعلام الذى استقبلنى بالأحضان، واصفاً ما كتبته بأنه أحسن ما كتب عن المملكة، وقلت له من أجل هذا صودرت المجلة.. وقال إن هذا موضوع آخر ستناقشه مع الرقابة.. ولكن لو طبعت ما نشرته هذا فى كتاب لاشترت منه المملكة كمية لتوزيعها على السفارات فى الخارج.

كانت سلسلة الموضوعات قد اتخذت خطا واحداً ربما عبر عنه عنوان «الأمس.. غداً» وكانت تدور حول الصراع بين رجل الدين والدولة.. الدولة تنظر إلى الغد، ورجال الدين ينظرون إلى الأمس.. الدولة تنشىء مدارس للبنات، وهناك من يرى أن خروج البنت غير جائز، فتذهب التلميذات للمدارس فى حماية الأمن.. الدولة

تنشىء تليفزيونا.. ويلقى اعتراضاً لأن الفتيات الصغيرات يظهرن فى برامج للأطفال.. وهكذا.

وقابلت عبد الله قاضى المسئول عن الرقابة وقال لى إن رقابة وزارة الإعلام أجازت المجلة، واعترض رجال الدين، وذهبوا إلى الملك.. وكانت المصادرة! وطبعا لم أطبع الحلقات فى كتاب.. وعاودت بعد فترة الذهاب إلى المملكة، وكان الأمير فهد هو الرجل القوى وولى العهد، وأجريت معه حواراً، وقال لى إنهم يتجهون إلى إقامة مجلس للشورى، وأننا نعرف أن الانتخابات كلها مزيفة.. لذلك فسيكون المجلس بالتعيين، ولم يستبعد الأمير فهد فى حديثه معى أن يكون الأمريكان وراء اغتيال الملك فيصل.. وبعدها بأكثر من خمسة عشر عاماً أصدر الملك فهد مرسوماً بإنشاء مجلس الشورى.

وأوفدتنى روزاليوسف لحضور ميلاد دولة الإمارات العربية، وفى عز الاحتفالات، وربما رغبة فى إجهاض الفرحة، احتل شاه إيران الجزر الثلاث، فألقى بظلال من الاكتئاب على الاحتفالات وقد تعددت بعد ذلك زياراتى الصحفية لدولة الإمارات، وأجريت حوارات مع الشيخ زايد، مازال الأخ هبة عنايت يذكر تفاصيلها ويرددها فى كل مناسبة.

❑

كان الحاج حافظ والد صلاح حافظ من رجال التعليم، وتقاعد قبل فترة طويلة من صعود نجم ابنه فى عالم الصحافة.. وكان صلاح محبوباً، وصحفياً كبيراً ومهنياً كبيراً، ذا أخلاق عالية، وقد عاد إلى روزاليوسف من مؤسسة أخبار اليوم، التى خرج من السجن إليها، ليتولى رئاسة تحرير مجلة آخر ساعة.. وكان قد بدأ من قبل فى روزاليوسف، ويحرر باب أين يذهب الناس فى صياغة تبرز التناقضات فى المجتمع بين الذين يملكون كل شىء.. والذين لا يملكون أى شىء..

وعندما عاد إلى روزاليوسف أقام له إلهام سيف النصر حفلاً فى شقته بالزمالك حضره عدد محدود من أفراد أسرة تحرير روزاليوسف.. وفى هذه الحفلة تعرفت عليه لأول مرة.. وتوالى تبادل الزيارات بيننا، وكان يسكن بالجيزة، ثم انتقل إلى بيت

صغير على ترعة المنصورية، كنت أسهر معه هناك، وأحتار فى طريقة العودة بالليل.. ثم انتقل إلى شقة فى عمارة بشارع الهرم واستقر بها، وكانت حجرة الاستقبال واسعة حتى كنت أقول له دائماً إنها تسع كل قراء روزاليوسف، خاصة بعد أن ترك رئاسة تحريرها.. وكان قد تولى رئاسة التحرير هو وفتحى غانم أثناء وجود عبدالرحمن الشرقاوى رئيساً لمجلس الإدارة .

وكانا رئيسى تحرير متميزين.. قسمت المجلة بينهما فى هدوء.. فتحى غانم تولى مسئولية الأقسام الثقافية والاجتماعية، وصلاح تولى مسئولية الجانب السياسى.. واتخذت المجلة موقفاً معارضاً من السياسات القائمة، وكانت بدايات الانفتاح الاقتصادى ، وعادت المجلة إلى سيرتها الأولى يسار النظام، وكانت الحملة على عبدالناصر قد بدأت فى صحافة أخبار اليوم بالذات خاصة بعد الإفراج الصحى عن مصطفى أمين الذى كان محكوماً عليه بالسجن المؤبد لأنه ثبت فى يقين المحكمة أنه كان يتجسس لحساب المخابرات المركزية الأمريكية.

واتخذت روزاليوسف موقف الدفاع عن جمال عبد الناصر، وواجهت أخبار اليوم.. وعادت من جديد صورة التراشق بين الصحف، وكانت قد دخلت التاريخ قبل ذلك بسنوات حتى نسيها الناس!

وارتفع توزيع المجلة إلى أرقام قياسية لم تصل إليها لا من قبل، ولا من بعد..

ولم تكن روزاليوسف مريحة للنظام بهذه المواقف فقد كانت تتصادم مع رغبات بعض القوى الأساسية فيه! ولم يكن لصلاح حافظ مكتب، لذلك كان يحمل كل مواد المجلة فى حقيبته ويذهب بها إلى بيته، وغالباً ما يسهر على قراءتها وإعادة صياغتها وكتابة العناوين، وأحدث تغييراً فى غلاف المجلة حيث تحول من رسم الكاريكاتير إلى مجموعة من العناوين لأول مرة، وبدأت الصور تتسلل إلى صفحات المجلة شيئاً فشيئاً!

وكان الحاج حافظ مالكا لمساحة من الأرض فى محافظة الفيوم، ويعجب أن تهاجم المجلة السيد المحافظ وكانت تربطهما علاقة طيبة، فقد كان يمضى نهاره فى ديوان المحافظة، وأصبحت له صداقات يحرص عليها، ويعكر صفوها المجلة التى يرأس

تحريرها ابنه.. ورغم نصائحه للابن إلا أن الابن لم ينتصح فالمجلة تهاجم المحافظ والمحافظة بين الحين والآخر، وكان يحضر فى الصباح المبكر من الفيوم لبعض أموره أو لزيارة ابنه فى المجلة، ويجلس معى حتى يحضر صلاح.. وكنت أضحك مع صلاح وأقول له: لقد سلمنا كل الشغل لوالدك.. وذات مرة تأخر صلاح، واضطر الحاج حافظ إلى اللحاق بموعد له فترك له خطاباً غاضباً حول الهجوم على محافظة الفيوم بدأه بقوله: «صلاح أقلع عن هذا»!. وسلمنى الخطاب.. وبدلا من أن أعطيه لصلاح نشرته بنفس هذا العنوان.. فى باب همسات القراء الذى كنت أشرف عليه.

❑

كانت المرة الأولى التى يوقع فيها عدد من المحررين على مذكرة مكتوبة تقدم لرئيس التحرير، عندما تبنى أحدهم سراً جمع توقيعات عدد من أشد خلصائه وزملائه! على مطلب يوجه لصلاح حافظ يقول إن المجلة يسارية وإن معظم الكتاب من الشيوعيين، ورغم أن الأمر كان سرياً لم يسمع به أحد، وأغلب الظن أنه قلد بعض التوقيعات إذ رفض المحررون هذه الظاهرة الجديدة، وقد فهم فيما بعد من وراء هذه الفكرة ومن الذى دفع بها فى بعض الصحف، عندما جاءت على لسان الرئيس حملة شرسة ضد اليسار عامة وحزب التجمع خاصة، لذلك كان الأمر واضحاً يشير بوضوح إلى من هم وراء هذه المذكرة التى لم تصل إلى صلاح حافظ إنما علم بها عندما اتصل به ضابط من مباحث أمن الدولة يسأله عن أخبار المذكرة، عندها سمع بها لأول مرة، وطلب من الضابط أن يقرأها له..

ويبدو أن الذى كتب المذكرة، أدى مهمته ونسى أن يسلم حتى صورة منها لرئيس التحرير وإنما سلمها للجهة صاحبة الاختصاص.. وكانت نكتة ظللنا نرددها فترة، فإن رسالة إلى رئيس التحرير أرسلت إليه عن طريق المباحث، وكان الذى يتبنى جمع التوقيعات من أكثر الناس حماساً، وكان حتى فى اجتماعات النقابة يطالب بأن يظل الاجتماع فى حالة انعقاد مستمر، فقد كان يبدو الأكثر حماساً ووعياً وفهماً ومرجعاً فى الشئون النقابية حتى كشفته هذه الواقعة عن طريق المصادفة، لأنه لم يتصور أن المباحث سوف تتصل وتقرأ الأسماء وربما وضع هو أسماء من عنده!

وعندما تعجبت من هذه الواقعة وكنا نسهر فى بيت صلاح حافظ، وقد أعد لنا عشاء صنعه بيده، فقد كان الطهى إحدى هواياته أيضاً.. اعتبرنى ساذجاً، لأننى لا أعرف بالضبط المناخ الذى يسود المجلة الآن، فقد حدث حوار بين ثلاثة أشخاص، أبلغ عنه أربعة أشخاص المباحث.. وسألت صلاح متعجباً.. حوار بين ثلاثة نقله أربعة؟.. أجابنى: نعم.. لأنهم رووا ما حدث لواحد رابع، وكل واحد كتب تقريراً بالواقعة.. ولقد تأكد من الأربعة وعرفهم بالاسم، بعضهم ما زال «ثورياً» على قيد الحياة، وبعضهم رحمه الله.. وكان المناخ قد تسمم بعد اتجاه المجلة إلى معارضة سياسة السادات، وربما - بل إنه بالتأكيد - أن مؤسسة صحفية تبدو يسار كل نظام، وهى مؤسسة رأى لابد أن تكون موضع اهتمام خاص من كل الأجهزة وأن تُغرس فيها عيون وآذان، فى كل العهود ولكن الصورة كانت فجة وواضحة وأحياناً وقحة طوال السبعينيات مع الحديث عن حرية الصحافة، والحقيقة أن هذه الحرية لم تتحقق إلا فى الثمانينيات..!!

❑

وقد نشرت جريدة «الأخبار» خبراً مفبركاً ضمن حملة التراشق التى كانت تدور بينها وبين روزاليوسف يقول أنه أثناء مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ التى كانت تسير فى شارع قصر العينى هاتفة «سيد مرعى.. يا سيد بيه.. كيلو اللحمة بقى بجنيه» إشارة إلى الغلاء الفاحش عندما وصل كيلو اللحمة إلى جنيه كامل.. وكان سيد بيه مرعى رئيساً لمجلس الشعب.

قالت الأخبار إن هذه المظاهرات استقبلت بالتصفيق من عمال روزاليوسف الذين أطلوا من المبنى يحيون المتظاهرين..

ولم يكن الخبر صحيحاً.. وإن كان ارتفاع الأسعار الذى أعلنته الحكومة قد أثار موجة من الغضب العام، وحتى إذا كان العمال قد ابتهجوا لهذه المظاهرات كجزء من أبناء الشعب، فإنه لا عبد الرحمن الشرقاوى ولا صلاح حافظ يمكن أن يدخلا فى إطار المسئولية عن تصفيق عدد من العمال من الشبابيك! وزاد المشكلة تعقيداً أن المجلة نشرت تحقيقاً كبيراً كان عنوانه «الحكومة أشعلت الحرائق والسادات أطفأها»

إشارة إلى أن السادات أصدر قراراً بإلغاء رفع أسعار السلع الأساسية الذى أعلنته الحكومة.. وكان معروفاً طبعاً أن الذى أصدر القرار هو السادات نفسه فى كلتا الحالتين. وأن الحكومة كانت مجرد منفذ!

وكان سخط السادات على المجلة شديدا، فالمعنى الذى تشير إليه كلمات الأخبار أن المظاهرات قام بها اللصوص وركبها اليساريون، وهكذا كثرت التراكمات ضد روزاليوسف.. ولم يقتنع السادات بأن موقف المجلة معه فهو يعرف الحقيقة، كما أنه صدق خبر جريدة «الأخبار» عن روزاليوسف بتأييد المظاهرات.

واستدعى عبد الرحمن الشرقاوى، وتفاهم معه فى ود أن يترك المجلة، وأن يحتل موقعاً آخر خلفا ليوسف السباعى الذى قتل فى قبرص لمواقفه فى تأييد السادات فى الصلح مع إسرائيل.

وهكذا عين عبد الرحمن الشرقاوى رئيساً لمنظمة تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية، وانتقل كاتباً بجريدة «الأهرام».. وترك روزاليوسف.. وترك أيضاً كل من فتحى غانم وصلاح حافظ مسئوليتهما عن تحرير المجلة.. وجاء مرسى الشافعى..

❑

كان مرسى الشافعى صحفياً بجريدة «المصرى» وبعد إغلاقها انتقل إلى دار الهلال، وحصل على إجازة، وسافر للعمل فى صحيفة بالكويت واتجه بها إلى نحو من الإثارة بطريقة غير مرغوبة.. كما كانت له علاقات خليجية حميمة.

وعندما عاد إلى موقعه فى مجلة المصور، كان غريباً على الجو الصحفى الجديد، وكان قد اتجه إلى أن يعيش حياته بالطول والعرض.. واستدعى لرئاسة الجمهورية لمقابلة السادات، وفكر فى كل المسائل التى قد تكون سبباً فى الاستدعاء، وهى بعيدة عن الصحافة، إلا أن ما عرض عليه كان مفاجأة له على نحو ما رواه هو نفسه.

قال له السادات إنه يقرأ مجلة روزاليوسف كل أسبوع، فيجد فيها «سماً هارياً».. فقط لا غير.. وأنه لن يكلمه أكثر من ذلك، وعهد إليه برئاسة مجلس إدارة المؤسسة ورياسة تحرير مجلة روزاليوسف.

وعين معه فى نفس القرار عبد العزيز خميس لأول مرة مديراً لتحرير مجلتى روزاليوسف وصباح الخير، مما يعنى أنه كان رقيباً على المجلتين لأنها المرة الأولى فى الصحافة التى يصدر فيها رئيس الجمهورية قراراً بتعيين مدير تحرير..وأيضاً أول مرة يعين مديراً لتحرير مجلتين معاً تصدران عن دار واحدة.

وجاء مرسى الشافعى وعقد اجتماعاً لأسرة التحرير قال فيه كعادة كل وافد جديد إنه لا تغيير فى الخط السياسى.. وأن كل ما كان ينشر سوف يستمر فى النشر.. وأن المجلة سوف تظل كما هى فى تحريرها، وطبعاً لم يكن ذلك صحيحاً.. وفى الأسبوع التالى أوقف نشر مذكرات عبد اللطيف البغدادى مع أنها كانت تاريخية وفى تقييمها فإنها فى النهاية ليست متجاوبة مع خط عبد الناصر.. ولكنه على كل حال كان عضواً فى مجلس قيادة الثورة.

ولم يكن الشافعى كاتباً، فحول الافتتاحية إلى صفحة واحدة من عدة نقاط عنوانها باختصار.. وكنت أسميها «باحتضار»، فقد كانت المجلة قد بدأت تترنح.. وبعد شهرين جاء مرسى الشافعى مبتهجاً بعد مقابلة السادات، وعلق فى اللوحة إعلاناً بنتيجة المقابلة يقول أن الرئيس وافق على سداد الديون، وأنه أقر مشروعات جديدة.. ولم تسدد الديون ولم تكن هناك مشروعات تجديد.. والذى حدث كما رواه مرسى الشافعى أيضاً أنه سأل الرئيس عن المجلة، فقال له: أنا لم أعد أقرأها! وعاد الشافعى سعيداً لأن السادات لم يعد يقرأ المجلة.. وباليقين فإن الناس كان لهم نفس رأى الرئيس.. واعتبر مرسى الشافعى أن عدم قراءة السادات للمجلة إنجاز كبير.. قام به.

وبدأت المجلة تنشر مذكرات حسن العشماوى ـ أحد القادة السابقين للإخوان المسلمين ـ بعنوان الإخوان وعبد الناصر.. ورأيت أنها حافلة بالأكاذيب، وقررت أن أرد عليها، وسألت مرسى الشافعى رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير الذى رحب بالفكرة، وقال إن المجلة مستعدة لأن تشترى لى ما أحتاجه من المراجع.. أو أشتريها أنا والمجلة تدفع التكاليف، وقلت إننى أملك كل المراجع.. ولا أحتاج إلا النشر.. وكان ابتهاجه شديداً بالفكرة، وابتهاجى أشد، وعندما سلمته الحلقة الأولى صباح اليوم التالى.. بعدها قابلنى أمام الأسانسير فى الصباح الباكر قائلا: أقبلك ياصديقى لقد أعدت إلىّ شبابى!

ولقيت الحلقة التالية.. نفس الترحيب الحار منه.. وسلمته الحلقة الثالثة.. وصعدت إليه لأسلمه الحلقة الرابعة فإذا به يغير نغمة الترحيب الشديد فجأة ويقول لى: أنا مش مستعد أدافع عن عبد الناصر عندى. قلت له: عندك فين؟ قال: فى روزاليوسف.. ورددت: قصدك عندى أنا.. أنا أعطيت دمائى وحياتى لهذه المجلة.. قال: لكن أنا المسئول.. ومش عاوزك تكتب خالص!

وكان واضحاً أنه سأل.. وجاءته تعليمات بعدم النشر، وهو ما تأكد لى عندما أكملت الحلقات وأردت أن أطبعها فى كتاب، فأرسلته لأخذ موافقة الرقابة، وكانت الرقابة على الكتب مستمرة وكان الرقيب الذى تسلم الكتاب عبد الرحمن الجنايني واتصل بى غاضباً: أوافق على كتاب هجوم على الإخوان إزاى.. أنت مش عارف اللى بيحصل... ولم أكن أعرف أن ثمة صفقة بين الإخوان والسادات فإن المعالم لم تكن قد تبلورت بعد..

بعدها أصدر مرسى الشافعى تعليمات للجيل الجديد من الصحفيين الذى عينه ـ فى محاولة لتغيير خط المجلة ـ ألا يتصلوا بى... وألا يجلسوا معى لأننى «سأعمل لهم غسيل مخ»!. ومنعت من الكتابة لفترة طويلة.

❑

ذات يوم اتصل بى عبد الرحمن عوف عامل التليفون فى الصباح الباكر وكنا فى شهر رمضان وقال لى: البقية فى حياتك.. الريس تعيش انت.. وقلت له: الحمد لله. وكأنه فوجىء بإجابتى فسألنى: الريس مين.. قلت له: انت بتقول الريس مات.. قال: الريس مرسى الشافعى.. وقلت له: برضه الحمد لله!

وذهبت للمؤسسة فى الصباح الباكر كعادتى اليومية، وكان بها من التحرير عبدالعزيز خميس مدير تحرير المجلتين، ولويس جريس المدير العام.. وعلى عنتر مدير المستخدمين وجلست معهم، وكان الحديث يدور حول إجراءات الجنازة، ولاحظت أن عبد العزيز خميس يشعل سيجارة، ونحن صائمون، فنظرت إليه، وفهم ما تعنيه هذه النظرة، فإذا به يقول لى: ماقدرتش.. من الصدمة!

ولم أتمالك نفسى من الضحك فى ظرف لا يسمح بالضحك أبداً، فقد كنت

أعرف أنه لا صدمة ولا غيره وأن كل الذين يدعون الزعل لم تربطهم بالرجل أية صلة حميمة تسمح لهم بأى قدر من الحزن!!

وفى المساء اضطررت للبقاء إلى نهاية مراسم العزاء، وكان يجلس إلى جانبى حلمى عمر مدير الإعلانات، وكنا نتحدث عن الرجل.. ونحاول أن نتذكر محاسنه إذا كانت له محاسن.. وقال لى حلمى عمر وأنا أهم بالانصراف منذ البداية: أمال الناس اللى جاية هتعزى مين؟.. دول جايين علشان روزاليوسف واضطررت للبقاء... وأحياناً يثاب المرء رغم أنفه!!

❑

كان السادات قد عقد اجتماعاً لرؤساء التحرير ولكبار الصحفيين والتقى بعدد منهم قبل الاجتماع وطرحوا عليه رئاسة مؤسسة روزاليوسف ورئاسة تحرير المجلة ورشحوا جميعاً.. حتى موسى صبرى تحمس لترشيح صلاح حافظ وهذا نوع جديد من الأخلاق، فرغم الاختلاف السياسى الحاد إلا أن موسى صبرى لم يعط شهادة ضد صلاح حافظ بل كان متحمساً لأن يتولى المسئولية ووافق السادات على الترشيح.. وفى الاجتماع العام الذى حضره حشد من كبار الصحفيين والكتاب سأل السادات صلاح حافظ: أنت لسه رأيك ياصلاح زى ما هو إن دى ماكانتش انتفاضة حرامية.

وقال صلاح حافظ: إحنا قلنا الحكومة أشعلت النيران بقرار زيادة الأسعار، وأطفأها السادات بقراره إلغاء هذه الزيادة.

ورد السادات:أنت لسه ما تغيرتش.. خلاص.. السيد .. يمسك!

ولم يفهم أحد من هو السيد الذى سيمسك.. إلا أن عبد العزيز خميس وقف فوراً وهو يقول: أنا السيد عبد العزيز خميس، وعرف الصحفيون ربما لأول مرة اسمه بالكامل!

وكان السيد قد اتهم مع السادات فى قضية اغتيال أمين عثمان.. وهى القضية التى حاولت تحقيقها صحفياً وذهبت إلى النائب العام الذى حققها كامل قاويش وكان رجلاً ملكياً آخر منصب تولاه قبل الثورة هو منصب محافظ القاهرة وقد حاكمته

الثورة ضمن محاكماتـها الاستثنائية وكان يسكن فيللا بشارع مراد بـالجيزة واستقبلني في الحديقـة خائفاً مني وقال لـي: إنني أتحدى أن تجد ملفـات قضية أمين عثـمان لأنها سحبت وتم إحراقها.

وكان السادات قد ذهب إلى الـقاعة التي حوكم فيها، وقال إنه ينـعم على القاضي الذي حكم ببراءته بلقب صاحب المقام الرفيع.. قال لي كامل قاويش ـ وكان ذلك في الثـمانينيات ـ إن الـسادات ـ بذلـك القرار ـ كـان يغطـي على سـرقة القـضية حـتى لايعرف دوره، وكـان رأيي أنه يغـطي على دوره فـيما أسمـاه مصطفـى أمين مذبـحة القضاء.. وكان رئيساً للجنة التي ذبحت القضاة إذا جاز التعبير.

وطبعاً لم يمنح القاضي لقب صاحب مـقام رفيع، ولم تكن هناك رتبة بهذا الاسم بعـد أن تم إلغاؤها مـن قوائم الرتـب في بداية الـثورة، على أن الـسيد .. قد تـولى.. وأصبح رئيساً لمجلس الإدارة ورئيساً لتحرير أعـرق مجلة سياسية في الوطن العربي.. كان عبد الـعزيز خميس مـدير تحرير المجلتـين «شغيل».. يصـر على أن يعيد صـياغة الموضوعات بنفسه. ويضـع العناوين بنفسه.. لمجلتين، وكان ذلك يمـثل كارثة حقيقية ثم استعان فيما بعد في الصياغة بمحمود التهامي.

وكان يكـتب تحت عنوان «خـير الكلام» في «روزالـيوسف» «وأحلى الـكلام» في صباح الخير؛ كلاماً يقول عنه إنه شعر، مـن قبيل «إني عاشق وأنت في السماء.. عاشق حتى البكاء.. وأنت تتركيني في حالة رثاء.. أنت قلبي وأنت عقلي.. وأنا طلعت أدب ونزلت أدب. فلم أجد إلا أنت.. صورتك في أعماقي وفؤادي والأحشاء! !ويقول إنه يتلقى رسائل إعجاب من الفتيات..

وكانـت تربـطني عـلاقة جـيدة بالمـهنـدس حسـب الله الكفـراوي وزير الإسـكان والمجتمعات الـعمرانية الجديدة، وكنت شـديد الإعجاب به، وبنظافة يـده، وكثيراً ما كنت أذهب إليه في مكـتبه، ونتحدث حول أمور كثيرة، وكان صريحـاً أكثر مما تحتمله المرحـلة.. فقـد خاض معـارك وصلت إلـى مجـلس الوزراء لـتأكيـد نزاهة الـحكم، وللقضاء على العمولات في المشروعات وكـانت القلوب معه، والسيوف عليه، وكان غريـباً أن يسـتمر فـترة طويـلة في مـوقعه وهـو بهذه المـواصفات.. وذهـبت إليـه مع

عبدالعـزيز خميس بطـلب مكتوب نقـول فيه أننا نريـد تخصيص ١٠٠ ألف مـتر فى مدينة ٦ أكتوبر لإقامة مؤسسة روزاليوسف ومـطابعها الجديدة.. ونظر الرجل للطلب وللمساحة المطلوبة وقال: «ياه ١٠٠ ألف متر دول يعملوا جامعة.. المهم أنه وافق على تخصيص الأرض» وأظن أنه أنقص المساحة إلى ستين ألف متر!

وكان لـويس جـريس قـد استطـاع أن يحـصل عـلى مسـاحة مـن الأرض مقـابل إعلانات على الطريق الزراعى بقليـوب.. وأصبحت روزاليوسف مالكة لأرض تقيم عليها مطابع فى قليوب، وأرض تقيم عليها مطابع أيضاً فى مدينة٦ أكتوبر.

لم يكن عبد العزيز خميس ساداتياً.. ولم يكن ناصرياً، ولـم يكن له موقف سياسى، لقد جمعته الظروف فى قفص الاتهام مع أنور السادات فى قضية أمين عثمان وانتهى الأمر، وعندما كان موظفـا فى سفارة مصر بإحدى دول أمريكا اللاتينـية اتهم بأنه كان يتعاون مع حسين توفـيق المتهم الأول فى قضية أمين عثمان بالتـآمر على الثورة وعلى جمال عبد الـناصر وبتوريد سلاح للإخوان المسـلمين وأظن بعد معرفـتى بالرجل أن هذا الاتهام كان ظالماً، وإذا كان حسين توفيق يـدبر فعلاً لمؤامرة فإنه يصعب تصور أن تكون لخميس علاقة بها وعلى كل حال فقد برأته المحكمة.

وكان يقول دائـماً: إن الصحافة كلـها هى الرأى والرأى الآخر، وكـنت أقول أنت تتحدث عن هايد بارك.. الرأى والرأى الآخر مطلوب.. ولكن المجلة إلى جانب ذلك لابد أن يكون لها موقف ورأى فى كل القضايا إلى جانب ما تعرضه من آراء.

❑

كان يقلقـنى جداً أن يغيب اسمى عـن المجلة أسبوعاً أو عدداً واحداً فـطوال عقود من الزمان كنت حريصاً على أن أقدم موضوعـاً أظنه متميزاً، على الأقل فى كل عدد، وتـفاهـمت مـع خـميـس أن يـرفع الحـظر عـن عـملـى واسـمى.. ووافـق «بس مـا تحرجنيش»!!.

ولم أحـاول أن أحرجـه.. لذلك كـانت كـتاباتـى قلـيلـة، فقد كـان المرحـوم أنور السادات أكثر الـناس حديثاً عن حرية الصحـافة، وأكثرالناس غيظاً مـن أى نقد يوجه إلى الحكومـة معتبراً ـ علـى حد تعبيره ـ المـشاكل معروفة وبـنحل فيها.. «لـيه الإثارة

بقى» كانت حرية الصحافة فى ذلك العصر واسعة وبلا حدود فى الهجوم على الماضى، والتبشير برخاء المستقبل.. أما الحاضر فلا داعى للتعرض له!!

وازداد هبوط المجلة، ولكن القاعدة كانت أنك عندما ترضى السلطة فلا يهم توزيع ولا غير توزيع، ولا إعلانات، ولا خسائر.. المهم أن سلفيات البنوك وقبض المرتبات انتظم.. والخسائر ازدادت وتوزيع «الأرباح» يتم، وترسل الصيدلية أول كل شهر لعبد العزيز خميس ما أطلق عليه محمود السعدنى «شوال» دواء.. لم تتغير الكميات ولم تتغير أسماء الأدوية خلال سنوات، فإذا كانت هذه الأدوية لها مفعول، فهى لم تعالج ولم تشف خلال السنوات، وإذا كانت تعالج فإنها تكفى عشرين شخصاً على الأقل، وكان خميس مستاء جداً من تعبير السعدنى، واعتبر ذلك تشهيراً بمرضه مع أنه كان يمضى فى المؤسسة نصف اليوم على الأقل، ولا يتناول فيه أى أدوية.

وكان محمود السعدنى قد امتنع عن الكتابة فرفع عليه خميس قضية أنه لا يكتب ورد السعدنى برفع قضية على عبد العزيز خميس لأنه يكتب.. هكذا تردد أيامها، وكان عبد العزيز خميس طيب القلب جداً، سريع الانفعال جداً، لا يستطيع أن يخفى ما فى نفسه.. فقد كان واضحاً وصريحاً.. ونظيفاً رغم ما أثير من ضباب، وفى كل مكان هناك أشخاص ليسوا فاسدين فحسب بل ومتخصصون فى إفساد الآخرين، وفى أواخر عهده بالمؤسسة لابد أنه بذلت معه هذه المحاولات، وعلى حد علمى فإنها لم تنجح على أنه فى كل مؤسسة أيضاً أشخاص من هواة كتابة الشكاوى والعرائض. وفى كل قرية أيضاً حريفة فى كتابة التظلمات.. وعندما ذهبنا قبل سنوات بالليل إلى مدينة «تلا» عقب القبض على محمد زيدان لأنه كتب عن قضية تهريب الأرض الزراعية وكان ذلك مقدمة لإنشاء لجنة تصفية الإقطاع قبل أحداث كمشيش، عاد الزملاء برئاسة كامل زهيرى إلى القاهرة وذهبت مع أحمد عبد المعطى حجازى إلى طنطا لمقابلة محامى الفلاحين وقال لنا إنه عندما تجيئه قضية وقبل أن يباشرها فإن لديه قائمة تحوى أسماء ابتداء من رئيس الجمهورية ونواب رئيس الجمهورية ومدير المخابرات ورئيس الوزراء ووزير الداخلية والوزير المختص ووكلاء الوزارة والمحافظ ومدير الأمن وتنتهى بمأمور القسم، ثم رؤساء تحرير الصحف هؤلاء جميعاً

يرسل لهم برقيات بصيغة واحدة حول القضية تحمل وجهة نظره فيها شاكياً خصومه فتتحرك البلد كلها حول القضية قبل أن يباشرها فى المحكمة!!

ولابد أن يذكر لعبد العزيز خميس أنه الوحيد من بين رؤساء تحرير الصحف الذى اعترض على مذبحة الصحافة التى قام بها السادات ضمن ثورة سبتمبر ١٩٨١ التى حبس خلالها كل رموز مصر السياسية والثقافية وأبعد خلالها مجموعة من الصحفيين إلى الوزارات والمصالح ضمن ثانى مذبحة للصحفيين فى عهده، والغريب أن الجميع يتجاهلون ما قام به السادات ضد الصحفيين عن عمد، ويصورون أن عبد الناصر هو الذى ذبح الصحفيين.. مع أننى شخصياً ضمن مجموعة كبيرة من الصحفيين والكتاب ذبحوا مرتين أيام السادات فى مذابح جماعية كبيرة العدد..

المرة الأولى قبل حرب أكتوبر.. وفى بداية عهده وقد أصدر قراراً «بالعفو» عن الصحفيين قبل حرب أكتوبر ٧٣، والمرة الثانية كانت فى نهاية عهده، وقد قتل على الناحية الأخرى من مدفنه، بينما نحن بعيدون عن الصحافة، وكان من نصيبى أن نقلت إلى وزارة الزراعة.. وقد لجأت إلى القضاء، وحصلت على حكم بالعودة إلا أن الحكم لم ينفذ لأن الرئيس مبارك أصدر فور توليه قراراً بإلغاء قرارات «ثورة ٥ سبتمبر» أو بمعنى آخر انقلب عليها.

وكان ما سمى بمذبحة الصحافة أيام عبد الناصر قد تناولت صحفيين من كل الاتجاهات حتى كان بينهم أعضاء فى التنظيم الطليعى، وكانت الحجة هى ضغط النفقات فى جريدة «الجمهورية»، أما مذابح الصحفيين أيام السادات فقد تناولت كل الذين لهم اتجاهات سياسية معينة، أى أنه فى الزمن الأول لم يكن بسبب ما كتبوه.. بينما فى زمن السادات كانت بسبب ما كتبوه.. أو بسبب فكرهم السياسى!!

عندما اجتمع السادات بالمسئولين عن الصحف فى استراحة القناطر ليخبرهم بقراره بإبعاد الصحفيين، وأن عليهم الاجتماع بوزير الداخلية النبوى إسماعيل لمراجعة الأسماء، اعترض عبد العزيز خميس لأن إبعاد الصحفيين ضد قانون النقابة ورد السادات: «قانون إيه ياسيد أنا باتكلم فى حاجات كبيرة».

وفى اجتماع المساء فى مكتب النبوى إسماعيل وزير الداخلية اعترض مكرم محمد أحمد على إبعاد أى صحفى من دار الهلال، إذ أن عمره فى المسئولية عن المؤسسة قصير جداً، ولا يريد أن يبدأ عهده بمذبحة، بينما أضاف ممدوح رضا رئيس دار التعاون أسماء كل المناوئين له، واتضح أن بعضهم من الصحفيين الذين عينوا قبلها بيوم واحد أعضاء فى لجنة الإعلام بالحزب الوطنى، وبعضهم من الموظفين الإداريين وبينهم عامل التليفون!!

❏

عين أحمد بهاء الدين رئيسا للمؤسسة قبل النكسة بشهور ولم يكن راضياً عن وجوده، فقد كان لديه ما يكفيه من متاعب فى دار الهلال، ثم جاء بعده عام ١٩٦٩ كامل زهيرى رئيساً لمجلس الإدارة ورئيساً للتحرير، وكان كامل زهيرى من قبل مديراً للتحرير وكان صديقاً لكل الصحفيين الذين رحبوا به وفضلوه صديقاً على أن يكون مسئولاً.

وكان أيضاً نقيبا للصحفيين الذين قاموا بمسيرة على الأقدام من النقابة لقصر عابدين تأييداً للسادات فى حركة مايو، ولكن السادات كان له رأى مختلف.

وبعد انقلاب مايو ١٩٧١، حدث ما أطلقنا عليه ساخرين « تبادل الأسرى»، فقد عاد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الجمهورية فتحى غانم إلى مؤسسته روزاليوسف كاتباً، وذهب إلى الجمهورية كاتباً كامل زهيرى، وجاء أيضاً من الجمهورية ابن روز اليوسف محمد عودة، وعبدالحميد عبدالنبى الذى رحل عن دنيانا.

وبعد انقلاب مايو عين عبدالرحمن الشرقاوى رئيساً لمؤسسة روز اليوسف وكان صديقاً لموسى صبرى، وقد برز دوره كيسارى مؤيد للسادات، وقد اشتهرت للشرقاوى روايتا الأرض والفلاح وقصيدة من أب مصرى إلى الرئيس ترومان وكان كل أعضاء التنظيم الطليعى غير راضين عن وجوده رغم أنه كان عضواً به مثلهم، وقد توجسنا منه على أساس أنه قد يغير توجهاته خاصة بعد المقالات العنيفة التى كتبها إثر انقلاب مايو عمن أسماهم «عصابة الإرهاب» «ولصوص الخزائن».

وكان معنى هذا أنه يمكن أن يخضع المجلة لتوجهات مؤيدة للحكومة، والمجلة على امتداد حياتها تمثل غالبا الرأى الآخر، ولا تسير فى ركاب أى حاكم حتى وإن كانت تؤيد سياساته، ولكن عبدالرحمن الشرقاوى ظل وفيا وأمينا لمبادئه وفكره ولم يغير جلده واحتفظ لروز اليوسف بدورها وكان سبب مقالاته التى بدت عنيفة فى تأييد السادات تأثره بقضية أخيه الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى، وما قيل من أنه قد ألقى القبض عليه بتهمة سياسية وأنه قد عذب فى مبنى المخابرات العامة!

ولم يكن مستعداً لتصديق أى رواية أخرى حول هذه القضية بالذات وفيما بعد وأثناء رئاسته لمنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا خلفاً ليوسف السباعى كان صديقاً حميما لكل الذين سبق أن هاجمهم ممن أسماهم مراكز القوى، وقد عمل على ضمهم جميعاً للجنة المصرية للتضامن، وإن كان الفضل الأول فى ذلك يرجع إلى أحمد حمروش الذى كان سكرتيراً للجنة قبل أن يرأسها..

وكان الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى محاميا كبيراً بل وأستاذ قانون، وكان أيضاً معادياً للثورة التى أخرجته من الجامعة ضمن حملات التطهير التى تمت فى سنواتها الأولى بناء على تقارير الأجهزة الأمنية أو على وشايات الزملاء للجان التطهير التى قدمت أعمالها وما توصلت إليه بالأسماء لمجلس الثورة برئاسة محمد نجيب الذى اتخذ قراراً فيها وتحمل مسئوليتها..

وقد ألقى القبض على الدكتور الشرقاوى وسجن فى مبنى المخابرات وتم التحقيق معه، وفى التحقيق ضعف كإنسان وتردد أنه أدلى بمعلومات حول بعض زملائه الأساتذة والمحامين وألقى القبض عليهم وبرأتهم المحكمة كما برأته أيضاً، أى أن القضاء كان عادلاً وحراً... وبعد هزيمة ١٩٦٧ والإعلان عن سقوط دولة المخابرات والقبض على صلاح نصر وتقديمه للمحاكمة والسكاكين كلها مسنونة ضده أعلن عبدالمنعم الشرقاوى أن المخابرات قامت بتعذيبه... وكنت قد حصلت على وثائق تثبت عكس ذلك كما ذهبت للدكتور مصطفى كامل فى منزله بجاردن سيتى، وكان عميداً لكلية الحقوق وقت أن كان أستاذاً بها، وقبل أن يخرج فى التطهير وهاجم الشرقاوى ودافع عن قرار إخراجه ووجه إليه اتهامات كأستاذ فى الجامعة استوجبت خروجه.

وفى عهد عبدالرحمن الشرقاوى ارتفع توزيع المجلة لأول مرة إلى أرقام قياسية لم تصلها من قبل، وقد اتخذت كعادتها الموقف المعارض، وفى بداية الحملة على عبدالناصر رفعت راية الدفاع عنه بنشر الحقائق، ونشرت مذكرات محمود الجيار، وكان الجيار عند صلاح حافظ فى بيته فى الجيزة قبل أن ينقل إلى شارع الهرم، وكان صلاح يسجل له ذكرياته، ثم يعيد صياغتها لتخرج فى صورة مذكرات، أعطت رواجاً كبيراً للمجلة.

ولم يكن السادات راضيا عن المجلة، حتى جاءت أحداث ١٨ و١٩ يناير، واتخذت روز اليوسف كعادتها موقفا مع الجماهير، وقالت على غلافها «الحكومة أشعلت الحرائق والسادات أطفأها» إشارة إلى أن السادات هو الذى أمر بإعادة الأمور كما كانت، وألغى قرار الحكومة برفع أسعار بعض السلع الأساسية وازداد غضب السادات على موقف المجلة وقرر إبعاد الشرقاوى، واستدعاه، وتناقش معه فى أمر إعفائه ونقله كاتبا بالأهرام وأن يتولى مسئولية التضامن لشعوب آسيا وأفريقيا وكان الموقع خاليا بعد اغتيال يوسف السباعى.

❑

بعد الشرقاوى جاء مرسى الشافعى، وكان قرار تعيينه ينص على أن مرسى الشافعى رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير روز اليوسف وعبدالعزيز خميس مديراً لتحرير مجلتى روز اليوسف وصباح الخير لأول مرة فى تاريخ الصحافة. وكان هناك صراع صامت منذ اليوم الأول بين رئيس تحرير روزاليوسف ومدير تحرير المجلتين.... كلاهما لا يحب الآخر وكلاهما لا يثق بالآخر، وكلاهما يريد أن يزيح الآخر.. وكتب عبدالمنعم الشرقاوى مقالاً يتحدث فيه عن تعذيبه مرة أخرى بعد سنوات عديدة وسألت عبدالعزيز خميس هل يمكن أن أرد عليه وقال لى ممكن.. بس اسأل فوق... وكان مكتب مرسى الشافعى فى الطابق الأعلى منه وسألت «فوق»... وقال مرسى الشافعى رئيس التحرير «أهو كده يا بطل عاوزين معارك «.. أنا عاوز تكتبه فوراً.... تجيبه بكره».

وكتبت الرد وسلمته لعبدالعزيز خميس ـ مدير تحرير المجلتين ـ وقرأه، ثم صعد به إلى مرسى الشافعى فوق.

ونشر المقال تحت عنوان «الشجاعة فى مواجهة الموتى» وبه إشارة إلى أنه لم يعذب وتلميحا من كلام عميد كلية الحقوق عندما كان أستاذاً بها.

يوم صدور المجلة اتصل بى صلاح حافظ يريد أن يرانى.. واتصل بى محمود المراغى يطلب أن نلتقى .. وأبلغانى أن الأمر يتعلق باتصال غاضب أو عاتب تلقياه من عبد الرحمن الشرقاوى وفهمت أنه بسبب مقالى رداً على شقيقه، وأن ذلك هو الذى منعه من الاتصال بى بنفسه، رغم الصلات القوية، واتفقنا على اللقاء فى منزل محمود المراغى لقاء حضرته زوجته الفاضلة الزميلة السيدة نجاح عمر، وفى بداية اللقاء سألنى صلاح حافظ جاداً عن المسئول عن المجلة.. فقلت له: أنت بتهزر ياصلاح ما أنت عارف أن عبدالعزيز خميس مدير التحرير ومرسى الشافعى رئيس التحرير... وقال أنه يتكلم بجد فعلاً لأن الشرقاوى عندما سأل عبدالعزيز خميس قال له أنه كان مسافراً وأنه عائد على الفور من السفر وحتى لم يقرأ المجلة.. وعندما قال لمرسى الشافعى: كيف يهاجم أخى فى مجلة كنت رئيس تحريرها إلى شهور قليلة ماضية؟ كان رده أنه سوف يطلب المجلة ليرى ما نشر بها لأنه لم يسمع بهذه الواقعة ولم يقرأها، وأنه طبعاً لا يوافق على ذلك.

هكذا قال صلاح حافظ «إن الشرقاوى زعلان منك ولم يكلمك لأنك انتهزت فرصة أنك المسئول الوحيد عن المجلة فهاجمت أخاه رغم أن علاقتك به كانت طيبة عندما كان رئيسًا للتحرير، وكنت صديقًا له وكنت عضواً فى مجلس إدارة هو رئيسه ولم يقع بينكما خلاف».

ورويت لصلاح حافظ القصة التى حدثت بالضبط .. وقلت له : أنت طبعًا تصدقنى، وتستطيع أن تتحرى أو تحضر جلسة مواجهة ، وقال : نعم أصدقك ولايحتاج الأمر إلى مواجهة ، وتناقشنا فى صلب الموضوع، وأننى مستعد أن أكتب ترضية لعبد الرحمن الشرقاوى، أما الوقائع عن شقيقه فهى صحيحة ولدى المستندات والوثائق.

فى الصباح كان عبدالعزيز خميس يبلغنى أن مرسى الشافعى ينتظرنى لأمر مهم لايعرفه.

وكنت أوقن أنه يعرف هذا الأمر وأنه شريك فيه وعندما التقيت بمرسى الشافعى بادرنى: «كيف تهاجم فى روز اليوسف أخو عبد الرحمن الشرقاوى».

واستنكرت أن يكون ذلك قد حدث، وقلت له: «أنا لم أكتب أبدًا ضد أخو عبدالرحمن الشرقاوى».. وفتح المجلة قائلاً: أمال ده إيه ، قلت له : تقصد هذا المقال الذى طلبته منى .. ورد: طلبته والا مطلبتوش.. أنا مش عاوزك تكتب فى المجلة وأنا فيها.. وقلت له: ولا أنا عاوز ..

أتوقف هنا لفتح جانب من ملف كامل حصلت عليه كصحفى، يحتوى قضية عبدالمنعم الشرقاوى التى منعت من الكتابة بسببها رغم صلتى الحميمة بعبدالرحمن الشرقاوى وحبى لعبد المنعم الشرقاوى ولقائى به بعد ذلك عندما كان محاميا لمحمد حسنين هيكل فى قضيته ضد أحمد أبو الفتح وهى القضية التى كنت أستعد لعملها كتابا، لولا أنها انتهت بالصلح.

ولنترك وزير العدل فى ذلك الوقت عصام حسونة يروى الواقعة من وجهة نظره. وكيف وصلته أنباء تعذيبه ـ عبد المنعم ـ عن طريق شقيقه عبدالرحمن الشرقاوى، فأبلغ الرئيس عبدالناصر الذى أمر بالإفراج عنه فورا، وتلقى رسالة من سامى شرف بتحويل القضية إلى المحكمة، ويقول عصام الدين حسونة أنه دهش لأن زملاءه أساتذة الجامعة تلقوا أنباء الإفراج عنه بشىء من الضيق!!

كان محمد حسنين هيكل صاحب الفضل فى إثارة قضية الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى على الرأى العام، فقد نشرت جريدة الأهرام فى ٧ يناير ١٩٦٨ أنه تقرر تقديم السيد حسن عليش وكيل جهاز المخابرات العامة السابق إلى محكمة الثورة بسبب التصرفات التى جرت فى قضية سياسية اتهم فيها الدكتور الشرقاوى وقدم بناء على هذا الاتهام إلى محكمة عسكرية قضت ببراءته مما نسب إليه، وأن وقائع القضية كشفت أن وكيل المخابرات العامة السابق أمر باتخاذ عمليات تعذيب مع الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى لايقرها روح القانون فضلا عن مجافاتها لروح الثورة التى استهدفت بالدرجة الأولى صيانة كرامة الإنسان وأنه بعد أن تكشفت وقائع التعذيب فى المحكمة، فقد صدرت الأوامر بإجراء تحقيق شامل فى عملية

التعـذيب ذاتها وتقديم المسئولين عـنها للمحاكمة أمام محكمة الثورة، باعتبار أن الإقدام عليه جريمة ضد الثورة قبل أن تكون جريمة ضد الفرد الذى يتعرض لها .

قدم بلاغ تعذيب الشرقاوى إلى محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعى وقام مكتب الادعاء بالتحقيق مع المتهمين وعلى رأسهم حسن عليش وكيل المخابرات وكانت المخابرات قد ألقت القبض على الشرقاوى بناء على تحرياتها بأنه يقوم بنشاط معاد، وقدم إلى محكمة عسكرية ولكنها برأته.

وكان للدكتور عبد المنعم مكتب بالكويت إلا أنه منع من السفر بناء على طلب هيئة الأمن القومى فى يونيو ١٩٦٦ ثم استدعته إدارة المخابرات فى ١٣ يونيو ١٩٦٦ .

وكانت التهمة التى وجهتها إليه إدارة المخابرات تحريات وصلتها عن اتصاله ببعض المعادين للجمهورية العربية المتحدة فى الخارج للقيام بنشاط ضار بالأمن القومى .

فانتقل الأستاذ سمير ناجى وكيل نيابة أمن الدولة إلى إدارة المخابرات العامة للتحقيق، فبدأ باستجواب الدكتور الشرقاوى استجوابًا مفصلاً يقع فى خمس عشرة صفحة وقد أنكر الدكتور الشرقاوى أية صلة له بالأشخاص المعادين فى الخارج وانتهى التحقيق دون توجيه أية تهمة له.

وفى اليوم التالى أخطر وكيل النيابة بأن الدكتور الشرقاوى يقوم بكتابة مذكرة تقرير وتحوى كل التفاصيل، وانتقل إلى إدارة المخابرات حيث قدم له الدكتور الشرقاوى تقريراً من عشرين صفحة اعترف فيه على نفسه وعلى بعض أصدقائه المحامين مثل الدكتور زهير جرانة والدكتور نور الدين رجائى والأستاذ حمادة الناحل والأستاذ على عبد العظيم وقدم إلى المحكمة العسكرية المركزية التى يرأسها المقدم الجوى عبد الفتاح السيد الدماطى ومثل الادعاء رائد جوى نائب أحكام أحمد فؤاد ، وصدر الحكم بالبراءة فى جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧.

ثم نظرت قضية التعذيب أمام محكمة الثورة ابتداء من ١٠ يونيو ١٩٦٨ واستمعت إلى أقوال الشهود .. وأقوال الدكتور الشرقاوى نفسه .

كان المناخ العام السائد هو إدانة جهاز المخابرات وقال حسين الشافعي رئيس المحكمة أنه بالنسبة للدكتور الشرقاوى نظرت محكمة الثورة وقائع قضية تعذيبه فى جلسات سرية لتكفل لها النظرة الموضوعية بعيداً عن أية مؤثرات أو أقوال أذيعت أو نشرت خارج قاعة المحكمة ومع إيمان المحكمة الكامل بسيادة القانون وما ينبغى نحو تأمين المواطن محافظة على أمنه وكرامته وإيمانًا من المحكمة بالنسبة لتأمين الوطن وما يقتضيه الأمر من إجراءات قانونية تؤدى إلى تحقيق هذا الأمن القومى بالنسبة لكل ما يصل للمخابرات من معلومات فقد هيأت المحكمة جميع الظروف المناسبة لمعرفة الحقيقة فى هذه القضية التى سبقت بعض الصحف نظرها برسم صورة معينة عن ملابسات القضية.

وبعد أن حققت المحكمة وقائع القضية بتفاصيلها قالت أنه لم يقم أى دليل على أن تعذيبًا قد وقع على الدكتور الشرقاوى ولا تملك إزاء هذه الصورة التى يشترك كل مواطن فيها كطرف إلا أن ترفع الحظر الذى اقتضته سرية الجلسات للوقوف على الحقيقة كاملة دون أى تأثير خارجى.

«تهيب المحكمة بجميع وسائل الإعلام أن تلتزم ما يقضى به القانون من الامتناع عن نشر أية معلومات أو أخبار من شأنها التأثير فى الرأى العام لمصلحة طرف فى أى قضية أو ضده مستقبلاً. حيث إن ما ينشر قد يضع القضاء فى حرج عند إعلان الأحكام لما يستتب فى أذهان الناس من جراء النشر مخالفًا للحقائق التى يؤكدها سير القضايا .

وحكمت المحكمة ببراءة جميع المتهمين مما نسب إليهم وقالت فى حيثيات الحكم أن الدكتور الشرقاوى لم يدل بأية أقوال بخصوص تعذيبه أمام النيابة العسكرية أو نيابة أمن الدولة، وأن وكيل نيابة أمن الدولة ألح عليه عندما حقق معه فى أن يثبت له أى شكوى بخصوص أى ضغط تعرض له، فلم يدل بأى واقعة فى هذا الشأن، كذلك فإن الجندى الذى قيل أنه شهد التعذيب . لم يدل أمام المحكمة بما يفيد أنه شهد أحداً يعذب الدكتور الشرقاوى .. وقالت المحكمة أيضًا فى أسباب الحكم، أنها استمعت إلى نصوص الأشرطة التى سجل عليها التحقيق مع الدكتور الشرقاوى . فلم يتبين لها أية ظاهرة تدل على أنه يتحدث بطريقة غير عادية.

وقالت المحكمة أن قضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوى بدأت بكل وقائعها على أثر معلومات تلقتها هيئة الأمن القومى من بعض مصادرها السرية. كانت المعلومات تحدد بالذات أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ومحمد عدوى عابدين وهو طالب من جماعة الإخوان المنحلة يقومان باتصالات مريبة مع عدد من الأشخاص الهاربين من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة. وأن محمد عاصم محمود وهو من الإخوان أيضًا ويعمل موظفًا ، يقوم بنشاط ملحوظ فى ترويج الشائعات .

ولقد كان من الطبيعى أن تكلف هيئة الأمن القومى من يتولى القيام بتحريات واسعة حول هذه المعلومات وقد تمت التحريات بالفعل . وفى يوم ١٤ يونيو عام ١٩٦٦ أبلغت هيئة الأمن القومى نيابة أمن الدولة العليا بأن تحرياتها قد دلت على أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ومحمد عدوى عابدين يتصلان بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة والهاربين من البلاد وأنهما يقومان بمساعدة أعضاء تلك الجماعة فى سبيل قيامهم بنشاط حزبى .

ولقد تولت نيابة أمن الدولة العليا تحقيق الواقعة ابتداء من ١٤ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى ٢٠ يوليو. وأثناء استجواب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قدم إقرارًا مكتوبًا من (٢٢) صفحة يتضمن اعترافه باتصالاته مع بعض زعماء الإخوان المسلمين الهاربين وتفاصيل الأحاديث التى كانت تدور بينهم ضد النظام القائم .

كذلك فقد كان الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قد حرر أثناء وجوده فى إدارة المخابرات العامة إقرارات تتضمن أن بعض أقاربه وزملائه وأصدقائه ينتقدون نظام الحكم القائم ويتمنون تغيير العهد وقد قامت هيئة الأمن القومى بتشكيل لجنة من ضباطها واستدعت هذه اللجنة بتاريخ ٢٢ , ٢٥ فبراير ، ١٢ مارس سنة ١٩٦٧ كل الذين ذكر الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أسماءهم وواجهتهم به فأصر الدكتور فى حضورهم على أقواله .

ثم حدث أثناء نظر القضية أمام المحكمة العسكرية وبجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أن قرر الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أمام المحكمة أن الاعترافات الصادرة منه أخذت تحت تأثير التعذيب الذى ادعى وقوعه أثناء وجوده فى المخابرات العامة

وطلب سماع شهادة المحقق/ السيد سمير ناجي - وكيل نيابة أمن الدولة العليا - فأجابته المحكمة إلى طلبه وأذنت له باستدعائه كشاهد نفي.

استمعت المحكمة إلى شهادة محمد محمد نصر الذى استشهد به الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى على أنه شاهد وقائع التعذيب أثناء تعيينه حارسا عليه.

وانتهت المحكمة إلى أنه لم يثبت أى دليل على تعذيب الدكتور الشرقاوى وبرأت المتهمين بتعذيبه.. وكان لديها للبراءة تسعة أسباب:

١ـ إن أقوال الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى فى حد ذاتها لاتكفى دليلا ينهض على إدانة المتهمين، إذ تناقضت أقواله فى كثير من المواضع الأساسية، كما أنه تناقض مع تحديد الأشخاص الذين ادعى أنهم مارسوا عليه الضغط والتعذيب.

٢ ـ الإقرار المرفق فى القضية والذى ادعى الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى، أنه حرره تحت تأثير التعذيب، لم يتضمن اعترافا منه باشتراكه فى مؤامرة إنما تضمن أقوالا عن ترديد أحاديث ضد النظام القائم، بينما كان الاتهام الموجه إليه أساسا من هيئة الأمن القومى كما هو ثابت فى بلاغها المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٦٦ أنه متصل بأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة، والهاربين من البلاد، وأنه يقوم بمساعدة أعضاء تلك الجماعة فى سبيل قيامهم بنشاط حزبى.

٣ـ أن ما يدعيه الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى من أنه حرر إقرارا تحت تأثير التعذيب يتضمن أنه مشترك فى مؤامرة لا أساس لها من الصحة، فلم يثبت من الاطلاع على محضر نيابة أمن الدولة العليا أن هيئة الأمن القومى قدمت هذا الإقرار. فلماذا يعذب الدكتور الشرقاوى، إذا لم يؤخذ منه إقرار بالتهمة المنسوبة إليه؟

٤ـ ثبت للمحكمة أن الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى استدعى أمام لجنة من ضباط هيئة الأمن القومى بتاريخ ٢٢،٢٥ فبراير و١٢ مارس سنة ١٩٦٧ وواجهته هذه اللجنة بأقاربه، وزملائه وأصدقائه، الذين نسب إليهم أنهم ينتقدون نظام الحكم القائم، ويتمنون تغيير العهد، فأصر على أقواله وكان فى إمكانه أن يعدل فى هذه

المواجهات، عما سبق أن ذكره لو صح ما يدعيه أن هذه الأقوال انتزعت منه تحت تأثير التعذيب.

كما أنه كان فى إمكانه أن يعدل عن هذه الأقوال، بعد أن نقل من المخابرات العامة، وابتعد عن سيطرة أفراد المخابرات ولكنه لم يفعل، ولم يبلغ هو أو أحد أقاربه، الذين كانوا يزورونه فى المخابرات، بوقوع تعذيب عليه حتى مضت مدة تزيد على السنة، من تاريخ القبض عليه، وقدم إلى المحكمة وعندئذ ـ وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدأت نظر بلاغات التعذيب.

٥ ـ باستجواب الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى، فى تحقيق المحكمة العسكرية يوم ١٢ مايو سنة ١٩٦٧، ردد ذات الأقوال التى سبق أن أدلى بها فى تحقيق النيابة بأمن الدولة، ولم يبد أية إشارة إلى أن تعذيبا وقع عليه، بينما كان فى إمكانه الرجوع عن أقواله، وقد كان بعيدا عن سلطان ضباط هيئة الأمن القومى، بل كان فى إمكانه لو أن تعذيبا وقع عليه ـ كما يدعى ـ أن يطلب من المحقق إحالته إلى طبيب للكشف عليه.

وقد أقر الدكتور الشرقاوى نفسه أمام محكمة الثورة بأن الأقوال التى أدلى بها فى تحقيق النيابة العسكرية لم تقترن بأى ضغط أو إكراه.

وبالرجوع إلى هذه الأقوال تبين لمحكمة الثورة أنها مطابقة للأقوال التى أدلى بها فى تحقيق نيابة أمن الدولة الذى يدعى أنه مضت عشرة شهور على إنهاء التحقيقات الأولى معه فى المخابرات.

وقد أثبتت المحكمة العسكرية فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ هذه الحقيقة فأقرت بصحة أقوال الدكتور الشرقاوى فى تحقيق النيابة العسكرية، لعدم وجود أى طعن فى هذه التحقيقات، وإنما قضت المحكمة ببراءته وباقى المتهمين من التهمة التى كانت موجهة إليهم على أساس عدم توافر الركن القانونى لجناية إذاعة شائعات كاذبة منسوبة إليهم.

٦ـ نفت شهادة سمير ناجى وكيل النيابة محقق القضية أمام المحكمة العسكرية، وجود أى إصابات أو مظاهر لتعذيب، وقع على الدكتور الشرقاوى أثناء استجوابه.

٧ ـ كما أن المحكمة لاتطمئن إلى شهادة الجندى محمد محمد نصر بسبب

الظـروف التى لابست استـدعاءه للشـهادة، لأنه كـان أحد أفراد سـرية الحراسـة فى الوقت الذى كان الدكتور عـبدالمنعم الشرقاوى ينقل فيه إلى مقر المحـكمة العسكرية أثناء نظـر القضية يوم ١٣/ ١١/ ١٩٦٨، والـتقى به الدكتـور الشرقاوى فى مقـر سرية الحراسة وتعرف عـليه قبل أن يطلب سمـاع شهادته، فضلا عن أن الشاهـد الثالث لم يذكر صراحة فى شهادته أنه شاهد تعذيبا يـقوم به أى من المتهمين على وجه التحديد كما لم يسمع أمرا من متهم بإجراء هذا التعذيب.

٨ ـ بعث على مـزيد من الشك فى صحة شـهادة الجندى محمد نصـر ما جاء فى تقرير معلومات عرض على محكمة الثورة، بـعد تقديم القضية إليها من أحد مصادر المعلومات فى الخارج ـ فى بيروت ـ المتصلة بمحامى عدوى عابدين أحد المتهمين فى القضية أشير به إلى تـصوير وقائع التعذيب التى ادعى بها على أنـها وسيلة من وسائل الدفاع فى القضية ليس لها أساس من الواقع.

٩ـ طلـبت محـكمة الثـورة، ضم جمـيع التـسجيـلات الصوتيـة التى أخـذت فى المخابرات العامة، لعملية استجواب الدكتور الشرقاوى بعد القبض عليه، واستمعت المحكمة لهذه التسجيلات فتبين أن الدكتور الشرقاوى كان يتحدث فى جميع مراحل الاستجواب بشكل عادى لاينم عن وقوعه تحت تأثير أى ضغط أو إكراه.

لهذه الأسبـاب لم تقتنع مـحكمة الثورة بما قـرره الدكتور الشرقـاوى وزميلاه من وقوع تعذيب جسيم عليه أثناء استجوابه فى المخابرات العامة وقضت ببراءة المتهمين فى القضية.

❑

استمـر عبد العزيز خـميس لفترة مـسئولاً بلا قرار .. حـتى عين رئيسًـا لمجلس الإدارة ورئيسًا للتحريـر، ولقد أحببت خميس وتوسطت لديه لحـل مشاكل كثير من الزملاء، ولـم يمانع فقـد كان طيب القـلب، مشدود الأعـصاب ، على وتـيرة واحدة، أسمع صوته، وأنا فى مكتبى على بعد حـجرة منه، وكنت أنزعج فأخرج على الزعيق لأجد أن فنجان الـقهوة تأخر، أو أن كوب الماء ليس مـثلجًا بما فيه الكـفاية، وكان هذا هو أيـضا رأى هبة عـنايت ـ الذى كـان يشارك كثـيراً فى حل المـشكلات معـه ـ وقد

توجس لويس جريس المدير العام فى بداية تعيين عبد العزيز خميس رئيساً لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير ، ورأى أن ذلك سوف يؤثر على المجلة التى تحمل المؤسسة اسمها ، فناقشنى فى فكرته أن يكون إلى جوار السيد رئيس التحرير، عبد الله إمام ومحمود المراغى وصبرى موسى كمديرى تحرير يوزعون العمل بينهم ولكنى رفضت، رغم الصداقة التى كانت تربطنى بعبد العزيز خميس، وقلت له إننى أشرب القهوة معه فى الصباح ، وأتحدث معه، ولكنى لم أتعرض فى حديثى معه إلى الصحافة أبداً، ورفضت.. وكان لويس جريس صديقًا حميمًا وزميلاً فى التنظيم الطليعى أيضًا.

وفى المساء كان يزورنى فى المنزل لويس جريس ومعه صلاح حافظ لإقناعى... ولكنى لم أقتنع .. وإن بقى فى ذهنى المغزى الأخلاقى من الزيارة، فلويس جريس ينظر لصالح المؤسسة ويسعى لنهوضها من وجهة نظره، وصلاح حافظ الذى كنا نرى أن خميس اغتصب منه المنصب، فقد كان مرشحًا رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير لولا أنه تمسك بوجهة نظره فى اجتماع عام أمام السادات على أن ما حدث فى ١٨و١٩ يناير لم يكن انتفاضة حرامية كما قال السادات، وكما قالت المحكمة فى حكمها ببراءة المتهمين الذين قدموا إليها فيما بعد بتهم الشغب والتجمهر والتحريض.. ورغم ذلك لم يحس بالمرارة، بل جاء إلى منزلى وصعد إلى الطابق الخامس على السلالم لكى يقنعنى بالتعاون مع عبد العزيز خميس فهو لم يحقد، ولم يشهر، ولم يتمن له الفشل، فقد كان الانتماء للمؤسسة وللمهنة يأتى فى البداية... والحقيقة أن الأخلاقيات التى عاصرتها فى روزاليوسف كانت ذات معالم مختلفة، فقد كانت روح الأخوة والزمالة هى السائدة ، لم أسمع تشهيراً ولا نميمة، ولم أجد من ينقب فى الحياة الشخصية لأحد .. كنا نتنافس فى العمل ونتكامل فى نفس الوقت، عندما كان أحدنا ينوى إجراء حوار مع أى مسئول، كان يسأل زملاءه من لديه سؤال يثرى المناقشة، وكنا نتبادل أرقام التليفونات، ونتبادل المعلومات أو الدراسات أو الكتب التى تضيف لمن يقوم بعمل تحقيق، وكان البعض منا يسأل: من لديه فكرة تحقيق يقوم بتنفيذه، وطبعًا كانت هناك صداقات وعلاقات لم تكن موضع حتى همس بين الزملاء ربما يتم ذلك بين اثنين من الأصدقاء خارج المؤسسة، أو

داخلهـا وأتصور أن هذه الأخلاقـيات ما زالت هى الـتى تسود المـؤسسات الصحـفية المحترمة.

❑

اتصل بى الأستاذ إبراهيم سكـجها الصحفى الفلسطينى الكبير ونـقيب الصحفيين فى الأردن، وقال إنه يستعد لإصدارجريدة قوميـة فى عمان اسمها «الشعب» وطلب منى سلسلة من المقالات حول جمال عبد الناصر.

ولم أكن أعرف إبراهيـم سكجها من قبل، فلا أنا قرأت لـه. ولا سمعت عنه، ولا اتصلـت به، وهذه واحدة من مـشاكلنا نحـن الصحفيـين ألا نتعارف، ولا نـتواصل، وتكون لقاءاتنا عابرة، وقد التقى سكجهـا بى أكثر من مرة أثناء وجوده بالقاهرة بفندق شبرد وكـان لدى مشروع دراسـة حول ما يسمـى بأزمة الديمـقراطية خـلال سنوات عبدالـناصر وقد أعددتـها للنشـر ككتاب أول فى سلـسلة كتب كـنت أفكر فيـها ولم أكملها تحت عنوان «ملف عبد الناصر».

وفى تلك الـسنوات القاسيـة كان يصعب النشـر فطويتها مكـتوبة على الماكـينة فى درج مكتبى.

واتفقت معه على نشرها، وقد نشرت فعلاً فى حلقات بالأعداد الأولى من جريدة الشعب الأردنية، وربما كان ذلك أول اتصال لى بالصحافة العربية.

ولم يكن المقابل المادى الذى أرسله له عن طريق صاحب أحد محلات الأصواف فى ميـدان الأوبرا مجزياً ولكـنى كنت سعـيداً بأن أنشر مـا لم أتمكن من نشـره بمصر خاصة أنـه ليست به إسـاءة لأحد ولكنهـا سلسلة تاريـخية، اعتمـدت فيها علـى نقل الحقائق، وإعادة تـذكير الناس بما عاشوه فعـلاً... بعدها ترك إبراهيم سكـجها جريدة الشعب ولـم أقف على تفاصيـل ظروف تركه للجـريدة الأردنية التى ربما أغـلقت ثم صدرت باسـم آخر واتجه هو للسـفر لإصدار جريدة جـديدة فى دبى اسمهـا جريدة «البيان» يصدرها شيوخ دبى من «آل المكتوم» والمسئول عنها هو الشيخ حشر المكتوم.

وعندما جـاءنى يطلب أن أرشح له بـعض الزملاء الصحـفيين للعمـل فى جريدة «البيان» بإمارة دبى رشـحت له «فيليب جلاب» للشئون الخارجـية، وكان قد اتفق مع

أحمد عادل من جريدة المساء ولكنه آثر أن يأخذ بترشيحى خاصة بعد أن تعرف على شخصية فيليب، وكنت قد حددت موعداً للقائهما فى مقر منظمة التضامن الآسيوى الأفريقى بمنيل الروضة وقد اتفقا فعلاً وسافر الزميل فيليب جلاب للعمل فى دبى لعدة سنوات، قبلها كان فيليب قد نقل من جريدة الأخبار إلى روزاليوسف مسئولا عن قسم الشئون الخارجية، وأنشأت جريدة «البيان» مكتباً بشارع جزيرة العرب فى شقة واسعة مخصصة للإنتاج الفنى لتليفزيون دبى وقد اختيرت الشقة كبيرة لتتسع لإجراء بروفات المسلسلات وكنا نجتمع فيها نحن أسرة التحرير من مصر: عبد الله إمام ـ جمال الغيطانى ـ عبد العظيم رمضان.

سافر محمد عودة إلى دبى، وأمضى هناك عشرة أيام، وعاد باتفاق أن يشرف على سلسلة من الملاحق تصدر عن الجريدة حول عبد الناصر وكان أولها ملحقا عن هزيمة يونيو ١٩٦٧.

وشاعت فكرة الاتفاق مع عودة على هذه الملاحق فى أوساط مثقفى قهوة «ريش» وهو المقهى الذى كان يلتقى به الأدباء والكتاب وفيما بعد اختلف الورثة حوله وأغلق وحل مكانه مقهى آخر فى وسط البلد لسهر المثقفين ومجاوريهم اسمه «الجريون».

وبدأت حملة شرسة محورها أن جريدة «البيان» يصدرها الشيوخ الرجعيون وتنفق عليها المخابرات المركزية الأمريكية وأن جبل «على» فى دبى هو قاعدة أمريكية وأن الذين يعملون بهذه الجريدة يخونون العروبة والقومية العربية والوطنية!

ورأى محمد عودة أننا لن نتوقف وأن هذه الحملة مغرضة ذات أهداف خاصة وربما كان وراءها اشخاص موتورون من صحف أخرى تعارضها وقال أننا مسئولون عن الكلمة التى نكتبها، وإذا كانت المخابرات الأمريكية، هى التى تنفق كما يدعون فإننا سوف نخترق هذه المخابرات، ونقول رأينا عندهم... وواصلنا العمل رغم الحملة الشرسة.

ولكن القضية لم تحسم حتى الآن، هل يكون الصحفى مسئولاً عما يكتبه فقط، ويضمن أنه يعبر عن رأيه وينشره فى أى مكان، أم أنه لابد أن ينشر ما يكتبه فى جريدة يتوافق خطها السياسى معه.

والصحفيون الذين يعملون فى صحف تشرف عليها دول أو منظمات هل هم مرتبطون بهذه الدول والمنظمات، أم أن هذه الصحف هى مجرد وعاء لنشر أفكارهم أو بمعنى آخر هى منبر لآرائهم فضلاً عن أنها وسيلة لزيادة الدخل.

وأخيراً الصحفيون الذين يعملون فى صحف الخليج هل يبيعون أفكارهم لشيوخ الخليج خاصة إذا كانوا من ذوى المواقف السياسية، وليس فى هذا الأمر شيخ تقدمى ولا شيخ رجعى فهم ينفذون خطاً سياسياً؛ معروف سلفا أين يصب حتى لو تغطى بمسحة قومية أو تقدمية فهم فى النهاية مديرو دعاية لشيوخ وأمراء لأنهم حتى فى مجالسهم الخاصة يضطرون للدفاع عنهم أو على أبسط الأمور أحد عوامل ترويج هذا الفكر.

هذه القضايا وغيرها لم تجد من يتصدى لها بموضوعية وبعيداً عن الهدف والغرض مستعيناً بما قد يكون قد طرح من مناقشات حول قضايا متماثلة أو متشابهة فى الصحافة عموماً، وهى قضية لا تمس الصحفيين المصريين بقدر ما ينعكس ماتتوصل إليه مثل هذه الدراسة على جميع الصحفيين العرب، وكلية الإعلام ـ فى مصر ـ هى الجهة العلمية الوحيدة القادرة على التصدى لهذه القضية أكثر من المجلس الأعلى للصحافة الذى يضم بحكم تكوينه صحفيين مختلفى الاتجاهات السياسية وربما المصالح مما ينعكس على رؤيتهم.

❑

قال لى المتحدث فى تليفون منزلى إن اسمه عبد الله الهندى ، وأنه قادم من الكويت ويريد أن يرانى فى كافيتريا فندق هيلتون النيل لأمر مهم!

وفى الموعد جلست فى المقهى، وطلبت فنجاناً من القهوة، وبعد ربع ساعة كان أحد العمال يحمل لافتة بها جرس يدق مكتوب عليها اسمى، مطلوب للتليفون.. وتحركت من مقعدى لتلبية النداء متوقعاً أنه الهندى يعتذر عن التأخير لأنه الوحيد الذى يعرف وجودى فى هذا المكان، وإذا بشخص يصافحنى قائلا: إنه يجلس فى نفس الكافيتريا منذ فترة ولا يعرفنى ووجد أن أحسن فكرة للتعرف علىّ هى أن يطلبنى بواسطة عامل التليفون، وقال لى: إنه مدير عام جريدة «الوطن» الكويتية وقد

رشحنى الأستاذ أحمد بهاء الدين وكان رئيساً لتحرير مجلة «العربى» الكويتية ويقيم فى الكويت لكى أكون مراسلاً للجريدة فى القاهرة!!

كان ذلك خلال حكم السادات وكنت متعطلاً تقريباً حيث منعت من الكتابة أكثر سنوات حكمه بقرارات داخلية نابعة من المسئولين عن المؤسسة، ولا أتطرف فأدعى أننى أعرف أن هذه القرارات موحى بها من خارج المؤسسة، ولم أتقدم بشكوى أو أثير القضية أو أطبع منشورا... فقد وجدت أننى أكبر من كل ذلك وأن الصحفى ينحنى عندما يبدأ فى الشكوى وتتغير النظرة إليه والأفضل أن يظل محتفظاً بكبريائه، متحملا نتيجة مواقفه!!

وقلت للأستاذ عبد الله الهندى: أنا لا أستطيع أن أناقش اقتراحاً طرحه أحمد بهاء الدين... فقد تربينا على أن نحترم الأكبر اسما وسناً ومقاماً وموقعاً وخبرة حتى لو اختلفنا معهم ونحن لم نختلف أبداً مع الأستاذ بهاء، وعلاقتى به حميمة حتى لو كنت لا أراه كثيراً منذ ذهب إلى الكويت.

وكان نظام إرسال الموضوعات عن طريق مكتب مدير شركة الطيران الكويتية بشارع طلعت حرب فلديه تعليمات باستلام جميع الرسائل لكل الصحف الكويتية وإرسالها للمطار ليحملها الطيار معه وتتولى الشركة توصيلها الصحف، ولم تكن المسألة سهلة لأن السادات يتوعد الذين يراسلون الصحف العربية خاصة إذا تعرضوا له أو للسلبيات ويتهمهم بأنهم يشنعون على أمهم مصر!!

وذات مرة كنت أصحب ابنتى نهلة فى سيارتى، وتوقفت قريباً من مقر شركة الطيران الكويتية بشارع طلعت حرب ونزلت هى بالرسالة لتسلمها لمكتب مدير الشركة والذى لم يسألها عن اسمها أو عن كاتب الرسالة فقد كانت مهمته فقط أن يتسلم المظروف وكانت الرسائل غير موقعة طبعا! وقال لها مدير مكتب الشركة الذى يتسلم الرسائل بالإنجليزية TAKE CAIR لأن مباحث أمن الدولة أخذت الرسالة الماضية!

وكان ذلك يعنى أن أتوقف لأن المباحث قد عرفت طريق الرسائل وسوف تصادرها وتبحث عن اسم مرسلها، وكان السادات مصابا بحساسية من نشر أخباره

فى الخارج، قبل أن يقاطعه العرب ... أو يقاطع هو العرب، وكان رغم إلحاحه على الديمقراطية وحرية الصحافة لا يطيق ديمقراطية، ولا حرية الصحافة، لا فى الداخل ولا فى الخارج... وفيما بعد ... وبعد أن قطع العرب علاقاتهم بمصر، ازدادت شراسته ضد العرب، وضد الصحف العربية، وفى تلك السنوات شهدت مصر أوسع هجرة للصحفيين المصريين للخارج على نحو لم تعرفه البلاد من قبل.

وظهر تعبير الطيور المهاجرة على الصحفيين المصريين الذين فروا إلى البلاد العربية أو إلى أوروبا للعمل فى الصحف العربية هناك. وكانت الخيوط قد تمزقت بين السادات والصحفيين عقب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ مباشرة، أى فى بداية حكمه عندما أصدر قراراً بحل كل التنظيمات والنقابات، لإعادة بنائها من جديد بالانتخاب، كخطوة لإقامة النظام وبناء الدولة التى تدين له بالولاء.

وفى نقابة الصحفيين، رشح موسى صبرى الوثيق الصلة بالسادات نفسه كنقيب للصحفيين، وشهدت حديقة النقابة سهرات صاخبة كل ليلة يعرض المرشحون أفكارهم وآراءهم، وكان موسى صبرى متحدثاً وخطيباً كل ليلة ليكرر أنه رشح نفسه على مبادىء السادات. ولم تكن قد ظهرت أى مبادىء للسادات بعد، وقد سقط موسى صبرى مرشح السادات، ونجح «على حمدى الجمال» ... وقد أثر هذا السقوط على موسى صبرى ودخل المستشفى مصاباً بأزمة قلبية، وكتب سلسلة مقالات فى جريدة الأخبار يتهم ما أسماه التنظيم السرى الذى بسط نفوذه على الصحافة بأنه هو الذى أسقطه، وأن هذا التنظيم معاد للسادات تابع لمراكز القوى - وتعبير مراكز القوى أطلقه عبد الناصر على رجال المشير عامر بعد هزيمة ٦٧ - ومنذ ذلك الوقت المبكر توترت العلاقة بين السادات وبين الصحافة عموماً، حتى أنه طرح فى أكثر من مناسبة تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد وسلب كل اختصاصاتها، وكانت معركة خاضها الصحفيون ببسالة، وكان معهم فى الفترة الأخيرة منصور حسن وزير الإعلام.

وفى محاولة لاسترضاء السادات أقام الصحفيون له حفلاً حضرته السيدة جيهان ورضى السادات عن النقابة وقال بالنص «من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن» إشارة إلى أنه قد عفا عن الصحفيين. وكان صلاح جلال هو نقيب الصحفيين الذى أطلق

عليه الصحفيون اسم نقيب الجسور لأن الشعار الذى رفعه هو مد الجسور بين الصحفيين وبين السادات..

وفى مرحلة تالية رشح عبد الرحمن الشرقاوى نفسه نقيباً للصحفيين، وجاءنا فى روزاليوسف الوزير منصور حسن ليجتمع بأسرة التحرير للحديث عن الشرقاوى وتأييداً له، وقلت لمنصور حسن فى الاجتماع إننا سوف ننتخب عبد الرحمن الشرقاوى لأننا عملنا معه، ولكنى أريد أن أسأل لماذا الصحفيون هم المستهدفون من الرئيس، وقاطعنى قائلا: إنه لا داعى لمثل هذا الكلام الآن لأنه خارج الموضوع، وأنه سوف يتصل بى لنتحاور.

ولم يتصل بى، وإن كان الزمن لم يطل به فى موقعه فقد ترك الوزارة، لأنه أيضاً كان مستهدفاً، ولم يكن راضياً.. ولم يكن الآخرون راضين عنه!

وفيما بعد زرت منصور حسن فى بيته على النيل فى الزمالك، قال لى: إن من الاتهامات التى كانت موجهة إليه أنه على صلة بالناصريين.. وأنه لم يدعنى أكمل لأن «مش عارفين الكلام بيوصل إزاى»!

ولم أحس أن منصور حسن يشعر بمرارة من السادات بعد أن ضاق صدر الرئيس بموقفه المعارض لقرارات سبتمبر التى انفردت جريدة الجمهورية «بمانشت» أحمر رئيسى بوصفها «ثورة ٥ سبتمبر» وقال لى محسن محمد رئيس تحرير الجمهورية «ماذا كنت أسميها إذن؟!» وكانت هذه الثورة هى اعتقال مصر كلها.. شبابها وشيوخها، جميع رموزها الوطنية، رجالا ونساء، من سياسيين وأدباء وصحفيين وأساتذة جامعة مسلمين وأقباطا.

كنت قد توقفت عن إرسال أية موضوعات لجريدة الوطن الكويتية، وعندما جاء أحمد بهاء الدين فى زيارة للقاهرة كنت أزوره فى منزله بشارع هارون بالدقى ورويت له أسباب توقفى ونبت اقتراح أن أبعث بالرسائل بالبريد العادى على كذا صندوق بريد وهم يتولون جمعها وقد فعلت ذلك مرة وبعض مرة، ولكن الأمر كان مرهقاً للغاية، فتوقفت تماماً عن الكتابة فى الصحافة العربية لفترة طويلة، وشغلت بالقراءة والتعرف على رجال عبد الناصر.

بعد سنوات اتصل بى من فندق شيراتون هليوبوليس ـ على غير معرفة ـ الأستاذ محمد جاسم الصقر رئيس تحرير جريدة القبس الكويتية، وطلب أن نلتقى وقال لى إنهم يريدون منى مقالاً أسبوعياً وأراد أن يطرح معى المكافأة المالية ولكنى رفضت فقال لى: إن هذا هو أسرع اتفاق عقده مع كاتب فى حياته.. وأنه عقد اتفاقا سريعاً مماثلاً مع رسام كاريكاتير هو ناجى العلى.. وكان جاسم الصقر إنساناً شديد الوعى شديد التهذيب شديد القومية وقال لى: أنه سوف يقيم احتفالاً بمناسبة هذا الاتفاق فى مطعم «فايف كورنرز» بالزمالك، وكان معنا على العشاء محمود عوض الذى تولى مسئولية مكتب جريدة القبس فى تلك الفترة، بعدها اتصل بى الحاج أحمد الهونى وهو صحفى ليبى يقيم فى لندن ويصدر فيها جريدة، وطلب أن يرانى ويتعرف على وعندما ذهبت إلى لندن مررت على جريدة «العرب» وطلب منى أن أكتب عاموداً يومياً بالجريدة وكانت مطالبته بأى مبالغ مالية أمراً مرهقاً، ورغم ذلك استمررت ١٥ سنة أكتب العمود اليومى بلا انقطاع ولا يوم واحد..

وما دمت قد تعرضت لصلتى بالصحافة العربية، فلا أنسى موقفاً رائعاً من الدكتور عمرو عبد السميع ـ مدير مكتب الأهرام فى لندن ثم بعد ذلك فى أمريكا ـ وكان مسئولاً فى القاهرة عن صحف الشرق الأوسط .. جريدة الشرق الأوسط، والمجلة، وسيدتى، ولم أكن أعرفه، إذ اتصل بى عقب قرارات سبتمبر ٨١ التى أبعدت خلالها عن الصحافة ونقلت إلى وزارة الزراعة، وقال لى إن مكانى معهم، وأن الجريدة ليبرالية تتسع لكل الآراء وإنها سوف تنشر كل ما أكتبه، وكان لدى فراغ ملأته صلتى بجريدة «الشرق الأوسط» وكتبت فى الجريدة مسلسلاً طويلاً عبارة عن مذكرات الشيخ محمد حسنين مخلوف وكانت حياة الرجل غنية، ورغم عمره الذى جاوز التسعين عاماً فقد كان يحفظ أسماء مدرسيه فى الكتاب، وأسماء الكتب التى درسها، والأساتذة الذين علموه، منذ المراحل الأولى لدراسته، وكما كان يعرف جيداً معالم القاهرة فى أوائل القرن.

وكتبت سلسلة من الحلقات لتنشر فى مجلة «المجلة» تحت عنوان «ناصر وعامر» تشرح العلاقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر منذ بداية الثورة، وما شهدته

من تطورات وماطرأ عليها من أزمات وقد جمعـتها بعد ذلك فى كتاب طبع أكثر من مرة واعتمد واحداً من المراجع الأساسية فى القضايا التى تعرض لها.

وذات مساء ـ ولم تكن الحلقات قد نشرت ـ اتصـل بى الدكتور خالد عبدالناصر قائـلاً إن صحفيـا مصريا صـديقا له اتـصل به من الخـليج ليـبلغه عـن الحلقات الـتى ستنشـرها «المجلة» والتى كـتبتها وأنها سـيئة جداً وقال لى: أنـا قلت له: أنا مالـى يا بيه اتصـل بالأستـاذ عبدالـله وأعطـيته رقـم تليـفونك. وعـجبت لأن خـالد لا علاقـة له بالصحافة وإبلاغه بموضوعات سوف تـنشر تزيد لا لزوم له وكان الهدف هو الابلاغ عنى، والإيقاع بى فيما تصور أننى ارتكبت جريمة.

بعد دقائق كان الصحـفى يتصل بى ويبلغنى أن الناشريـن ـ أو الفاشرين كما قال ـ كتبـا فى افتتاحيـة مجلة المجلـة أنهما سينـشران الأسبوع القـادم ـ بقلم عبدالـله إمام ـ حلقـات عن عبدالـناصر وعبـدالحكيم عـامر اللذيـن خربا مصـر، ويطلـب أن أتـصل بالمجلة بسرعة لإيقاف النشر.

وقلـت له: علـى كل حال أنـا مسئول عن كلامـى ـ .. وسوف أفعـل.. وطبعـاً لم أتصـل، فقـد كانـت وجهـة نظـرى أن هذه الحلـقات شـديدة المـوضوعـية وشـديدة الإنصاف لـكل من ناصـر وعامر وقد تـعبت كثـيراً فى الوصـول إلى المصادر الحـية، والوثائق التى مكنتنى من كتابتها، كما أنـها قضية مطروحة للمناقشة، ومن حق كل من يقرأها أن يبدى رأيه فيها سلباً أو إيجابا على ضوء ما لديه من معلومات.

❑

وعندما نشرت كتابى عن «جيهان السـادات سيدة مصر الأولى والأخيرة» اتصلت بى جريـدة الوطن الكويـتية طالبـة أن تنشر الـكتاب على حـلقات.. ووافقت وعـندما بدأت الجريدة فى النشر، صودرت ومنعت مـن دخول مصر، واتصلت بإدارة الرقابة أسألهـا كيف يصادرون جـريدة من أجل نشـر كتاب مطـبوع فى مصر ويـباع الآن فى الأسواق المصرية.

وقال مديـر الرقابة: أنه مـسئول فقط عـن المطبوعـات الخارجية... وهذا فـى نظره ممنوع... وهو ليس مسئولاً عما يطبع وينشر فى مصر!

وكان منطقاً بيروقراطياً عجيبا.. ولكنه منطق الرقابة الحكومية على كل حال! وقد نشرت بعد ذلك كثيراً من كتبى ـ قبل طباعتها ـ فى عدد من الصحف العربية والخليجية بالذات.

❑

كانت تربطنى بالمهندس عثمان أحمد عثمان علاقة جيدة، وقد أكبرت له موقفه عندما كتبت عن محافظة قنا بأنها «محافظة لا شيء» ورفع المحافظ قضية ضدى.. وكنت قد ذهبت للحج ضمن بعثة الحج الرسمية، وهاجمت الفساد فى البعثة.. بعدها بفترة كنت ذاهباً إلى أسوان لتغطية زيارة خروشوف والملك محمد الخامس لضغط الزرار تمهيداً لبدء العمل فى السد العالى، وفى المطار وجدت أمامى رئيس بعثة الحج بوزارة الأوقاف الأستاذ محمد الجندى، فهربت منه وغيرت اتجاهى، فوجدت على الناحية الأخرى اللواء عبد الله غبارة محافظ قنا، وكان شرساً فهو ضابط شرطة يبدو أنه كان ملاكماً، وخفت منه.. واحتميت بالمهندس عثمان أحمد عثمان الذى وجدته مصادفة بالمطار مسافراً إلى أسوان أيضاً، وقدمت نفسى له فصافحنى وقال إنه يعرفنى ويقرأ لى ووقفت أتحدث معه حتى أحتمى به وجاء المحافظ وبذل المهندس عثمان جهداً طوال الرحلة لإزالة الخلافات بيننا ونحن الثلاثة نجلس متجاورين فى الطائرة حتى هبطت الطائرة فى الأقصر وقد أزيل الخلاف وتنازل المحافظ عن القضية وبعدها واصلت الرحلة إلى أسوان مع عثمان أحمد عثمان وزرته فى مقره بالسد العالى.

وقبل عام من رحيل السادات أرسل لى أنه يريد أن يلقانى لأمر مهم.. وبعث إلى سيارة على المنزل حملتنى إلى بيته فى الاسماعيلية، وهناك قال لى إنه مثل الأتوبيس من يركبه يوصل.. وأن له نظرة ثاقبة لا تخيب فى الأشخاص وفى الناس، ثم سألنى ماذا أريد وقلت له هرباً إننى أستعد للسفر للعمل بالخارج ودار بيننا حوار طويل.. المهم إننى كنت وأنا عائد أسأل نفسى: لماذا كان يريدنى هذا الرجل فهو لم يفصح صراحة عن سبب إلحاحه فى طلبى وإرساله سيارة تحملنى إليه فى الإسماعيلية، وأشهد أنه استمع إلىّ وأنا أقول له: هو فيه رئيس جمهورية يمشى ومعاه مقاول..

«حل» عن الراجل شوية وقال لى: إن عبد العزيز حجازى يقول ذلك أيضاً وأن الرئيس هو الذى يطلبه ليمشى معه!

كانت علاقتى بالمهندس المقاول وعلى المستوى الشخصى جيدة.. وأعلنت الصحف أن المهندس عثمان أحمد عثمان سوف يصدر كتاباً اسمه «تجربتى». ونشرت فصولاً من الكتاب. وتبارت فى سباق رهيب فى نشر أجزاء من مذكرات المهندس المقاول قبل أن يصدر.. وهالنى ما فيها من اختلاقات، وذهبت فوراً إلى كل الذين عايشوا الأحداث التى تناولها، أو شاركوا فيها وجمعت معلومات، وقلت لعبدالعزيز خميس إننى أريد أن أرد على مذكرات عثمان.. وقال لى: إنه لا مانع لديه، وأعددت الردود.. وسلمتها له، ولكنه أعادها إلىّ معتذراً بأن روزاليوسف لن تدخل هذه المعركة.. فلن تنشر عن الكتاب.. لا معه ولا ضده.. والصحيح أنها نشرت بعد ذلك مع الكتاب.. وقال لى عبد العظيم مناف صاحب دار «الموقف العربى» إنه مستعد لطبعه فى كتاب، وأكملته.. وتسلمته مطبعة «السحار» فى شارع الجيش، وأعدته وصدر سريعاً فى نفس يوم كتاب عثمان أو بعده بيومين حتى كان الكتاب والرد عليه عند الباعة.. وقد نشط توزيع الكتاب فطبع أكثر من مرة رغم أنه كان أقل من مائتى صفحة بينما كتاب عثمان ٦٠٠ صفحة وكل منهما ثمنه جنيه.

وكان الناس يعجبون كيف أمكن الرد هكذا سريعاً والحقيقة أن الاستعداد للرد بدأ منذ بدأت الصحف تنشر صفحات من كتاب المهندس المقاول، وكان المفجع فى الكتاب أن عثمان تحدث عن استدعائه فى المخابرات والقبض عليه، واتضح من الرد أن ابن شقيقته حصل من مكتبه على خريطة شبكة الصواريخ المسلمة إليه شخصياً وأن ابن أخته كان جاسوساً لإسرائيل وقد حوكم وأصدرت المحكمة حكمها عليه بالإعدام، وقد نفذ الحكم فيه. وكان المفجع أيضاً ما كشف عنه المهندس عبد العظيم أبو العطا أن دور المقاولين العرب فى بناء السد العالى كان هامشياً وأن الدور المصرى الرئيسى كان لشركة مصر للأسمنت المسلح!! كان اسم الكتاب «تجربة عثمان» وكان يعرض الجانب الآخر من بعض القضايا التى تناولها عثمان.

وكانت مدفعية ثقيلة لم يتحملها النظام.. الذى كان المهندس المقاول قد صاهره، وأصبح جزءاً منه، وقيل إن السادات هو الذى أوصى بتأليف الكتاب.. ولكنه صدم

برد الفعل الشعبى الرافض فأحال الموضوع لمجلس الشعب، الذى شكل لجنة لتقصى الحقائق وأخرجت تقريراً ساذجاً قالت فيه إن عثمان أحمد عثمان لم يقصد عبدالناصر أبداً.. وكان هذا ضحكاً على الذقون وتغطية مفضوحة لم تفت على أحد.

فقد ذكر عثمان للجنة أن القلم ليس مهنته وإنما أراد أن يضع تجربته وتاريخ حياته وما تعرض له من معاناة أو نجاح لشباب مصر، وليس الهدف تصفية الحسابات مع أحد أو التشهير بأحد أو كتابة تاريخ مصر، وأنه لم يذكر فى كتابه أسماء أشخاص وإنما أوضح بعض المواقف التى تعرض لها شخصياً وأنه أعطى لنفسه حرية التعبير التى أتاحتها الديمقراطية وأتاحها الرئيس السادات لجميع أفراد الشعب كما كفلها الدستور.

وأضاف أن فكرة هذا الكتاب بدأت لديه عام ١٩٧٨، وأنه لا يتصور أن صلته بالرئيس السادات يمكن أن تحرمه من حرية التعبير عن جزء من تاريخ حياته الخاصة وأن الرئيس لم يطلع على هذا الكتاب إلا بعد أن صدر عن دار النشر فى الوقت الذى أصبح فيه الكتاب فى متناول الجميع، وأكد سيادته أنه يرفض أن يحاول البعض إخراج الكتاب عن هدفه أو استخدامه للمزايدة السياسية، وطلب من اللجنة أن ترجع إلى أقواله الثابتة فى مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٧٦ التى تحدث فيها عن الشباب وما يتعرض له، وأكد أن شباب مصر بخير وهذا يؤكد أنه استهدف وضع تجربة حياته أمام الشباب.

وطلبت اللجنة من المهندس عثمان أحمد عثمان تفسيراً لما تضمنه كتابه حيث تناول بالإشارة بعض أحداث ثورة ٢٣ يولية فأجاب أنه لم يكتب هذا الكتاب بهدف التأريخ عن ثورة ٢٣ يولية فهذه ليست مهمته وأنه يسجل للحقيقة أمام اللجنة أن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى قبل ثورة ٢٣ يولية كان فاسداً، وقد عانى هو شخصياً وأسرته من هذا النظام كما جاء فى كتابه، وإن ثورة ٢٣ يولية التى قادها الرئيس عبد الناصر طردت الإنجليز والملك وقضت على الاستغلال والإقطاع وأحدثت تغييراً جذرياً فى النظام الاقتصادى والاجتماعى لصالح الشعب. وأضاف سيادته أن أحداً لايستطيع أن ينكر الإنجازات الرائعة لثورة ٢٣ يوليو.

وسألته اللجنة عن المقصود بنظام الحكم الذى ورد فى أجزاء كثيرة من كتابه

وخاصة أنه ورد فى آخر الكتاب صورة له وهو يصافح الرئيس الراحل عبد الناصر وقد ورد أسفلها كلمة رأس نظام الحكم.

أجاب أنه لم يقصد بنظام الحكم شخص الرئيس جمال عبد الناصر بل المقصود جميع الأجهزة الموجودة فى الحكم ومن بينها بعض الأجهزة التى انحرفت عن مسيرة الثورة وانتهت بنا إلى هزيمة ١٩٦٧ وكذلك مراكز القوى التى أسقطتها ثورة ١٥ مايو، وأن نظام الحكم له مفهوم فى الدساتير سواء كان نظاماً شمولياً أو ديمقراطياً، وجاءت ثورة ١٥ مايو وأخذت بنظام المؤسسات وسيادة القانون.

وأن محكمة الثورة سنة ١٩٧١ حاكمت تسعين متهماً من مراكز القوى بتهمة الخيانة والتآمر واستغلال النفوذ بموجب تسجيلات بأصواتهم التى لم ينكروها.

وقال إنه كبشر لا ينسى أن هذه الأجهزة قبضت عليه فى السجن الحربى لأكثرمن ١٢ ساعة، فى الوقت الذى كان يقوم فيه ببناء قواعد الصواريخ ويحاول مساعدة ٤٠٠ أسرة تعرض عائلوها للموت من جراء الغارات الإسرائيلية، كما أنه كبشر لا ينسى أنه قبض عليه بتهمة التخابر مع أحد البلاد العربية ولم ينقذه إلا نشرة رسمية صدرت من هذه الدولة كما جاء فى كتابه، وأنه شخصياً مدين للرئيس عبد الناصر فى أمور كثيرة، فقد أعطاه حق السفر للخارج دون الحصول على قرار جمهورى كما سمح له باستمرار نشاطه فى قطاع المقاولات فى الدول العربية ولم يتوقف هذا النشاط إلا عندما أرادت مراكز القوى أن تجنده لحسابها، كما اختص الرئيس عبدالناصر شركة «المقاولون العرب» بأن يكون لها نظام متميز فى الإدارة ولايتدخل فى شئونها أحد، الأمر الذى ساعد على نجاح هذه المؤسسة الضخمة، كما شرفه الرئيس عبد الناصر بأن أسند إلى شركة «المقاولون العرب» بناء السد العالى ووقف بجانبه عندما أراد الخبراء السوفييت الدس له، وقد ذكر ذلك كله فى كتابه، كما وضح أن ولاءه لثورة ١٩٥٢ لم يكن بالخطب أو الشعارات وإنما بالأعمال، وقال إنه عرض التنازل عن ٥٠٪ من ملكية شركته للدولة قبل التأميم وأسهم فى تطهير قناة السويس بعد عدوان ١٩٥٦ واستمر فى خدمة قطاع التعمير والبناء بعد تأميم شركته سنة ١٩٦١ كما وضع كل خبرته فى بناء السد العالى وقواعد الصواريخ وبناء المصانع والطرق فى كل مكان وكان فى إمكانه الاكتفاء بعمله فى البلاد العربية، كما قرر أمام اللجنة أن الرئيس عبد الناصر له إنجازات ضخمة لا يختلف عليها إلا الحاقدون، وأنه

لا يشك فى ذمته أو نزاهته وأنه غير مسئول عن الذين يفسرون كتابه بأنه طعن فى ذمة عبد الناصر.

وقالت اللجنة ـ فى كذب مفضوح ـ إنه لم يقم لديها دليل تطمئن إليه إلى أن الكتاب قصد به التعريض بجمال عبد الناصر.

وكان الكتاب مليئاً بالهجوم على الثورة، وعلى جمال عبد الناصر ـ لقد كان واضحاً أن الهدف من تقرير اللجنة هو امتصاص النقمة الشعبية على عثمان وعلى صهره السادات.

وفى الثمانينيات أيضاً.. بدأت محكمة القيم تطبق قانون العيب الذى أصدره، الرئيس السادات رغم المعارضة الشديدة له، وشاء الله أن يطبق على أسرته. وأن يكون أبرز المتهمين الذين قدموا للمحكمة بهذا القانون من بين عائلة السادات.. بل هم إخوته!

وكنت فى بداية عملى الصحفى أذهب لمحكمة الأحوال الشخصية، وأتابع بعض القضايا الجنائية، وانقطعت عن المحاكم فترة طويلة، وقررت أن أعود إليها لمتابعة جلسات محاكمة عصمت السادات وأولاده.

وكنت أذهب فى الصباح الباكر جداً إلى دار القضاء العالى لأتمكن من العثور على مكان لانتظار السيارة ثم أجلس فى الأمريكين أشرب القهوة وأقرأ الصحف قبل أن أذهب إلى قاعة الجلسة!

وذات يوم تأخرت فأسرعت إلى المحكمة مباشرة، ولم تكن قد انعقدت، وطلبت من الحاجب فنجاناً من القهوة، وفتح لى غرفة لأجلس فيها.. وبينما أنا مستمتع بالقهوة والسيجارة، إذا بالمستشار رفعت خفاجى رئيس المحكمة يدخل الغرفة، وكانت هى غرفته، وحاولت أن أعتذر للرجل.. وانتهزت الفرصة لأبلغه أننى أتابع القضية باهتمام، وأننى أسجل الجلسات، لأننى أريد أن أصدرها فى كتاب بعد أن يصدر فيها الحكم.. ورحب الرجل وقال إنه لاحظ وجودى فى الجلسات كل يوم..

وكنت أعرف المستشار حسنى عبد الحميد الذى عمل رئيساً للشئون القانونية فى روزاليوسف فترة من الوقت، وكنت أتناول معه قهوة الصباح، وأتبادل معه بعض الحوارات السريعة، وعندما ذهبت إليه فى مكتبه كمساعد للمدعى الاشتراكى فتح لى

قلبه وأعطانى جميع ملفات القضية، وجميع التحقيقات وسهرت عليها، وحاولت أن أحقق بعض الوقائع بطريقتى الصحفية، كل ذلك قبل أن تدخل القضية المحكمة!

وبعد انتهاء القضية، كان الحكم مدوياً، فقد وصف عائلة السادات بأنها عصابة المافيا الجديدة التى ظهرت فى مصر، وأن أفرادها انقلبوا كالثعالب الضالة، لم يتركوا موقعاً إلا عاثوا فيه فساداً، ونهبوه وصدر الكتاب بعنوان: «قضية عصمت السادات محاكمة عصره» عقب المحاكمة مباشرة.. وقد لاحظت من خلال الكتب التى أصدرتها من قبل أو من بعد أن الإقبال على قراءة الكتب يتراجع وأن الكمية التى كانت تطبع فى أوائل السبعينيات اختلفت عن بداية الثمانينيات، بالرجوع إلى الوراء، ونقصت الكميات المطبوعة، وأن هذه الظاهرة تمتد تدريجياً إلى الكلمة المكتوبة عموماً، ولكنها كارثة بالنسبة للكتاب خاصة مع ارتفاع تكاليف الطباعة والورق، واستحالة الإعلان عن أى كتاب إلا أن يكون كتاباً تصدره المؤسسة الصحفية التى تنشر الإعلان فى صحفها!!

كان هذا هو كتابى الثانى عن الرئيس المرحوم أنور السادات.. و كنت قبلها قد أصدرت كتاباً رداً على كتاب موسى صبرى «السادات الحقيقة والأسطورة».. اسمه «حقيقة السادات»!

❑

كانت المخابرات العامة قد اتصلت بى فى المنزل، وتركت لى أكثر من مرة خبراً أن مديرها كمال حسن على يريدنى لأمر هام وحدد لى موعداً..

ولم أكن قد ذهبت إلى المخابرات من قبل، واحترت فى أسباب هذا الطلب المفاجىء، وتصورت أن السبب هو زياراتى المتكررة والدائمة لصلاح نصر، وكنت أذهب إليه يومياً لعدة ساعات أسأله، وأنا أعد كتاباً معه.. قلت لصلاح نصر إن المخابرات تطلبنى وأعتقد أن السبب هو علاقتى بك. وقال لى إنه لا يظن ذلك.. وأنه سوف ينتظرنى بعد العودة وفى الموعد كان كمال حسن على فى استقبالى.. وكان رجلاً ودوداً، أبدى إعجابه بما أكتبه ـ ولم أكن أكتب فى تلك الفترة ـ ثم سألنى:

ـ لماذا تهاجمون الرئيس السادات؟

وقلت له: نحن من الذين نهاجم الرئيس السادات؟

قال: الناصريون.

قلت له: أنا لا أعرف أن هناك تنظيماً اسمه «الناصريون» حتى يهاجم السادات.

وقال: مجلات الحائط فى الجامعة تقول إن الرئيس السادات خائن ويحررها ناصريون ورددت: إننى لا أعرف ذلك..

وعاد يسألنى: لماذا لم أدخل الحزب الوطنى.. ثم إذا به يطرح الموضوع الأساسى قائلاً: إن الرئيس يطلب أن تكتب كتاباً عنه وفوجئت ... ولكن الله هدانى إلى أن أجيبه على الفور: إننى فعلاً سوف أكتب كتاباً عن الرئيس السادات، وحتى يكون موضوعياً وليس فيه شبهة نفاق، فإننى لم أكتب عن جمال عبدالناصر إلا بعد رحيله، وربنا يعطى السادات طولة العمر.. فإذا عشت بعده، فسوف أصدر مثل هذا الكتاب.

ولم تعجبه الإجابة، وقال إن السيد النائب حسنى مبارك سوف يعطيك المعلومات.. واتصل به من تليفون يبدو أنه مباشر أو خاص، ثم قال إنه ليس موجوداً.

وخرجت من المأزق.. ولكنى صممت أنه إذا أعطانى الله عمراً فسوف أنفذ وعدى للرجل.

وعندما أصدرت كتاب «حقيقة السادات» قلت إنه يأتى تنفيذاً لوعد سبق أن أخذته على نفسى..

❑

بعد كتاب «محاكمة عصمت السادات» .. كنت متأثراً جداً، بثلاثية نجيب محفوظ.. وقررت أن تكون لى أيضاً ثلاثية على قد الحال عن السادات.

وفكرت أن أصدر كتاباً عن جيهان.. «سيدة مصر الأولى والأخيرة».

فقد كانت جيهان ظاهرة فى الحياة السياسية المصرية، فلم تحكم امرأة مصر فى العصور الحديثة إلا شجرة الدر. وكانت كلتاهما شجرة الدر وجيهان الزوجة الثانية، وكلتاهما كانت بشكل أو بآخر وراء التخلص من زوجها، وكلتاهما من أم ليست مصرية وكلتاهما حكمت من وراء ستار!

وهكذا صدر كتابى الذى بذلت فيه جهداً فى التجميع، وفى عدد من اللقاءات.

وكنت أطبع هذه الكتب على نفقتى.. وتلك قضية أخرى على كل حال.

2

العمال
صحافة.. يتيمة!

دار الخيّال



كان جمال عبدالناصر قد تعرض فى اجتماع للهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى لعدد من القضايا الصغيرة التى لا نوليها اهتماما!!

وكانت مشكلة المجارى قد تفجرت فى أكثر من مكان.. فقد أنشئت المجارى فى أوائل القرن لاستيعاب حركة صرف عدد محدود من البيوت.. والسكان.. ولما حدثت طفرة فى البناء وزيادة فى عدد السكان لم تستوعب هذا التزايد المفاجئ. وقد انفجرت فى حى السيدة زينب على نحو غير معهود!!

وتحدث جمال عبدالناصر عن مشاكل الخدمات عموما، وكيف أنها لا تلقى الاهتمام الكافى، وقال إننا نهتم دائما بالقضايا الكبرى أكثر من اهتمامنا بقضايا الجماهير العاجلة، حتى أننا نجحنا فى السد العالى.. وفشلنا فى قصر العينى!! إشارة إلى أن السد العالى كمشروع قومى كبير حظى بالعناية الكاملة، وحدثت له تعبئة كبيرة فالعمل يسير فيه بانتظام وفق الأسس التى وضعت.. بانضباط شديد وتحددت له توقيتات كانت تعلن نتائجها يوميا، ماذا أنجز، وما بقى لإنجازه بينما يحدث العكس فى المشروعات الصغيرة الأخرى ومنها مستشفى قصر العينى حيث الإهمال والتسيب واللامبالاة!!

وكالعادة التقط أنور السادات رئيس مجلس الأمة كلمات الرئيس، وقرر تشكيل لجنة لتقصى الحقائق.. فى أسباب الفشل فى مستشفى قصر العينى. وكانت اللجنة،

برئاسة علوى حافظ عضو المجلس، وعضوية نوال عامر والدكتورين عبدالمنعم خزبك وممدوح سالم، وكمحرر برلمانى تابعت أعمال هذه اللجنة وحاولت أن أحصل على تفاصيل برنامج عملها ثم التقرير الذى أعدته فى نهاية وصولها إلى معرفة الأسباب. ولكننى فشلت!! وكان هناك مكتب للصحافة بالمجلس ويرأسه محمد أبو سمرة، وكان نشيطاً وصديقاً لكل الصحفيين، يزورهم فى الصحف، ويوصل لهم المضابط ويعاونهم فى الحصول على المضابط القديمة التى يحتاجون إليها!!

وكان بمكتب الصحافة شخص اسمه عبدالمعطى.. وهو بين الساعى والموظف يتردد علىّ فى مكتبى حاملاً المضابط، يسعى لإحضار فنجان قهوة لى فى شرفة الصحافة فأخرج لأشربها.. وكان يزورنى دائما فى روز اليوسف، ولم أبخل عليه أبدا، وبقدر ما تكون لديك إمكانيات لإقامة علاقات مع صغار الموظفين تفتح أمامك الأبواب، وتقف على أمور قد يحجبها الكبار. والإمكانيات هنا ليست مجرد إمكانيات مادية، فهناك وسائل عديدة لإقامة علاقات إنسانية مع كبار الموظفين ومع صغارهم!!

كانت اللجنة قد انتهت من إعداد تقريرها حول ملاحظة جمال عبدالناصر، وكان التقرير سريا على الأقل حتى يتم عرضه على المجلس. وبذلت جهدا للحصول على هذا التقرير.. ولكنى لم أوفق فقد اعتذر علوى حافظ رغم ما كان يربطنى به من صداقة، لأنه لايريد أن ينسب إليه أنه تسربت المعلومات عن طريقه قبل أن تتم مراجعة رأى اللجنة ثم طبعه وتوزيعه على الأعضاء!!

وسلمت لجنة تقصى الحقائق تقريرها إلى وكيل المجلس أحمد فهيم.. وكان أحمد فهيم رئيس اتحاد عمال مصر.. وكان نقيبا شديد النظافة والأمانة إلى حد الوسوسة، وكانت لديه حساسية مرهفة للمال العام.. وعاش فقيرا.. ومات فقيرا جدا، وأذكر أن أحد أصدقائه قال لى إنه عندما تم تركيب تليفون تابع لمجلس الأمة فى منزله، طلب من زوجته أن تقسم على المصحف، بألاتستخدمه أبدا، لأنه مال عام.. ولابد أن استخدامها له سيكون لأمور بعيدة عن العمل العام.. كان أحمد فهيم رئيس نقابة عمال النسيج ولعب دورا مهما فى تاريخ الحركة النقابية العمالية، قبل أن يشارك فى

تأسيس اتحاد العمال، وكان يساريا إلى حد أن البعض كان يطلق عليه اسم النقابى الأحمر!!

وهذا الجيل من النقابيين هو الذى أسس الحركة العمالية الحديثة، وعانى مرارة الحرمان، وقسوة الحياة قبل ثورة يوليو.

وكان أحمد فهيم شديد الإيمان بثورة يوليو عن عقيدة، وليس عن تصنع، وكان هو الرئيس الثانى لاتحاد العمال بعد أنور سلامة الذى ترك الاتحاد عندما عين وزيرا للعمل.. أنور سلامة كان - ومازال - يرى أن تعيين رئيس الاتحاد وزيراً هو ضد الحركة العمالية، خاصة فى المراحل التالية لأن رئيس الاتحاد بمجرد انتخابه يضع عينيه على الوزارة ويسعى إليها، ولايصل إليها - عادة - إلا من خلال تنازلات على حساب العمال.

وقد انتخب أحمد فهيم وكيلا عن العمال لمجلس الأمة الذى كان يرأسه أنور السادات. وتسلم مكتب أحمد فهيم كوكيل للمجلس تقرير لجنة تقصى الحقائق حول مستشفى قصر العينى!!

واستطعت أن أحصل على التقرير من مكتبه عن طريق موظف صغير كان يعرف أننى كنت مستعدا لمكافأة من يعطينى معلومات عما ورد فى التقرير، فحمله إلىّ فى روزاليوسف وجلس معى حتى قرأته ونقلت بعضا مما جاء فيه - فلم يكن تصوير المستندات قد انتشر بعد - وبعد أن استوعبت ما جاء فى التقرير سلمته إلى الموظف فعاد به إلى مجلس الأمة ووضع فى مكانه ضمن أوراق الوكيل!!

وكان أبرز ما جاء فى الدراسة عن سبب تعثر مستشفى قصر العينى هى مشكلة إدارة المستشفى الكبير ذى الإمكانيات الضخمة، والواجبات الأضخم.. والشكاوى التى لا تنتهى والصراع العنيف بين المشرف الفنى على المستشفى.. وبين مديره العام.

المدير العام يرى أن المشرف الفنى يتجاوز اختصاصه فى كثير من الأحيان.. ويضرب على ذلك أمثلة عديدة مؤيدة بالمستندات.. من بينها أشياء بسيطة ومضحكة مثل قراره بأن تتولى الممرضات الإشراف على حلق ذقون المرضى فى حين أنه يوجد بالمستشفى حلاقون معينون لهذه المهمة.. ولقد أثارت مشكلة ذقون المرضى خلافا بين

الاثنين.. تضمنه دوسيه يضم مذكرات عديدة.. وخرجت المشكلة من الدوسيه لتصبح حديث الجميع فى المستشفى.

وكان رأى المدير فى المشرف الفنى لا يسر... والمشرف الفنى يرى أن المدير لا يصلح لإدارة مستشفى كبير كقصر العينى، باختصار مشكلة المستشفى الرئيسية هى الإدارة.. فالمدير مهندس زراعى وهناك مجلس إدارة، ومشرف للشئون الفنية ومدير عام للشئون الإدارية. وعميد كلية الطب الذى يتولى التنسيق بين أعمال المشرف الفنى والمدير العام.. ولما كان مجلس الإدارة لا يجتمع، وإذا اجتمع وأصدر قرارات فإنها لا تلزم أحدا، فقد انفرد بالسلطة المشرف والمدير، ودب الصراع بينهما!

وكان المطالبون بإدارة المستشفى هم الأطباء الكبار الذين يوزعون جهدهم بين التدريس والأبحاث والإشراف على الأبحاث والامتحانات ورئاسة الأقسام وإجراء العمليات والكشف على المرضى وعضوية مجلس إدارة الكلية، والمستشفى، وبعد ذلك لهم عياداتهم ومستشفياتهم الخاصة التى تفتح أبوابها عادة ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهراً وهو وقت العمل فى المستشفى، واتضح من الدراسة أن أية محاولة تبذل لإصلاح المستشفى دون أن يتفرغ الأساتذة سيكون مصيرها الفشل فالوظائف المتعددة المرهقة للأساتذة تدفع ـ حتى ـ حرصا عليهم إلى المطالبة بتفرغهم.

والأطباء ـ عادة ـ يرجعون سبب كل فشل فى العلاج ـ إلى التمريض.. والتمريض فعلا متأخر لعدة عوامل من بينها نظرة المجتمع إلى الممرضة التى تنعكس على أجرها.. فمرتب مساعدة الممرضة التى لا تعترف بشهادتها وزارة الصحة ستة جنيهات، ومرتب الممرضة ١٣ جنيها.. وهى خريجة الإعدادية.

أى أننا نترك مرضانا فى رعاية طالبة إعدادية، عليها واجبات علاجية وإدارية وكتابية، تفضل عادة واجباتها الكتابية لأنها أكثر راحة، وحتى لا تتحمل مسئولية نقص الأوراق والبيانات.

وبعد ذلك يأتى طبيب الامتياز الذى يتدرب فى المرضى تلقائيا دون معاونة الأساتذة.. ثم العاملات.. وينفرد مستشفى قصر العينى بعدد من العاملات تقول

دوسيهاتهن إنهن لا يكتفين بسرقة المرضى، بل يضربنهم، وأحيانا يعهدن إليهم بأعمال الكنس.. وبعض هؤلاء العاملات وقعت عليهن جزاءات بسبب هذه المخالفة أكثر من ٦٠٠ مرة خلال السنوات الأخيرة قبل وضع الدراسة ومعظمهن لو أحصيت مرات إهمالهن الثابتة والتى عوقبن عليها فإنها لا تقل عن خمس مرات طوال السنوات العشر الماضية.

وأخيرا الصيادلة.. وهم يهربون عادة من العمل فى قصر العينى لأن مجال ترقياتهم فيه مغلق.

وسط هذا الجو كله يأتى المريض يطلب علاجا.. فيجد أن الإمكانيات البشرية مهلهلة وإمكانيات العلاج لاتقل عنها إهمالاً. مثلا.. مرضى العيادة الخارجية الذين يبلغون أكثر من أربعة آلاف يوميا، لا يجدون من يرشدهم إلى مكان العلاج، ولا مقاعد يجلسون عليها.. ولا بوفيه.. ويختلطون ببعض وتكون النتيجة انتشار العدوى وزيادة المرض، خاصة فى مستشفى الأطفال حيث يلتصق الأطفال المرضى فى زحام شديد وهم ينتظرون فى العيادة الخارجية.. والأدوية التى تصرف لهم محددة بمنشور وهى لا تخرج عن المزيج والسلفا بكمية لا تزيد على عشرة أقراص.

فإذا كان حظ المريض حسنا ـ أو وجد توصية ـ فإنه يدخل المستشفى للعلاج فهناك قائمة انتظار طويلة للدخول سببها أن كل المستشفيات تحول على قصر العينى.. والواجب أن يكون التحويل فى المسائل الصعبة وأن يوزع تحويل المرضى على مستشفيات الجامعات فى القاهرة وأسيوط والمنصورة.. وطنطا.. وبعد ذلك فإن هذا المريض الحسن الحظ الذى يتخطى قوائم الانتظار ويدخل المستشفى يواجه أيضا بعديد من المشاكل.. فميزانية الدواء للمريض فى اليوم ١٥٠ مليما وميزانية غذائه فى اليوم كله عشرة قروش.

والغذاء يورده للمستشفى متعهد هو الجمعية الاستهلاكية.. ونص العقد على أن يتواجد مندوب من الجمعية عند تسليم عينات الغذاء على الأقل حتى تراجع فى وجوده.. فإذا كانت مختلفة أخطر المندوب لتغييره ولكن الجمعية تتعمد ألا ترسل مندوبا.. ولذلك فإن ما ترسله يتسلمه المستشفى فورا دون مراجعة.

وينقل الطعام من المطابخ إلى المرضى على نفس العربات التى ينقل عليها الجرحى والمصابون، ولجنة الاتحاد الاشتراكى للموظفين تقول فى تقريرها إن منظر الأكل لا يشجع على تناوله.. ولجنة الأساتذة تقول إن أدوات الأكل تحتاج إلى تغيير.. والمشرفون على المطابخ عمال فى المستشفى ليست لديهم خبرة، والتقارير تقول إن أكل الموظفين يسرق.. فماذا يحدث فى أكل المرضى؟.. خاصة أن الممرضات لا تصرف لهن الأطعمة؟!

ولقد تكونت بالمستشفى لجنة للإشراف على التغذية فلم تعقد اجتماعا واحدا، ولم تباشر أى نشاط.. بل إن المستشفى يشترى كميات من السكر والشاى للمرضى ولم يسمع أحد أن مريضا صرف له شاى أو سكر أو شرب شاياً!!

والدواء دائما ناقص فى المستشفى بسبب الروتين.. فالمستشفى يكتب لمؤسسة الدواء بعد إقرار الميزانية. ولا يمكن أن تكلف المؤسسة بعمل أدوية لا تعرف مقدارها.. وكانت النتيجة فى العام الماضى ـ على التقرير ـ أن اشترى المستشفى كل ما احتاجه من الدواء من السوق.

والأجهزة الطبية ليست أسعد حظا.. إن الصيانة ـ كما تقول لجنة الأساتذة ـ منخفضة بدرجة مفزعة! والإضاءة فى حجرة العمليات ضعيفة، وهناك جهاز يعمل ببطاريات فى حالة انقطاع التيار الكهربائى، ولكنه لا يعمل.

ومخازن قصر العينى عالم قائم بذاته.. بلا رقابة.. تدخله أصناف قديمة.. وتستبدل بالجديد.. تجرى فيه مزادات وهمية لبيع أصناف يقال إنها كهنة.. فالعهدة لم تجرد منذ أربع سنوات مخالفة بذلك القانون الذى يقول بجردها كل عامين.

وفى المخزن «لوطات» اشتراها المستشفى من الجيش الإنجليزى ولم تفتح حتى ساعة إعداد التقرير!! فإذا تحركت المخازن وصرفت شيئا.. فإنها تصرفه كعهدة.. وهناك صراع على استلام العهد، فهناك جهاز ثمنه ٣٠ ألف جنيه حائر.. من الذى يتسلمه كعهدة.. الكلية.. أم المستشفى.

كل هذه الأسباب تجيب عن السؤال المهم الذى طرحه الرئيس جمال عبدالناصر.. ولكن الإجابة عن السؤال بهذا الشكل ليست كافية. فلابد أن تتضمن أيضا الحلول

للقضاء على المشكلة حتى ننجح في قصر العيني كما نجحنا في قناة السويس وكما نجحنا في السد العالي، وتضمن التقرير حلولاً للقضاء على هذه المشاكل.

□

بعد نشر التقرير بيوم واحد على صفحات روزاليوسف دق جرس تليفوني فرفعت السماعة، وإذا بالمتحدث يقول إنه مكتب الأستاذ أحمد فهيم وكيل مجلس الأمة، وأنه يريد أن يقابلني لأمر هام وحدد لي موعدا في الساعة الواحدة من صباح اليوم التالي. وقلت: إنني سوف أحضر في الموعد بإذن الله.. وبعد دقيقة واحدة، دق التليفون مرة أخرى، وجاءني صوت نفس المتحدث قائلا: موعدك غدا مع السيد وكيل مجلس الأمة. فهل تعرف العنوان؟ حين قلت له: طبعاً أعرف مكتبه في مجلس الأمة ورد: لا.. الموعد في اتحاد العمال ٦٠ شارع الجمهورية، وقد شغل تفكيري سبب هذا الاستدعاء وإن كنت قد رأيت أنه بديهي بعد أن نشرت أهم ما ورد في التقرير السري الذي تضمنته لجنة تقصي الحقائق عن «القصور والخلل في مستشفى قصر العيني»، وأنه سوف يسألني كيف حصلت على التقرير، خاصة أنني أعرف أن التقرير قد انتزع لساعات من مكتبه .. وكانت الإجابة الجاهزة التقليدية. أن الصحفي لا يسأل عن مصدره.. فإن من حقه إخفاء هذا المصدر.. وهي قاعدة معروفة.. بيد أني فكرت في وسيلة أخرى أجيب بها عن سؤاله، فهي فرصة لأن أكسبه ويصبح صديقا، وكان قد استقر رأيي أن أقول له إنني ذهبت إلى المستشفى وأمضيت فيه أياما، وتابعت من خلالها عمل اللجنة وأعددت تحقيقا مستقلا، وأنني نسبته إلى ما يمكن أن يتضمنه تقرير اللجنة لتصوري أن هذه هي المعلومات التي لابد أن يتضمنها التقرير ـ حيث حصلت عليها من نفس المصادر وكنت أحقق الأمر بعدهم مباشرة، كما لو كنت معهم ـ وقررت أن أسأله عما أخطأت فيه، وما إذا كان يمكن أن يضيف إليّ معلومات مما ورد في تقرير اللجنة وكنت قد احتطت لذلك فكتبت أن لجنة تقصي الحقائق مازالت تواصل اجتماعاتها لوضع التقرير، وأن قصر العيني شهد طوال الأربعة أسابيع الماضية منذ خطاب الرئيس عبدالناصر عشرات الباحثين والدارسين، وكان ذلك في محاولة مني لإبعاد شبهة أنني حصلت على تقرير اللجنة.

في الطابق السادس من العمارة رقم ٦٠ بشارع الجمهورية حيث يقع اتحاد العمال، كان أحمد فهيم ينتظرني.. وصافحني الرجل في مودة شديدة، وقبل أن أشرب فنجان القهوة، تيقنت أنني تسرعت في التفكير الذي شغلني حتى ساعة اللقاء.. فقد طرح عليّ موضوعا مختلفا تماما!

قال لي: إن اتحاد العمال يستعد لإصدار جريدة، وأنني مرشح لأكون رئيسا لتحرير هذه الجريدة.

وبعد أن شربت القهوة قال لي: ما رأيك أن تترك روز اليوسف وتتعاقد مع اتحاد العمال بالمرتب الذي تريده لترأس تحرير جريدة «العمال» وأنه عرض الأمر على الرئيس جمال عبدالناصر الذي وافق على أن يكون للعمال جريدة.

والحقيقة أنه بعد تنظيم الصحافة كان مطروحا أن الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي لابد أن توزع، بحيث تكون هناك جريدة ناطقة بلسان الحكومة، وأخرى تهتم بأمور التنظيم السياسي، وثالثة تخصص للعمال والفلاحين وهكذا..

وهذه المناقشة ذاتها عادت من جديد مع إنشاء منابر داخل الاتحاد الاشتراكي في فترة الرئيس السادات على أن توزع هذه الصحف على المنابر الثلاثة ثم استمرت المناقشة حتى بعد أن تحولت المنابر إلى أحزاب، فقد كان هناك وهم أن توزع الصحف التي سميت قومية على الأحزاب.. وكان تفكيرا شديد السذاجة!!

وقلت له: بداية إنني لن أترك روز اليوسف.. تحت أي ظرف. ورد عليّ وهو ينظر إلى صورة جمال عبدالناصر: تعالى يا جمال.. كلهم بيقولوا العمال.. وبيقولوا حقوق العمال.. لكن لغاية ما تيجي عندهم ما يرضوش يقدموا حاجة، ولا يضحوا ولو تضحية صغيرة!!

وقلت له: ليست المسألة تضحية صغيرة.. ولا تضحية كبيرة.. نحن لم نتعارف.. لا أنا أعرف اتحاد العمال.. ولا أعرف النقابات العمالية، وهذا هو المجال الوحيد الذي أنا بعيد عنه في عملي الصحفي ولا أنتم تعرفونني على المستوى الشخصي.. فكيف أترك أنا روز اليوسف.. وكيف تتعاقدون معي أنتم! ثم سألته عن الذي رشحني لهذه المهمة، ولكنه رفض أن يجيب!!!

وطلبت منه مهلة أسبوعا واحدا.. على أن نلتقى فى مثل هذا اليوم، وفى نفس الموعد والمكان، وسوف يكون لدى تصور يمكن أن نتناقش على أساسه!!!

وانتهت المناقشة فى قضية جريدة العمال بعد دقائق.. وأخذنا نتحدث فى أمور أخرى.. وسألته عن تقرير لجنة تقصى الحقائق حول مستشفى قصر العينى. وقال إنه لم يصله التقرير بعد.. ربما لأن اللجنة لم تنته من إعداده.. وعدت أقول له ولكننى نشرت ما تصورت أنه يمكن أن يكون تقريرا للجنة تقصى الحقائق ورد: إنه لم يقرأه.. ربما لرفع الحرج عنى، وكان علىّ أن أفكر فى المشروع الجديد الذى سأكون مسئولا عنه، وهو إصدار جريدة اتحاد العمال. فى مجتمع يهتم بالعمال، ويجعلهم إحدى ركائزه الأساسية.. وأعطاهم حقوقا كثيرة، وغيّر مفهوم العمل النقابى..

بعد مقابلة أحمد فهيم كنت أفكر فى واقعة تتفق وتختلف عما حدث لى مع أحمد فهيم.. حدثت لصديقى الدكتور إبراهيم جمعة وكيل وزارة التربية والتعليم، وكنا نلتقى عادة على المقهى المجاور لمؤسسة روز اليوسف وكنت قد تعرفت عليه وصادقته عندما كنت مندوباً للمجلة فى الوزارة، وكان لا يحب أن يزورنى فى المجلة، مفضلاً أن ينزل من قطار حلوان فى محطة السيدة زينب، ثم يسير على قدميه حتى المقهى فيجدنى فى انتظاره، نشرب القهوة، ونتحدث وكانت له دراسات فى القومية وكان أيضاً مهتماً بالتأليف وإصدار الكتب.. وكان بعد ذلك يواصل سيره إلى الوزارة، وذات مرة روى لى واقعة غريبة حدثت له قبل فترة قصيرة، ولكنه حبسها عنى ويريد أن يحكيها لى لأنه يريد الفضفضة..

دعى لإلقاء محاضرة فى أحد نوادى السيدات.. وبعد المحاضرة وجهت إليه الحاضرات أسئلة عديدة أجاب عنها بصراحة على أساس أنه فى اجتماع مغلق، وتعرض فى إجاباته ـ لا يعرف كيف ـ إلى الهجوم الفظيع على وزير التربية والتعليم السيد يوسف(*).. وكان الوزير متزوجا من شقيقة السيدة الفاضلة حرم الرئيس جمال عبدالناصر، وكان قبل الثورة مديراً للتربية والتعليم فى منطقة طنطا التعليمية.. المهم أنه اندفع إلى سب الوزير بطريقة مقذعة، وكان على خلاف معه، وعندما عاد

(*) عين السيد/ السيد محمد يوسف وزير للتربية والتعليم لأول مرة فى ١٦/٨/١٩٦١ واستمر وزيرا فى ست وزارات متتالية حتى خرج من الوزارة فى ١٠ / ٩ / ١٩٦٦ .

إلى بيته بعد هذه المحاضرة، وجد اتصالاً من مكتب وزير التربية، بأن الوزير حدد له موعداً فى الثامنة صباحاً لأنه يريده لأمر هام.. وتكرر طلبه فى البيت والتأكيد على أهمية الموعد.. وعلى الفور أيقن أن الكلام وصله، وعاد يراجع السباب الذى وجهه إلى الوزير، ورأى أنه لم يكن له حق فى بعضه، بل لم يكن له حق فى أن يصعد الأمور إلى هذا الحد.. ولكنه عجب أن يصل الخبر وفوراً إلى الوزير ورأى أن ذلك نشاط للأجهزة لم يكن يتصوره، وفكر أن السيدة التى وجهت إليه السؤال عن الوزير، وجرّته إلى هذا الكلام، ربما تكون هى التى أبلغت عنه.

لم يتناول طعامه فى تلك الليلة وأخذ يفكر فى الرد أو التبرير الذى سيقدمه للوزير عندما يواجهه بأقواله.. واستبعد فكرة الإنكار على أساس أنها ليست طبيعته، ثم ماذا سيكون الموقف إذا كان الوزير لديه شريط تسجيل بتفاصيل المناقشات، ولابد أن الأجهزة كانت موجودة، أو أن السيدة التى حاورته كانت تسجل المناقشة، وذهب إلى فراشه، ولكنه ظل يتقلب طوال الليل، لم يغمض له جفن، وهو يعد إجابته على أسئلة الوزير عندما يواجهه بما حدث، وأخذ يسترجع الكلمات، وقبل الفجر، كان قد وصل إلى الصيغة التى رضى عنها رداً على جميع تساؤلات الوزير، ثم خطر له أن يعد سيناريو للمقابلة منذ دخوله حجرة الوزير، ماذا سيقول ... وماذا يمكن أن يقوله الوزير.. وبعد أن أعد السيناريو كاملاً نهض من فراشه، وقرر أن يكتب هذا السيناريو حتى لا يضيع منه سؤال، ولا تضيع منه إجابة ... وجلس إلى مكتبه..

ووضع السيناريو مكتوبا، ثم أجرى عليه تعديلات، وراجعه أكثر من مرة، وانتهى بأن قام بارتداء ملابسه استعداداً للمقابلة بدون أن ينام... وفى القطار بين المعادى ومحطة السيدة زينب كان يعيد قراءة السيناريو حتى يحفظه كاملاً.. وذهب إلى مكتبه فى الوزارة مبكراً جداً، يستعد للقاء الوزير.. وكان فى مكتبه أيضاً يراجع السيناريو المكتوب يضيف ويحذف!

وفى الساعة الثامنة إلا الربع كان فى مكتب الوزير.. وصافحه مدير مكتب الوزير قائلاً: انت فين يا دكتور.. الوزير قلقان عليك وطلبك امبارح كذا مرة.. وازداد قلقه.. وحاول أن يعرف سبب قلق الوزير، وسر استدعائه المبكر، ولكن مدير المكتب إزاء إلحاحه أقسم أنه لا يعرف لماذا يطلبه الوزير بإصرار، وكان ذلك أيضاً داعياً لمزيد

من التأكيد على أن سبب الاستدعاء هو هذه المحاضرة اللعينة... وجاء الوزير قبل الموعد بدقائق، ودخل إليه مديرمكتبه، الذى خرج فوراً وأشار للدكتور إبراهيم جمعة أن يدخل فالوزير فى انتظاره!

وتحامل علىّ نفسه وتحسس السيناريو فى جيبه ليستعين به عند اللزوم... ودخل حجرة الوزير الذى كان فى انتظاره واقفاً، وصافحه قائلاً: أنت فين يا راجل أنا بأدور عليك من امبارح.. قبل أن يجلس كان السيد يوسف يقول له: أصل يا سيدى فيه مؤتمر فى بيروت بكره وأنا عاوزك تحضره بدلاً منى، ولازم تجيب جواز سفرك دلوقت علشان يعملوا لك التذاكر والإجراءات. وفوجىء الدكتور إبراهيم جمعة.. بل إنه ـ على حد تعبيره ـ فجع.. وسأل الوزير: بس كده. وجاءه رد الوزير: طبعاً فيه إيه تانى.. توكل على بركة الله قبل الوقت ما يضيع وقال لى الدكتور بعد أن انتهى من الرواية وقد اختصرت فيها تفاصيل الانفعالات التى مرت به «أنه خرج من مكتب الوزير وهو متغاظ جداً».. هل لأنه كان يريد أن يفاتحه الوزير بأمر المحاضرة، أم لأنه بذل جهداً جباراً ولم ينم طوال الليل، وأعد نفسه لمواجهة لم تتم.. هو لا يعرف لماذا خرج من عند الوزير وهو ليس سعيداً.. حتى أنه فكر فى أن يعتذر عن السفر من شدة الغيظ! التداعيات فقط هى التى جعلتنى أفكر فى هذه القصة الطريفة، عندما طلبنى أحمد فهيم وتصورت أن ذلك بسبب تقرير لجنة تقصى الحقائق.. طبعاً لم يصبنى القلق، الذى حدث للدكتور إبراهيم جمعة، ولم أفكر فى الأمر طويلاً، ولم أكن أعمل مع أحمد فهيم ولا أخشاه، ولكن سبب الاستدعاء شغل جانبا من اهتمامى وفكرت فى أمور كثيرة.. إلا أن يطلب منى أن أرأس تحرير جريدة سوف يصدرها اتحاد العمال.

❑

كانت الثورة قد قدمت للعمال حقوقاً كثيرة، وحققت لهم معظم آمالهم ولم يعد للنقابات دورها التقليدى فى الحفاظ على مصالح العمال، والدفاع عنهم، والتفاوض باسمهم، فقد كان الفكر السائد يقوم على أساس أن العمال ليسوا طرفاً مناقضاً للإدارة وليسوا فى اتجاه مقابل لهم ولكنهم متكاملون، وأن على الإدارة أن ترعى مشاكل العمال وتحلها وعلى العمال أن يخلصوا فى العمل ويجعلوا من العمل

قضيتهم الأولى.. لتحقيق شعار الكفاية والعدالة.. كفاية فى الإنتاج.. وعدالة فى التوزيع بعد أن تغير دور النقابة العمالية وأصبح عليها أن تهتم بالتدريب وأن تنظم عمليات الترفيه، والرحلات والمصايف، وأن تلعب دوراً رئيسياً فى تثقيف العمال، ورفع مستواهم الفكرى والمهنى ومحو الأمية ومتابعة الخدمات التى تقدم لهم، إلى جانب الدور التقليدى بالنسبة للقطاع الخاص والدفاع عن العمال والاشتراك فى إعداد التشريع وكان هذا القطاع كبيرا نسبياً، فقد ظلت مثلاً المحال التجارية فى إطار الملكية الخاصة، وكانت هناك كثير من المرافق والمصانع الخاصة.. ففى كل نقابة عامة، كان هناك آلاف من عمال القطاع الخاص الذين يحتاجون إلى حماية النقابة، حتى وإن كانت القوانين قد وفرت لهم الحماية.

كانت فى وزارة الصناعة إدارة هامة هى إدارة الكفاية الإنتاجية ومهمتها تدريب العامل على أن يقدم إنتاجاً جيداً، بأقل جهد ممكن وكيف يتوفر له الأمن الصناعى، طبعاً هذا إلى جانب المهمة الأساسية فى الدفاع عن العمال عموماً والاشتراك فى إعداد التشريعات التى تهمهم والتفاوض مع الإدارات باسمهم..فلم يطغ تماماً دور النقابة فى الدفاع عن مصالح العمال، ولكنه تقلص لأن الدولة كانت حريصة على حل هذه المشاكل.

وكانت أول مرة عرف فيها العمال بعد انقراض النظام الحرفى ـ الإضراب عن طريق إضراب عمال السجاير ومعظمهم من الأجانب والأغلب أنهم عرفوا فى ذلك الوقت نوعاً من التنظيم دفعتهم إليه الحاجة إلى الاعتصام فى مواجهة طغيان رأس المال وقد كان فى أغلبه أجنبيا قبل أن يرتفع صوت طلعت حرب بإنشاء الصناعة الوطنية المصرية.

وكانت الأحزاب السياسية تعبث بالعمال، وتتدخل بأصابعها فى تنظيماتهم وكذلك فعل القصر الملكى أيضاً حيث أعلن النبيل عباس حليم نفسه زعيماً للعمال وأعلن فؤاد سراج الدين باشا نفسه زعيما للعمال، وعملت باقى الأحزاب على أن تركب موجة العمال قبل الثورة، وعندما جاءت الثورة كان العمال أول عون لها، وكان لهم دور مؤثر على استمرار مسيرتها فى أحداث مارس ١٩٥٤. وكانت أمنية العمال أن يدخلوا البرلمان، وبذلوا أكثر من محاولة لذلك منذ بداية النظام البرلمانى

بعد دستور ١٩٢٣ حتى استطاعوا سنة ١٩٣٦ أن يصبح أحد العمال التابعين لمجموعة عباس حليم نائبا وهو العامل الدمرداش الشندى عامل النسيج الذى أصبح أول عامل يدخل عضواً بمجلس النواب عن دائرة كرموز بالإسكندرية.. بدعم من النبيل وفى أول برلمان بعد الثورة تقدم للترشيح عدد من العمال نجح منهم فى دائرة الوايلى عبدالعزيز مصطفى رئيس نقابة عمال الترام، ونجح محمد الغزالى صالح رئيس نقابة عمال كافورى لنقل البترول فى دائرة حدائق القبة، وأبو زيد يوسف رئيس رابطة سائقى ووقّادى القطارات بالغربية فى طنطا.. وكان أحمد فهيم لم يوفق فى دخول البرلمان بعد الإعادة فى دائرة شبرا الخيمة حيث مصانع النسيج الكثيرة والمنتشرة.. فقد كانت سطوة رأس المال مازالت قائمة فى هذه المنطقة، وكان هو مقاتلاً شرساً من أجل حقوق عمالها.

وكان العمال قد استطاعوا - بقرار من عبدالناصر - أن يقيموا أول اتحاد لهم بعد جهود استمرت سنوات طويلة وأعلن الاتحاد فى ٢٧ يناير ١٩٥٧ وكان عبداللطيف أنور سلامة هو أول رئيس لاتحاد العمال وأحمد فهيم نائبا للرئيس والصاوى أحمد الصاوى وكيلاً ومحمود العجمى سكرتيراً عاماً، وفيما بعد اختير أنور سلامة كأول وزير عامل فى سبتمبر ١٩٦٢ وانتخب أحمد فهيم رئيساً لاتحاد العمال بدلاً منه، وكان أنور سلامة قد وقف فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى وأمام عبدالناصر وطالب بنسبة ٩٠٪ من المقاعد للعمال باعتبارهم الأغلبية الساحقة وبذلك يكون التمثيل عادلا وصادقاً لأنه يعكس غالبية الشعب.

ولم أكن على صلة مباشرة بتنظيمات العمال، وكانت مشاكلهم بالنسبة لى كصحفى جزءا من مشاكل المجتمع، وكان اهتمامى مثلاً بالذهاب إلى وزارة العمل ومقرها فى العتبة - بجوار محلات صيدناوى - عندما أعلن أنور سلامة مشروعاً عنوانه «البدلة الشعبية أحسن من الجلابية» فى حملة على ارتداء الجلابية باعتبارها معوقاً للإنتاج، وبدأ فى تلك الفترة انتشار البدلة السفارى لأول مرة فى مصر، وكان اهتمامى الأكبر حول قضايا التطبيق الاشتراكى فى بدايته.. خاصة بعد أن دخل العمال والفلاحون مجلس الأمة بعد أن نص ميثاق العمل الوطنى على ضمان ٥٠٪ من مقاعد جميع المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين، وقد جاء أول تعريف للعامل

والفلاح فى اللجنة التى وضعت تقريراً عن الميثاق، وكانت اللجنة من مائة عضو برئاسة كمال الدين حسين وكان التعريف فضفاضاً بحيث أفرغ النص من كثير مما هدف إليه.

وعندما كنت أفكر فى المشروع الذى استدعانى أحمد فهيم للإشراف عليه، وهو إصدار ـ جريدة عمالية، تنطق باسم اتحاد العمال ـ كنت أسترجع تفصيلات هذا التاريخ.. فالجريدة هنا سوف تكون لسان حركة نقابية تخوض معارك مختلفة سواء فى متابعة التطبيق لضمان حقوق العمال أو الدفاع عن عمال القطاع الخاص أو التثقيف.. ولابد أن تراعى أنها تمثل حركة عمالية داخل مجتمع اشتراكى هو مجتمع نصفه من العمال والفلاحين وأن تعيش مع العمال معاركهم ضد الإدارات التى ما تزال تفكر بالعقلية القديمة.. ولم تكن الإدارات اشتراكية، وكان عبدالناصر يقول إن الاشتراكية لايبنيها إلا الاشتراكيون وأننا نحاول إيجاد جيل جديد من الإداريين، الذين يعرفون الإدارة والذين تشربوا المفاهيم الجديدة، ولم يكن الأمر سهلاً، ولكنه كان يستدعى ضرورة أن تخوض جريدة للعمال معارك حتى تستقر هذه المفاهيم الجديدة، وكنت قد ذهبت ضمن مجموعة من الدارسين فى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية، لإعداد دراسة عن مصنع الحديد والصلب بحلوان، ورصدنا حجم التناقض بين العمال والإدارة، فقد كان ممنوعاً عليهم الاقتراب من مبنى الإدارة، الذى كانوا يطلقون عليه اسم «البيت الأبيض»!

وكان هذا نموذجاً من عشرات المصانع العامة الكبرى، التى لم تصل روح الثورة إلى إداراتها!

❑

بعد أسبوعين اتصلت بأحمد فهيم لأحدد موعداً للقائه وقال: نلتقى فى اتحاد العمال.. وقلت: أنا فى روز اليوسف وأنت إلى جوارى فى مجلس الأمة، والأحسن أن نلتقى فى مكتبك فى البرلمان. ولكنه رد بأنه لا يحب أن يستغل مكتبه كوكيل لمجلس الأمة فى أى أمر يخص اتحاد العمال!

واعتبرت هذا الرد نوعا من التزمت الذى سمعت به عن أحمد فهيم، وكان حنبليا أكثر من اللازم... وذهبت إليه فى مقر الاتحاد وليس معى ورقة واحدة.

كان مع أحمد فهيم الأستاذ عبداللطيف بلطية نائب رئيس الاتحاد.. وفى لقاء ثان كان هناك المؤرخ العمالى عبدالمغنى سعيد وكان له دور مشهود فى الحركة العمالية، وكان أيضا مسموع الكلمة داخل الحركة العمالية، وكان فى نفس الوقت صديقاً عن طريق زوجته السيدة نازلى الحكيم وكان لها نشاط نسائى بارز، وكنت قد تعرفت عليها عن طريق عملى كمندوب صحفى فى وزارة الشئون الاجتماعية، وزرتها فى البيت أمام حديقة الحيوان أكثر من مرة، وهناك تعرفت على زوجها الأستاذ عبدالمغنى سعيد وتصادقنا وتزاورنا، وكانت له اهتمامات متشعبة بالكتابة، وبالصحافة، وبالعمال وبالتاريخ، وأيضا كان له دور فى الحركة الوطنية، وقدم للمكتبة العربية دراسات متميزة فى مجالات مختلفة..

وقلت لأحمد فهيم: لماذا لا نستقر على التدريج، يكون لاتحاد العمال مجلة شهرية، أسوة بوزارة العمل التى تصدر مجلة العمل.. ثم نرى كيف نطورها إلى إصدار أسبوعى على النحو الذى نريده..

وتحمس عبدالمغنى سعيد للفكرة جداً، وتولى الدفاع عنها، حتى وافق عليها أحمد فهيم بعد جهد شديد.

❑

كان أحمد فهيم شديد الاعتزاز بأنه واحد من العمال، وأنه يمثل العمال فى مجلس الأمة، وأنه رئيس اتحاد العمال.. وقبل أن يدور حديث عن الاسم المقترح للجريدة قال أحمد فهيم إن الجريدة سيكون اسمها «العمال» وأن هذا الاسم خارج المناقشة، ولم يكن هناك مجال لأى مناقشة، فالاسم شديد التعبير عن الهدف الذى نسعى إليه بإصدار جريدة تعبر عن العمال أنفسهم أولاً ثم اتحادهم، ونقاباتهم، ولم يكن هناك فى ذلك الوقت ـ عام ٦٥ ـ تناقض حاد بين «العمال» وبين تنظيماتهم التى تعبر عنهم، خاصة أن مشاكلهم الحادة قد تلاشت فى ظل وجود القطاع العام، وأصبح الحديث لا يدور عن حقوق بقدر ما تطرح قضايا تطوير الإنتاج، ومعوقات انطلاق القطاع العام، وتسييس الإدارة التى لم تكن متجاوبة مع العمال ومع التغييرات التى حدثت فى المجتمع فى بعض المواقع، وكان الصراع البارز فى الوحدة الإنتاجية بين التنظيمات المختلفة: مجلس الإدارة ونصفه منتخب، وبين اللجنة النقابية

المنتخبة وبين لجنة الاتحاد الاشتراكى المنتخبة أيضاً، وقد تم التغلب على التنافس والخلافات والصراعات، بأن شكل هؤلاء ما أطلق عليه اسم المجموعات القيادية داخل الوحدة الإنتاجية وكانت وسيلة مثلى لتحقيق ديمقراطية الإنتاج.

وصدرت «جريدة» العمال شهريا، فى حجم «التابلويد» ولها غلاف أربعة ألوان، تطبع طباعة عادية، بالكلاشيهات، وكانت تطرح فى الأسواق إلا أن الكمية الأكبر من المطبوع كان يوزعها اتحاد العمال على كل النقابات فقد فرض على جميع النقابات العامة العمالية أن تشترك فى الجريدة وفقاً لعدد لجانها النقابية، وأن تسدد هذه الاشتراكات.. وكان التوزيع بهذه الطريقة جيداً، وقال أحمد فهيم إن جريدة يصدرها التنظيم النقابى لابد أن تلتزم النقابات بالاشتراك فيها والإسهام فى توزيعها، وألا تكون عليها ضغوط من التوزيع أو من الإعلان وأن هذه المجلة سوف ينفق عليها الاتحاد وتنظيماته، وأنها لن تقبل أن تنشر إعلانات، فالإعلانات تغطيها الإدارة، ونحن نريد أن تتخلص «العمال» من سيطرة الإدارة، لذلك كتبنا فى كل الصفحات تقريبا وبشكل بارز إن هذه الجريدة لا تقبل الإعلانات واستمرت «العمال» تصدر مجلة شهرية معتمدة على تمويل التنظيم النقابى، ومعتمدة فى التوزيع إلى جانب السوق على الاشتراكات النقابية.. حتى أبريل عام ١٩٦٨.

ثم قامت مظاهرات الطلبة عقب صدور الأحكام عن المسئولين عن الطيران فى حرب ٦٧، الذين نسب إليهم التقصير مما أدى إلى وقوع الهزيمة العسكرية، وقد رآها البعض هينة لاتتناسب مع حجم النكسة وكان هذا صحيحاً جداً. عندها، وقبل صدور بيان ٣٠ مارس، كان عبدالناصر يتحسس نبض الجماهير، والتقى بأعضاء المجلس التنفيذى لاتحاد العمال فى اجتماع طويل كان مناسبة لطرح جميع القضايا..

وكان موقف العمال وتنظيماتهم من الأحداث أكثر وعياً، ولم يستجيبوا للتحريض بالإضراب أو التظاهر ورأوا أن الطريق السليم فى تلك الظروف أن يلتقوا بالمسئولين لإبداء رأيهم، وفى اجتماعهم بجمال عبدالناصر كان سؤاله الأول لهم: أين جريدتكم التى تعبر عن رأيكم؟.. وقال أحمد فهيم: إننا نصدر مجلة شهرية.. ورد عبدالناصر بأن اتحاد العمال ينبغى أن تكون له جريدة يومية وأنه يوافق فوراً على صدور جريدة يومية للعمال، وطلب أن يتصل بالأستاذ محمود أمين العالم المسئول

عن دار أخبار اليوم لتوفير كل الإمكانيات لإصدار جريدة يومية للعمال! وقال لى أحمد فهيم عقب لقائهم بالرئيس إننا نريد أن تصدر جريدة العمال يومية ، وبسرعة وهذا هو رأى الرئيس وتلك هى تعليماته.. وأضاف: إننا مع إتمام بناء المبنى الجديد للاتحاد سوف ننشئ مطبعة ودار نشر عمالية كبيرة، وسوف تكون لدى العمال مؤسسة إعلامية تصدر الصحف وتصدر الكتب أيضا، وأعطانى رسالة عن الحركة العمالية حصل بها سليمان النخيلى على درجة الدكتوراه لتكون أول مطبوعات الاتحاد الثقافية ولأننا يجب أن نصدر سلسلة من الكتب شهريا وحتى تقام دار النشر، فقد أصدرنا تاريخ الحركة العمالية للدكتور سليمان النخيلى فى كتاب ثم أصدرنا بعد ذلك عدداً من الكتب. وكان من رأيى أن الرئيس جمال عبدالناصر يستطيع أن يوجه اهتمام أى صحيفة كبرى ولتكن جريدة الجمهورية لتهتم بالعمال وتكون معبرة عنهم دون حاجة إلى إصدار جديد يتكلف جهداً ووقتا، ومالا ويتطلب إمكانيات ليست فى طاقة اتحاد العمال الآن على الأقل.. وإلى أن تتوافر هذه الإمكانيات وإذا كنا نريد جريدة تعبر عن العمال فوراً، فإنه يمكن أن تتحول جريدة العمال إلى جريدة أسبوعية وذلك يحتاج إلى استعداد مدته شهر على الأقل بحيث يكون العمل خلاله جاداً.

وفي نهاية الجلسة التى حضرها عدد من أعضاء المجلس التنفيذى لاتحاد العمال ومستشاره القانونى جاد رضوان، قال أحمد فهيم: على بركة الله.. العمال أسبوعية كل يوم خميس ليأخذها العامل وتكون وسيلته للقراءة يوم إجازة الجمعة. ووافقنا جميعاً على أن تصدر جريدة العمال أسبوعية، ومن على باب المصعد، طلبنى أحمد فهيم فعدت إليه ليؤكد لى على مسمع من الجميع أنه نسى أن يطلب منى أن أتصل بالأستاذ محمود أمين العالم رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم» ليوفر لى ما أريده من إمكانيات بناء على أوامر الرئيس، وسيكون لديه علم بذلك.

وقلت له: نعم.. أذكر.. وقد أخبرتنى بذلك من قبل.. فضحك وهو يقول: طيب فيه حاجة ثانية قالها الرئيس، وما قلتش لك عليها إن الجريدة سوف تعفى من الرقابة فخد راحتك! وراجعته متسائلاً: صحيح الجريدة معفية من الرقابة.. وقال: أمال إيه.. إحنا شوية.. الرئيس بيحب العمال وبيثق فيهم، ومفيش رقابة يعنى فرصة نكتب اللى

احنا عاوزينه نعبر عن نفسنا بدون حدود.. يعنى أنت مش فاهم الخط السياسى أحسن من الرقيب وفاهم اللى إحنا عاوزينه ومواقفنا؛ زينا بالضبط. واتصلت بمحمود أمين العالم، فحدد لى موعداً فى اليوم التالى مباشرة، وكان واضحاً أنه يعرف سبب الاتصال.

وكانت المرة الثانية التى أدخل فيها دار أخبار اليوم.. المرة الأولى كانت بصحبة الزميل محمد تبارك عندما عرض علينا عبدالسلام داود مكلفاً من على أمين أن ننتقل للعمل فى دار أخبار اليوم.. ويومها رفضت.. ووافق تبارك... وفى غرفة رئيس مجلس الإدارة، وعلى ترابيزة الاجتماعات وجدت عدداً من الأشخاص، قدمهم لى الأستاذ العالم بأنهم مدير التوزيع، ومدير الإعلانات، ومدير المطابع!

وكان الأستاذ العالم متحمسا، وكان الآخرون ينظرون إلى الأمر على أنها صفقة وزبون.. وجريدة تضاف إلى الصحف التى توزعها الدار وتحقق من خلالها دخلاً، فقالوا إنهم لا يستطيعون أن يوفروا لها إعلانات، ومدير المطابع سيبحث التكاليف، ويقدم عرضاً، وسألنى هل سنوفر له نحن الورق أم أنهم سيتكفلون بكل شىء!

وأحسست أن حماس المسئول الكبير وحده لايكفى.. وأن الأهم هو الأجهزة المعاونة له.. وهذه الأجهزة لم تكن متعاونة فيما هو واضح، ويبدو أن محمود أمين العالم قد أحس بخيبة أملى فقال وهو يبتسم: نسينا الأرشيف وهو تحت أمرك فى أى وقت، وكان الأرشيف تابعاً له!

وكان العرض الذى تقدمت به مطابع أخبار اليوم واضح التطفيش وحتى إذا لجأت إلى رئيس مجلس الإدارة وأجرى تخفيضاً ـ مهما كانت نسبته ـ فإن العرض كان مرتفعاً جداً.. ونصحنى البعض باللجوء إلى مطابع دار الشعب ولديها استعداد وإمكانيات لطبع الصحف، وعندما التقيت برئيس مجلس إدارتها الأستاذ سيد إبراهيم وتعرفت عليه لأول مرة، كان شديد التواضع.. شديد التعاون.. وقال بصوت منخفض: إذا كانت المادة جاهزة هاتوها على طول.. ونادى المسئول عبده فضل الله وقال له: اعمل مقايسة لطبع جريدة وأعطاه المواصفات، وخد بالك إن دى بتاعتكم أنتم العمال، وبتاعة سيد إبراهيم كمان وهات المقايسة على طول.. وكانت تنقص

بأكثر من النصف عن التى قدمتها دار أخبار اليوم ولكنه نظر إليها، وأشار إلى عبده فضل الله ليتبادلا الهمس، ثم أمسك بالقلم وقال: وخصم ٥٪ كمان!

وكان كرماً كبيراً، من النوع الذى يزيد الطمع، فأحيانا يؤدى الكرم الشديد إلى زيادة نهم الآخرين، والتنازلات الصغيرة.. تقود إلى تنازلات أكبر!

وقلت له: هل نطمع فى غرفة نجلس فيها ليلة الطبع، وطلب إلى عبده فضل الله أن يخلى الغرفتين «اللى فوق» وقال: .و غرفتين على طول مش يوم واحد! وسألنى: إيه تانى؟.. ورددت: هذا أكثر مما كنا نطلبه وسوف يزورك أحمد فهيم لشكرك على موقفك.. ولما كانت الغرف مفروشة بالمكاتب وبالتليفون على سويتش دار الشعب فقد استوليت على واحدة منها.. والثانية كانت بمثابة صالة للتحرير بها خمسة عشر مكتبا، كل ما أضافه اتحاد العمال هو تركيب تليفون مباشر فى غرفتى وإمعانا فى الجشع فقد كانت هناك غرفة ثالثة صغيرة، استولينا عليها وتحولت إلى أرشيف!

❑

أعددنا جريدة العمال لتكون صوت الأغلبية التى طال حرمانها على حد نص التعبير الذى ورد فى ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه جمال عبدالناصر وتمت الموافقة عليه، وأصبح دليل العمل، وكان ذلك يتوافق مع فكرى وإيمانى بالثورة وبأن عبدالناصر أحدث تغييرات فى الفكر الاشتراكى وكانت تجربته مصرية ووطنية.. وتكونت أسرة التحرير لإصدار جريدة العمال من الشباب، وأغلبهم من الذين لعبوا دوراً فى الإعلام بعد ذلك، وكان معنا أيضاً: محمود المراغى فى السياسة، وفاروق أبو زيد فى الفن، وسعاد زهير فى المرأة، وسيد خميس فى الثقافة، ولينين الرملى فى الأدب، وسيد حجاب فى الزجل، والشيخ عبدالرحمن النجار فى الدين، وسامى محمد على سكرتيراً للتحرير، وعدلى فهيم مشرفاً فنياً وجمال الغيطانى والمجند يوسف القعيد قدما صفحة عن المعركة وكانت الأجور زهيدة أكبرها أجرى أنا شخصياً ١٥ جنيها كل أسبوع وصدر العدد الأول فى عيد العمال مايو ١٩٦٨، ونشرنا عن الجريدة إعلانا واحداً نصف الصفحة الثالثة الطولية فى جريدة الأهرام!

وليلة صدور العدد جاء أحمد فهيم من الاحتفال الذى حضره جمال عبدالناصر

فى مدينة كفر الدوار إلينا فى مطبعة دير النحاس التابعة لدار الشعب، وذهبنا جميعاً ومعنا أول نسخ من العدد الأسبوعى الأول للعمال لنسهر فى قهوة الفيشاوى!

واستقبلت الجريدة بترحاب لابأس به، إلا من عدد من الصحفيين الذين ظلوا محتكرين أبواب العمال فى الصحف، وكان رأيهم أنهم أولى بإصدار صحيفة اتحاد العمال الذى يتابعون أنشطته وسائر الأنشطة العمالية، وأنهم هم الصحفيون العماليون، ولا يعترفون بالدخلاء على الصحافة العمالية، وبعضهم نشر ذلك! وكان أحمد فهيم قد سلمنى بعض الأفكار لمقال له نشرته فى الصفحة الأخيرة بعد إعادة صياغته محافظاً على عناصره الأساسية يتحدث فيه عن ضرورة الصحافة التى تعكس مشاكل العمال، وقضاياهم، وتبرز مواقفهم، وصراعاتهم مع بعض الإدارات، وأن الجريدة سوف تكون لسانا للعمال حتى لو هاجموا الاتحاد ذاته...!

وتحمست باندفاع الشباب لكتابة مقال فى الصفحة الأخيرة من العدد الثانى بعنوان «إنها ليست صحافة الشعب» مهاجماً الصحافة عموماً وأبواب المجتمع فيها، وتقريبا كان بها تحليل لما قاله جمال عبدالناصر أثناء اجتماعه برؤساء التحرير عقب قرار تنظيم الصحافة، من أن الصحف تهتم بفلانة هربت مع فلان أكثر من اهتمامها بالمنتجين، وأنها تتحدث عن المدينة، ولا تذكر كفر البطيخ.. وهى قرية صغيرة فى ريف محافظة دمياط، والغريب أن صلاح جلال كتب تحقيقا فى الأهرام بعدها بأيام عن قرية كفر البطيخ.. وكان مقالى عنيفاً تعرضت فيه لما نشره أحد الصحفيين العماليين، فأبلغ النيابة ضدى.. وذهبت وحيداً دون أن يعرف أحد وأجبت عن أسئلة المحقق لمدة ساعتين. بعدها أفرج عنى من سراى النيابة.. وحفظ البلاغ!

❑

على أن المسألة لم تكن سهلة كما توقعنا، فمنذ اليوم الأول كان الرقيب يجلس على ترابيزة الاجتماعات فى غرفتى، يراجع بدقة كل كلمة، ويقرأ كل عنوان، ويوقع بعد ذلك على كل صفحة فى شكلها النهائى، ثم يراجع الجريدة المطبوعة على الصفحات التى وقعها، قبل أن يأذن بنشر الجريدة، وخروجها من دير النحاس حيث ماكينات الطبع «الروتاتيف».. وكان الرقيب مهتماً أكثر من اللازم بألا يفلت منه شىء اعتقاداً بأننى مشاغب وغير متعاون وأسعى للتحايل عليه!

وحدثت أزمة في العدد الثانى، أدت إلى مصادرته، فقد شطب الرقيب أخباراً من الصفحة الأولى، وأصررت على نشرها، وحدثت بيننا مشادة، انفعلت خلالها وطالبته بالخروج وقال: إنه ممثل وزارة الإرشاد وزاد انفعالى ومطالبتى بإخراجه كنت أحس أننى فى المركز الأقوى، وأننا متفضلون عليه بالسماح له برقابة الجريدة، ولدينا تعليمات واضحة من الرئيس لأعضاء المجلس التنفيذى لاتحاد العمال بألا تخضع الجريدة للرقابة، هكذا كنت أفكر بأنها فرصة لإعمال قرار الرئيس، والتخلص من الرقابة نهائيا، وعندما خرج الرقيب أحسست بالراحة ونزلت إلى المطبعة، ومعى بعض المحررين وسكرتارية التحرير نتابع توضيب الصفحات، وفجأة وجدت إلى جوارى العميد سيد زكى مسئول الصحافة بالمباحث ومعه حشد من المخبرين، قال لى إنه التقى بهم أثناء حضوره بالمصادفة، وبأدب شديد أخبرنى أن العدد مصادر، وأنه مكلف بعدم الإذن بطباعته.. وظللنا فى حوارات ومناقشات حتى منتصف الليل، وحضر أحمد فهيم وشارك فى جانب منها.. ثم خطر لى أن أستعين بصديقى ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية، وكان يقيم فى فندق «جراند أوتيل» وله تليفون مباشر فى الغرفة إلى جانب السرير، وأيقظته من النوم ورويت له ما حدث وطلبت إليه أن يتوسط فى منع المصادرة بالاتصال بوزير الإرشاد محمد فايق الذى تتبعه الرقابة.. بعد دقائق اتصل بى ضياء الدين داود وأبلغنى أن محمد فايق رفض.. وكان معنى ذلك أن العدد الثانى من جريدة العمال قد صودر، وأن الوليد قتل فى حفلة السبوع.. وقال أحمد فهيم فى أسى: «تعالوا يا ولاد أنا عازمكم على العشاء»!

وذهبنا أيضا لمقهى الفيشاوى ، وطلب لنا جميعا فولا وطعمية. وقلت له: نحن معزومين عند رئيس اتحاد العمال، ووكيل مجلس الأمة، ويكون الأكل فولا وطعمية ورد: ابعد عنى يا عبدالله أنا فقير.. وأنا بادفع من جيبى.. وكانت الشائعات تقول أنه كان بخيلاً، ولكن الحقيقة أنه كان نزيها شديد النظافة إلى حد الوسوسة بخصوص المال العام، وأموال النقابات، وكان يعيش فقط على قدر دخله المحدود كعامل نقابى متفرغ!

صباح اليوم التالى فى الثامنة صباحاً كنت فى مكتبى فى روز اليوسف، وكان رئيس التحرير الصديق أحمد حمروش فى مكتبه أيضا.. وذهبت أشرب القهوة معه، فإذا

به يقول «كويس يا عبدالله إنك جيت.. كنت سأطلبك.. أنت عملت إيه امبارح، ده محمد فايق زعلان منك جداً وهيعتقلك... ورويت له كل ما حدث وبالتفصيل، وكان النزاع بيني وبين الرقيب حول نشر تقرير كان قد كتبه الزميل سامى مسئول الصحافة بأمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكى، وكانت وجهة نظرى أن المشكلة ليست حول رأى، أو تحقيق، ولكنها حول خبر، وإذا فرض أن هذا الخبر غير صحيح، فإن هذا أمر يتعلق بالجريدة التى تفقد مصداقيتها، لذلك فليس من حق الرقيب أن يتدخل فى منع نشر خبر، وكان حول مواعيد الانتخابات فى الاتحاد الاشتراكى عند إعادة بنائه بعد برنامج ٣٠ مارس.

وقال أحمد حمروش: على العموم أنا اتفقت مع فايق أنك هتروح له، وهو منتظرك دلوقت!

وعندما التقيت مع محمد فايق، كان غاضبا جداً لأننى أهنت الرقيب.. ولأننى خرجت عن الخط.. وشرحت له وجهة نظرى، وأضفت أنه كان يستحيل موضوعيا أن أغير المانشت، فلم يكن لدى غيره، وكان الخطاط قد انصرف، وكانت مواعيد الزنكوغراف قد انتهت ومن الصعب أن نجد من يعمل الكلاشيهات.. فضلاً عن أن الخبر أحضره مسئول هو أحمد فهيم وهو وكيل مجلس الأمة.

وكان رد محمد فايق: أنه إذا صادفنى مأزق فى الأخبار اتصل بالدكتور سمير مدير مكتبه وقد استدعاه لحضور جانب من المقابلة،... وطلب منى أن يصدر العدد غداً الجمعة.. يتأخر يوم.. نعم.. ولكن لابد أن يصدر.. واتصل به سكرتيره ليخبره أن أحمد فهيم وعبداللطيف بلطية وكيل اتحاد العمال بالخارج، وفتح الباب الجانبى حتى أخرج دون أن يرانى أحد، وفى المساء وبينما نقوم بعمل تغييرات فى العدد جاء أحمد فهيم وأخبرته بمقابلتى لوزير الإرشاد ووجدته يعرف بها، واتصل بى الدكتور سمير ليبلغنى أن الخبر الأزمة ماشى، وأن الحظر رفع عنه.. وفى الصباح كان نفس الخبر هو مانشت جريدة الأهرام. ومانشت جريدة العمال!

وكان لهذه المشكلة ذيول، وخلفيات لم أعرفها إلا بعد سنوات عديدة عندما كانت اللجنة المصرية للتضامن، قد قررت أن تقوم بدور فى الوساطة بين مصر وليبيا خلال أزمة العلاقات الشديدة بينهما، وتكون وفد من اللجنة للقيام بهذه المهمة من: أحمد

حمروش رئيس اللجنة وعضوية محمد فايق، ويحيى الجمل، وعبدالله إمام وسعد كامل، وفى ليلة السفر اجتمع د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية بهذا الوفد، وقال إن الوفد شعبى، وليس لدى الحكومة أية توجيهات وشرح لنا سياسة مصر الرسمية حتى نكون فى الصورة، وأجاب عن تساؤلاتنا، وسافر الوفد إلى أثينا، ومنها إلى طرابلس، وقد اعتذر يوم السفر د. يحيى الجمل لمرض مفاجئ أصابه.. وفى العودة كان علينا أن نقضى الليلة فى أحد فنادق أثينا، وسهرت مع محمد فايق، وخلال الدردشة سألته عما إذا كان يذكر أنه قال لأحمد حمروش أنه سوف يعتقلنى ورويت له واقعة مصادرة العدد الثانى من جريدة العمال وقال: اعتقال لأ.. لم يحدث أن قلت ذلك... ولكنى أذكر واقعة مصادرة جريدة العمال، لأنها المرة الأولى فى عهدى بالوزارة مع واقعة أخرى مشابهة لجريدة الأهرام.. ولم تكن القضية هى الخبر.. ولا الجريدة، ولكنها كانت ما تردد حول أن الجريدة لا تخضع للرقابة، أى أنها تستثنى من الرقابة، وكانت المسألة إما أننى وزير للإعلام.. أو لا.. فالمسألة إذن لم تكن تتعلق بالجريدة، ولكنها قضية أخرى.

واستمرت الجريدة فى الصدور بلا متاعب مع الرقابة، فقد تأقلمنا معها، ، أو تأقلمت معنا، وكانت المتاعب فى صورة مناقشات، لم تحسم حتى الآن، فقد كان البعض من داخل اتحاد العمال، يرى أن جريدة العمال لابد أن يحررها العمال، ومن حيث المبدأ، فإنه لاغبار على ذلك، وكان فيها صفحة «بأقلام العمال» وكان كبار الحركة النقابية يكتبون، وكان سيد حجاب أو سيد خميس ينتقيان من أشعار العمال مساحة أسبوعية، وكان لينين الرملى يختار من قصص العمال ما ينشر.. أى أن العمال حقيقة كانوا بارزين فى تحرير الجريدة وكانت التحقيقات عن العمال وعن النقابات العمالية، وكان رأى العمال فى كل التحقيقات، وصورهم وإنجازاتهم، ومشاكلهم على كل الصفحات ولكن المطلوب كان هو أن يقوم العمال بكل العمل الصحفى.. وكنت أرى أن الصحافة مهنة، وأنه إلى جانب العمال، يوجد أيضا الصحفيون الذين يقومون بعمل تحقيقات وبالإخراج الفنى، وبالرسم وكان الفنان حجازى يقدم نصف صفحة.. ولايمكن أن نقول إن صحافة العمال تكون قاصرة على كتابات العمال وصحافة المرأة لاتنشر إلا آراء السيدات وإلا لما أصبحت هناك صحافة، وقالوا وقتها

إن العمـال مع إخوانهم الفـلاحين لهم ٥٠٪ وكنـت متحمسـاً لهذه النسبـة مع وضع ضوابط أكثرا إحكاما تسمح بدخول العـمال والفلاحين الحقيقيين مجلس الأمة، وأن غير الـعمال وغير الفـلاحين قد اغتصبـوا مقاعدهم فـى المجلس من خلال التـعريف الفضـفاض، الذى أفرغ منذ وقـت مبكر النـص من مضمونـه، وأن على التنظـيمات النقابية أن تؤهل العمال والفلاحين وتسلحهـم بالعلم وبالمعارف المختلفة حتى يكونوا فى مستوى يجعلهم قادرين على إعطاء فاعليـة حقيقية للنص، بحيث يعبرون حقاً عن وعى عن الفئات التى ينتسبون إليها، وأننا يمكن أن نحتكم إلى النص بأن تكون مساحة من الصفحات، النصف أو أكثر من تحرير العمال بعد تدريبهم على العمل الصحفى، وكنا نصـطدم بأن الصحفى لابـد أن يكون عضواً بالنـقابة، ولو اتبعت هـذه القواعد، لتحول العامل إلى فئات، وانفصل عن العمال ولم يعد جديراً بتمثيلهم!

وهى قضية معقدة، وأعـتقد أنها لم تجد حلاً، وإن كانت فكرة التعـبير عن العمال ذاتها قـد تلاشت ولم تعد مـوضع اهتمام مـن أحد بل إن المطلـب عند الكثيـرين هو الإجهاز عليها أيضـاً بحجة أن العمال والفلاحين لم يعودوا فى حـاجة إلى حماية مع أنه كلما زادت الفوارق، كانت الحماية أوجب.

❏

كان صوت جريدة العمال، عالياً أكثر ممـا هو مطلوب.. وكان من رأى أحمد فهيم أنه لا حماية لأحد، وأنه ليس هناك من هو فوق النقد، وكان الشباب متحمساً لايعجبه العجـــب، وأعطيتـه أوسـع فـرصـة للتعـبـير، ولعمل تحقيـقـات عـن كـل القـضـايا المتـفجـرة، بشـرط أن تحوى كـل وجهـات النـظر.. الـعمـال.. وأصحـاب العـمل أو المسئولين، والتنظيم النقابى أيضاً!

وكانـت أول مشكـلة فـى تحقيـق قام به شـاب هو سـيد شحـم عن مديـنة المحـلة الكبرى.. المـدينة ذاتها وليـس مصنع المحلة، وكـان عنوانه «مدينـة الثياب... مهلـهلة الثياب».. وغضب رئيـس الشركة إبراهيم سالم محمديـن، ولم أكن أعرف أن شركة المحلة تعـتبر المدينة تـابعة لها، فقد كـان تصورى أن الشركة تـابعة للمديـنة، واتضح العكس فالشركة تمتد بنفوذها حتى إلى المحافظة كلها!

وكان أحمد فهيم أساسًا عاملاً للنسـيج، وكانت الدراسات تقول إن عمال النسيج

هم الأقل وعياً، بينما يقف فى المقدمة عمال الطباعة اعتماداً على أنهم يحتكون بالورق والكتابة.. وأن العمال الحقيقيين هم عمال الصناعة الثقيلة.. ولم تكن هذه الدراسات صادقة، وفقاً للمعايشة العملية،.. فقد كان أحمد فهيم أكثر وعياً، وأكثر إدراكاً ولم يفقد أبداً ثوريته التى سمعت عنها عندما كان عاملاً نقابياً صغيراً واعياً شديد الحماس للعمال، والانحياز للعدل، وحريصاً على المال العام.

❑

ومرض أحمد فهيم، وكان مرضه خطيرا.. ودخل مستشفى القوات المسلحة بالمعادى للعلاج.. وكنت ـ وأسرة التحرير ـ نتردد عليه يوميا تقريبا.. وقلت له: ما رأيك.. أجرى معك حواراً.. أنشره على أنه حوار من فراش المرض..

وقال ضاحكا: تقصد من فراش الموت... ورددت أعوذ بالله.. سوف تخرج لنا، وتعزمنا على العشاء فى الفيشاوى.. هذه المرة كباب.. وقال: أبداً إن كان لنا عمر.. هما الفول والطعمية برضه يا عبدالله..إحنا عمال مش أفنديه زيكم.. وحاولت أن أساومه، وأن أرفه عنه، وأطيل الحديث معه لأنسيه مابه من آلام: طيب إيه رأيك فى كبده ومخ زين من عند الحسين.. هو الراجل كاتب كده.. وضحك وهو يقول: أبداً.. فول وطعمية.. أحمد فهيم ما بيرجعش فى كلمته، وقلت: خلاص ما ترجعش.. بس بعد الأكل تجيب لنا مهلبية من عند المالكى وسطل عناب من الراجل اللى جنبه.. وقال: خلاص!

وأجريت الحوار مع أحمد فهيم فى نفس اليوم ونشر فى الصفحة الأخيرة تحت نفس العنوان الذى اقترحته أنا: «أحمد فهيم يتحدث من على فراش المرض»...

وكان آخر حوار معه.. كما كان حديثى حول العشاء هو آخر حديث لى معه.. بعدها بيومين اثنين أيقظونى من اتحاد العمال بعد منتصف الليل قائلين إن أحمد فهيم قد انتقل إلى رحمة الله.. وذهبت ـ فجرا ـ للاتحاد، وناقشت معهم كل الإجراءات، وكتبت النعى، وبيان الاتحاد الذى يعلن وفاة المناضل النقابى الشريف أحمد فهيم، وكانت الدموع تسيل من عينى وكانت جنازته مهيبة ورهيبة شارك فيها حشود العمال وهى من الجنازات القليلة التى سرت فيها وراء النعش.

بعد صدور العدد التالى ذهبت إلى نائب رئيس الاتحاد عبداللطيف بلطية، أعلنه أننى لن أواصل عملى فى الجريدة، وأن عليهم أن يبحثوا عن رئيس تحرير آخر، وكان عبداللطيف بلطية رجلاً ناعماً، لا تعرف ماذا يدور داخله، وسألنى عن السبب وكان يستعد لرئاسة اتحاد العمال، وعينه على وزارة العمل، فقد تركها أنور سلامة، ورفضها أحمد فهيم، وتولاها كمال رفعت.. وقلت له: إن أحمد فهيم هو الذى استدعانى، وهو الذى كلفنى، وقد ارتبطت به.. وقال: ولم ترتبط بى..؟ أنا كنت حاضر الاتفاق، الذى تم بيننا، وإذا كنت عاوز عقد نكتب لك عقد.. وقلت له: أنا لا أريد عقداً، فلن أبقى فى مكان لمجرد أنه يربطنى به عقد، فلا قيمة عندى لأى تعاقد، لكنى أحس أن الجريدة سوف تقع فى قبضة اليمين.. هكذا قلتها.. ربما عن غير إدراك حقيقى، ورد الرجل ببساطة: يعنى تسيبنا علشان اليمين ياكلنا!

كان أحمد فهيم فى رأيى هو الضمان لاستمرار خط الجريدة دون أن يهادن، وكان جريئا وواعياً ومتحمساً بشكل يفوق حماس الشباب الذى قاد معارك على الصفحات بصوت عال، ونبرة حادة! وفيما بعد استطعت أن أحصل على كلمة قالها جمال عبدالناصر فى أول اجتماع مغلق للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى تأبين أحمد فهيم، ونشرتها فى الجريدة.

❑

تولى عبداللطيف بلطية مسئولية اتحاد العمال، ثم تولى مسئولية وزارة العمل، وكان أمينا مساعداً لعبد المجيد فريد فى لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة، وكان مقرها فى شارع صبرى أبو علم مكان بنك قناة السويس الآن.

وكنت قد بدأت عقد سلسلة من الندوات مع المسئولين.. يحضرون إلى مقر الجريدة بشارع قصر العينى، ويلتقون بأسرة التحرير، وفى هذه الندوات جاء ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى وكمال الدين رفعت وزير العمل، وعبده سلام وزير الصحة وأحمد مصطفى وزير استصلاح الأراضى، وحكمت أبو زيد مسئولة التثقيف فى الاتحاد الاشتراكى، وقد غضب عبداللطيف بلطية ـ وكان لم يصبح وزيراً بعد ـ لأننى لم أخطر اتحاد العمال ليكون فى استقبال هذه القيادات، وعبثاً حاولت إفهامه أن هؤلاء يحضرون لعمل صحفى، ويجيئون

بطلب من الجريدة، ولو كان اتحاد العمال يريد استضافتهم، أو مناقشتهم، لطلب إليهم ذلك الاتحاد، ولكنهم هنا لعمل صحفى.. وقال: معقول قيادات كبيرة تيجى جريدة الاتحاد وأنا مش موجود.. وقلت له: هم يحضرون لمناقشة مع الصحفيين فى ندوة مفتوحة، لكل المحررين، ونحن نرحب بأن يقترح الاتحاد أسماء عدد من المسئولين لمناقشتهم ويمكن أن أخطر الاتحاد بمن سنستضيفهم ليثرى أعضاء الاتحاد المناقشة بما لديهم من أسئلة تهم الاتحاد حتى يوجهها إليهم الصحفيون.

ولكنه لم يقتنع على كل حال!!!

ولم يكن اتحاد العمال يتحمل كلمة ضده، ولم تكن قيادات النقابات يطيقون أى نقد يوجه إليهم أو إلى الشركات التى يعملون فيها، وكان أحمد فهيم قد قال وأمامهم بشكل حاسم أننا ندافع عن العمال.. وليس عن قيادات النقابات ونعطى قيادات العمال فرصة للرد وإبداء رأيهم.

واتجهت إلى إجراء سلسلة من الحوارات مع قيادات العمل النقابى، وخصصت الصفحة الأخيرة لهذه الحوارات، أستعرض من خلالها النقابة العامة وتاريخها، وتاريخ القائد العمالى الشخصى، ودوره، والمشاكل التى تواجه عمال هذه الصناعة سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص!

وذات يوم جاء إلى مقر الجريدة أسعد راجح، لايبدو عليه أنه عامل، وهو عضو فى المجلس التنفيذى ومنتخب من الإسكندرية، وجلس فى مكتبى وطلب منى البروفات ولما سألته عن السبب، قال إن اتحاد العمال اختاره لكى يمثله فى الجريدة، ويراجعها قبل الصدور، وانفعلت وقلت له: إننى المسئول هنا، وإذا كان اتحاد العمال لديه ملاحظات أو يريد نشر أو عدم نشر أى شىء يرسله لى.. وأنا أتولى تنفيذ ما يخدم رؤيته فهذا حقه، ومن حقه أيضا أن يحاسبنى على ذلك.. وأصر قائلاً: إنه عضو المجلس التنفيذى لاتحاد العمال وقد فوضه الاتحاد فى الإشراف على الجريدة، واحتدت المناقشة بيننا، ورفضت أن يرى سطراً واحداً مما سينشر بالجريدة، وقلت له: إنك تستطيع أن تذهب إلى الاتحاد وترسل لى قراراً من سطر واحد بالاستغناء عنى، ولكن مادمت موجوداً فلن أسمح برقابة علىّ..

وكانت أزمة، ولكنه على كل حال لم يدخل إلى مقر الجريدة مرة ثانية بعد زيارته الأولى... واعتبرت الأمر منتهيا عند هذا الحد.. ولكن يبدو أن الأمر لم يكن كذلك.

كان يوم وفاة عبدالناصر تاريخيا ومشهوداً فى تاريخ مصر، اتصل بى فى وقت مبكر عادل حبيب مسئول التثقيف فى أمانة القاهرة، وأبلغنى النبأ قبل أن يذاع.. وعاودت الاتصال به مرة ومرة لأستفسر منه عن صحة الخبر.. وعاد مرة ومرة يؤكده لى.. وكان يبكى.. وكنت متماسكاً وقد نزل على هدوء شديد.. وفكرت فى العدد الذى سيصدر فى اليوم التالى، وعلى الفور بدأت العمل وحدى، وفيما بعد، وقد أذيع النبأ الفاجع توافد على الجريدة حشد من الشباب، وأعددنا عدد الجريدة، ودفعنا به إلى المطبعة ليصدر ظهر اليوم التالي قبل موعده بعدة ساعات، وطبعنا منه ١٢٠ ألف نسخة وكتبت مقالا منفعلاً فى رثاء عبدالناصر واختاره عبداللطيف بلطية لينشر باسمه، وطلب منى أن أكتب فى الجريدة بيانا ينعى فيه الاتحاد الزعيم الراحل.. وأطل سامى محمد على من زجاج نافذتى على شارع قصر العينى، ورأى أن كل شخص يمر معه جريدة العمال، وكان بائع الصحف على الرصيف المواجه لدار الشعب قد طلب ألفى نسخة ودفع ثمنها، وملأ الشارع بالأطفال الصغار الذين ينادون على العدد الذى تتصدره فى صفحة كاملة صورة البطل الراحل، والذى جعل صفحته الأخيرة مجموعة صور لجمال عبدالناصر فى مراحل حياته المختلفة منذ الطفولة... وقال سامى محمد على: إن هذا يوم مشهود فى تاريخ جريدة العمال لن يتكرر أبداً! وكما كان هذا اليوم مشهوداً فى حياة جريدة العمال لن يتكرر، فقد كان أيضا مشهوداً فى تاريخ مصر، ولن يتكرر أبداً.

بعد أن انتهيت من إتمام العدد نهائيا، نزلت إلى الشارع لأول مرة، وكان النبأ قد أذيع، وخرجت الجماهير باكية بطريقة تنم عن الحزن العميق.. وسرت وحيداً إلى ميدان التحرير، وكانت به مساحة مزروعة أمام مقهى «استرا»، وجلست على الحشائش» وانخرطت وحدى فى بكاء عميق، وكأننى كنت أخفى حزنى وآلامى، لقد أحسست مثل هؤلاء جميعاً أننى أصبحت يتيما، وأننى فى العراء، بلاسقف يحمينى لقد نزع عن العمال ـ التنظيمات والجريدة ـ الغطاء الذى يقيهم من العواصف وكان ذلك ـ فى تصورى ـ إحساس كل هؤلاء الذين خرجوا من تلقاء أنفسهم، وقد شعرنا

جميعاً بالضياع، فقد كنا ونحن فى أشد الظروف قسوة ننام ونحن مطمئنون إلى أن هناك من يسهر على راحتنا، وتوفير الحماية لنا.. كان الأب لهؤلاء جميعاً حتى الذين يكبرونه سناً، وبفقد عبدالناصر.. وبفقد أحمد فهيم رأيت أن الجريدة قد أصبحت يتيمة وأن هذا الصوت آن له أن يرحل هو الآخر..

❑

أثناء أزمة مايو ١٩٧١، رفض عبداللطيف بلطية أن يقدم استقالته مع الوزراء، الذين قدموا استقالاتهم وكان سعد زايد قد ذهب إليه وطلب منه الاستقالة إلا أنه رفض وقال إن له صفة أخرى غير أنه وزير للعمل ، وهو أنه رئيس اتحاد العمال، واستقالته ليست سهلة.. وقد ذهب إلى المحكمة كشاهد إثبات، ولكن السادات لم يمهله فقد أصدر قراراً بحل الاتحاد الاشتراكى، وجميع النقابات، والاتحادات، وأجرى انتخابات جديدة فى محاولة لإقامة دولته على مراحل.. وكان الذى يشرف على إعادة البناء الدكتور عزيز صدقى، وجاء اتحاد عمال جديد.. رئيسه صلاح غريب من عمال النسيج أيضا بالإسكندرية، وقد عين وزيراً للعمل، ولم يكن يريد أى مشاكل أو متاعب ولم يكن حتى يريد استمرار الجريدة.. وجاء أحمد الرفاعى رئيسا لنقابة عمال الزراعة وكان من قبل يعمل مستشاراً قانونيا لنفس النقابة عندما كان يرأسها صلاح أبو المجد ولم يكن مهضوماً أن يتولى أحمد الرفاعى مع كل تاريخه النضالى مسئولية هذه النقابة العمالية لقد كان الرفاعى مدافعاً عن حقوق العمال ولكنه يصعب تصور أن يكون محام رئيساً لنقابة عمال التراحيل.

وأصبح أحمد الرفاعى نائباً لرئيس اتحاد العمال.. وكان صديقا قديماً طلبت لقاءه، وجلسنا فى روز اليوسف ثم بعد ذلك التقينا أكثر من مرة فى المقهى المجاور لروزاليوسف.. وطلبت إليه أن يتوسط لدى اتحاد العمال لكى أحصل على أى مكافأة لنهاية الخدمة لأننى لن أستطيع الاستمرار أبداً تحت أى ظرف.. بعدها جاءنى على أساس أنه قدم لى خدمة، وأعطانى ثلاثمائة جنيه.. وكان مبلغاً كبيراً حصلت عليه وشكرته، وسافرت إلى رأس البر حتى أبتعد عن الجو.. خاصة أنه قد بدأ الاقتتال حول رئاسة تحرير الجريدة، وبدأت معركة شرسة، كل يريد أن يقدم رجله حتى من غير الصحفيين.. وبعد سنوات قال لى حامد زيدان، وكان البعض يحاول إقحامه فى

معركة رئاسة التحرير، فقد كان محرراً عمالياً لجريدة الأخبار.. قال لى إنه كان يحضر مؤتمراً عمالياً فى جنيف والتقى بالمصادفة بالأستاذ أحمد الرفاعى، وأبلغه أنه عمل على إخراج عبدالله إمام من الجريدة وكان ذلك ـ ربما ـ فى محاولة للتقرب من حامد زيدان الذى رشحته الشائعات كرئيس للتحرير ولم يكن ذلك صحيحاً.. وعلى كل حال فإنه هو نفسه لم يستمر فى اتحاد العمال، ولا فى نقابة عمال الزراعة، لقد استعان السادات فى البداية بالماركسيين.. ثم أخرجهم، وجعل ظهورهم إلى الحائط، وأخذ يتدرب على إطلاق النار عليهم.. وكان قد أدخلهم الوزارة، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى كما عقد أول معاهدة صداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى!!!

وكان الذى هزنى حقاً هم مجموعة الشباب الذين رفضوا الاستمرار فى العمل بعد تركى للجريدة ولم أكن راغباً في ذلك، ولم أطرب له فقد تشبعوا بخط الجريدة، وأحسوا أن ثمة فترة قادمة لن تمكنهم من مواصلة المشوار كما كان ولم يكن بالجريدة أى من الصحفيين الذين عينوا.. فقد رفض الاتحاد مبدأ التعيين.. لأن العمال دائما هم أسوأ أصحاب عمل.

حياتى فى الصحافة

3

العربى .. قتل الحلم

دار الخيّال



عندما صدر حكم بقيام الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، كنا عائدين من حضور مؤتمر فى ليبيا. ونمضى الليلة فى فندق «المسيرة» بمدينة طبرق فى طريق عودتنا البرية إلى مصر. وكان يجلس معى فى الغرفة: كرم جبر ومجدى مهنا وإيهاب إمام وقد فتحنا الباب ليخرج الدخان، ولاحظنا حركة غير عادية واجتماعات فى حجرة الأستاذ فريد عبدالكريم، ولم نتبين سببها.. وأخيرا عرفنا أنه فى اتصال تليفونى مع القاهرة جاء نبأ بأن المحكمة أصدرت حكمها بقيام الحزب الناصرى وأن هذه الاجتماعات بسبب قيام الحزب.. وربما كانت اللقاءات هى إرهاصات ما حدث بعد ذلك .. وبعد أيام قليلة من وصولنا، التقيت مع ضياء الدين داود ودار بيننا حوار طويل حول الحزب الوليد وقلت له خلال هذا الحوار:

ـ أرجو أن تكون متأكدا أننى بعيد تماما عن صحافة الحزب فلن أكون أبدا ضمن العاملين فيها وقلت تبريراً لذلك أننى ـ عكس غيرى ـ من الذين يتعدون بقدر إمكانهم عن المناصب، وأعتقد أن قيمة الكاتب أو الصحفى فى الكلمة التى يكتبها، وليس فى المنصب الذى يحتله. كما كان عندى عرض لإعادة طبع عدد من كتبى ورأيت أنها صدرت فى ظروف غير طبيعية من ناحية السرعة ولابد أن أعيد كتابة أجزاء منها بشكل أفضل وعلى ضوء ما توافر لدى من معلومات جديدة وكان لدى مسئوليات والتزامات مالية يصعب توفيرها فى ظل الانقطاع لجريدة حزبية تستلزم

التضحية والعطاء أكثر من الأخذ... وكان لدى أولا وأخيراً إحساسي بأن من سيدخل هذه المسئولية بقدميه سوف يخوض صراعات لا أول لها ولا آخر، ولم يكن لى طاقة بها.

لقد خلفت الفترة الطويلة التى مضت منذ محاولات قيام الحزب ـ وربما من قبله ـ والرفض المتكرر؛ محاولات استقطاب كثيرة.. وتكونت مجموعات من الناصريين كل له حائط يستند إليه سواء من العمل أو التنظيم أو الاتصال!

وكل واحد من هؤلاء يحتكم على مجموعة ويتصور أنه أولى بالزعامة وأولى بالمناصب.. فقد جاء الحزب، ومعه لابد أن تنتهى دوامة المتاعب والناصريون قاعدة عريضة تملأ الشارع .. وفى تقديرى أن بينهم أكبر عدد من الصحفيين والكتاب الأكفاء، وكل من هؤلاء يتطلع إلى موقع ويريد أن يكون مسئولا ويرى أنه أحق بأى منصب.. وليس هناك إنسان يظن أنه ليس جديرا بأى موقع مهما كان!!!

لذلك فإن أى مسئول ـ مهما كان ـ سيتولى موقعا فى صحيفة الحزب لابد أنه سيواجه بحرب أهلية شرسة كان متصورا أن تكون أخلاقية ـ إذا كان فى مثل هذه الحروب أخلاقيات ـ ولم أكن فى حاجة إلى أن أدخل أتون هذه الحرب ورشحت محمد عودة ولكنه اعتذر فرشحت محمود المراغى.

وبعد أيام أخبرنى ضياء الدين داود أنه سوف يلتقى بمحمود المراغى ليعرض عليه الأمر واتفقا أن أكون موجوداً.. وفى اللقاء عرض ضياء الدين داود على محمود المراغى رياسة تحرير صحيفة الحزب التى لم يتحدد اسمها بعد، بعد مقدمة قصيرة عن الحديث حول الحزب واستمارات العضوية وحجمها وكلام من هذا القبيل.. وبعد أن استمع محمود المراغى إلى العرض ـ الذى كان ولاشك يتوقعه عندما اتصل به ضياء الدين داود ليلقاه فى أمر هام ـ قال المراغى:

ـ إنه يعتذر عن العرض.. والفترة القادمة تحتاج إلى نوعية من العمل والتصادم لايريد أن يقحم نفسه فيه.. وحاولنا ولكنه كان مصراً على الاعتذار ورشح عبدالله إمام ورفضت فوراً، وبدأت الصحف المصرية والعربية تخترع ترشيحات لأسماء صحفية كثيرة لتولى مسئولية رئاسة التحرير وكانت هذه الضجة فى حد ذاتها كفيلة

بأن تـوحى أن أى مـسئول سـيقـع الاختيـار علـيه سوف يـواجه بـعاصفـة من الـذين رشحتهـم الصحف وكانت كلهـا ترشيحات صحفـية بل إننى أعتقد أن الـبعض هو الذى أطلق شـائعات حول ترشيح نـفسه.. وأوحى للصـحف بنشرها حتـى يكون فى الصورة.

وكانت البداية اقتـتالا حول منصب.. لا أحد يعرف مدى الإمكانـيات التى يمكن أن تتوافر لنجـاحه.. لا أحد يعرف اسم الصحيفة التـى سوف يصدرها الحزب.. ولا أحد حتى من الذين يتفاوضون مع البعض يملك الإمكانيات المادية لإصدار صحيفة. ولم تكن هذه المسائل ذات الأولوية مطروحة على بساط البحث.

وعلمت أن طلبا قدم للمجلس الأعلى لـلصحافة، لإصدار صحيفة للحزب باسم «العربـى».. وأن رئيس التـحرير هو كامـل زهيرى وكما هـى العادة فإن اسـم كامل زهيرى أثار أيضا تعليقات بين رفض وقبول.

وهو أمر طبيعى، ومـنطقى ولكنه فى حالة الحزب الناصـرى كان الرفض أكثر من المتوقع، وكان التأييد أيضا أكثر من المتـوقع.. وكان اسم «كامل زهيرى» جديرا بالتأييد من الجميع، فـلا أحد يمكن أن يقلل من دوره كـكاتب، ووجوده يعتبر إضـافة مهمة، ولكن هذا الاسم الكبير خضع للمزايدة .

ومرت الأيام والشهور، وحدد أكثر من موعد لـلإصدار ولم تكن هناك أية تباشير تدل عـلى الصـدور وعاش الحزب أزمـة إصدار الجريـدة ! وعقد المؤتمر القـومى.. وليس للحزب صحيـفة.. اجتمعت اللجنة المركزية دون صحـيفة للحزب.. اشتدت حرارة الحمـلة على الحـزب، والحديث عن الانشـقاق فيه بـأكثر مما يـجب وصورت بعض الصحف الحزب وقد انهار، وبدأت فيه حرب أهلية طاحنة!

مع كل صـباح، ومع ازدياد الهجـوم على الحزب، وعلى عـبدالناصر بالـذات بعد بروز كيان يجسد أفكاره، كان الجميع يـتساءلون أين صحافة الحزب؟ ولماذا لم تصدر الجريـدة؟ خاصة وقد أعـلن عن اسمـها واختيـار واحد من كبـار الصحفـيين رئيـساً لتحريرها واختيار مقر لها، وزود بآلات الكـومبيوتر اللازمة لصف الصفحات.. وفى كل لقاء مع قيادات الحزب، كان السؤال المطروح: أين صحيفة الحزب.. ومتى؟!

وفى كل مرة يتحدد موعد.. ثم لا يصدق!! ومع تحديد كل موعد تنشر الصحف أنباء عن هذا الموعد ووقعت قيادات الحزب فى حرج ، وبدا كلامها على أنه مجموعة من الأكاذيب التى لا تصدق.. وكان هناك باستمرار من يغذى هذا الإحساس، سخطاً أو طمعاً، أو عن غيرة على الصالح العام.

وأخيراً تم حسم الأمر على أساس تحديد موعد نهائى للصدور لابد من التزام الجميع به وأخطرت كل قيادات وقواعد الحزب بهذا الموعد. وقرر كامل زهيرى أن يتنحى وكان حازماً وحكيماً فى هذا القرار الذى لم نتعظ به.

ذات ليلة.. ليلة خميس وفى كافيتريا فندق شبرد، وعلى غير موعد جاء ضياء الدين داود ولما وجدنى سألنى عن محمد عودة لأنه اتفق معه فى اجتماع المكتب السياسى أن يلتقيا هنا، وعندما جاء، قال ضياء: أنا أطلب منك ومنه النجدة والإنقاذ.. فمن الواضح أن الجريدة لن تصدر.. الأسبوع القادم، وكامل زهيرى اعتذر، وأنا فى مأزق.. ولابد أن تصدر الجريدة فى الموعد.. وقال عودة إن بناء جريدة أشبه ببناء عمارة، ولا يمكن أن تبنى عمارة فى أسبوع واحد تحت أى ظرف، هذا إذا كانت الجريدة أسبوعية، أما إذا كانت يومية فإنها أشبه بناطحة سحاب وبناء ناطحة السحاب يحتاج إلى سنوات.

وكان واضحاً أن الكلام فى هذا الاتجاه يزيد من روح اليأس لدى ضياء الدين داود الذى لم يكن متقبلاً أية أعذار حول سرعة إصدار الجريدة هذا الأسبوع. إذا أمكن.. وكان ذلك أمرا مستحيلاً ، واقترح عودة أن تقسم العملية إلى قسمين: الأول ـ وهو العاجل ـ إصدار الجريدة أسبوعياً، ويتولاه محمود المراغى، والثانى وهو الإصدار اليومى ويتولاه عبدالله إمام.. وذلك إنقاذاً للموقف الحرج.

واقترحت أنا أن يتولى العدد اليومى محمد عودة، وأن أكون معه بقدر إمكانى، ولكنه قال إن العكس هو الصحيح.. فسأكون مسئولاً عن الجريدة اليومية، ويعاوننى هو، وأمسك بورقة وكتب تصوراته ليهون من الأمر لدى ولكننى رفضت.

وأعيد تكرار العرض.. وأعدت الرفض قاطعاً بأن طريقى ليس تولى أية مسئولية، وأنه سبق أن عرضت على مسئوليات لقاء بعض التنازلات ولكننى رفضت، كما أنه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى تلك الفترة جاءنى عرض من صحيفة عربية جديدة، لفتح مكتب لها فى القاهرة، بحيث تعد الصحيفة كلها فى القاهرة، وترسل بالقمر الصناعى للطبع فى الخارج فى أكثر من بلد عربى وأوروبى؛ فقط يضاف إليها بعض الأخبار المحلية فى الصفحة الأولى، وتغييرات طفيفة فى الصفحات الداخلية، وقد تحدثت مع بعض الزملاء فى أن يحملوا العبء عنى، بحيث أتولى الإشراف السريع إزاء إصرار الجهة الناشرة على وجودى، وبدأت أيضاً فى بحث إيفاد عدد من شباب الصحفيين ليعملوا هناك حيث مقر الجريدة الرسمى فقط. بعد يوم واحد طلبنا الفريق محمد فوزى، محمد عودة وأنا وفى منزل الفريق وجدنا سامى شرف، واللواء صابر عثمان.. وكان الحديث عن الجريدة.. وأيضاً عن رفضى تولى مسئولية رئاسة التحرير وتحدث محمد عودة عن رؤيته لإنشاء مؤسسة إعلامية للحزب تصدر الصحف، والكتب، وتطبع شرائط خطب عبد الناصر، وربما يكون أمامها مجالات أوسع للإنتاج الإعلامى، وأن حزباً يحمل اسم عبدالناصر لابد أن تكون له هذه المؤسسة التى تقوم على أساس علمى!

ومرة ثانية بدأت تمارس علىّ الضغوط لأتولى مسئولية رئاسة التحرير ولكنى رفضت أيضا ويبدو أن الأمر قد استقر فعلاً على اقتراح محمد عودة بأن تكون هناك جريدة أسبوعية، وأخرى يومية، وكان السؤال الذى طرحته: لماذا جريدة يومية.. ألا تكفى الجريدة الأسبوعية؟!! وكان الرد من الجميع: إن حزباً يضم تياراً عريضاً مثل التيار الناصرى لا يمكن أن تكفيه حتى جريدة يومية فقط.

وكان المطلوب البدء وفوراً بالجريدة يومية، ومع اقتراح محمد عودة تعدل الأمر لتصدر جريدة أسبوعية، وبعدها بشهر واحد تصدر الجريدة اليومية.

والحقيقة أننى إزاء هذه الضغوط من الكبار، ومن الزملاء الشبان الذين التقيت بهم، بدأت أفكر فى الأمر لأول مرة! وكان تفكيرى سؤالا واحدا أوجهه إلى كل من أعرفه ، وخاصة الصحفيين .. ما هى رؤيتك لإصدار جريدة حزبية.وكان لابد أن أذهب أولاً إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل وكتبت فى كشكول أمامى ما قاله بالضبط، وقد تعجب هو لماذا أكتب، وسألنى ماذا أكتب؟، وقلت له إنها بعض الملاحظات حتى يمكن الرجوع إليها لمن يقبل تولى هذا المنصب...!!

ودعانى الأستاذ محمد فايق.. على العشاء مع محمد عودة فى نادى السيارات لأنه يريد أن يتحدث معنا. وفى العشاء، قال إن سوء الحظ دائماً يصادفه معى فى أمور بسيطة.. وأننى السبب فى خلق مشكلة رئاسة التحرير منذ البداية لأن اعتذارى هو الذى جعل المسائل تصل إلى هذا الحد.

ومرة ثانية بدأ يمارس أسلوب الضغط فى ضرورة قبول مسئولية العدد اليومى.. وكأن المسألة أصبحت مقررة.. جريدة يومية.. وجريدة أسبوعية مختلفة، ورئيسا تحرير، ولابد أن ذلك سيتبعه بالضرورة أقسام مختلفة، وأقسام مركزية هى أقسام الخدمات غالباً كالأرشيف، والتوزيع، والتصوير، والمراسلين والقسم الخارجى وغيرها مما يمكن الاتفاق عليه.

واجتمع المكتب السياسى للحزب، وشكل لجنة برئاسة حامد محمود للتفاوض مع المرشحين لرياسة التحرير، وتقديم تقرير للمكتب خلال أسبوع.. واجتمع بعض أعضاء اللجنة فرادى، بعدد من الزملاء.. وأبلغت تليفونياً أننى مدعو للاجتماع مع آخرين بحامد محمود فى مقر الجريدة وقررت عدم الذهاب، فأنا لا أريد هذه المسئولية، ولا أريد أن ينسب إلى أننى ذهبت إلى مقر الجريدة .. وجاءنى عبدالعظيم المغربى فى مجلسى بفندق شبرد وسألنى عن أسباب عدم حضورى، وقلت له لأننى أولا لا أريد المسئولية، وأن إصدار جريدة يومية يتطلب استعداداً قدره كذا وكذا ورددت أمامه ما سبق أن قاله لى هيكل بالنص.. وكان مسجلاً فى كشكول بين الأوراق التى أحملها فى حقيبتى أخرجته لأقرأ منه.. الأمر الذى دفعه للاعتقاد أن هناك اتفاقاً أكيداً على أن أتولى المسئولية وأننى أعد لها فعلاً ولم يكن ذلك صحيحاً فإذا كان هناك اتفاق، فلماذا التمثيليات؟! ولماذا الإخفاء، ولماذا كل هذه التدخلات؟! التى يشهد رجال كبار بحكم مواقعهم، وبحكم سنهم... بأنهم ساهموا فيها..!

فى المساء.. جاءنى فتحى محمود عضو المكتب السياسى، ومسئول العمال فى الحزب وكنت أكن له تقديراً خاصاً إذ تربطني به صلة حميمة منذ كنت رئيساً لتحرير جريدة «العمال» التى كان يصدرها الاتحاد العام للعمال، وكان هو رئيساً ناجحا لنقابة عمال التجارة. وكان عضواً بلجنة الحكماء التى عهد إليها التحدث مع

الصحفيين المرشحين لرئاسة التحرير . وأخبرته برفضى. وفى يوم اجتماع المكتب السياسى اتصلت به تليفونياً، وقلت له: إننى أعتقد أن لى عليك من الدلال ما يسمح بأن أقول لك ما فى نفسى.. أريد أن تبلغ اعتذارى عن قبول أية مسئولية فى صحافة الحزب، وأريد أن تخرج الموضوع بالشكل الذى لا يؤثر على صداقتى الطويلة لضياء الدين داود التى أحرص عليها.

لم يكن الضغط علىّ بهذه الطريقة والتمسك بى، لعبقرية ليست متوافرة فى غيرى، ولكن أغلبه كان لحسم الاقتتال الدائر، والأطماع التى ظهرت باختيار صحفى تمرس المهنة لسنوات طويلة، ولا يختلف أحد حول موقفه السياسى..!

وكنت أفهم أن أكثر ذلك، ليس من أجلى كشخص، ولكن لإيقاف نزيف الكلمات المتصاعد بين ذوى الأطماع .

وكان موقف الحزب غريباً ومتفرداً، بهذا الكم من الصراخ والعويل حول منصب رئيس التحرير، ووجد البعض فى إنشاء الحزب وأن تكون له صحافة، غنيمة لابد أن يغترفوا منها، وبدأ اللغط كثيراً.. والكلمات المتناثرة كثيرة، والشائعات أكثر وأكثر فى محيط الصحفيين الناصريين، وهم فى رأيى الأغلبية بين جموع الصحفيين.

وكان البحث عنى وعن المراغى طوقا لإيقاف الشائعات وكان المتصور عند البعض أن هذا الاختيار سوف يلقى ترحيباً وإجماعاً.. وهو وهم لم أتصوره على ضوء تجربة سابقة لى، عندما بدأت التفكير فى إنشاء صحيفة كان مقترحاً لها اسم العروبة، ولكنى اقترحت لها اسم «يوليو».

وفى اجتماع لمجلس إدارة صحيفة يوليو أيقنت أن الهدف ليس إصدار صحيفة تعبر عن التيار الناصرى ولم يكن هناك حزب، بقدر ما هو خدمة طموحات البعض وتشغيل البعض الآخر، واعتذرت عن مواصلة العمل، وكان لى حوار طويل حول هذا الأمر مع المهندس محمد سامى الذى اختير رئيساً لمجلس إدارة «دار يوليو» التى أنشئت كشركة مساهمة ولكن الحكومة على كل حال وفرت علينا عناء المشاكل، والاختلافات، فلم توافق أساساً على قيام الشركة وكنت قبلها قد اعتذرت عن مواصلة قبول هذه المسئولية بعد أن اعترضوا فى اجتماع على ما عرضته على الأستاذ

محمـد حسنين هيكل أن يكون رئيساً للتحرير بحجة أنه إذا رأس التحرير سوف تنسب الجريدة له، وليس لهم.. فقد كانت المسألة شخصية بحتة، لامبادىء.. ولايحزنون، فقد كنت سعيداً عندما فاتحت الأستاذ هيكل أن يرأس التحرير ووجدت منه إنصاتاً وقال أنه سوف يفكر،وذهبت إلى الاجتماع متصوراً أنني حققت نصراً، ولكنهم أجهضوا هذه الفرحة عندما قالوا أنهم غير موافقين وكانت صدمة لم أتوقعها.. والصدمة الثانية أنني رشحت الأستاذ محمد عودة ليكون مسئولاً عن الشئون الخارجية واقترحوا أن يكون معه أحد الشباب ولما أخذت أستفسر عن السبب لم أجد إجابة واضحة، فقلت لهم بصراحة تريدون وضع شاب حتى يتآمر عليه بعد فترة ويحل مكانه وقالوا: بصراحة نحن نفكر فى ذلك ..وانسحبت من الاجتماع قائلاً: أننى غير مستعد أن أعمل فى جريدة تبدأ بالتآمر.. ولا أريد أن أذكر أسماء لأن هذه الوقائع على سوئها تمس أشخاصاً أحبهم.

ولو سمح لهذه الجريدة بالصدور لمزقتها الخلافات والأطماع التى تقضى عليها ربما قبل صدور العدد الأول. فالصحفيون الناصريون يتميزون بأنهم أيضا جميعاً زعماء سياسيون أولاً.. وكلهم قيادات، وكلهم عباقرة، وكلهم جنرالات، وجيش من الجنرالات مصيره التقاعد، وليس الحرب، وعمله التخطيط والمناقشة وخوض المعارك شفوياً وفى غرف مغلقة، وليس فى ميدان القتال.. ولابد لمثل هذا الجيش أن ينهزم إذا قدر له أن يدخل حربا.

وكثرت الضغوط أيضا على محمود المراغى حتى وافق، وكان من رأيه أن الوضع قلق إزاء كثرة الشائعات ، وأنه طالب أولاً وقبل كل شيء بعقد مكتوب، لأنه سوف يترك مسئولية مريحة فى جريدة «العالم اليوم» ولكننى رفضت مثل هذا العقد.. وكان من رأيى، أننا إذا قبلنا فنحن لانحتاج إلى شروط، فإذا لم يكن العمل مريحاً مؤدياً للغرض الذى نضحى من أجله، فنحن الذين سنسعى لتركه، كان هذا ردى عليه.... ولم أتحمل مزيداً من الضغوط، وكأننى أتمنع، ووافقت واستجاب ضياء الدين داود لمطلب المراغى فى العقد حتى يعمل بدون قلق.. وأرسل للمراغى خطاباً بتكليفه بمسئولية العمل، كما أرسل لى نفس الخطاب، وأرسل له خطاباً يحدد مرتبه، بينما أنا لم أتسلم مثل هذا الخطاب.

ودخلت مقر الجريدة فى شارع يعقوب لأول مرة وحدى.. بعد أن طلبت أن تتوافر الإمكانيات وأن تخصص كل الغرف للعدد الأسبوعي والتليفون الوحيد لمحمود المراغى، وللجريدة التى ستصدر سريعاً.. واكتفيت بغرفة أجلس فيها على مكتب صغير وحتى طقم الكراسى الوحيد الموجود وضعته بنفسى فى حجرة المراغى.. وبحثت عن ورقة بيضاء للكتابة، فلم أجد فأرسلت لشراء كشكول لأكتب فيه، فلا توجد ورقة واحدة، وسألت المراغى إذا لم يكن هناك ورق فماذا كنتم تفعلون لعدة شهور؟.. وقال: كنا نتكلم. ثم قلت له: إن هناك من سيحاول الوقيعة بيننا، ولا يمكن أن تنتهى علاقة حميمة لعمر طويل لأى سبب فأخوتنا وصداقتنا لابد أن تكون أثمن ما نحرص عليه ووضعت إعلانا فى الحزب أن من يريد من شباب الحزب العمل فى جريدة الحزب عليه الحضور إلى مقر الجريدة لمقابلتى.

وبدأ الشبان يتوافدون علىّ، ومطلبهم ليس العمل، ولكن الحصول على خطاب التعيين حتى يمكنهم الانضمام لنقابة الصحفيين.

ولاحظت أن أغلبهم من الذين لم تسبق لهم تجربة مؤثرة فى العمل الصحفى، أو أنهم يعملون فى صحف صغيرة.. وكلهم من حديثى السن... الأكبر منهم درجة، هم الذين كان مطلبهم «التسكين». وربما كانت المرة الأولى التى أسمع فيها هذه الكلمة فى المحيط الصحفى. وفهمت أن كلمة «التسكين» تعنى المسئولية، وكان أول من استخدمها محمد حماد الذى جاءنى وسألنى مباشرة: أين سأسكنه! واستفسرت منه عن معنى الكلمة، وفهمت أنه يسأل: عن أى شىء سيكون مسئولاً عنه.. وقلت له: إنك شاب لم تمارس المهنة كصحفى أبداً وإننى رغم الخبرة والعمر الطويل فى الصحافة ما زلت أتحرك وأقوم بعمل تحقيقات وأحاديث، بل إن رائد الصحافة المصرية محمد حسنين هيكل مازال يفعل نفس الشىء، وإنه ليس من مصلحته ولا من صالح مستقبله أن يجلس على مكتب من الآن، فإن عليه أن يمارس العمل الصحفى وقلت له إن هذه نصيحتى كأخ مخلص. وفوجئت به يقول: إنه يريد أن يكون مسئولاً عن قسم «الحوار».. ورددت عليه أننى أمضيت عمرى كله فى الصحافة ولم أسمع عن شىء اسمه قسم «الحوار» وفعلاً كانت أول مرة وآخر مرة أسمع فيها عن قسم اسمه قسم الحوار.. وعذرت له جهله.. لأنه عديم الخبرة، ولا

يعرف حتى أبسط البديهات عن العمل الصحفى،ولم يسأل حتى قبل أن يقابلنى.. ثم قلت بصراحة: أنت تريد أن تحمل جهاز التسجيل وتذهب إلى شخص لتجلس معه ساعة، وتتصور بذلك أنك أديت عملاً صحفياً.. واقترحت عليه عددا من التحقيقات ووفقاً لما سجلته فى أوراقى كانت كلها فى محيط الأزهر وتطويره..

ولكنه تركنى.. ولم يعد إلىّ.. ولم يكن بالطبع راضياً فقد أصبح سكرتيراً للتحرير فى العدد الأسبوعى وجلس على مكتب.

وجميع الذين وفدوا علىّ رأيت أنه يمكن استيعابهم فى الجريدة كل حسب إمكانياته.. ولكنهم وهم فى مراحلهم الأولى من العمل الصحفى لايمكن أن يتحملوا وحدهم عبء إصدار جريدة.. وبدأت أسعى لمن أريد الاستعانة بهم، وكنت أرى ومازلت أن جريدة الحزب الناصرى لابد أن تعكس رؤية الناصريين، والمؤيدين لثورة يوليو، والقوى الوطنية والقومية! وأنه لابد أن تكون هناك اختلافات فى الرأى والرؤى وأن كل الآراء تعبر عن نفسها فلا نصادر آراء الذين هم منا، حتى إذا كانوا يختلفون معنا .

وإذا كانت صحافة الحكومة قد سمحت لنا فى أشد الظروف قسوة أن ندافع عن عبدالناصر وأن نواجه الذين يهاجمونه أفلا نسمح نحن فى صحافتنا لمن هم منا ويختلفون معنا فى الرأى من موقع المحبة والحرص.. وأنه لايجوز ـ حتى من الناحية الشكلية ـ أن يقال أن الناصريين يصادرون آراء بعض الذين هم منهم ولكن لهم رؤية مختلفة لأن ذلك ليس صحيحاً.. وصيغة عبدالناصر فى التحالف، كانت تضم قطاعات عريضة مختلفة الرأى والفكر، بل والمصلحة ... وصحافة عبدالناصر كانت تنشر فى عنفوان حكمه آراء تعارضه.

طلب حمدين صباحى أن يقابلنى.. وأنا لدى ضعف قبله، وأحبه حباً شخصياً، وأعتقد أننى ترجمت هذا الحب إلى مواقف عملية معه، منذ بداية افتتاحه لمركز الإعلام الذى يرأسه، ولم أتأخر عنه منذ كان المشروع جنينًا، فقبلت بما عرضه علىّ أن أكون مستشاراً يرسل الخطابات باسمى، ورفضت أن أتقاضى من المركز مليماً واحداً، رغم إلحاحه وكنت أذهب إلى المركز أمارس عملاً معهم وعندما جاءنى بالجريدة طلب منى ثلاثة أشياء: أن أمين إسكندر ظروفه صعبة، وأنا أعلنت عن تخصيص

صفحة للعدو الصهيونى، فلماذا لا يشرف عليها. وقلت له: إننى قد اتفقت فعلاً مع الدكتور أسعد عبدالرحمن وكان وقتها ثوريا سوف يوافينى بالفاكس من عمان بكل ما يتعلق بالعدو الصهيونى مجاناً. وليس من المنطقى أن أكلف الجريدة فى مادة سأحصل عليها مجاناً .

واقتنع برأيى وكانت المسألة الثانية أنه يريد أن يكتب كل يوم فى الجريدة اليومية، ووافقت على الفور.. فليس هناك ما يمنع أبداً... وأما الثالثة: فهى أن «عزازى» لديه اهتمامات بأدباء الأقاليم ويريد أن يخصص ركنا فى الجريدة اليومية لهم وقلت له: ليس هناك مانع على الإطلاق!

❑

كان هناك مجلس تحرير يكتب محضراً لكل اجتماع، يوقع عليه الحاضرون.. ناقش المجلس الماكيت المقترح للجريدة، والتبويب، وكل الأفكار الخاصة بالتحرير وطلبت أن يحدد مكافآت التحرير، خاصة أن العمل سيسير فترة بنظام القطعة، وأنه لا تعاقد إلا بعد أن تصدر الجريدة لستة شهور على الأقل، حتى تتوازن الإيرادات مع المصروفات أو تقترب. فليس من المنطقى أن نحمل جريدة ناشئة لم تستقر بمصروفات ثابتة لا طاقة لها بها..!

ولم تواجهنى أية مشكلة خاصة بالأجور التزاما بقرارات مجلس التحرير الموقعة من كل الزملاء الأعضاء، إلا من عضو واحد أبلغنى أنه سيترك العمل لأن المكافأة قليلة إذا ما قورنت بالأجور فى العدد الأسبوعى لمن هم أقل منه سنًا وخبرة!

ومشكلة أخرى واجهتنى من أحد الكتاب الذى رفض استلام المكافأة المحددة لمقال كتبه وأعادها قائلاً إنه سيواصل الكتابة، ولكنه فى مجلة علاء الدين الصادرة عن مؤسسة الأهرام، تقاضى أضعاف أضعاف ما يعرض عليه.

وعرضت الأمر على مجلس التحرير وقررنا الرد عليه كتابة وقلت له إن المكافأة ـ للكتاب ـ حددها مجلس التحرير وليست رؤية شخصية ... وأنه لا مجال للمقارنة بين ما يتقاضاه من الأهرام، وبين جريدة الحزب الناصرى التى لم تصدر بعد.. وأننا اخترنا كتاب اليوميات من الناصريين الذين يهمهم أولاً التجاوب مع توجهات

الجريدة بصرف النظر عن القيمة المادية وإن كل الكتاب الذين شاركوا فى الأعداد التجريبية وبعضهم ليس ناصرياً رفضوا المكافأة ورأوا أن يكونوا متطوعين فى الأعداد الثلاثة التجريبية.

وأخيراً قلت له: إننى شخصيًا أعمل منذ ثلاثة شهور ليل نهار ولم أتقاض مليمًا واحداً. وكانت أزمة بسيطة إذ أرسل بعد ذلك يطلب المكافأة وأرسلناها له.

وكان قد كتب فى هذه الأعداد الأساتذة : حلمى سلام ـ محمود السعدنى ـ أسامة أنور عكاشة ـ محفوظ عبدالرحمن ـ د. حسن حنفى ـ د. قاسم عبده قاسم ـ ومصطفى بكرى وإسماعيل يونس وجميعهم كتبوا دون مقابل.

وبدأ يتكون لدينا تراكم من المادة الصحفية التى لاترتبط فى النشر بوقت معين والأقسام تعمل كل يوم كما لو كانت الجريدة ستصدر غداً.. ونصرف للجميع أجوراً. وكثير من التحقيقات التى أعددناها تم نشر أفكارها فى صحف أخرى.. ومعنى ذلك أننا ننفق بلا عائد، وأن المحررين أنفسهم سوف يصابون باليأس والإحباط.. وكان رأى ضياء الدين داود أن موعد الصدور سيحدد قريبا.. وكان من رأى محمد فايق وكان رئيساً لمجلس الإدارة ألا نتوقف، وألا نستغنى عن أحد، وأن نستكمل النواقص فى هيئة التحرير، باختصار نتقدم ولا نتأخر !

❑

بعد أن توليت مسئولية إصدار جريدة العربى اليومية مباشرة وقبل أن أذهب إلى الجريدة، حددت عدداً من المواعيد، ذهبت إلى السيد عبداللطيف البغدادى فى منزله.. وقلت له إننى توليت رئاسة تحرير جريدة الحزب الناصرى، وهى جريدة عبدالناصر، وجريدة ثورة يوليو وجريدة كل القوى الوطنية، فإذا كان لديك ما تريد أن تقوله، أو ترد عليه، وإذا كنت ترى فى الحملة غير الأخلاقية على الثورة ما يصيبك أو ما يتطلب تصحيحاً فأنت الآن تملك صحيفة.. وفى منزل السيد حسين الشافعى كان لقائى به، لأبلغه نفس الرسالة.

وبحثت عن السيد كمال الدين حسين فوجدت أنه مريض بالإسكندرية، واتصلت به تليفونياً، وأبلغته الرسالة وقلت له إننى أريد أن أزوره، فقال إنه شاكر شعورى نحوه وسوف نلتقى فى القاهرة عندما يحضر.

أما العضو الأخير من أعضاء مجلس الثورة الذى اتصلت به فهو السيد زكريا محيى الدين، الصامت أبداً، والعازف عن الالتقاء بالصحفيين، أو محاورتهم وتلك طبيعته منذ بداية الثورة.

ولقد حصلت على رقم تليفونه السرى من الفريق أول محمد فوزى وحاولت الاتصال به وفشلت.. وتوسط الفريق فوزى، وقد تطور مطلبى إلى إجراء حوار معه... واتصل بى الفريق فوزى وبأسلوبه التلغرافى قال لى: المهمة فشلت.. زكريا رفض! وذهبت مرة ثانية للسيد عبداللطيف البغدادى وقلت له: أريد منك شيئاً واحداً أن تتوسط لى عند السيد زكريا محيى الدين لأقابله.وتحمس عبداللطيف البغدادى، وأمسك بالتليفون، واتصل به.

وسمعت صوت زكريا محيى الدين وهو يعتذر، قائلاً بأن هناك من سبق وتحدث معه حول هذا الأمر، واعتذر لهم وإنه يقدرنى شخصياً ويتابع ما أكتب، وقرأ بعضاً من كتبى، وكانت موضع إعجابه، ولكنه المبدأ الذى اختطه لنفسه منذ ترك المسئولية، بل وربما وهو فى المسئولية أيضاً أن يبتعد عن الإعلام.. وأخذت سماعة التليفون من السيد عبداللطيف البغدادى وشكرته على تقديره لى، وطلبت فقط أن أزوره، وأن يستقبلنى كصديق.. وبعد ربع ساعة من المجادلات والمحاولات، والرفض والحجج، والحجج المضادة.. ذهبت إليه لمجرد التعارف أو الزيارة وأبلغته نفس الكلمات التى قلتها لزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة، بل واستطعت إجراء أول حوار معه، ووافق على أن أدير جهاز التسجيل، ولم يكن هذا هو اللقاء الأخير معه فقد تعددت لقاءاتى به، وزياراتى له بعد ذلك، ولكنها كانت المرة الأولى التى يتحدث فيها للصحافة ربما فى حياته كلها رغم المسئوليات الضخمة التى تولاها، عضواً بمجلس الثورة، ووزيراً ورئيساً للوزراء، ونائباً لرئيس الجمهورية.

❑

وقلت لوجيه أباظة: لقد توليت مسئولية جريدة الحزب الناصرى وطلبت منه أن يزود الجريدة «بموتوسيكل» لسرعة توصيل البريد، وأرسل «الموتوسيكل» جديداً بأوراقه اشتراه من الشركة المنتجة هدية منه.

ومن أجل تكوين أرشيف يخدم الجريدة اليومية والأسبوعية أرسلت إلى كل السفارات طالباً معلومات وصور المسئولين والقيادات السياسية بدولهم.. وأرسلت إلى كل الوزارات طالباً صور الوزراء والمسئولين بها.. وكذلك إلى العلاقات العامة بكل المحافظات. وقد استجاب البعض فعلاً وكانت التوجيهات أن كل صورة تقع في أيدينا علينا أن ننسخ واحدة منها للأرشيف.. وتكون أرشيف صور لا بأس به بما يشبه المجان.. أما أرشيف المعلومات فإن مداه طويل، وقد بدأنا فيه على كل حال.. وأرسل سامي شرف صندوقاً به محاضر لقاءات واجتماعات الرئيس عبدالناصر وبعض النشرات من مطبوعات الاتحاد الاشتراكي. وطلبت من ضياء الدين داود ما لديه من محاضر جلسات مجلس الأمة.. وكل نشرات الوزارات والسفارات، والمطبوعات التي تصدر في مصر، كانت ترسل باستمرار لتدعيم أرشيف المعلومات وكانت هذه بداية تكوين أرشيف بالجريدة.

❑

بدأت المتاعب باستفزازات بسيطة.. كنت أظن أنها غير مقصودة، ولكنه مع تكرارها تأكدت أنها مقصودة!

كنت قد تركت المبنى كله تقريباً للعدد الأسبوعي، فيما عدا غرفتي والغرفة المجاورة لها، التي احتلها مصححو العدد الأسبوعي أيضاً وشكا شباب المحررين بأنهم عندما يصعدون يتحرش بهم زملاء صغار من العدد الأسبوعي، وأحياناً يشتمونهم.. وكنت أهون من الأمر على أساس أنها مسألة أخلاقية لا أكثر. وظل الأمر قاصراً على التحرشات الصغيرة حتى صدرت بعض الأعداد التجريبية فبدأت سلسلة من الشائعات التي لم تنته.

وقلت في نفسي إنني منذ البداية كنت أرفض المسئولية توقعاً لبعض ما يحدث، ووافقت وأنا أعرف هذه المتاعب.. وقد قبلت وعليّ أن أتحمل! ووجدت أنني سوف أسقط من الإجهاد، فأنا في مكتبي أعمل من التاسعة حتى ما بعد منتصف الليل. وأحسست بدوار في رأسي وذهبت للدكتور إسماعيل الشافعي أستاذ المخ والأعصاب مع الأخ أحمد حمروش، وطلب أشعة، وعندما وضعتها أمامه نصحني فقط بعدم الإجهاد وعدم التدخين.. ولم أستطع أن أطيعه.

وقررت أنـه لابد من الاستـعانة بعـدد من الصحـفيين المحـترفين لـيتولوا بـعض المسئولـيات.. واخترت رئيساً لقـسم التحقيقـات.. وفى اليوم التالى جاءنـى من يقول إنك استعـنت فى الجريدة بصـحفى يعمل فى المباحث! عجبت أن تـوزع الاتهامات بين الصحفيين هكـذا بمنتهى البساطة وأن يتهم صحفى زميله بـأنه يعمل فى المباحث دون أن يكون لديه إثبات يقينى بذلـك..! إن مثل هذه الاتهامات هى أمراض أصيبت بها الحركة اليسارية منذ وقت مبكر، وتفشت فيها، حتى أصبحت غير قابلة للشفاء.

وكثرت الشائـعات، ووجدت أن هناك حملة شبـه منظمة بسبب هـذا الاختيار لم أتبيـن أنها قائـمة على الأطـماع وأعترف أننـى أخطأت وضعـفت أمام هذه الحـملة، وقررت إنهاء عمـله بلباقة، وبمعاونة الأخ محـمد الصباغ المشرف الفنى الـذى أبلغته بقصة أخرى لاعلاقة لها بما يقال.. لأننى وجدت أنه من العار ترديد اتهامات بلا دليل تسىء إلى سمعة زميل أيا كانت علاقتى به!!

وعندما اخـترت مسئولاً آخر.. كان الاتهـام الموجه إليه أفظع وأفدح.. فـقد جاءنى مصطفى بكرى ، وقال لى إنه يعمل فى الموساد!

ويمكـن أن يكون اتهام الصـحفى بالعمـل فى المباحث المـصرية ـ على فجـاجته ـ مقبولاً، فهـو فى النهاية فى جوهره يـعمل فى جهاز أمن مصرى أمـا الاتهام هذه المرة فلا يمكن أن يـكون مقبولاً لأنه خرج إلى العـمل فى مخابرات العدو الـصهيونى..! وهو اتهـام فظيع لا يستـوجب الإبعاد، وإنما يسـتوجب المحاكمة بـل والإعدام! وهذه المرة قررت ألا أستـجيب، لأنه إذا كان زميـلنا الصحفى عـميلاً للموسـاد، وجاسوساً لإسرائـيل ما كان ذلـك يخفى عـلى أجهزة الـدولة التـى عينتـه عضواً بمجـلس إدارة بإحدى المؤسسات الصحـفية... حتى لو اختلفنا مع النظام، فـلا أتصور أنه يتعاون مع شخص يعرف أنه عميـل للموساد ويوكل إليه بمسئولية فـى جهاز إعلامى رسمى بل ويتـركه أساسـاً دون مساءلـة ولقد عـجبت بعـد ذلك عنـدما جاءنـى لتسـليم بـعض الموضـوعات وكان يجـلس معـى مصطفـى بكرى الذى احـتضنـه وصافحه بـحرارة واشتياق غير عادى وكان هو الذى ردد هذه المقولة.

وكان مصطفى بكـرى قد دخل مبكراً مرحلة الصراع علـى رئاسة تحرير الجريدة،

وبدأ فـى وقت مبكـر هجومه عـلى كامل زهـيرى. ثم هـجوما شرسـا وكاسحاً عـلى محمود المراغى ووضع فـيه كل نقيصة كما أنه أعلن فى أحـد اجتماعات الحزب، أنه دخل الحزب أساساً ليكون رئيساً لتحرير الجريدة .

وجاءنى مصطفى بكرى فى جلستى بـفندق «شبرد»، وقلت له رأيى بصراحة وقال إنه أعد ماكيتات للـصفحات، ليتولى الإصدار الأسبوعى وكرر حمـلته الضارية على المراغى ثم جاءنى بصـحبة نجاد البرعى المحامى وطلب أن يكون مديراً للتحرير وقال أمام نجاد البرعى أنـه يشرفه أن يكنس الأرض فى جريدة يرأسهـا عبد الله إمام وكررها فى مناسبات مختلفة بعد ذلك. وقد تولى مسئولية قسم الأخبار، وكان يـشيد فى كل مجال بديمقراطية عبدالله إمام التى ليس لها مثيل.

❑

وصدر العـدد الأسبوعى وبدأنا نـعمل بجدية لـلإصدار اليومى، وأصدرنـا ثلاثة أعداد تجريبية ومع استقبال القراء المشجع للعدد الأسبوعى، كان هناك من يتعمد إلقاء الطوب عليه، وشن أوسع حملة هجوم وتشهير به..

كان الطبيعى أن نهنئ الزملاء الذى أصدروا العدد الأسبوعى، ونشجعهم، ويسأل كل واحد مـنا عن دوره فى تـدعيم هذا الـوليد الذى خـرج إلى النور ولـكن القضـية كانت مختلفة، ولـم تـكن فى حقيقتها تقييم العمل واتبعـت وسائل جديدة وغريبة لم يكن يـتصورها أحد.. فـكان هناك من يـنقب بحثـاً عن كلمات كـتبها بعـض الزملاء الذين عملوا فى العدد الأسبوعى، تخالـف بعض توجهات الحزب كتبوها فى ظروف مختلفـة أو لاختلافهم فى بعض الـقضايا.. ويصور هذه الكـلمات ويطبعها لـيوزعها على الأعضاء...بينما المعارك دائرة بسبب الأسبوعى وكنا قد أعددنا كل شىء ولم يبق أمامـنا إلا تحديد مـوعد للصـدور بالنسـبة للـجريدة اليـومية.. فالحـماس بدأ يفـتر.. . والمحررون بل والإداريون، أخذوا يتساءلـون.. وتحدد أكثر من موعد، دون أى إجراء إيجـابى.. وعدنا إلـى الدوامة الأولى.. قـبل صدور الـعدد الأسبوعـى، وقبل اختـيار رؤساء الـتحريـر وبدأت الشائـعات تنـتشر، وتـخرج إلى الـصحف، وأغلـبها ـ بـعد التـحرى الدقيـق ـ صناعة مـحلية، أى مـن العامـلين فى صـحافة الحزب! وحـدثت تداعيـات كثيرة، أدت إلى إنـهاء التجربـة.. وكانت الحملـة أساساً من داخل صـحافة الحزب.

مضت سنوات، وامتنعت عن حضور جلسات مجلس الإدارة وكنت عضواً فيه، وكان يرأسه محمد فايق وتم تعيين ٤٤ صحفياً مع بداية عمل الإصدار الأسبوعى فى قرار واحد، ليس بينهم سوى واحد أو اثنين سبق لهما العمل فى صحافة صغيرة. فكانوا جميعاً من المبتدئين الذين لم يجدوا مناخاً صالحاً للتدريب أو التعليم، فضلاً عن أنهم جاءوا نتاج وساطات ليكون عملهم الأول فى هذه الجريدة، دون وجود ضوابط، مما أثرعلى معنوياتهم بأكثر مما هو مطلوب. فقد وجدوا أنفسهم منسوبا إليهم أنهم صحفيون فتضخمت ذاتية بعضهم، وأصيب البعض الآخر بلوثة وكان البعض الثالث معقداً من تلقاء نفسه، بينما الأغلبية كانوا من الأسوياء الذين يريدون أن يتقدموا..!

وقد بلغ من تآمرهم على رئيس التحرير فى العدد الأسبوعى، أن أصدروا ضده منشورات بذيئة وصلتنى فى بيتى وما زلت أحتفظ بها.. وفاض به الكيل وليس سهلاً على المراغى أن يترك أية مسئولية، ولكنه ألح فى طلب الابتعاد، وكان لديه عذر آخر أنه قارب الإحالة إلى المعاش، وإذا بلغ السن، وهو خارج روزاليوسف فلن يجددوا له.

وطرحت أسماء كثيرة، وكان لابد من أخذ موافقة اللجنة المركزية، على ترشيح رئيس تحرير جديد ورؤى أن يعهد إلىّ بهذه المهمة، فقد سبق للجنة أن وافقت على اسمى.

ولقد أفضت فى شرح تفاصيل رفضى للتجربة الأولى والضغوط التى مورست معى، وفى هذه المرة تكررت الضغوط أضعاف أضعاف ومن نفس الأشخاص تقريباً وطلب إلىّ أن أحضر فريقاً جدبداً من الصحفيين بدلاً من الذين ثبت فشلهم، وبدلاً من الذين تآمروا على رئيس التحرير ، وعينوا أنفسهم رؤساء تحرير وكان فى أيديهم ورقة أن الجريدة فاشلة، وأنها جريدة مجاملة، وأنها بلا موقف، وفوق ذلك فهى ليست ناصرية على الإطلاق، فلا هى تدافع، ولا تبشر ولاتتصدى . وعندما قبلت المسئولية بدأت الشائعات عن إبعاد بعض الصحفيين؛ خضع عددهم لمزاد داخل الجريدة.

وقلت إننى لا يمكن أن ألدغ من جحر مرتين، وكان ما يهمنى هو المستوى الأخلاقى، لأن المهنة تكتسب أما التربية الأخلاقية فى سن الشباب فهى مستحيلة وإذا حدثت فإنها تكون مصطنعة وليست طبيعية.

وكنت أعرف أن بعض الذين يجلسون فى غرفة واحدة يغرسون السكاكين فى ظهور بعضهم، وأنه ليس بينهم اثنان يحبان بعضهما، وإن كانوا يجلسون معاً ويسهرون معاً، ويسكنون فى بيت واحد، وقد لمست ذلك، فيما بعد، وعندى مئات الوقائع.

وحتى أكون موضوعياً وصادقاً فإن التعميم ليس صحيحاً، فهناك أيضا كفاءات، وأشخاص تربوا على الأخلاق، ولكنه فى ديماجوجية مظاهرات الطلبة، لايظهر إلا الذين يهتفون ، وهم الذين يحملون على الأكتاف ويصبغون العمل الجيد بأعمال صبيانية فيلجأون إلى التكسير والتحطيم.. وبعضهم وفقاً لتجاربنا فى الصبا يكونون مدفوعين لإلقاء الكرسى فى الكلوب ليحدث الظلام وقد يكونون مدفوعين من الأجهزة .

❑

المهم أننى قبلت المسئولية، واستجبت للضغوط رغم مرارة التجربة السابقة، ورغم ما كان متداولاً فى الوسط الصحفى عن المستوى المهنى والأخلاقى الذى عكسه البعض على الجريدة عموماً، وكلهم بعيدون عن نقابة الصحفيين ـ فكراً وانتماء ـ ودمغ كل العاملين، وأضاع الأصوات العاقلة وذات الأخلاق والكفاءة.. وعندما جاءنى سليمان الحكيم ذات يوم شاكياً بأنه زار «العربى» وواجهته إحدى السيدات بألفاظ خارجة عجبت، وعجبت أكثر عندما قال لى أن بعض هذه الشتائم تم أمام وفى غرفة رئيس التحرير السابق.

ولقد عدت أدخل مقر الجريدة وحدى فليست لى شلة أنتمى إليها، ولم أعمل أبداً على وجود هذه الشلة، وكان المقربون لى دائماً هم الأكثر عملاً، والأمتن أخلاقاً.. ولم أتعود أن أغلق باب مكتبى أبداً فكان بابى مفتوحاً على مصراعيه وربما كنت طوال عمرى متفرداً بذلك، وأضفت هذه المرة أننى لم أقفل درج مكتبى أيضاً، فأنا لا أخفى شيئاً وقلت إن ذلك سوف يخلق مناخاً مختلفاً وجواً من الشفافية، ولم يكن ذلك صحيحاً لأن الذين فى قلوبهم مرض وأصحاب الأهواء وعديمو الموهبة، سوف يسعون لنشر سمومهم حتى يبتعدوا عن جو العمل الذى لا يجيدونه.

وكانت الجريدة قد دخلت طرفاً فى صراع التكتلات داخل الحزب، فقد تكتلوا ضد رئيس التحرير السابق وأعلنوا الحرب عليه، واجتمعوا وعينوا ـ بعيداً عن الشرعية ـ رئيساً للتحرير يقل خبرة وشهرة وكفاءة عن رئيس التحرير الموجود، وفيما بعد قال لى واحد منهم إنها كانت مجرد خطوة مرحلية فلم نكن مقتنعين به، وكنا سوف نفصله.. كان بالنسبة إلينا مجرد محلل !

فى هذا المناخ الملبد بالشللية والتكتلات، أعيد بناء الحزب بالانتخاب وتدخل بعض ذوى المصالح والذين رأوا أن يدعموا مواقعهم عن طريق التشكيل الجديد، والأطماع والتكتلات تخلق مصالح تتقارب وتتنافر فهذه هى الطبيعة البشرية، ونادراً ما نجد شخصاً تقف طموحاته عند حدود إمكانياته.

❑

قابلت رئيس التحرير المستقيل وشرح لى الأوضاع فى الجريدة من وجهة نظره، وكان من رأيه أن «الاصطفاف واقع» ... على حد تعبيره، بالنص، وأنه عانى مَنه كثيراً، ورغم أنه هو الذى عينه ولكنها «على أية حال» مرحلة ماضية حدثت، وأن بالجريدة عددا محدودا يمكن الاعتماد عليه، والمستوى الأخلاقى منحط، وسألته عمن سرق أوراقاً من مكتبه فقال إنه سكرتير التحرير!

وكان هناك عدد من المحاذير فى مقدمتها أن هذه الأسرة من المحررين قد أضاعت الجريدة وقضت عليها وهبطت بتوزيعها إلى الحضيض وإحياؤها صعب، وأن الأفضل إصدار جريدة جديدة باسم جديد بمحررين جدد.

وقبل أن أذهب لاستلام العمل مرة أخرى التقيت بأغلب الصحفيين الموجودين فقد طلبتهم فى منزلى وكنت مريضاً، وسمعت آراءهم، وفتحت لهم قلبى، وتحدثت عن رؤيتى للجريدة المعارضة، وأنها لابد أن تكون ناقدة ذات أظافر حادة فيما يتعلق بالمساس بالمنطلقات الناصرية التى أعتقد أنها تحظى بتأييد جماهيرى، والتقيت بكل المحررين خارج العمل وداخله، وفى بيتى، وفى نادى الصحفيين وفى المقهى والمطاعم وأكلنا معاً، وقامت علاقات اجتماعية وثيقة سمحت لى أن أتبين تفكير كل منهم، وعلاقاته التى يتحرك على أساسها.

ومن المؤسف أنه وقع حادث عارض ولكنه هام لم أتبين مغزاه جيداً إلا فيما بعد، فقد صدر قرار ليلة ذهابي إلى الجريدة بتعيين ٤١ شخصاً إضافة إلى الموجودين.. ولم يكن هناك أي مبرر لصدور مثل هذا القرار في هذا التوقيت إلا أن يضع عقبة أمامي، ويفرض علي أمراً جديداً، وقلت أنه إذا كان هؤلاء المعينون كفاءات فعلاً فلماذا لم يتأخر القرار أسبوعاً حتى يكون بادرة طيبة مني، ولكنه لم يكن كذلك، بدليل أنه بعد صدور القرار كان هناك من أضاف على الكشف بخط يده أسماء أخرى.

وتوجست من هذه البداية، إلا أنه أمكن احتواء الأزمة. وفي أول اجتماع مع أسرة التحرير لم تكن كل الوجوه غريبة عليّ، فقد سبق أن التقيت بها، وطلبت من كل الزملاء أن يتصرف كل منهم على أنه رئيس التحرير، ويضع تصوراً كاملاً للجريدة بأبوابها، وشكلها وكتابها، ووصلتني فعلاً بعض الأفكار.. وقلت أننا جميعاً نريد جريدة ناصرية، وأنتم الذين ستصدرونها ، وأنا واثق أنكم قادرون على ذلك.. وأن علينا أن نتواجد في الجريدة يومياً وفقاً لما هو معمول به في كل الصحف، وأنني سأركز العمل في يدي حتى أتعرف على العمل قبل أن أنشيء أقساماً تتولى استلام الموضوعات، وأنني أعرف أن مستوى المعيشة مرتفع، وأن الدخول مهما كانت كبيرة لا تكفي، لذلك أسمح بالعمل في الخارج - على عكس التعاقد - بحيث يكون ذلك بدون اسم، فمن حقي احتكار الأسماء، وبحيث لا يؤثر ذلك على العمل الأساسي، بل إنني إلى جانب أن أغمض عيني، مستعد أن أعاون بالمعلومات من يريد عمل موضوع للخارج إذا كنت قادراً، وأن شعارنا سيكون الوضوح فلن أخفي شيئاً، وعلينا أن نقضي على مناخ الشائعات فأسلوبي هو الصراحة والمواجهة وأنا في حياتي لم أغلق على نفسي باباً. وغاظني أن بعضهم تصور أن انقلاباً قد حدث، وأنهم لابد أن يقدموا للجديد، رأس القديم، وهو عمل يمس وتراً حساساً لدي، فإن أغلب معاناتنا، وما حاولت كشفه دائماً هم الذين بدلوا جلودهم، وانقلبوا على نظام كانوا هم أسسه وأعوانه، وفضلاً عن أن تغيير رئيس تحرير لا يعني أن انقلاباً حدث.

ثم طلبت أن يتولى أحد الصحفيين الشبان رئاسة التحرير - مرة كل أسبوع - لأجدد الأعداد على أن يتم ذلك بين الصحفيين الشبان، كل أسبوع شاب يقوم بالإشراف على الجريدة، وتم الاتفاق على رئيس التحرير للعدد القادم بعد ثلاثة

أسابيع، ثم الذى بعده والذى بعده، وتركت له كل الصلاحيات، وقلت أننى شخصياً سأكتب ما يطلبه منى ، وسأوافق على كل ما يقترحه وسأصرف المكافآت التى يطلبها، وكان أول رئيس تحرير هو صلاح عزازى الذى جاءنى بعد أسبوعين معتذرا لأن أحداً لم يتجاوب معه، ولن يستطيع تحمل المسئولية فى ظل هؤلاء الزملاء غير المتعاونين..

❑

وبدأت أستعد لإصدار الجريدة بأسلوب مختلف، وكلفت الصحفيين بموضوعات، بينما تركت تسيير العمل لمدير التحرير.. وسرعان ما تبينت أنه من الصعب أن تصدر جريدة جيدة فى ظل وجود هذا الحشد من صحفيى المكاتب، الذين يقرأون الصحف أو لا يقرأونها ثم يكتبون مقالات وتخيلات، ولا ينزلون إلى العمل الميدانى أبداً، وبعضهم يرى نفسه كبيراً على أن يسأل مصدراً عن خبر أو أن يحاور مسئولاً.

كان خروجهم للعمل صعباً، لأنه فى نظرهم يجعلهم صغاراً، وقد أصبحوا كباراً اللهم إلا عدد محدود تمرس على العمل الصحفى، وكانت له تجارب من قبل! واضطررت أن أؤجل الموعد الذى حددته لتطوير الجريدة، وكان أمامى : أن أستعين بصحفيين من الخارج، ومعنى ذلك أن أهمل الموجودين، وكان هذا الحل قاسياً فأنا أعرف أن مرتب أى شخص مهما بلغ هو ملك لأسرته، لذلك لجأت إلى الحل الثانى بأن أخوض محاولة أن أستخرج من كل منهم ما عنده، حتى لو جاء الأداء ضعيفاً فالجريدة هى محصلة جهود كل العاملين فيها..

كل ذلك خلال رحلة معاناة استغرقت اجتماعات طويلة، ولقاءات عديدة داخل الجريدة وخارجها.

وكان من عادتى أن أقضى أغلب وقتى مع المحررين فى صالة التحرير مع أننى لم أغلق باب حجرتى حتى أنه عندما زارنى أحد رؤساء الأحزاب الصغيرة وطلب إلى أن أغلق الباب لأنه سيقول لى مسألة هامة وأردت أن أستمع إليه وأغلقت الباب وكانت المسألة الهامة قضية رفعها على الحكومة لزيادة دعمها للأحزاب، وكان الخبر

منشوراً في الصحف . عندما أغلقت الباب كان هناك شخص «عالى» الصوت، يقول إن رئيس التحرير أغلق بابه لأنه خائف.

وعندما جاءني خطاب إسناد رئاسة التحرير، أرسلت للأمين العام رداً حددت فيه أهدافي في العمل وما أنوى تنفيذه وأوله تحقيق حلم الإصدار اليومي، وجاء في الخطاب عدد من البنود التنظيمية التي أنوى اتخاذها؛ منها أن يكون إعلان التعزية أو نشر التهنئة للعاملين وأعضاء الحزب بأجر رمزى قدره عشرة جنيهات للجميع بمن فيهم أمين الحزب ورئيس التحرير على أن تعفى التعازى الجماعية باسم الحزب ذاته.

ورغم أن هذا المبلغ زهيد فقد وجدت معاناة في تطبيقه، ووجهت بحملات غاضبة.. من كبار قيادات الحزب لأن أحداً لا يريد أن يسهم في دعم الجريدة ولو حتى بعشرة جنيهات يدفعها لمجاملة قريب أو صديق أو زميل. وعملياً فقد ألغى هذا الشرط تحت الضغوط.

❑

كانت أولى المعارك هي معركة المراسلين! وقد اختير المراسلون من بين كوادر الحزب الذين يرون في إبراز نشاطه واجبا حزبيا .. وليس في إمكان جريدة حزبية أن تعين طاقماً من المراسلين في كل محافظة. وغالباً ما تكون لهم أعمال أخرى وانتسابهم للجريدة، يعطيهم قيمة معنوية ويجعلهم قريبين من مراكز السلطة والنفوذ. وفي أعياد المحافظات يكون دخلهم الأكبر حيث يمدون صحفهم بإعلانات من المحافظة أو من الشركات.. وكانت بالجريدة صفحة للمحافظات وجدت أن أغلبها مشاكل تصلح لباب الشكاوى.

ورأيت أن يكون الاهتمام بالمحافظات مختلفاً.. وأن يعالج النشاط في أقاليم مصر على كل الصفحات، وفي كل الأبواب، في الفن وفي الرياضة وفي الثقافة وغيرها، وأن يتم التركيز على نشاط لجان الحزب وتعرض من خلالها مشاكل الجماهير التي يتبناها الحزب.. ومعنى ذلك من وجهة نظرى توسيع دائرة نشاط المراسل لتشمل مختلف المجالات، وأن يقدم عملاً صحفياً نقوم على إعادة صياغته وطلب مزيد من المعلومات لو احتاج الأمر، وهذا معناه من وجهة نظر المراسلين أنه سيلغى باباً كان لابد أن يملأ، وصفحات من الضروري أن تُسوّد، وأن على المراسل أن يبذل جهداً

حقيقياً فيتابع الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والجرائم عدا الأخبار الرسمية وحاولت أن أشرح لهم أننى أوسع دائرة نشاطهم ولكنهم لم يقتنعوا.

وبدأوا حملة ضد الجريدة التى يمثلونها، وكانت الطامة الكبرى عندما تعرضت للمكافآت التى تصرف لهم ووجدت مفارقات جديرة بالتسجيل.. أن أمين الإعلام فى المحافظة، وهو غالباً المراسل يطلب أجراً على خبر أرسله عن اجتماع لجنة المحافظة.. وتساءلت ما هى مهمة أمين الاعلام إذن، وبعض المراسلين تقدموا للعمل وقالوا إنهم متطوعون إيماناً برسالة الجريدة وسرعان ما أصبحوا قوة ضاغطة للحصول على مبالغ أكبر من طاقة الجريدة. الجميع يحددون مبالغ كمصاريف فاكسات أو تليفون ولم يقدموا ايصالاً واحداً.. بعضهم تصور أن المبالغ التى يتقاضاها أصبحت راتباً شهرياً واجب السداد بصرف النظر عن عمله وبعضهم من المناطق النائية يحصلون على أجر السفر للحضور إلى القاهرة ليتقاضوا المكافأة، وحاولت أن أرسلها لهم بالبريد توفيراً للنفقات والجهد ولم يوافقوا ولم يقدم أحد منهم إعلاناً واحداً للجريدة يزيد من مواردها فضلاً عن أنه لا علاقة لهم بالتوزيع أو مراقبته. ووضعت أسماءهم جميعاً ربما فى سابقة هى الأولى من نوعها لأول مرة على ترويسة الجريدة ولكن ذلك لم يؤثر فالمسألة بالنسبة لهم هى المكافآت التى تم تقليصها فعلاً.

ولقد التقيت بالمراسلين فرادى وجماعات وناقشتهم؛ بل وكلفتهم بعمل تحقيقات اتفق عليها، ولكنهم لم ينفذوا سطراً واحداً بل إننا اتفقنا على تحقيقات جماعية فى كل المحافظات يشترك فيها الجميع.. لم يقدموا شيئاً رغم إعلانى أن التحقيقات سوف تصرف عليها مكافآت وكان همهم الأكبر الحصول على كارنيهات وبطاقات بأنهم يمثلون الجريدة، واكتشفت أن بعضهم أصبح مراسلاً نتيجة لعلاقاته بمسئولين فى الحزب، وليس للأمر علاقة بالعمل الصحفى أو الكفاءة ولكنها وسيلة لخلق سكة أيضاً، الأمر الذى جعل البعض يرشح فى المحافظة الواحدة أربعة مراسلين فى مدينة واحدة حتى ضاقت ترويسة الجريدة بالأسماء فاضطررت للاستغناء عنها.

❑

معركة ثانية فرضت على.. هى معركة مدير التحرير. وكان تقسيم العمل بالجريدة

يقوم علـى وجود مدير تحرير، إلـى جانب مسئول عن الـقسم الداخلى، ومسئول عن القسم الخارجى، وليس هناك مسئولون عـن الأقسام ولم يكن هناك أى مسئول من بين شباب الجريدة على الإطلاق فى ظاهرة هى الأولى فى الصحافة.

وعندما التقيت بالصحفيين الشبان قبل ذهابى، كانت لـديهم مرارة ممن كانوا يسمون بمستشارى رئيس التحرير، وليس من بينهم مسئول، وقالوا أن هناك سيدة أولى تأمر وتنهى وتسافر وتحصل على بدلات سفر، وتفبرك الأحاديث، وبدأ حماس بعضهم أن أقسم أنه سوف يضرب هؤلاء المستشارين.. وسوف يطرد السيدة الأولى، ولم أكن أسمح بذلك!

وحسماً للأمر، ومنعاً للمشاكل، وإحساساً بأن مستشارى رئيس التحرير السابق لن يقبلا أن يكونا مستشارين لأى رئيس تحرير آخر، أبلغت رئيس التحرير السابق علىّ بأننى لست فى حاجة إلى مستشارين، وأنهما يمكن أن يتقاضيا مستحقاتهما حتى نهاية عقودهما، وبعد أكثر من شهرين سمعت من الخارج أننى أوقفت مرتباتهما ولم أكن أعرف هذا الأمر، ولكن قراراً مجهولاً صدر بإيقاف مرتباتهما لم أبلغ به ولم أعرف به وقال لهما مسئول الحسابات أننى الذى أصدرته، وعندما عرفت سألته أمام الأمين العام وأنكر، وقال إن الأمر يتعلق بأشخاص وفهمت أن. السيد رئيس مجلس الإدارة وربما آخرين أصدروا له الأمر وطلبوا منه عدم إعلان أنهم أصحابه.. أما السيدة الأولى فقد حاولت أمامهم التماس الأعذار لها، وقد وجدت فرصتها حتى لا تضيع وهى فى خريف العمر، وظروفها صعبة وقلت ضاحكاً: أمال يعنى ناقصات عقل ودين ازاى؟

وكان هناك صراع - كما سمعت - بين المستشارين ومدير التحرير وظننت أن هذا الصراع قد حسم بتركهما العمل. ولكن ظهرت مشكلة أخرى، جاءنى زميل قال لى بصراحة أنه يريد أن يكون مديراً للتحرير وكتب لى مذكرة بخط يده يقول بالنص «اقتراحى الأخير.. نائب رئيس تحرير أو مدير تحرير والثانية أفضل». وحدد لنفسه اختصاصات إصدار الجريدة بكل الصفحات، أما «الآخر» كما وصفه فتكون مهمته التنفيذ وليس من حقه تغيير أى كلمة... وأعطانى مهلة ثلاثة أيام.. إما أن أقبل أو أوافق على منحه أجازة ثلاثة شهور بدون مرتب.

ورأيت أن أتروى فى اتخاذ قرار فى هذا الإنذار الذى لم يكن له داع فى ظل

حوار مستمر، وفى ظل أن أحداً لا يطلب لنفسه موقعاً سوف يصل إليه بكفاءته لا محالة لو كان يستحقه !

وتحدث مع الأمين العام للحزب وطاف على عدد من المسئولين حتى حدثونى منزعجين من إلحاحه أنه يريد منصب مدير تحرير فى شبق شديد ونهم نحو أى مسئولية وكان هذا الإلحاح موضع شك كما قال لى بعض من تحدث إليهم .. ولم أكن قد سمعت من قبل أن شخصاً يحترم نفسه وكفاءته يلح فى طلب موقع بهذه الطريقة الفجة.. ولكننى رفضت من حيث المبدأ أن أخضع لضغط على هذا النحو واتضح أن هذا أسلوبه وطريقته، للحصول على موقع بطريقة كانت موضع نقد الجميع، ومن يتحمل على نفسه هذا الذل لابد ألا تكون له شخصية ولا رأى يدافع عنه، إنه جاهز بنعم لأى رئيس، والتناقض أنه مع ذلك منتفخ الذات إلى حد يتصور الذين يعرفونه أنه مريض.

وكان رئيس مجلس الإدارة هو فى نفس الوقت أشهر تاجر سيراميك وأدوات صحية ، بدأ تجارته بكل أسف مع عثمان أحمد عثمان ـ عدو عبد الناصر اللدود ـ أثناء تعمير منطقة القناة. وتطورت تجارة السيراميك معه إلى شركات للتصدير والاستيراد، وكانت الخلافات بينه وبين أمين التنظيم عندما طرد أمين التنظيم من شركة التصدير وكان موظفا بها ويسعى أن يكون شريكا وحوّله إلى عاطل بلا عمل.

ولقد واجهتنى ثلاث وقائع إدارية صغيرة، ولكنها تحمل دلالات كبيرة، أبلغتها لرئيس مجلس الإدارة، فقط استنكرها بشدة أمامى، فقد كان كل ما يهمه أن يكون فى موقعه لتسهيل مهامه كرجل أعمال.

كانت المشكلة الأولى بسيطة.. وجدت مكتبى بدون مفتاح، فطلبت عمل مفتاح، وفعلاً تم عمله، وجرى تركيبه فى وجودى، فطلبت من العامل ـ وهو من خارج الجريدة ـ أن يعمل مفتاحاً آخر ويسلمه للسكرتيرة، فقال أنه فعلاً عمل مفتاحين آخرين واحد للسكرتارية، وواحد تسلمته منه الإدارة الآن.

وعجبت أن تحتفظ الإدارة بمفتاح لمكتبى ومن خلف ظهرى، فاتصلت تليفونياً فقيل

لى إنهم لم يتسلموا مفتاحاً..كل ذلك والرجل أمامى يؤكد.. وعندما نزل إليهم عاد ليقول أنه عمل مفتاحين فقط... طبعاً بعد أن وبخوه وربما هددوه بعدم التعامل معه.

واعتبرت أن الاحتفاظ سراً بمفتاح لمكتبى أمر خطير رغم أننى لا أحتفظ بأسرار فى مكتبى، وأننى مؤمن بأن الصحافة هى عمل علنى كله هدفه النشر، ولكن الواقعة تستحق وقفة.. ومن يومها طلبت رفع الكوالين من كل مكتبى لأننى لا أخفى شيئاً وظلت أدراج مكتبى حتى غادرت الجريدة بدون مفاتيح.

الثانية: ونحن نستعد للتطوير رأيت الاستعانة ببعض الأصدقاء لدعم بث إعلانات بسيطة فى التليفزيون وأحضر لى صديق فلسطينى معارض عشرة آلاف جنيه، كاشتراكات، وفعلاً طلبت عمل إعلانات فى التليفزيون.. لا تُحمل الجريدة أعباء. وقد اكتشفت فيما بعد أن هذه الإعلانات تمت من حساب التوزيع وخصماً من الإيرادات، وأن المبلغ اختفى!

وإذا بالصديق يحدثنى ويسألنى عما إذا كان قد أخطأ بدفع عشرة آلاف جنيه.. لقد اتصل به شخص من الجريدة وقال «أنه عميد» ويريد الإيصال الذى حصل عليه من الجريدة.. لتغييره... واتصلت «بالعميد» السابق بالجيش وهو يعمل مسئولاً عن الأمن فقال لى أنه اتصل به فعلاً بعد أن حصل على رقم التليفون من مكتبى بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة لتغيير الإيصال.

وسألت رئيس مجلس الإدارة عن السبب، وأنه إذا كان يريد اتصالاً بصديق لا يعرفه فلماذا لم يبلغنى، فقال إنه لم يطلب ذلك ولم يسمع به.

وطلبت منه أن يحقق فى الأمر فقال أنه سأل فقيل له أن الذى اتصل به هو صديق له ونفيت ذلك وطلبت أن يستدعى العميد السابق الذى أصبح يعمل مسئولا عن الأمن فى الجريدة ليواجهه أمامى، وحضر وأقر أنه لا يعرف الشخص، ولم يره فى حياته.

وقال رئيس مجلس الإدارة ببساطة لقد حدث لبس فى الأمر! وانتهت المسألة عند هذا الحد.. فقد كان ضعيفاً فى قراراته ولكننى أخذت من الواقعة دلالات كثيرة!

الواقعة الثالثة: أننى أردت أن أخرج بالجريدة بشكل جديد وبنمط جديد من

أحرف الطباعة، وأحضرت مشرفاً فنياً متخصصاً ليختار نوعا جديدا من الخطوط تتميز بـه الجريدة، واختاره فعلاً، وكانت قيمته ثلاثة آلاف جنيه وطلبت شراءها من هذه العشرة آلاف جنيه.

وبعدها، وقبل أن يستخدم نوع الخط الجديد في الجريدة وجدته قد استخدم في جريدة «الدستور» التي تجمع حروفها في «العربي» أي أن الخط الذي اشترى خصيصاً «للعربي» ومن أموال خارج ميزانيتها، وقبل أن تستخدمه، قد تسرب إلى جريدة أخرى. وأبلغت رئيس مجلس الإدارة وكانت الإجابة ببساطة أن هذا الخط موجود في السوق وهو ليس حكراً على أحد.

و.... وقائع كثيرة تدل على معوقات متعمدة توضع أمام أي تغيير، ناتجة عن الجهل في غيبة وجود قواعد تنظم العمل.

❑

وفي أول لقاء لي مع مسئولة الأرشيف ـ الذي أسسته وكنت السبب في إحضارها فالأرشيف جزء من التحرير ـ شكت لي أنهم منذ أربعة شهور ليس لديهم صمغ ولا أوراق، وأنهم يحتاجون إلى دواليب لوضع الملفات ولكن هذا نوع من الترف. ووجهت إليها الإدارة اللوم لما قالته فجاءتني خصيصاً لتقول لي أنها لم تشك أبداً وأن كل شيء في الأرشيف على ما يرام.

وقررت تخفيض النفقات بتخفيض عدد العاملين بالأرشيف الذين لايجدون دوسيهات وأنهم فقط يقبضون ولايعملون وأعلنت أنني لا أقبل أن يكون مرتب مسئول الأرشيف أكبر من مرتب أي محرر.

وكانت قضيتي الأساسية تطوير الجريدة لتخدم الحزب، وتواجه خصومه، وتعمل على دعم مبادئه وأفكاره، وأيقنت أننا لن نستطيع أن نكون جريدة إخبارية، وإذا دخلنا هذا المجال سوف ننهزم ولم أجد في ذلك غضاضة فنحن إصدار أسبوعي يمكن أن نعتمد على التحقيق وعلى القصة الإخبارية وما وراء الأخبار أكثر من الاعتماد على الأخبار ذاتها.

ومن حيث الشكل أيضاً رأى المشرف الفني أن المطلوب ـ وليس لدينا إمكانية عمل دعاية صحفية مكثفة ـ أن نتميز بلون إضافي غريب واختار اللون «بنياً»، خاصة أننا

فى نشرة الاشتراكى التى كان يصدرها الحزب قد اعتمدنا هذا اللون منذ العدد الأول.

ورأى أنه لابد من مساحة كبيرة من اللون حتى تحدث صدمة وتميزاً ثم تخفض مساحة اللون تدريجياً تدريجياً وعلى أن يكون الجزء العلوى من الصفحة الأولى مصمما كما لو كان غلاف مجلة وهو نوع من التصميم اعتمدته كل الصحف الأسبوعية بعد ذلك بدون استثناء وفعلاً عندما صدرت الجريدة أحدثت هذه الصدمة، ولكنها كأى شىء جديد لم تجد استحساناً. وكان علىّ أن أقدم مذكرة إيضاحية طويلة للكثيرين.

❑

اتصلت بى الدكتورة هدى عبد الناصر تليفونياً لأمر يتعلق بوثائق ثورة يوليو التى تعمل منذ فترة على جمعها، وانتهزت الفرصة لأقول لها إننى سأتولى الجريدة الناصرية، وأطلب منها معاونتى بالكتابة بصفة دورية وغير دورية، وقالت لى بالنص أنه: عندما تكون الجريدة محترمة فسوف أكتب فيها.. وأثناء حديث عارض مع رئيس مجلس الإدارة بقلب مفتوح كنت أبلغه بكل اتصالاتى.. ذكرت له ما قالته الدكتورة هدى!

وبعد أكثر من شهر وفى أزمة بيننا حاول الفريق أول محمد فوزى أن يحلها فى لقاء بمنزله، فوجئت بأنه يذكر الواقعة، ويعتبرها إهانة له.. مع أنه ليس مسئولاً عن النشر، ولاعلاقة له بتحرير الجريدة سواء محترمة أو غير محترمة، وقال محتداً، أن هدى لا تقول ذلك، وأنه إذا تأكد من أنها قالته سوف يحاسبها وكانت الأزمة بسبب أنه أقام حفل إفطار دعى له حشد كبير، ورأيت أنه الأولى أن يشترى بالتكاليف دوسيهات للأرشيف كما قالت لى المشرفة عليه، وقد تعهد أن يكون الحفل على نفقته، ولكنه لم يدفع مليما من جيبه، وكنت موقنا أنه موجود ليكسب لا لينفق وأنه لايمكن أن يدفع أبداً، وسكت وأنا أفكر فى معنى كلامه وهو أننى ألفق على لسان الدكتورة هدى واقعة للإساءة إلى شخصه فقد اعتبر نفسه مسئولاً، وكان غريباً أن يتعامل معى، وفى نفسه ضغينة وظل محتفظاً بها لأكثرمن شهر ولم ينسها.. وعندما جاء سامى شرف، ومن حسن الحظ أنه كان فى منزل السيدة هدى عندما تحدثت معى، وأنه هو الذى طلبنى وسألنى عن الوثائق فى البداية ثم أعطاها السماعة. وسألته

عما إذا كان يذكر عندما اتصل بى من منـزل الدكتورة هدى وحدثتنى، فقال إنه يذكر جيداً. وهو دائماً ذاكرته جيدة وحديدية..

وطلبت منه ـ راجياً ـ إذا كان يذكر حديثها معى، فذكر بعض الأمور، وقال إنه لم يسمع ماذا كنت أقوله لها، ولكنها قالت أنه عندما تكون الجريدة محترمة فسوف تكتب فيها، وفهم أننى أطلب منها أن تكتب فى الجريدة، وأن هذا رد على طلبى وسألنى هل ما فهمه صحيح. ولم يكن موجوداً فى بداية الجلسة، ولم يعرف ما طرحه السيد رئيس مجلس الإدارة.

❑

من أول الذين التقيت بهم بعد أن أعلن عن رئاستى للتحرير، الأستاذ محمد حسنين هيكل، وعندما التقانى، قال لى أنه لا يدرى هل يعزينى، أم يهنئنى، فهى مسئولية تستحق تقديم العزاء. فقد كان من رأيه أنه مستحيل أن تنهض هذه الجريدة الميتة!

وكان من رأيه أيضاً أنه لابد من التركيز على فترة ثورة يوليو، فقد نسيها الناس، ومهمة تذكيرهم ضرورية فى جريدة ناصرية، وأنه لابد من أن أبدأ بمذكرات مثلاً تستمر لعدة أعداد حتى ولو كانت مذكرات قديمة واقترح مثلاً إعادة نشر مذكرات محمد حسين هيكل باشا أو مرتضى المراغى ولما أبلغته أنه لدى مذكرات سليمان حافظ تشكك فى أنه كتب مذكرات، وقلت له إنها لدى بخط يده.. وأرسلت له نسخة منها.

وكانت لدى هذه المذكرات التى لم تنشر من قبل ونشرت جزءا منها على صفحة كاملة فى العدد الأول بعد التجديد وقبل العدد الثانى تلقيت مكالمة من اللواء عبد الرحمن الرافعى قال أنه زوج كريمة سليمان حافظ، وطلب إيقاف النشر، ولم أستجب، لأن المذكرات مضى عليها أربعون عاماً ولأنى حصلت عليها من لجنة التاريخ، والموضوعات التى سلمت لهذه اللجنة تعنى أنها موضوعة فى مكتبة عامة، وتولد لدى إحساس بأن الأسرة لا تملك هذه المذكرات التى أودعها صاحبها لدى أحد أصدقائه!

وكانت عملاً صحفياً لا بأس به على المستوى السياسى فى جريدة ناصرية، فضلا عن أن المذكرات مكتوبة بطريقة رشيقة تسهل قراءتها للجيل الجديد، وطلبنى رئيس مجلس الإدارة لأوقف النشر لأن اللواء الرافعى تربطه معه علاقة منذ كانا فى الكلية الحربية.

وكانت الحلقة الثالثة من المذكرات قد أعدت للنشر ولم أشأ أن أحدث أزمة، فليس من حقه أن يطلب أساساً إيقاف النشر ولكنى لا أريد إحداث أزمة وأيقنت أن العلاقات الشخصية تلعب أحياناً دوراً مدمراً خاصة إذا أثرت على من يُفترض أنهم يؤمنون بفكرة يقاتلون لتوصيلها.

الطريف أنه بعد إيقاف النشر بشهور تلقيت إنذاراً من محامى السيدة سامية سليمان حافظ بطلب إيقاف النشر وتعويض بمبلغ سبعة ملايين.. نعم سبعة ملايين جنيه عن الحلقات التى نشرت.

وعندما التقيت بالأستاذ هيكل بعد صدور أعداد الجريدة فى شكلها الجديد قال إنها جريدة ناصرية مائة فى المائة، ولكنه يريدها أيضاً صحيفة مائة فى المائة وأن المشكلة أن الجميع تحولوا إلى كتاب أعمدة وليسوا صحفيين وأنه لا بد من الاهتمام بالأخبار بالذات، ووجدت لديه معلومات عن الجريدة والحملة عليها، وقال إنه يحس أننى أمشى على الشوك!

❑

والحصول على الأخبار هو مأزق الصحف الحزبية التى يعمل بها صحفيون حقيقيون يذهبون إلى المصادر، فهذه الصحف تحتاج أيضاً إلى نوعية مختلفة من الأخبار تتلاءم مع توجهاتها، يصعب الحصول عليها، لأن هناك محاذير كثيرة لمن لديه هذه الأخبار.. وتغلق الأدراج، والأبواب دائماً أمام الصحفيين.

وفيما عدا بعض الزملاء العاملين فى القسم الاقتصادى لم يكن هناك صحفى واحد يذهب إلى أية وزارة اكتفاء بالجلوس فى المكتب، وتلقى نشرات يعيدون صياغة ما فيها إلا أن تكون لهم مصلحة كتجارة الفاكهة مثلاً فيوثقون علاقاتهم بمصادر تخدمهم.

ونحن طوال عملنا الصحفي نعرف زملاء لنا أقاموا علاقات وصداقات مع مصادرهم في الوزارات وكثيراً ما نلجأ إليهم لحل بعض المشاكل الصغيرة، أو معاونة بعض القراء في الحصول على الحقوق، ولم أجد أحداً في الجريدة له صلات بأي مسئول، وعندما ذهبت إلى حفل زفاف رئيس قسم الفن وزوجته تعمل أيضاً في قسم الفن لم يكن بين الحاضرين حتى فنان كومبارس، وقلت في نفسي إن ذلك يعكس بالضبط واقع الجريدة.

وفي محاولة للتنشيط وكحافز على العمل قررت اختيار سكرتيرين للأقسام من العاملين أنفسهم من الشباب ليحتلوا لأول مرة مواقع المسئولية وكان الرأي أن يجتمع الصحفيون، ويختارون من بينهم سكرتيراً للقسم، ولكنهم لم يتفقوا، فعينت واحداً من بين الشباب الموجودين، وذلك حتى لا أستعين برؤساء للأقسام من خارج الجريدة وكان ذلك أول تصعيد لهؤلاء الشباب وتحميلهم المسئولية.. أي مسئولية فإن أحداً من العاملين بالجريدة لم يتولَّ أية مسئولية قبل وجودي بل إنه لم تكن بالجريدة أقسام محددة على الإطلاق، وبعد شهر واحد جاءني سكرتير قسم الأخبار، وكان شاباً نشيطاً معتذراً عن مسئوليته، لأنه عاجز عن إحضار أخبار وحاولت منعه ولكنه أصر على الاعتذار بأسلوب شديد التهذيب. وكنت قد طلبت إليه الاستعانة بمندوبين من الخارج، وواجهته نفس العقبات، إلى جانب معاناته الشديدة مع المراسلين، وعندما انتقل إلى رحمة الله إثر حادث أليم جعلت رحلته مهمة عمل، وتقدمت بطلب لتعيين زوجته.

وقد أحضر عزت سامي أخباراً عمالية من لون الجريدة المعارضة وجاءني بعدها ليقول إن أصول الأخبار بخط يده سرقت من الجريدة وسلمت في اتحاد العمال وفي وزارة العمل!

وتوقفت بالشكوك عند شخص ربما يكون هو، وكان قد عين في الجريدة مكافأة على حمل حقيبة أحد النواب والسير خلفه وكان يتردد على نقابات معينة .. واكتشفت أن بعض النقابات تدفع مرتبات ثابتة لمن ينشرون عنها وإن كنت أعجب كيف تصرف نقابات عمالية مرتبات لمحررين يكتبون عنها.

وعندما طلبت كشف الأجازات اتضح أن أحداً من الصحفيين لم يحصل على أجازة منذ بدأ العمل وأن أجازاتهم متراكمة، لسبب بسيط أنهم لا يحضرون، وليس هناك نظام يضبط الحضور، وأعددت كشفاً لتوقيع المحررين حتى الساعة الثانية بعد الظهر فى البداية وجاء أحدهم وقال إن الموعد غير ملائم والمفروض أن يكون التوقيع حتى الساعة الخامسة، وكانت معركة!

وفيما بعد تحول الكشف إلى ساعة أسوة بكل المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وكانوا يحضرون ليوقعوا فى الساعة بينما ينتظر التاكسى ثم يركبونه للعودة ، وكان هناك من يسكن بعيدا ويدفع مبلغاً لمن يوقع له بالحضور بدلاً منه. وطلبت إعداد كشوف إنتاج بحيث يكون إنتاج المحرر أربعة موضوعات فى الشهر وما زاد يكافأ عليه ويجازى من يقصر، وكان ذلك بناء على لائحة أعدها رئيس التحرير السابق من قبل، وغضب المحررون وطالبوا أن يكون الإنتاج موضوعين فى العام ـ نعم فى العام ـ وقالوا إن هذا رأى مجلس الصحافة ـ!!! ـ وقالوا أن المرتب حق حتى بدون إنتاج!

وقد بلغ من غضبهم أن واحدة علقت خلفها كلمات بخط كبير تصف أمهاتنا بكلمات جنسية بذيئة لاتقال إلا فى الأزقة، وبين السفلة. وعجبت أن تكون سيدة فى خريف العمر لها أولاد وبنات وتتخذ من الكلمات الجنسية مجالاً علنياً للحديث والكتابة دون خجل، رغم أصولها فمن المفروض أن تتسامى وتعلو عليها، خاصة وقد انتسبت إلى وسط محترم .

وفى اجتماع عام للتحرير تحدثت عن هذا الأمر بصراحة وقلت أمام الجميع لماذا تتهم أمهاتنا بذلك، ولم تتركنا الأمهات، ويحترفن الزواج والطلاق.. لماذا توصف أمهاتنا بهذه الصفة السافلة، وهن لم يفعلن ذلك.. والغريب أنه لم تكن لها علاقة بالصحافة من قبل أيضاً، وليس لها مواهب صحفية !

وواحد كنت أعتبره ابنا لى، حتى أن زميله وصديقه عاتبنى على اهتمامى به فقلت إننى أعتبره ـ مثلكم ـ ابنى، وقال لى: «كده.. أهو رفع قضية على أبوه» والغريب أنه فى الأسبوع التالى رفع علىّ قضية لأن خطيبته لم تعين.. هذا الواحد كتب: «ليتنى كنت ابن رئيس تحرير أو ابن أمين تنظيم».. وكان ابن رئيس التحرير ممنوعاً من دخول

الدار، وعندما كان يمر على ليعيدنى إلى المنزل كان يمضى لحظات، ويوم كتب سيناريو وحوار فيلم جمال عبد الناصر كان هذا المحرر نفسه كثيراً ما يقول لى إننى شديد الحساسية فيجب أن نكتب عنه كما نكتب عن أى فيلم آخر، ولم أوافق على التعرض للفيلم إلابعد أن رآه فى عرض خاص الأمين العام، وطلب الكتابة عنه بل إن أحد صغار الصحفيين تعمد الهجوم عليه بعد عرضه، ولم أصادر حقه فى الكتابة مع إيمانى أنه يكتب لأهداف أخرى! أما ابن أمين التنظيم فكان يعمل فى مكتب إحدى صحف الخليج فيكتب موضوعات فنية، وكان مسئول مكتب الجريدة قد قبله ربما مقابل صفقة فى الحزب بحيث أعطاه موقعاً فى قيادة تنظيمات الحزب،.. وعرض أمين التنظيم أن يعين ابنه فى الجريدة تعيينا صوريـاً ويدفع هو التأمينات الاجتماعية وكل الأعباء وألح الحاحاً شديداً فى أن ما يريده هو خطاب يقدم لنقابة الصحفيين ليكون صحفياً.

وقد ضعفت إزاء هذا الإلحاح، ولكنه بعدها بشهر كان يطلب أن يتحول إلى تعيين دائم بمرتب... وبعدها قال الابن إنه يريد أن يعمل فى السياسة وأحس أنه يمكن أن يفرد نفوذه وعضلاته.. لأن أحداً لايواجهه وقلت بصراحة أنه لا يمكن أن يكتب أى شخص فى الفن بجريدة خليجية وفى السياسة بجريدة مصرية ناصرية حزبية، وربما كان العكس هو الصحيح.. وقال الابن أنه ترك العمل فى الفن، ولم يكن ذلك صحيحا، وطلبت أن يلتحق بقسم التحقيقات.. بعدها طلب أن ينضم إلى قسم الشئون العربية، ورفضت ولكن رئيس قسم الشئون العربية كتب لى أنه يريده معه فى قسم الشئون العربية وبعد فترة قال لى نفس رئيس قسم الشئون العربية أنه مفروض عليه وأنه لا يصلح، وأنه قبله مجاملة لوالده، وقلت لـه أن أحداً لا يفرض على أحد شيئاً ـ فى وجودى ـ وأنه هو الذى طلبه وعندى ورقة بخط يده، بل إنه رشحه كتابة ليسافر إلى المغرب وبعدها جاء ليسحب توقيعه على الترشيح لأنه خشى أن يواجه زملاءه فى القسم وهم الأحق منه، ورفضت وقال إنك تحتفظ بوثائق، وكانت حجته أنه لا يصلح للسفر الذى رشحه له، ومع ذلك فقد طلب كتابه أن يذهب مندوباً للجامعة العربية، ثم قال لى إنه فعل ذلك مجاملة لوالده وأنه لايصلح أيضاً، وكان

يبدو أنه يعتمد على أننى سوف أرفض، ولكنى لم أرفض إلا عندما طلب كتابة أن يذهب مندوباً إلى وزارة الخارجية، لأننى أعرف أن المحرر الدبلوماسى له شروط خاصة لا تتوافر فيه من حيث الكفاءة وإجادة اللغات والتدريب على العمل الدبلوماسى والإلمام بالقانون الدولى والعلاقات الدولية والمنظمات العالمية، وقضايا العالم ، وهذا مالا يتوفر فيه... ووجدت أن حجم التنازلات والنفاق الذى يقدمه رئيس قسم الشئون العربية من أجل عيون أمين التنظيم أكثر من أن يطاق فرفضت.

❑

نشبت معركة أخرى مع السيد رئيس مجلس الإدارة ولقد عرفت حتى صغار ضباط ثورة يوليو وقرأت لهم وعنهم، ولكننى لم أسمع باسمه على نحو جدى إلا عندما كان البحث يدور عن رجال الأعمال الذين يمكن أن يكونوا متعاطفين مع الحركة الناصرية ويدعمونها، وكانت لديه محلات للسيراميك وللأدوات الصحية فاتصل به سامى شرف ـ وأنا معه ـ يطلب منه دعماً للحزب.. وكان من بين الأسماء غير المعروفة، لذلك فإن وجود شخص معروف بناصريته وله رأى، ولن يكون «دلدولاً» ولاتابعاً فى الجريدة، لن يكون ذلك مرضياً له، ولقد رشح للموقع حتى أشخاصاً معادين لعبدالناصر لكى يبعدنى.. وكنت أعرف وأتصور أنه يكرهنى لدورى ولصلاتى بكبار رجال يوليو، ولأنه لايريد شخصاً ذا موقف، وأكبر منه اسما، وموقفاً، ودوراً، وكانت صداقتى لأمين الحزب تقلقه، وأيقن أننى لن أكون تابعاً وأننى أعرف قدره على حقيقته.. وكنت آخذ عليه أنه لم يستثمر علاقاته أبداً فى إحضار سنتى واحد من الإعلان حتى ولا من الشركات التى تتعامل معه فلا هو أحضر إعلانا.. ولا اشتراكا ولاحتى نشر إعلاناً مدفوعا عن شركاته!

ورغم أننى لا أنزل إلا لمن هو أكبر منى، فقد كنت أنزل إليه فى مكتبه ـ فأقصى ما وصل إليه وظيفة سكرتير للسيد على صبرى ومكافأة له عين محافظاً ـ وكان قد طبع كروتا بجميع المواقع التى يتولاها، عضو بالمكتب السياسى للحزب، ثم الأمين المساعد للحزب الناصرى، ثم رئيس مجلس إدارة جريدة العربى، ثم مقرر لجنة مقاومة التطبيع، وعضو الملتقى الثورى الليبى!.. وهكذا.. كل كرت له استخدام خاص فى

الداخل أو الخارج... وكأنه دخل الحزب حتى يسير أموره ولم يعرفه الناس إلا من خلال الحزب.. ولافتة السيراميك على محلاته!، وعندما ذهب إلى ليبيا ممثلاً للحزب أنشأ شركة للتصدير مع ليبيا فقد استغل كل موقع حزبى فى تجارته وتنمية ثروته حتى مقاومة التطبيع طبع كرتا بصفته فيها وعندما ذهب لليمن فى مؤتمر حول التطبيع حاول بهذه الصفة أن يعقد صفقة للتصدير ولكنه لم ينجح وهو محب للتصوير، لايكاد يرى كاميرا إلا ويستعد، انتظاراً لكى يلتقط له صورة، وفى كل مناسبة ليس لديه سوى قصة واحدة هى أن عبدالناصر استدعاه أثناء الحرب وكلفه بأن يكون محافظاً للسويس لثقته فى مقدرته على الإنجاز والقصة ليست صحيحة، فعندما عين محافظاً للسويس كانت تخضع للإدارة العسكرية كمنطقة مواجهة، وكان السكان المدنيون قد هُجروا، وكان وجوده شكلياً كمحافظ ليس له أى دور، فالقضايا العسكرية وربما المدنية يقوم بها الجيش.. ومهمة المحافظ مواساة السكان المهجرين والطواف عليهم والتعاطف معهم وحل مشاكلهم فقط لاغير.

وأذكر أنه عند وفاة أمين قسم قصر النيل بالحزب ذهبت للسير فى جنازته لأننى عضو بلجنة القسم، وكنا نسير فى الصفوف الأولى، فإذا به يحضر متأخراً ويزيحنى إلى الخلف ثم يعدل من هندامه ويقف فى الصف الأول سائلا بصوت مسموع عن المصور، ومن سوء الحظ أننى لم أرسل مصوراً.. وأنا بطبعى لا أحب الظهور ولا التصوير، ولا أحب أن يكون اسمى أكبرمن اسم أى محرر... وحاولت أن أضع هذا التقليد بحيث يكبر الجميع ويتساوون، وأن توضع صور لكل كتاب الأعمدة على السواء بحجم واحد، وينشر اسمهم ببنط متساوٍ بمن فيهم رئيس التحرير.

❑

كنت أسعى لإعلاء شأن الصحفيين ووضع قواعد، ولكن كل القواعد كانت تتحطم واحدة بعد الأخرى فلقد جاء مدير جديد للدار، وفوجئت بأمر شديد الغرابة والسخف فلقد رأس المدير ـ الجديد ـ اجتماعاً للمحررين استمر ساعات وكان المحررون ـ هم الذين سعوا لهذا الاجتماع ، وأعاد صورة كنت أسمعها وأرفضها من أن محررة خلعت حذاءها لتضرب زميلها ووصفته بلفظ جنسى وأنه مخنث ولست فى حل من ذكر الوصف وكانت تطيح فى الجميع.. هذه الفوضى

كنت قد سعيت للقضاء عليها وتحقيق العمل فى ظل احترام للمهنة حتى أنه عندما أحضر صحفى تحت التمرين «أجنة» وكسر مكتب زميله أبعدته عن العمل لأننا نريد صحفيين لا بلطجية، وقد توسط له الجميع ولكنى رفضت.. فقد أردت إرساء قواعد تطبق على الجميع، وأكون أول من يلتزم بها وقد أجهز المدير على كل القواعد فاغتصب الإشراف على الأرشيف وعلى التصحيح وعلى قسم الكمبيوتر وكنت أرى فى ذلك نهماً إلى السلطة التى حرم منها طوال عمره، أو تنفيساً عما لحقه فى حياته كأمين مخزن انتهى به الأمر إلى الرفد والبطالة.

❑

عقدت الأمانة العامة للحزب اجتماعاً حضرته لمناقشة الجريدة، وكانت به أفكار جيدة جداً، ولاحت الأغراض فى كلمات القلة، ومن خلال تدبير - السيراميكى - وربما - المخزنجى - للهجوم على الجريدة التى لم ير فيها هؤلاء شيئاً إيجابياً، لأنها لا تلمع الأعضاء، ولأنها على حد تعبير أحدهم لم ترسل له محرراً ليكتب له مقالاً باسمه، فهو ليس كاتباً ولكن لديه أفكاراً، وقال واحد أن الجريدة أجرت حديثاً مع المحافظ ومدحته، أحرجنا كقيادات شعبية، وكان هذا الحديث قد أجرى قبل عام ونصف من وجودى وفى عهد رئيس التحرير السابق، حيث المنهج الذى اتخذته من البداية أن يكون للحوار طابع ناقد ومواجهة.. وقال آخر إن الجريدة نشرت أن المحافظة بها نقص فى المصل مع أنها «تصدره» وكان الذى أرسل الخبر هو المراسل الذى اختاره هو، وقال لى المراسل أن الذى أثار الموضوع يتقاضى مرتباً من مديرية الصحة بالمحافظة!

وربما كنت مخطئا، ولكنى استطعت الرد على كل النقاط بطريقة مقنعة، وعندما كنت عائداً إلى بيتى كنت أفكر هل أبذل كل هذا الجهد ثم أصبح متهما أدافع عن نفسى إزاء حملات أصحاب المصالح والمطامع الذين لايهمهم حزب وبعضهم لم يعرفوا فى حياتهم ماهى الناصرية.. وما الذى يدعونى إلى ذلك.. وكان الخاطر الثانى أن أمين التنظيم هاجم لجان مقاومة التطبيع التى يعمل من خلالها رئيس مجلس الإدارة - وطبع كارتاً يحمل صفته كأمين لهذه اللجان - باعتبار أنها لا تؤدى عملاً

وليس لها دور، وكان الأمر كله نوعا من تصفية الحسابات يدخل ضمن صراع القوى.

المرة الثانية التى حضرت فيها اجتماع الأمانة العامة كان لمناقشة لائحة دار العربى ولم أكن عضواً فى اللجنة التى وضعت هذه اللائحة، وكان بها من الصحفيين - رئيس التحرير السابق - وقد أعطت اللائحة اختصاصات لرئيس التحرير وجعلت رئيس مجلس الإدارة بعيداً عن التحرير، وفقاً لما هو فى لائحة مجلس الصحافة - وأكثر - ولما هو معمول به فى كل الصحف ، وقد عارض اللائحة رئيس مجلس الإدارة، والوحيد الذى صوت برفضها رئيس التحرير السابق الذى كان عضواً فى اللجنة التى وضعتها، وعجبت لاعتراضه على لائحة تعلى من شأن الصحفيين وأن تصل مجاملته لرئيس مجلس الإدارة أن يرفض بينما رئيس مجلس الإدارة نفسه خجل من إعلان رفضه.

❑

نشبت معركة صغيرة، هى معركة سكرتيرة السيد رئيس مجلس الإدارة، ورغم أنها مسألة صغيرة إلا أنها تستحق وقفة لما لها من تداعيات فقد كان يحرص عليها أكثر من رئيس التحرير فقد كنت جالساً فى مكتبى ومعى الأمين العام بالمصادفة، سمعنا سيدة تسب وتشتم بطريقة سوقية وبألفاظ بذيئة، وذهبت فوجدت أنها سكرتيرة رئيس مجلس الإدارة، تسب سكرتير التحرير لأنه حجب عنها إحدى المجلات..

ورأيت إعمالاً للقواعد الأخلاقية اتخاذ موقف حاسم بإيقافها عن العمل الصحفى، فقد كانت أيضاً صحفية، - رغم أننى عندما كنت عضواً بمجلس إدارة «العربى» كانت هى سكرتيرة للأستاذ محمد فايق - إلا أنه تم تحرير عقد عمل لها كصحفية فيما بعد، وهذا سهل بالنسبة لأى إدارة تملك صنع كل المستندات، وتمكنت من دخول نقابة الصحفيين، وقد سلمنى محمود المراغى محضر اجتماع أسرة التحرير وفيه احتجاج على منح هذه السكرتيرة بالذات خطاباً لتنضم للنقابة.

وعندما جاءتنى فى اليوم التالى ظننت أنها سوف تعتذر لزميلها وينتهى الأمر ولكنها قالت بغطرسة القوة «وإيه يعنى لما شتمته»، كانت واثقة جداً من نفسها وأنها مركز قوة وأخطرت نقابة الصحفيين بالواقعة كلها وفوجئت بعصبية شديدة من

رئيس مجلس الإدارة ليس من أجل إهانة الصحفي، ولكن من أجل السكرتيرة، وكنت أتصور إذا أراد المجاملة أن يحولها للتحقيق ليتبين الحقيقة كما فوجئت بخطاب - موجه إلى نقيب الصحفيين من رئيس التحرير السابق - بأنها في الأساس صحفية. وكانت هذه مجاملة لا تليق لأنها أكثر من اللازم، لأنه روى في رسالته للنقيب وقائع يعلم أنها غير صحيحة.. فالسيدة كانت سكرتيرة لرئيس مجلس الإدارة السابق، وقوله إن السيد رئيس مجلس الإدارة طلب أن تعاونه لمدة يوم واحد أسبوعيا ولمدة ثلاث ساعات في أعمال تتصل بالتحرير وأنه أذن لها بذلك دون أن يخل هذا العمل بعملها الأصلي في التحرير، يعلم أنه غير صحيح، وأن يقول في رسالته أنه لم يصل إلى علمه «ما يشير إليه الزميل عبدالله إمام من شكاوى تقدمت للنقابة» غير صحيح.. فقد عينت السيدة المذكورة سكرتيرة منذ البداية، وكل الذين كانوا في مجلس الإدارة السابق ومنذ البداية يعلمون أنها عينت سكرتيرة. أما الشكاوى التي ينفي تقديمها فهناك وقائع عديدة أعيد تكرار اثنتين منها فقط، الأولى مانشرته نشرة «صحفيو الغد» العدد الرابع - فبراير ١٩٩٦- في عناوين منها «في جريدة العربي طرد الصحفيين وتعيين السكرتارية» وفي صفحة ١٤ كتبت النشرة ما يرد على رئيس التحرير بالتفصيل أنقل بعضاً منه:

«في العربي التعيين للسكرتارية والطرد للمحررين «احتجاجا على تعيين اثنين من السكرتارية بجريدة العربي ومحاولات طرد ١٥ محرراً تقدم عدد من الصحفيين المقيدين بجدول المشتغلين وتحت التمرين بالجريدة بمذكرة إلى نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة جاء فيها: أن هناك عدداً من الصحفيين يحصلون على مكافآت ثابتة ويرفض رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة توقيع العقود معهم وذلك في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ إجراءات تعيين سكرتير مكتب أمين عام الحزب الناصري«....» وسكرتيرة رئيس مجلس إدارة الجريدة «...» وهما في طريقهما إلى تقديم أوراقهما للنقابة بالمخالفة لقانون النقابة. لذا نطالب سيادتكم باتخاذ اللازم»..

«كان هذا القرار قد أثار موجة واسعة من السخط والاستياء داخل الجريدة لأنه جاء في الوقت الذي يصرخ فيه «...» من زيادة النفقات وزيادة عدد الصحفيين المعينين بالجريدة بما يزيد على حاجة العمل، وكانت هذه هي الحجة الجاهزة التي ترفعها الإدارة دائما عند مطالبتها بتعيين الزملاء غير المعينين.

«رئيس التحرير والذى طالب من قبل بتنقية جدول القيد من غير الصحفيين أكد أنه لم تعين سكرتيرة ولديه ما يثبت أنها صحفية (!) ونفى أن تكون هناك علاقة قانونية بين الجريدة وبين الصحفيين الذين يعملون بلا عقود (!) فى السياق نفسه صرح رئيس مجلس الإدارة: «لا يحق لأحد من أعضاء النقابة أن يحدد لنا من نعين».. ولكنه تراجع قائلا: لم نقم بتعيين أحد غير صحفى!

«صحفيو الغد علمت أن اجتماعاً ثلاثياً ضم ضياء الدين داود وحامد محمود الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عقد منذ أيام لمناقشة الوضع المتفجر بالجريدة. من جهة أخرى صرح أحد المفصولين لـ «صحفيو الغد» أن لدينا ما يثبت أنهما سكرتارية وتحت أيدينا مستندات بذلك، أصغر محام فى بر مصر يمكنه أن يثبت وجود علاقة عمل لنا مع الجريدة، لكننا لن نلجأ للقضاء إلا بعد استنفاد كافة الأشكال الاحتجاجية كالإضراب والاعتصام ويضيف.. همسة فى أذن أعضاء مجلس نقابة الصحفيين: أين أنتم؟.

«فى تصعيد جديد قام المحررون بجمع توقيعات ٦٠صحفياً من مختلف المؤسسات الصحفية فى منشور وزع فى نقابة الصحفيين بعنوان «بيان إلى الضمير الصحفى» نشرت أجزاء منه جريدة الحياة اللندنية ذائعة الصيت...»

وينتهى مقال نشرة «صحفيو الغد» بتصريح من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بأنهم يعترضون على القرار الذى لم يعرض عليهم.

وبالمناسبة ففى عدد آخر من النشرة تناولت نفس الموضوع وقالت أن رئيس مجلس إدارة العربى ومعه رئيس تحريرها قد ارتكبا جريمتين: الأولى: انتهاك حقوق العاملين وخرق قانون العمل. «والاستهانة والاستهزاء بقانون نقابة الصحفيين واجماع الجمعية العمومية «وذلك لأن السكرتيرة منحوها حق عضوية النقابة.

ولاشك أن رئيس التحرير قد قرأ هذه النشرة التى تناولته شخصياً. كما أنه كان قد سلمنى محضراً واحداً لاجتماع المحررين معه مكتوبا بخط اليد بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٩٦ فيه اعتراض المحررين على تحويل السكرتيرة إلى وظيفة محررة وفى هذا المحضر لم ينف رئيس التحرير ذلك، ولكنه برره ووفقاً لنص المحضر فقد انتقد التشهير بالجريدة فى النقابة وتحدث عن الحصار على الجريدة ثم تعرض لتحويل

السكرتيرة إلى صحفية قائلاً: «بأنها معينة وتتقاضى مرتبها من المؤسسة وتحويلها من عمل إدارى إلى عمل مهنى، فإننى أعينها بدون مرتب عملياً » .

أنه بنفسه يقول أنها سكرتيرة وأن خطابه للنقابة الذى يكذبنى فيه كان مجاملة لا تليق.. ليس لأن العلاقة بيننا كانت تتطلب أن يتصل بى ويشرح لى وجهة نظره، فذلك أمر متروك له.. ولكن لأنه يخالف الحقيقة تماماً.. لذلك فإنى أستخدم كلمة خفيفة بأنه جامل على حساب الحقيقة وضد طبيعته.

استفز تصرفى رئيس مجلس الإدارة واعتبرها معركة شخصية ضده لأسباب لا أعرفها وكتب رسالة للنقابة وأعطى لنفسه سلطات واختصاصات ليست له وعذرت جهله بالعمل الصحفى، وعذرت له أيضاً دفاعه عن مهنة السكرتير ... ولكنى عتبت على صديقى وزميلى رئيس التحرير السابق الذى تعود أن يكون هادئا، وهذه المرة قال رأيا مع رئيس مجلس الإدارة هو نفسه كتب بخط يده ضده .

ولم أشأ أن أصعد الموضوع أكثر من ذلك، فقد أبعدتها عن العمل الصحفى، وعندما ترك رئيس مجلس الإدارة الجريدة، حصلت على أجازة بدون مرتب فى نفس الوقت وغادرت معه وحتى عندما عادت إلى الجريدة ليوم واحد كان الحديث يدور حول عودتها .. وقد جددت لها الأجازة بعد ذلك عن طيب خاطر، وفيما بعد كتبت لها خطاباً للنقابة ـ وهى فى الأجازة ـ حتى لا أقف فى طريقها إيماناً بأن عضوية النقابة فى حد ذاتها لا تخلق صحفياً.

❑

وقف شخص ـ لا أريد أن أذكر اسمه حتى لا يشتهر ـ فى اجتماع لأحد مستويات الحزب يقول أنه كان يتآمر معى على إبعاد رئيس مجلس الإدارة.. وكان ذلك كذباً، فالتآمر لم يكن طبيعتى أبداً كما أنه ليس فى إمكانى التآمر، ربما كان هو يتآمر مع من لهم مصالح ضمن لعبة صراع الكراسى ولم أكن طرفاً فيها.

لقد مارس كل مالا يليق بدءاً من العمل فى دواوين الشيوخ وانتهاء بالخطف، وبين هذا وذاك سجل حافل يعرفه البعض أكثر منى، وكنت تعرفت عليه بالخارج وسمعت به لأول مرة وهو يعمل فى ديوان الشيخ، كان ضائعاً ونصحته بالعمل

الصحفى وقال إنه لا يعرف ومهدت له الطريق لأول مرة وأدخلته الصحافة ـ حيث ذهبت إلى هذه الدولة لأكون مسئولاً عن المؤسسة الصحفية، بينما كان هو بلا عمل ، عندها رسمت له طريق العمل بالصحافة فى المؤسسة التى رشحت لتولى مسئوليتها، وكان هذا أحد أخطائى العديدة لأنه لم يمارس العمل الصحفى فى حياته لا من قبل ولا من بعد، وعاش على أدعائه الدور الناصريى، وصلته الحميمة بأحد الشيوخ فكان فى حمايته ورعايته.. واستطاع عن طريق «الناصرية» أن يكون علاقات وصداقات أخرى.

وعندما عاد إلى القاهرة، كتب فى العدد الأسبوعى فى ظل رئيس التحرير السابق.. ولكنهم ثاروا عليه فى الحزب، ومنعوه من الكتابة.. ومن دخول الحزب.. وبعد أن توليت المسئولية. قابلنى الرجل النقى ـ عبدالوهاب قتايه ـ وطلب منى أن أستكتبه، وكان من قبل مطروداً بقرار من الأمانة العامة، قلت له إننى سأفعل ذلك فعلاً.. وهكذا أعدته إلى الجريدة ولكن أطماعه كانت أكبر، فالباب مفتوح، وقد وصل فجأة عن طريق التربيطات والشللية بدون مجهود أو تعب إلى موقع حزبى بينما لم يقم بأى دور فى هذا الموقع سوى الصراخ بصوت مرتفع فى الاجتماعات وكان وجوده فى الحزب رداً لجميل إتاحته لابن أمين التنظيم فرصة العمل الصحفى فى مكتب الجريدة الخليجية الذى يشرف عليه، وهو فى مكتب الجريدة لا يقوم بأى عمل، مكتفياً هو بصلاته وبضوضائه تاركاً مهمة الإشراف الفعلى على العمل الصحفى، لصحفيين محترفين، ومشكلتنا دائماً أن الناس لا يعرفون قدر أنفسهم، ولا يقنعون بما هم فيه، ولو كانت له مقوماته الحقيقية لما احتاج حتى إلى التكتل والشللية والعمل اللا أخلاقى، لقد كان جزائى على إدخاله الصحافة رد الجميل على طريقته وقد استخدم صوته الجهورى فى التشهير بالجريدة بحجة أن القائمين عليها بتوع مجلات، وهو بتاع جرايد أى أنه أولى بالمسئولية ولكنه قالها بطريقة ملتوية! وكان ذلك جهلاً فظيعاً فكبار الصحفيين كلهم تنقلوا فى العمل الصحفى من الجريدة إلى المجلة وبالعكس وأحمد بهاء الدين بدأ فى مجلة .. وأصبح رئيساً لتحرير الأهرام، وفتحى غانم بدأ فى مجلة وانتقل منها إلى الجمهورية، وإحسان عبد القدوس بدأ فى مجلة قبل أن يرأس تحرير أخبار اليوم، ومحمد حسنين هيكل-بدأ فى آخر ساعة

ومصطفى أمين بدأ فى مجلة روز اليوسف ومجلة الاثنين قبل أن ينشيء أخبار اليوم والأخبار. هذا التاريخ بالتأكيد لا يعرفه الأميون؛ على أن «بتوع المجلات» أيضا صحفيون عملوا فى الصحافة.. وشقوا طريقهم بجهدهم ليس اعتماداً على أمير أو شيخ أو وزير ومارسوا كل أنواع العمل الصحفى ولهم تاريخ معروف وهم ليسوا مدعين ولا يعتمدون على حناجرهم!!

❑

وذات يوم بعد اجتماع عاصف لمجلس الإدارة شدد على أن يدعونى مع أحد أعضاء المجلس على الغداء على نفقته وذهبت تحت ضغوط، وهناك قال عضو المجلس لماذا لا يكون فلان مديراً للتحرير، وقال فلان لماذا لا يكون الآخر مديراً عامًا! ـ وكان مخزنجياً فى شركة عثمان أحمد عثمان وذاكر وهو مخزنجى حتى حصل على مؤهل جامعى وتم فصله من عمله فى ظروف غامضة، ولأسباب لم أقف عليها بيد أن الاستغناء عن مخزنجى أسبابه معروفة غالبًا . وألح على عالى الصوت والمخزنجى أن أعين ابن أحد الناصريين صحفيا بالجريدة ولكنى رفضت بإصرار عن قناعة بأننى أعمل ما فيه الصالح العام، وكانا يبحثان عن الصالح الخاص وعن تشغيل أحد العاطلين عن العمل ومن الموهبة وزيادة الشلة بحجة أنه ابن أحد الناصريين السابقين، وفيما بعد سوف يستقيل من الحزب ولكنه يستدعي ويعود للحزب الذى أعلن استقالته منه ليقود حملة انتقام ضدى لصالح المخزنجى وشلته، ويكتب ضدى، ويقود حملة ينقاد لها البعض فى محاولة لتصفية حسابات شخصية بسفالة وانحطاط ليس غريبًا عليه.

وبدأ الضغط بتحريض المحررين وجذبهم للعمل فى المكتب الصحفى الخليجى نظير مكافآت وهناك تحاك مؤامرات، بل إن الأمين العام لم يعلم أن المحررين لم يقبضوا ـ فى إحدى الأزمات المالية ـ إلا عندما اتصل به فى دمياط ليخبره وكان القبض قد تأخر يومين.. وكان الهدف هو تحميلى المسئولية، رغم أنه لا علاقة لى بالمسائل المالية أو الإدارية، ولكنها هواية واحتراف مهمة التبليغ كما أنها خطوات لإشعال أزمات، فى تعاون دقيق بين أطراف معقدة .. وسط هذا الجو المشحون

بالترصد، كان السيراميكى هو المسئول المالى عن الجريدة وعن الحزب أيضا وقد كف يده عن تمويل الجريدة بحجة أنه ليس هناك أموال فقد نفدت تمامًا بعد تركه الجريدة مباشرة، وهو توافق غريب.. وكنا نعانى أزمة بعد أن ترك الجريدة مدينة بحوالى مليون ونصف مليون جنيه بين ضرائب لا تدفع وتأمينات لا تسدد، وتكاليف طباعة تتراكم، وسلف من شركة التوزيع بعشرات الألوف، وكان يدفع للطباعة خمسة آلاف جنيه نقداً كل أسبوع أى ربع مليون جنيه فى السنة لإصدار عدد أسبوعى وتركها مدينة بهذا المبلغ ، وقد وصلت ديون الجريدة اليومية أقل من المليون بعد عامين من صدورها أسبوعية وبعد عام من صدورها يوميا ، أى أصدرنا أربعمائة وخمسين عدداً فإذا سرنا على نفس المعدل الذى كان أيام السيراميكى - ديون ربع مليون جنيه كل خمسين عدداً - فكم تكون الديون. هذا مع أنه كان لا يدفع غير المرتبات ... وكان لابد أن تستمر الجريدة بدون الدعم الذى قطعه لأنه ليس رئيساً لمجلس الإدارة ولا أحد يعرف المالية أو يحاسبه وكان علينا أيضاً. أن نسدد بعض أقساط التأمينات والضرائب وبعض ديون الطباعة، وأن تدفع المرتبات والتليفونات والكهرباء وغيرها من المصروفات الثابتة، وأن ندفع ما يقرب من ٧٠ ألف جنيه قيمة الإيجار السنوى للمبنى الذى نستأجره ؛ وفى هذه الظروف أرسلت لنا إحدى وكالات الإعلان إعلانا عن أحد الأمراء واشترطنا أن تكون قيمته مائة ألف جنيه كاملة بدون عمولات.

وعندما وافقوا لم يكن رئيس مجلس الإدارة والأمين العام موجوداً بالقاهرة، حدثته بالتليفون، وأرسلت له فاكسا أعرض عليه الأمر بأمر النشر وبكلمات الإعلان مخليًا مسئوليتى .

وكنت أعتقد أن الإعلان ليس فيه ما يسئ، فهو ليس عن بضاعة صهيونية والرجل يقيم فى مصر، والضجة التى أثيرت حول اضطهاده للعمال لم تكن منطقية فأن يحبسهم فيلقون بورقة نقدية عليها شكواهم من الطابق التاسع والعشرين لتسقط فوق سيارة أسفل الفندق، ولو حدث ذلك لطارت الورقة إلى مسافة كيلو على الأقل، وعندما حاولت مجلة المصور إجراء تحقيق صحفى حول القضية، نفى وكيل النيابة ما نشر وحقق مأمور القسم البلاغ الذى قدم إليه وانتهى إلى الحفظ وذهب مندوب المصور إلى الرجل الذى قيل أنه عُذب فلم يتكلم، لذلك لم تقم المجلة بعمل التحقيق

لأنها لم تجد مادة .. كانت كل هذه المعلومات عندى من زملاء صحفيين، ولم أبلغ بها الأمين العام ولعله يعرف بها من هذه السطور، وقال لى الأمين العام انشر الإعلان وأنا أتحمل وحدى المسئولية.. وعند تحصيل المبلغ سددوا إيجار المقر فوراً! ونشرنا الإعلان، وقامت الدنيا ولم تقعد وكان يمكن أن يكون الاعتراض هادئًا حزبيًا أو أخلاقيًا ولكنه استغل فى حملة صحفية على الجريدة ليست خالية من الأغراض خاصة أنها فى صحف منع عنها الإعلان، وفى سابقة هى الأولى من نوعها دفع المحررون إلى إصدار بيان يقولون أن نشر الإعلان يسىء إليهم .. ولا أعرف كيف.. كما لا أعرف إذا ما كانوا يعملون فى مؤسسة صحفية قومية أو غير قومية ونشر الإعلان هل كانوا يعترضون... وإذا كانوا عقائديين فما هى المبادىء التى تسمح بالبلطجة وعدم بذل الجهد فى العمل ، وإذا كان الإعلان ضد عبد الناصر فما هو دورهم فى إقرار هذه التوجهات! وكانت أزمة استخدمت فى التشهير ومع أن نفس الإعلان نشر وبقيمة أقل فى صحف حزبية أخرى ولم تثر عليه أية ضجة.

وفى كل اجتماع حزبى كان الذين يعملون فى صحافة شيوخ الخليج يثيرون قضية الإعلان، وتوقف عضو بالمكتب السياسى عن الكتابة، وفيما بعد أثار ضوضاء لأنه ممنوع من الكتابة ويريد أن يكتب ووسط الكثيرين وحدثنى «المخزنجى» فى التليفون ساعة ولكنى رفضت فى إصرار، وقلت إننى سوف أستجيب فقط إذا اتخذ الحزب قراراً بأن يكتب... ويكون بذلك أول شخص ينشر ما يكتبه بقرار حزبى، لأنه لو كان كاتبًا لهرولت الصحف بحثًا عنه لتستفيد بقلمه أو باسمه، وكان عيبًا أن يستجيبوا لبكائه وصراخه وأن تطرح قيادات سياسية قضية أنه يريد أن يكتب .. وأننى أمنعه من الكتابة بينما أنا الذى أعدته للكتابة فى الجريدة بعد طرده بقرار من الأمانة العامة لنفس الحزب، وهو الذى امتنع فماذا تبدل حتى يصرخ شاكيًا باكيا باحثًا عن الكتابة فى جريدة يهاجمها ويرى أنها فاشلة، ولماذا لم يكتب فى أى صحيفة أخرى فاشلة أو غير فاشلة!

وكان له شركاء مصالح وأصدقاء منافع يدافعون عنه بجهد وكأنهم يخوضون معركة ولكن إصرارى كان شديداً على أن يعود للكتابة بقرار سياسى يتخذه الحزب وأنشره وأحترمه وأنفذه!

كان أمل الحزب منذ البداية أن يكون لـه صوت يومى عـلى نحو مـا ذكرت وأن يخاطب الناس كل صباح.. وقد وعدت منذ البداية فى رسالة مكتوبة علقت بالجريدة وبالحزب أن أعمل على تحقيق هذا الأمل!

واستطعت أن أكون فى موقع يسمح بالمغامرة، وكانت مغامرة محسوبة فعلاً.. وبدأنا الإعلان عن الإصدار اليومى، بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة والموافقة عليه وتحددت مواعيد ثم تأجلت حتى حددنا موعداً نهائيًا وأصبح واضحًا أن الجريدة على وشك الصدور.. وقامت الدنيا ولم تقعد!

كان هناك تحريض على رفض الإصدار اليـومى، يقوده أصحاب الأطماع والمنافع والمصالح المشتركة والذين كانوا متنـافرين اتحدوا، رغبة فى عرقلة صدور الجريدة بأى شكل دون تبرير منطقى فليس هناك حزب فى العالـم إلا ويسعى لتكون لـه صحافة يومية، وأسبوعية متنوعة، فالصحيفة هى لسان الحزب وليس هنـاك عاقل يسعى لقطع لسانه، وكنت قد عينت رئيساً للتحرير للجريدة اليومية،عندمـا جاءنى خطاب تكليف بتولى العـدد الأسبوعى جاء فيه بالنـص «يسند إلى الأستاذ عبد الله إمـام رئاسة تحرير العدد الأسبـوعى بجانب رئاسة تحريـر العدد اليومى المزمع إصـداره» ـ ورددت عليه بأننى سأعمل عـلى تحقيق حلم الحزب فى الإصدار اليومـى، ووضعت الخطابات فى لوحة الحـزب وقرأها الجميـع ولم يعترض أحـد .. وعندما بـدأ الحلم يتجسـد قرروا إعلان الحرب عـلى الجريدة، والسعى لقـتلها وتخـريبها حـتى من قبـل أن تصدر.. وسوف نعرف أن أحـداً منهم لم يقـدم اقتراحاً أو فكرة لـلبناء، والذين ادعـوا الخبرة بالصحافة لـم يقدموا أى مقترح اكتفاء بالهـدم والنقد وبعضهم قتلتـه الغيرة والحقد، ولم يقم أحـد من الحزب بدفع قيـمة اشتراك فى الجريدة، فـليس فيها اشـتراك حزبى واحد، ولا إعلان حزبى أو غير حزبى ولـم يتبرع لها بقرش واحد أى من الذين انبروا مهاجمين والذين كانت تـنشر أخبارهـم وصورهم وتعزيهم وتهنئهـم لم يدفعوا مليما واحداً.

وفى هذه الأثناء صدر كتاب قديم لى هو حـوار مع صلاح نصر أضفت إليه جانبًا من مذكـراته كان قد أودع صـورة منها عنـدى، والتى نشرت كـاملة بعـد ذلك، وقد حذفت منها بعـض الفقرات وكان فيها ما لا أوافق عليه، وما يـتعارض مع فكرى بل وأيضًا ما أراه متعارضًا مع الحقيقة. ولم أشأ ـ أمانة ـ أن أصادر كل رأيه حتى لا يبدو

للذين سوف يقرأونـه كاملاً أننى قمت بدور الرقيب لذلك تركـت جوهر شهادته مع إيمانى بأنها ليست سليمة، ونشرت الكتاب، واستمر فى الأسـواق بضعة شهور قبل أن تنشر مجلة صباح الخير بعض الأجزاء منه مركزة ـ بالطبع ـ على الجوانب السلبية، وانتهـزها محترف البلاغات ووجدها فرصـة .. ورفع سماعة الـتليفون وأبلـغ عنى خلال اتصالات وتحريض والذين اتصل بهـم اتصلوا بآخرين بهدف إحداث أزمة... ونتيجة لهذه الحمـلة التليفونية، غضب الصديق سـامى شرف والأب الراحل الفريق محمـد فوزى ونشرت إحدى الصـحف أنهما قـد استقالا من الحزب دون أن يـقدما استقالة، وتلقف هو ومن معه، ومن هم على شاكـلتهم والقوى المعادية الخبر ليصنعوا منه أزمة الهدف منها عدم صدور الجريدة يوميًا!

كان يقـاتل بحقد فى الاجـتماعات السـياسية بالـساعة وحده ، ومن المفـترض أنه يدعـى أنه صحفـى وأنه كاتب يـدافع عن كاتـب، وعن حرية الـرأى حتى لو كـانت مخالـفة لرأيه وعـندما صدرت مـذكرات صلاح نصـر فى كتاب وهـى مليئـة بمئات الوقائع الغـريبة والتى تستحـق الرد لم يقترب منها، ولـم يرد عليها لأنه لم يـجد فيها شخصـاً يمارس مهمتـه فى التبـليغ عنه، كـما أنه لم يتـصد أبداً فى حـياته بالكـتابة أو بالرأى أو فى الاجـتماعات لسيـل الأكاذيب ضد عبد الـناصر لأن ذلك لن يحـقق له مصلحة شخصية وقد كانت لى واقعة معه من قبل ومنذ سنوات وقبل الحزب حيث اتصل بخالـد عبد الناصر وقال لى د. خالـد أنه اتصل به هذا الشخـص من الشارقة ليقول له إن معه مجـلة «المجلة» وتعلن عن سلسلة مقالات لعبـدالله إمام عن العلاقة بين عبدالناصر وعامر وأنها سلسلة فظيعة ـ ولم تكن السلسلة قد نشرت، وإنما إعلان عنها ـ وقال لى خالد أنا قلت له وأنا ما لى يا بـيه، ما تتصل بيه، وأعطيته رقمك... بعد دقائق كان يكـلمنى لأول وآخر مرة من الشارقـة وقلت له ضاحكًا.. إنت كنـت بتبلغ عنى وإلا إيه وقال لى إن الناشرين أو الفاشرين على حـد تعبيره كتبا فى افتتاحية المجلة أنها ستـنشر لك سلسلة عـن عبدالناصر وعامـر اللذين أضاعا مصر، وطـلب منى أن أتصل بهما لإيقاف النشر ووعدته.. ولم أفعـل.. وكانت الحلقات هى كتابى فيما بعد ناصر وعـامر الذى طبـع عشر طبـعات وأشاد به الجمـيع، و لكن الـغيرة والحقـد كانا يمزقانه.

وكان علىّ أن أحتوى أزمة كتاب صلاح نصر التى وجدت مكانًا بارزًا على صفحات الصحف المصرية والعربية وخاصة صحف الخليج.

ولأن علاقتى بسامى شرف ومحمد فوزى فوق كل اعتبارات فقد نشرت فى الطبعة الثالثة توضيحاً لموقفى رضيا به .

ونشرت صحف الخليج أنه أجرى التحقيق معى وأن لجنة التحقيق استمعت إلى ٤٥ ساعة من التسجيلات، لا أعرف ما هى!! والحقيقة أنه تسلل إلىّ اليأس بعد أن اتضح أن المحرضين من السوقة لم يراعوا أخلاقاً سياسية أو صحفية اعتماداً على صوتهم العالى وأخلاقياتهم المعروفة، وكان البعض يخرج مستاء من الاجتماعات السياسية فى حزب عبدالناصر التى حاولوا تحويلها أسبوعية لتصفية حسابات ضيقة وخدمة لأهداف خاصة، فلا مناقشة سياسية ولا حديث عن تنشيط الحزب، ولا حتى مناقشة فكرية ولم يقدموا ندوة ولم يعقدوا لقاء، ولم يدعوا إلى اجتماع عربى.. ولم ينشطوا العمل فى حزب الدور العربى فيه هام وأساسى، وكان المخلصون من الأعضاء يغضبون بعد أن أحسوا برائحة المصلحة وكانت الحملات متكررة وكلها فى اتجاه واحد، دون أن يبرزوا ما يدل على كفاءتهم المهنية والأعمال الصحفية التى قاموا بها وانتهت إلى الإلحاح المهين بالكتابة مروراً بأننى اعتذرت عن اجتماع واحد لمجلس الإدارة لارتباطى بموعد مع الطبيب والغريب أننى اتصلت تليفونيًا من عيادته لإمكان حضور جانب من الاجتماع وقيل لى إنه انتهى فى حين أنهم هم أنفسهم تغيبوا عشرات المرات وربما حضروا ثلاثة اجتماعات طوال عامين. وأذكر أن وفداً كان سيذهب إلى العراق، كان هو ضمن عضويته مع مسئولين من الحزب ، وراهنت أنه لن يسافر لارتباطاته الخليجية التى تعلو على أية مواقف سياسية أو مبدئية، وكانت المفاجأة أنه لم يذهب يوم السفر إلى المطار بحجة مغص مفاجئ.. ولم يسافر ولم يعتذر كما كنت متوقعاً ولم يسائله أحد.

❑

قدمت أكثر من استقالة شفوية ومكتوبة، وكان إصرار الأمين العام على أن أتجاوز كل الأزمات ولا ألتفت إليها وأن أعمل على الإصدار اليومى وهو الدافع الحقيقى وراء هذه الحملة السافلة وكان يضرب لى مثلاً بنفسه وما يتحمله أحيانا من بذاءات.

قبل الإصدار اليومى عقد اجتماع لمجلس الإدارة برئاسة عبدالوهاب قتاية مسئول الإعلام فى الحزب وكان ضياء الدين داود فى المستشفى، وشرحت فى هدوء شديد الأفكار المتعلقة بالإصدار اليومى، والاستعدادات على أساس أن التمويل يكفى ستة أشهر على الأكثر وبعد ذلك على الجريدة أن تمول نفسها من الإعلان أولاً ومن التوزيع ثانيا.. وأن صفحتى إعلان فى الشهر تكفيان لسداد تكاليف الطباعة والتحرير وأن المشكلة بعد ذلك سوف تكون فى يد الإدارة، وأن هناك اتصالات بالأستاذ عبد الحميد حمروش لترشيح مدير له خبرة بإدارة الصحف.. فأى منشأة صحفية تقوم على ساقين، إدارة جيدة .. وتحرير جيد. ولم تعد إدارة الصحف بالفهلوة، كما أن تحريرها لايقوم على الفهلوة ولا على الصوت الجهورى كما أنها تختلف عن وظيفة مخزنجى فى شركة مقاولات أو دار نشر، ووافق الذين حضروا الاجتماع على الإصدار اليومي.

وكانت الجريدة مدينة للأهرام وحده بمبلغ ٣٨٠ ألف جنيه، فى صورة تكاليف طباعة الأسبوعى ـ قبل أن أتسلمه ـ وكان الحزب يدفع دعماً قدره عشرون ألفا شهريا ن تكاليف الطباعة ويوفر فوق ذلك المرتبات، وبعد أن ترك رئيس مجلس الإدارة ابق موقعه توقف عن تسديد الالتزامات.. وأعلن إفلاس الحزب بتعمد واضح ـ ما قلت ـ وذلك أيضاً ما أعلنه المدير الجديد فى آخر اجتماع لمجلس الإدارة... وبينما نستعد للإصدار اليومى، وأصدرنا أعداداً تجريبية، أرسلتها إلى الحزب لمناقشتها، طلبت من الزميل ـ الذى سبق أن قدم مذكرة مكتوبة بأن يكون مديراً للتحرير أو نائباً لرئيس التحرير، والأولى أفضل على حد تعبيره المكتوب ـ أن يتولى مسئولية العدد الأسبوعى، ولكنه رفض مفضلاً أن يكون فى العدد اليومى، ورشح شخصاً آخر باعتبار أنه كان مديراً لتحرير إحدى الجرائد الأسبوعية، والتى قال عنها المخزنجى فيما بعد أنها تخصصت فى الهجوم على جمال عبدالناصر!

وفرح هذا المرشح بالعرض وقد لفت نظرى بعض السعاة أن سلوكه معهم تغير لكى يثبت أنه أصبح مسئولاً، وقدم لى مذكرة بالذين يريد الاستعانة بهم،وقد جعلهم جميعاً مسئولين على الورق وطلب لهم مكافآت باهظة، وكانت محاولة للشراء، بوضع أسمائهم ببنط كبير ونشر صورهم بعيداً عن التقاليد الصحفية المتعارف

عليها.. ولابأس ولكن مسئول الأخبار الذى اختاره لم يقدم خبراً فى حياته ومسئول التحقيقات لم يكتب تحقيقاً أبداً، ومسئول الديسك تعاد صياغة كتاباته، بل إنه أحضر أربعة ـ بموجب الكشف المقدم بخط يده ـ ليقوموا بعمل الديسك، والذين طلب لهم مكافآت بعد شهر من العمل فى العدد الأسبوعى ٤٥ شخصاً من الخارج ومن غير المعينين بالجريدة !

وصدر العدد اليومى ، وقال بعض أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء فى الحزب إنه أفضل كثيراً مما توقعوا وقدمت استقالتى مكتوبة بعد صدور العدد مباشرة قلت فيها إننى أنجزت مهمتى، وحققت أمل الحزب ولا أريد أن أستمر، وقد كان نص الاستقالة «السيد الأستاذ ضياء الدين داود تحية طيبة وبعد،، عندما عهد إلىّ برئاسة تحرير جريدة العربى، أرسلت رداً على تكليفكم بأنه سوف تكون مهمتى العمل على إصدار الجريدة يوميا، وهو الأمل الذى حلم به الحزب منذ إنشائه..

وقد استطعت بعون الله أن أنجز هذه المهمة رغم العقبات والمعوقات التى تعرفون بعضها، كما استطعت أن أقيم بنية أساسية للجريدة من تجديد وإضافة وتطوير إلى كل الأقسام خاصة الكمبيوتر الذى لم يجر عليه أى تجديد منذ إنشائه، وزودت الجريدة بوكالات الأنباء والفضائيات كلها وبقسم تصوير وتحميض للصور بعد أن كانت الجريدة تستعين بمصور من الخارج. وبذلك أكون قد حققت الأمنية التى كان الحزب يسعى إليها إيماناً منى بمبادئه التى بذلت عمرى من أجلها. وأحس بعد ذلك أن على أن أخلد للراحة ولمواصلة إصدار كتبى المعطلة حيث امتص العمل الصحفى والإدارى كل وقتى.. ولقد كنت أتمنى أن تمكننى ظروفى الصحية من تحقيق باقى ماكنت أصبو إليه من استكمال البناء المؤسسى الصحفى بإصدار المجلة الفكرية الشهرية وتجويد العمل وتطويره واستكمال البناء الصحفى والإدارى وإعداد مطبعة خاصة أسوة بصحف أحزاب لاتقاس بحزب جمال عبدالناصر.

وسوف أستمر فى مزاولة عملى كما هو حتى توفقوا إلى من يكمل هذه المسيرة ويحمل هذا العبء وأرجو أن يكون ذلك سريعاً.

ولستم فى حاجة إلى أن أؤكد تقديرى لكم شخصيا وللمعاونة التى لقيتها منكم والأخوة الممتدة التى ربطت بيننا ولكم منى كل الشكر».

وقد عرضت هذه الاستقالة بعد كتابتها على نائب رئيس التحرير بيد أنه لم يوافق عليهـا، كما عرضتها علـى مدير التحرير والمسئول عن صفحة الرأى وكـان رأيه أننى حققت إنجازاً تاريـخياً وهائلاً وإذا تركته سوف يموت، وأنه لايـوافق أبداً على ذلك.. وعلى كل حال فإن الأمين العام أرجأ النظر فيها .

ومع صدور العدد اليومى صدر العدد الأسبـوعى بمنطق طفولى وصحافة سوداء لاتفرق بين الأصدقاء والأعداء ، فهاجم بما لا يليق مثلاً كلا من محمد حسنين هيكل ومحمود العالم، وصـلاح عيسى ـ وكان كاتبا فى الجريدة ـ ووصف ثـورة اليمن بأنها انقلاب، والرئـيس على عبد الله صـالح بأنه كولونيـل، وهاجم الرئيس الـراحل حافظ الأسد، وظلت الجـريدة مصادرة فى سوريا حتـى استطعت حل الأزمة بعـد فترة، أما اليمن فـما زال العدد الأسبوعى مـصادراً بها رغم أنهـا كانت أكثر الصحـف انتشاراً هناك وفى زيـارته للقاهرة أخيـراً قال لى رئيس الحزب الـناصرى اليمنى «عـبد الملك المخلافى» أمام عدد من الصحـفيين إنه يعجب للذكاء الذى يفرق بـين العدد اليومى فيسمح بدخوله بينما يمنع العدد الأسبوعى!

وكان علىّ أن أواجه مرة بالاعتذار، ومرة بالتبرير، واستدعيت المسئول الذى أطلق على نفسه لقب مدير عام التحرير، ولـم أسمع فى حياتى أبداً عن مدير «عام» للتحرير إلا هذه المرة... وقلت له ذلـك ضمن ملاحظاتى ووعد بعرض المادة عـلىّ.. ولكنه لـم يفعل ، وكان هناك تعـمد بأن يتم إعداد الجريدة بعد انتهاء العـمل وأنا غير متواجد.. ولـم أتدخل أبـداً إلا مرتين: الأولى عنـدما اتصل بى جهـاز أمنى كبير وزارنـى بعض أعضـائه حول موضـوع بأن نجل الرئـيس سيعـين نائبـاً للرئيـس، ولـم يكن المـوضوع صحيـحاً وطلبت عـدم نشره، والمرة الثـانية حول انتخـابات نقابة الـصحفييـن المزمع إجـراؤهــا، وقـد قـرأت إعــلانا نشروه عنه، فـطلبته ورأيت فـيه هجوماً غيــر مبرر وغير صـحيح على الـنقيب مكــرم محـمـد أحــمـد، وفضـلاً عـن أننـى ضــد أن يهاجم الـصحفيون بعـضهم على صفـحات الصحف، فقـد رأيت جانباً أخلاقـيا فى الموضوع فقبل أسبوعين كان مدير التحرير نفسه مسافراً إلى الخارج، ومنع فى المطار،

واتصل بنا، وتحدثت مع النقيب مكرم الذى لم يهدأ حتى ركب هذا المدير الطائرة ولم يكن لائقا أن يكون جزاؤه أن نهاجمه بمعلومات غير صحيحة!

وكان الزميل الراحل فيليب جلاب قد طلب إلىّ ذات يوم أن أبحث عن عمل فى الصحافة العربية لسيدة مبتدئة يبحث لها عن عمل صحفى، واتصلت بى، وقالت إنها تجيد اللغة الإيطالية، وكلفتها بالترجمة من الصحف الإيطالية لإحدى المجلات العربية وقدمت ترجمات تقاضت أجرها ولم تستمر طويلاً ربما لأن اختياراتها لم تكن موفقة أو لأن الصحف الإيطالية التى توزع فى مصر محدودة أو لأن كفاءتها محدودة.. وقد عينت فى الجريدة ضمن مزايدة وهوجة التعيين، ـ لا أعرف بواسطة من ـ وكانت تعانى من مشكلة خاصة بعلاج نجلها فى الخارج، وطلبت أن يصرف لها مرتبها كاملاً، ولمدة عامين لم تحضر خلالهما.. ولم يتأخر دفع مرتبها، ولم تقدم سطراً واحداً.. واعتبرتها إعانة وأنها حالة إنسانية وأنها تقيم مع ابنها الذى يعالج على نفقة الدولة فى الخارج، حتى صادفتها فى حفل بالنادى النهرى أقيم لتكريم مدير التحرير ـ الذى اخترته ـ بعد خروجه من السجن، وكانت متحمسة للحفل.

عندما بدأ الحديث عن الإصدار اليومى دخلت الجريدة لأول مرة بعد غياب طويل ومعها مشروع تقدمت به للأمين العام لتحرير صفحة يومية بعنوان «معك» حول شكاوى الناس مع تحقيق هذه الشكاوى والفكرة قديمة ومستهلكة وقلت لها: إن عليها أن تعمل أولاً، واقترحت أن تعمل فى التحقيقات، وقالت إن لها إنتاجاً فى هذا المجال، وأنها سافرت لعمل تحقيقات ولكنها تريد أن تكون مسئولة، خاصة أن لها دراسات فى النقد الفنى .. وكانت هناك مسافة بعيدة بين شكاوى الناس، والنقد الفنى، وبين التحقيقات الصحفية، وكان فى ذهنى أننى لم أر لها أى إنتاج، ولا أعرف كفاءتها واقترحت أن تعمل فى العدد الأسبوعى، وخرجت من عندى غير راضية إلى الأمين العام فى المستشفى لتبلغه أنى لم أهتم بها بل وأهنتها لأنها لايمكن أبداً أن تعمل أبداً مع هذا الإنسان المسئول الذى اخترته مديراً للتحرير، وازداد يقينى أنه ليس فى هذه الدار اثنان يحبان بعضهما حقا، حتى المتزوجون من شقيقات هم أكثر طعناً فى بعضهما من الخلف ؛ يمكن أن تكون هناك تربيطات لمصالح مؤقتة،... الإجماع

الوحيد بين أغلبهم أنهم يرفضون أن يقوموا بعمل صحفى، بمفهوم النزول إلى الناس، وجمع معلومات، ولم أحتك بهذه السيدة بعد ذلك أبداً حتى فوجئت بها «كاتبة» كبيرة فى العدد الأسبوعى، الذى حول جميع الصحفيين إلى «كتاب» وأصحاب أعمدة فقط لاغير..

وكتبت تهاجمنى .... تهاجم رئيس تحرير الجريدة التى تعمل بها فى نفس الجريدة، فى أول سابقة أيضاً فى الصحافة ولم تكن لى صلة بها، كما أننى لم أتدخل فى تحرير العدد بخيره أو شره! واعتبرتها أيضاً حالة أخلاقية.. ونوعا من العبث الطفولى غير الواعى من التى كتبت ومن الذى دفعها وشجعها أوكتب لها أو نشر لها دون خجل ودون معرفة بأبسط القواعد الصحفية أو الأخلاقية.

واعترضت على أن تتحول الجريدة الأسبوعية إلى نسخة من صحيفة الدستور وهى الجريدة التى أغلقت، وبالمناسبة فقد كنت الوحيد الذى دافع عن عدم إغلاقها، وحق الصحيفة فى استمرار الصدور وقلت ذلك للرئيس حسنى مبارك وهو يصافحنى عند اجتماعه بمجلس الصحافة وقد نشر ذلك فى جريدة الوفد. وكان هناك إصرار منى على ألا تتحول الجريدة إلى جريدة أخرى بمحررين آخرين، واعترضت على أن يكتب إبراهيم عيسى،.. وقيل لى ـ وللأمين العام من قبل ومن بعد ـ إن الدستور قد استأجر عدد العربى الأسبوعى، وأن صاحبه كان يدفع مبالغ لقياداته فى تلك الفترة ولم أصدق ونفيت هذه المعلومات.

وناقش المكتب السياسى للحزب العدد الأسبوعى، ورفضه بالإجماع فيما عدا صوت واحد هو صوت أمينة المرأة. لأسباب تتعلق بتربيطات شللية.. وطالبوا بتغيير قياداته، واتصل بى أكثر من مرة الأمين العام، وحملنى مسئولية هذا العبث الصبيانى باعتبارى رئيساً للتحرير، وطلب أن أراجع المادة وأحذف منها ولاتطبع أى صفحة إلا بموافقتى وإمضائى ورأيت أن تحقيق ذلك صعب لأنهم يتعمدون إعداد الجريدة قبل الطبع بما لا يعطى فرصة لأية مراجعة حتى لغوية ، واحتد الأمين العام وقال لى: لايصدر العدد!

وعقد أعضاء مجلس الإدارة اجتماعاً فى نادى الصيد بترتيب من محمود المراغى

استمر حتى ما بعد منتصف الليل، وسمعت فى هذا الاجتماع ما كنت فى غنى عنه، وكان يقود الحملة مسئول الإعلام بالحزب الذى تحدث عن السفالات والبذاءات وانهيار كل القيم وغير ذلك من الكلمات الجارحة وكان المراغى موافقاً ولم يعترض، ولعل له تجربة مريرة من قبل مع هذه المجموعة.

فى هذه الأثناء فكرت فى تغيير مدير التحرير إزاء هذه الحملة ضد الجريدة وضدى شخصياً، وفكرت فى الذى رشح لى مدير التحرير أن يتولى إدارة تحرير العدد الأسبوعى، ولكنه قال إن هناك صيغة أخرى أن يكون نائباً لرئيس التحرير.. وكان واضحاً أن الكل يبحث عن منصب، فقد كانت مشكلته التى تؤرقه أنه اسمه بعد اسم زميل له، كان مديراً للتحرير من قبله، وشكا لكل الناس، ويبدو أن عادة الإلحاح متأصلة فى البعض، وسأل بعض المسئولين فى الحزب بعض كبار الصحفيين ورؤساء التحرير، فأجمعوا على سلامة الإجراء لأنه ليس هو الأكفأ، وقيل له إن الوضع الذى هو فيه سليم لأنه ليس الأكفأ .. وزميله أكفأ منه، وكان مسئولاً من قبله ولكنه لم يقتنع وردد هذا الرأى صراحة وفى شجاعة رئيس التحرير السابق وعندما علم السادة كتاب الأعمدة فى الجريدة بأن التغيير قادم بدأوا يهاجموننى على صفحات الجريدة ويسربون للصحف الصغيرة أخباراً ضدها أيضا فى سابقة هى الأولى أيضاً، وقالوا وكتبوا إن الذين يشغلوننا هم مخبرون فى مباحث أمن الدولة، وكانوا يقصدوننى ولا يقصدون بالطبع الآخرين المخبرين فعلاً، وقد لفت نظرى أنه فى اجتماع بأسرة تحرير العدد الأسبوعى، وكانت هناك أزمة قبض المرتبات وأثناء هذا الاجتماع اتصلت مباحث أمن الدولة بمدير التحرير - فى حضور الجميع - على التليفون المحمول ثلاث مرات خلال الاجتماع، إلى حد أنه قال إن الاجتماع على الهواء.. كانوا يريدون معرفة الأخبار منه، ولم يتصلوا بى ، بل إننى منذ أن توليت المسئولية حتى تركتها لم يتصل بى أحد منهم أبداً، ولا أعرف أسماءهم، وفكرت بأنه كان الأولى أن يتصلوا بى، لمعرفة ما يريدونه.. خاصة إذا كان الأمر يمس المؤسسة كلها، وليس العدد الأسبوعى الذى أنا أيضاً رئيس تحريره، ولكنه كان بينهم وبين مدير التحرير خط ساخن!

وعندما نشر أحدهم أن محرراً سلم مذكرات سجين سياسى إلى المباحث جاءنى مسئول الديسك ليؤكد لى أن الواقعة صحيحة وأنه بعد أن خرج من السجن قال له

إن لديه خبطة صحفية هي مذكرات هذا السجين السياسي.. أي أن مسئول الديسك أكد الواقعة المنشورة.

لم تكن القضية بالنسبة لهذه المجموعة كما حاولوا إيهام أنفسهم وإيهام الآخرين وبث الشائعات بأن العدد الأسبوعي كان صوته عاليا، فقد كان الإصدار اليومي صوته أعلى، ولكن القضية كانت السفالة والبذاءة والطفولية التي جعلت البعض يطوي نسخة من الجريدة، ويسأل ماذا لو حذفنا اسم جريدة العربي، والتي يصدرها الحزب.. ماذا فيها من الناصرية، ومن توجهات الحزب.. وكانت الجريدة قد نشرت في أحد التحقيقات كلمة بذيئة يعاقب عليها القانون والحمد لله أن أحداً لم يلتفت إليها.. وكانت الشكوى من اتساع سقف النقد إلى أبعد الحدود في الجريدة اليومية ولقد أبلغت أكثر من مرة من جهات رسمية بأن سقف النقد عال جداً بدون داع، وكانت تلك وجهة نظرهم على كل حال ولقد تحديت ومازلت أتحدى أن يدعي كاتب أو صحفي أنني حذفت له رأيا أو فرضت حماية من النقد على أي شخص أو أي موضع فكنت أقول دائماً إن السقف هو القانون وحده، ولقد شكا الإمام الأكبر من بذاءة الهجوم عليه، وكنا من قبل قد هاجمناه عندما استقبل الحاخام الصهيوني إلى حد أننا وصفنا ما قام به بالعار، وكان نقداً موضوعياً رفضه وشكا منه ولكنه لم يكن بذيئاً!

كنت قد قررت التغيير، حفاظاً على المستوى الأخلاقي والصحفي، ولكن الصوت العالي مازال يلح عليّ أن السبب هو الحكومة، رغم الاجتماعات ، والاحتجاجات، وموقف الحزب الناقد، وقد سعى هو لتوصيل الأمور إلى الاستغناء عنه، فأصدر «عدداً» رفع منه كل الأسماء، وهاجم كل الأشخاص، ولقد كان المطلوب منه فقط أن يلتزم بمنهج الحزب وأن يصدر جريدة تليق باسم جمال عبدالناصر.. ولقد أوصل المسألة إلى حد الأزمة، وترك هو موقعه.

واتصلت بأحد الزملاء الناصريين من روز اليوسف ليتولى العدد الأسبوعي، ويرشده بحيث يكون للنقد منطق. ويعيد للكلمة احترامها وأصالتها كجريدة تحمل اسم عبدالناصر، وعندما جاء أرهبوه وبدأت شلة من البلطجية تخيف وتبتز وتدافع عن مواقعها، ككتاب أعمدة فقط دون عمل آخر.. انهارت كل القيم، حتى الذين عاونتهم، وأخرجتهم من المحن ، والأزمات ، والطرقات وصفونا ـ نحن ـ

بالمنبطحين.. وبأننا عملاء المباحث والانهزاميون وغير ذلك من الألفاظ الضخمة التى لا مدلول لها فى الواقع ، والتى هى غالباً أعدت لخدمة الذين لم يكونوا راضين عن نغمة الجريدة العالية.. كتبها البعض بسوء نية، وربما بتوجيه، وانساق وراءها البعض أيضا بحسن نية وعلى الذين يتشككون فى ذلك أن يراجعوا الأعداد التى صدرت ثم يقولون بموضوعية فى أى صحيفة فى العالم حدث أو يمكن أن يحدث ما قامت به شلة عمرها فى العمل الصحفى أقل من ثلاث سنوات لم يقدموا خلالها عملاً صحفياً محسوباً أو غير محسوب..و لم تكن القضية أنهم شتموا رئيس الوزراء بسخرية مهينة، فقد شتموا قبله أمين الحزب، وشتموا رئيس التحرير، ونشروا إعلاناً يقول إن من يعمل فى الصحيفة غيرهم منافق، وانتهازى، وعميل.. ومتصل بأمن الدولة رغم علاقتهم الوثيقة بها والتى بدت واضحة من خلال خط ساخن لإبلاغها ما يحدث.

وبعد حملة متجاوزة كتبت أنهم أولادى وأن علىّ أن أتحمل نزق الأولاد وجنوحهم، وألا أغضب منهم، وقال لى نائب رئيس التحرير متعجبا: هل انتهى الأمر عند هذا الحد وسألنى لماذا لا أطلب من نقابة الصحفيين التحقيق معهم؟!.. وأنه يمكن أن تتخذ ضدهم إجراءات ولكنى لم أسع لإدانتهم، أو لمعاقبتهم، وكما أصدرت قراراً بإرادتى باختيار مدير التحرير، فقد استجبت لمطلب المكتب السياسى للحزب ولأعضاء مجلس الإدارة، وألغيت القرار ولم يكن للحكومة دخل؛ فالأزمة كانت قائمة منذ العدد الأول ويمكن الرجوع إلى الأعداد، وعندما تغير مدير التحرير وجدوها فرصة، فقد كان الذين أحضرهم من الخارج يغطون عجزهم، فامتنعوا عن العمل.. وتركتهم، فقد سبق أن بذلت جهوداً مع بعضهم ليعمل، فالمشكلة، أن معظمهم جاء إلى الصحافة نتيجة توازنات حزبية وليس لعمل صحفى قريب أو بعيد كما كان يردد دائماً مسئول قسم الثقافة!

وتحولوا إلى رصيد للحملة على الجريدة.. وعندما جاءوا إلىّ قال أحدهم - وهو الذى عرضت عليه مرات عديدة مشروعات للعمل لم ينفذ منها شيئا - قال إنهم كأبنائك يريدون أن يعملوا بعد أن أمضوا شهوراً من البطالة كانوا خلالها أول من يحرص على قبض مرتبه دون عمل ودون خجل، وعندما عرضوا أن يعملوا قلت: أوافق فوراً بل وأرحب، وحتى لايصابوا بأية حساسية يقدمون لى عملهم الصحفى

ولكن لم يقدم أى منهم سطراً واحداً.. وعندما نشرت فصولاً من كتابى هذا «حياتى فى الصحافة» كنت أعددتها منذ فترة جاء فى أحدها أن إحسان عبدالقدوس كان يقول «إن أخطر أنواع اللصوص هم الذين لايعملون ويتقاضون أجورهم» لم يخجلوا هم من أن يقولوا إننى أقصدهم أى أنهم يعرفون أنهم المعنيون.. ولم يقولوا كيف يقبلون على أنفسهم ذلك إلا أن يكونوا عاجزين.. مع أن الحقيقة أننى كنت أروى ذكريات كتبتها قبل سنوات.

ومع الأزمة المالية للجريدة ، كانوا يصرخون مطالبين بالمرتبات نظير لاشىء وكانوا وراء جميع الأخبار السلبية التى تنشر عن الجريدة التى يتقاضون منها إعانات أو معاشات، وليس هناك اسم آخر لما يتقاضونه..!

ولعدة شهور ظلوا لايعملون ويصرخون من أجل أن يكونوا أول من يقبض .. دون أن يقدموا عملاً وبعضهم طلبت منهم أن يكون مسئولاً، ولكنه لم يعمل شيئاً وظل يحرض على الإضراب وكتابة البيانات حتى تذكرت ما كان يقوله الرفاق زمان من أن أكثر المتشددين والصارخين هم عملاء الأجهزة.

وبعضهم وأمام الناس قلت له إننى أقبّل يديه ليعمل، وبعضهم احترف نفاق الثقافة الجماهيرية ليعمل محكما فى المسابقات ويتقاضى منها أجراً.. وكلها تصرفات صغيرة ويدعون الانتساب إلى المهنة العظيمة بينما لايستحقون شرف أن يحملوا القلم والحمد لله أنهم بعيدون عن النقابة.

وبدأوا يجمعون حولهم الكسالى، وأصحاب المطامع، فى ادعاء أن مستوى تحرير الجريدة منخفض، ولم يقدم واحد منهم، أى عمل صحفى لرفع هذا المستوى، وكانت المفارقة أن توزيع العدد الأسبوعى بعد أن تركوه، وبعد أن حرره مجموعة من الشباب بعضهم أصغر منهم، لم ينقص، وقد ارتفع فى كثير من الأحيان، رغم أننا أنقصنا عدد صفحاته أربع صفحات كاملة لم تؤثر فى أرقام التوزيع، وهى متوافرة وهذا ما أعلنه المدير «المخزنجى» فى أحد اجتماعات مجلس الإدارة.

❑

كنت قد تفرغت للجريدة وتركت الكتابة فى الصحف الخارجية، وحتى العمود اليومى الذى ظللت اكتبه لمدة ١٥ سنة فى إحدى الصحف العربية توقفت عنه لأنى لم

أجد وقتا. وفى أزمة المرتبات فى أحد الشهور طلبت من ابنى إيهاب أن يستبدل جميع ما لديه من شهادات استثمار، حرصنا جميعاً على شرائها له على امتداد سنوات العمر وفى مناسبات مختلفة، وكانت قيمتها آكثر من ثلاثين ألف جنيه بقليل، حملتها ليتقاضى الذين لايعملون أجوراً لايستحقونها ـ وحصلت على إيصال بها ـ ولم تسدد لى حتى الآن وقررت أن ألجأ إلى القضاء لاستردادها.. وقال لى الكثيرون إن أحداً لم يفعل ذلك أبداً !

وتوقف سداد مرتبى ، والذين لا يعملون يقبضون، ويشهرون، ويرفعون أصواتهم والإدارة غائبة وربما مبسوطة وتشجع. والمدير المخزنجى أول من يقبض وكل الفلوس فى جيبه ومرتبه آلاف الجنيهات، وكانت أول تجربة فى الحياة الحزبية المصرية أن مسئولا فى الحزب متعطلا لا يجد عملاً فيعين بمرتب فى الجريدة كمسئول، ولا يترك منصبه فى الحزب، وكأن المسألة هى حل أزمة بطالته بآلاف الجنيهات، خاصة فى موقع هو ليس مؤهلا له.. فلم يدخل فى حياته صحيفة، ولا علاقة له بالإدارة، وفيما بعد سوف يطالب فى سابقة هى الأولى من نوعها بأن يكون رئيسا لمجلس الإدارة ـ قفزة كبيرة ـ ولكن منصب رئيس مجلس الإدارة بدون أجر شهرياً.

وكانت قد عقدت جلسة لمجلس الإدارة تأخرت عن موعدها أكثر من ساعة فانصرفت ولم أحضرها، تقرر أن يتولى هذا المدير إدارة الجريدة، وكان يسعى لتولى هذا المنصب، ويكتل من أجله الأنصار من داخل مجلس الإدارة وخارجه، عندما وضع فى المواقع القيادية بالحزب من يدينون له شخصياً بأنه أوصلهم إلى هذه المواقع فى تخطيط مكشوف... وكانت هناك اختلاسات، وتصرفات مالية خاطئة من الإدارة، تم إبلاغ النيابة عنها، وفى جلسة لمجلس الإدارة السابق تساءل أحد أعضاء المجلس فى خبث عما إذا كان أحد من الصحفيين ضالعا فى هذه السرقات، ورددت بنفس الخبث فتحدثت عن الإعلانات التى جلبتها وهى صفحات ورفضت أن أتقاضى عنها أى عمولة..كانت أزمة الثقة فى الإدارة وما نسب إليها من اختلاسات فرصة للمخزنجى الذى قدم نفسه كمحاسب وخبير يمكن أن يضبط الأمور لفترة، وهكذا بدأ يتسلل إلى الجريدة، ثم رتب الأمور بحيث يكون له مكان.. وهكذا فقط استمر والغريب أنه وجد من يدافع عن موقعه ويرحب به، على أساس من الشللية.

ولم أعرف أن مجلس الإدارة قد اتخذ فى المساء قراراً بندبه للإدارة مؤقتاً إلا فى

الصباح، عندما قابلنى أحد كبار العاملين بالكومبيوتر وقال لى: «مبروك الخبير المصفى جاء»!

وعرفت منه النبأ قائلا لى أنه جاء بحسابات لتصفيتها، وكان ظنى أن المقصود أنه سوف يصفى حسابات ضد الذين رفضوه فى الحزب وأنصارهم، ولم يخطر ببالى أن المتصور هو تصفية الجريدة ذاتها، قال لى أن هدفه هو السيطرة على الجريدة لأنها فى رأيه مقدمة للسيطرة على الحزب، وأنه سيرشح صديقه رئيساً للتحرير ويسعى ليكون رئيساً لمجلس الإدارة وبدأت بعض الصحف تنشر ترشيح رئيس التحرير وتعامل هذا الآخر مع الأمر على أنه قدم له العرض فعلاً، وأعلن أنه لايقبله لأن رئيس التحرير الأول أضاع الجريدة فى البداية ورئيس التحرير الثانى أضاعها فى النهاية، وهى تركة ضخمة يريدون أن «يلبسوها» له على حد تعبيره، ولم يكن أحد يناقشه. والحقيقة أن أحداً لم يرد أن «يلبسها» له.. لأنه إذا ترك هؤلاء الجريدة، فلا بد أن يلبسوها لصحفى، عمل بالصحافة، أو كان له دور، وليست رئاسة التحرير زوجة حتى تخطف، ولكنها عمل صحفى لمن له دور فى الصحافة القومية أو الحزبية ... وبدأ المدير المخزنجى هذه المرة يمارس مهمته فى الجريدة فيما فشل فيه إلى حد كبير بالحزب.. يقرب ، ويبعد، يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة، يحاول أن يمتد إلى التحرير وكان أول مدير لصحيفة يجلس فى غرف المحررين ويجتمع بهم خمس ساعات ويرضى الصحفيون على أنفسهم بذلك وكنت أرى أن العقبة أمام أن يكون رئيساً لمجلس الإدارة أن رئيس المجلس لايتقاضى أجراً، ومعنى ذلك أنه سيعود متعطلاً، وتزول الثروة التى هبطت عليه من السماء.. وكان يريد أن يكون أكبر شخص فى الجريدة والجميع تابعين له، وكان ذلك مستحيلاً فى وجودى. فقد كنت أعامله على أنه موظف صغير.. وأعرف أنه سوف يظل بالنسبة لى مجرد مخزنجى..

ولقد تذكرت ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل باشا عن اجتماعات مجلس الشيوخ، وكان رئيساً له من أن نائباً لم تكن له أية ميزة أو صفة إلا صوته الجهورى الذى يحجب صوت الآخرين، فلم يقدم اقتراحاً ولاتاريخاً ، ولا دوراً اعتماداً على عضلاته الصوتية، وصلاته بمسئولين فى حزب الوفد... وفهم المدير الجديد من قواعد العمل فى الإدارة، أن يغرس عيونه وجواسيسه على المحررين حتى وهم يكتبون.. وشكا منه جميع مديرى التحرير أكثر من مرة وبكل أسف كان نائب رئيس التحرير يرسل له الصفحات... ومن وراء ظهرى وأثناء غيابى تدخل «المخزنجى» فى

كل شيء تدخل جاهل بأصول العمل، مدعياً أنه خبير فى كل شيء . وأهمل العمل الإدارى ، وضاعت مساحات الإعلان حتى التى كانت موجودة قبله وخفض الكمية المطبوعة من الجريدة، وكان أول من يتقاضى مرتبه ـ أكثر من مرتبى ـ الذى لم يزد عن مرتب رئيس التحرير السابق رغم الإصدار اليومى ـ ويدعى أنه ينفق من جيبه رغم أن أحد مقومات التكتل الذى سعى لوجوده أنه متعطل وأنه يعانى من ضائقة مالية، ولايجد ما ينفقه، ولديه زوجة مريضة وأنه أحيانا لا يخرج من البيت لأنه ليس معه أجرة المواصلات بعد أن استغنوا عنه فى شركة الاستيراد والتصدير التى أقامها بعض رجال الحزب؛ وكان غريباً أن يعين مسئول فى الحزب مسئولا بالجريدة بمرتب فى سابقة تظل وصمة فى تاريخ الذين دافعوا عنها والأغرب أن تعمل قيادات ناصرية فى الاستيراد والتصدير ويتحولون إلى رجال أعمال كبار أو صغار. بينما تهاجم الجريدة احتراف رجال الأعمال السياسة، ورئيس مجلس الإدارة الأول رجل أعمال، والمدير المخزنجى حاقد عليه لأنه طرده، وفشل فى أن يكون رجل أعمال..!

وتأخرت الرواتب ـ إلا على المقربين من المخزنجى ولا يعملون ـ واختير البعض عن عمد لتقاضى مرتبه دون الآخرين وتعطلت أجهزة الكومبيوتر ولم تجد إصلاحاً لأنه استغنى عن المسئول عنها فقد كان من خارج الشلة ولم يتبق صالحاً للعمل من عشرة أجهزة إلا ثلاثة.وانتقلت الأجهزة للمخازن، وربما سرقت، وتبدد ما بها، وقطعت التليفونات لعدم السداد، وأظلم حتى الحمام فلايجد لمبة وامتنع عن شراء ورق للكتابة، وكنا نكتب فى ظهر ورق الوكالة أو النشرات التى ترسلها الهيئات، وتوقف معظم محررى القطعة لأنهم لايقبضون، وتقلص عدد السعاة وامتنع عمال الكومبيوتر عن الحضور فى المواعيد، وعطل الدش وخرب جهاز نقل الصور، وتعطل قسم التصوير لأنه فى البداية لم يجد أحماضا، وفى النهاية لم يجد أفلاماً، وكنت أشترى أفلاماً وأوراق فاكس لا تصرف لى قيمتها، رغم أننى لا أقبض مرتباً منذ شهور.. ورغم أن الجريدة مدينة لى بقيمة شهادات استثمار ابنى .. وكانت معجزة أن تواصل الجريدة صدورها.. وشاع مناخ التجسس وفتح خطابات المحررين لحساب المدير المخزنجى، الذى كان يعرف ما يدور بين المحررين ، وفى أقسام الكومبيوتر، ومن خرج مع من، ومن جاء، وماذا حدث، وتبلغ له الأخبار فى البيت، وتبعه عدد من المخبرين يفتحون حتى المكاتب ليعرفوا ما بها، وأصبح المخزنجى يملك نقوداً ويقول أنه ينفق من جيبه وأى هدية لمحرر تصادر، والهدية هى كتاب أو شريط

تسجيل، أو تذكرة دعوة لحضور حفل، والجواسيس يتقاضون مرتبات منتظمة ضعف مرتبات المحررين وتذاكر الدعوات للمؤتمرات التى ترسل باسمى لا تسلم لى إلا بعد انتهاء هذه المؤتمرات، وبعضها هام، والموتوسيكل الذى يوصل الجريدة ويحضر الرسائل توقف لأنه ليست هناك خمسة جنيهات للبنزين، وأنا الذى أحضرته منذ البداية ـ وأصبح المناخ خانقاً لا يدفع لأى عمل، ولا يدعو لأى تفاؤل، وبدأت الاجتماعات الحزبية بالجريدة، وسجل تليفون المخزنجى فى ستة شهور خمسة آلاف جنيه اشتراكا لمحادثات مع المحافظات وهى نفس القيمة التى طلبت نظير تليفونى الذى يستخدمه جميع المحررين فى الاتصال بالمصادر على التليفون المحمول.

وبدأت حملة تخريب متعمدة لتثبيط الجهود تقول للصحفيين صراحة أنه لاقيمة لعملكم فالجريدة ستغلق، وبدأ كسر مقصود لمعنويات الشباب، ثم بدأ التشجيع على حملة كتابة المنشورات فى الداخل ووضعها فى المكاتب أو إرسالها للصحف من فاكس الجريدة، والذين كانوا يهاجمون الجريدة والحزب فى الصحف بالخارج يُستقبلون من المدير بلا خجل ويمضون معه ساعات يخططون معاً علانية، وبعضهم ليست له قيمة يعتمد فقط على السيد الوالد المرحوم، وكان الوالد غير راض عن ابنه، فقط إحدى الصحف العربية ومجاملة لاسم والده اختارته مراسلاً لها لفترة.. هذه هى كل مواهبه الصحفية.

وقيل لموظفى الكومبيوتر وقسم التنفيذ ألا يحضروا، وأحضرنا أشخاصاً من الخارج أدفع لهم مكافأة بعيداً عن المخزنجى وكان ذلك إصرارا على قتل الجريدة حتى تصدر فى مواعيد لا تمكنها من التوزيع ليثبت أن الجريدة لا تباع ـ وتصبح تابعة له بأن تدخل المخزن ـ، وهو واثق أن أحداً لن يسأله عن دوره فى التوزيع كمدير، وعن مسئوليته فى تنمية التوزيع والإعلان والاشتراكات، ولكنه جاهل حتى بمهمته لأنها باختصار ليست شغلته وقد أصدر قراراً بتخفيض العاملين فى الكومبيوتر إلى خمس العدد، وطلب إليهم ألا يحضروا وأصبحوا لا يحاسبون على المواعيد حتى لا تصدر الجريدة.

وكانت هذه الحرب التخريبية المنحطة ضد الحزب ذاته، ولم يكن مفهوماً أن مديراً يسعى لقتل وتدمير عمل يشرف عليه، بهذا الشكل، وكلما أمكننا التغلب على ثغرة فتح ثغرة أخرى وتحول مكتبه إلى مقر يجتمع فيه جميع الذين يهاجمون الجريدة

فى الصحف الأخرى، وإلى مكـان للقاء وتجمع للتآمر وبث الشائعـات.. وكلما التقى بصحفى قال له إن الجريدة لن تصدر غداً، فيترك العمل ويخرج ولا يقدم ما لديه من عمل، وتوقفت المحاسبة عـلى الحضور حتى بالنسبة للذين يستـدعى عملهم التواجد، فلم يحضر أحد، وبدا أن صدور الجريدة بأى شـكل معجزة، وحتى هذه المعجزة كان هناك حرص عـلى أن تصدر بعد الوقت المـفترض حتى لا تسافر ولا تـوزع رغـم قلة المطـبوع الـذى يؤدى بـالطـبيـعة إلى قـلة الموزع ولا أريد أن أتـعرض لـلأخلاقـيات الشخصية ـ ولدى وقائع ـ لأن ذلك ليس من طبيعتى .

كان مجرد الـصدور على هذا النـحو من التدمير المـقصود معجزة ، فـإذا لم يكن التخريب مقصوداً فـهو جهل لم تشهده الجريدة حتى فى زمن الذيـن اتهموا بالسرقة وارتفع شعـار الحرامية كانوا أحسـن. فقد اتفق الجميع ومـن منطلقات مخـتلفة ذات مصالح شخصية أو تدبير خارجى أن يسعوا لإجهاض التجربة وإغلاق المؤسسة!

إدارة المخزنجى لم تعمـل على إنشاء قسم للإعلان، بادعاء أنهـا تعرف كل الناس، وأنها متفاهمة مـع معلنين ليس لهم عدد، وأن هناك آلاف الجنيـهات فى الطريق دعما للجريدة لم نر مـنها جنيها واحداً. وكان هناك مندوب إعلان وحـيد موظف بالجريدة أصبح صديقاً للمدير يخرجان معاً ويتقاسمان المشاوير والله أعلم، وأنشأ هذا المندوبُ جريدة خاصـة يحضر الإعلانات بـاسم الجريدة، وينشـرها فى جريدته الخـاصة تحت سمع وبصر صديقـه المخزنجى، وهذا المندوب ـ من قبل ـ تخصص فـى إفساد جميع المسئولين الكبار واستخدم أغلب الصحفيين وكان دائماً مستعداً للإنفاق!!

وكان التوزيع مشكلة، فالـكمية المطبوعة قليلة لاتكفى لتقسيمـها على جميع الباعة ولاحتى لبـعضهم. ولا لجميـع البلاد ولا لجميع المحـافظات والمدن فضلاً عـن القرى وقد طلبـت إدارة التوزيع بالأهرام حـتى يمكن محاسـبتها مضاعـفة الكمية المـطبوعة ثلاث أو أربـع مرات حـتى تـتواجـد الجريدة مـع البـاعة أو تـعرض عـلى الأقـل فى الأسواق، ولماكنا لانسدد تكاليف الطباعة فكـان من المستحيل أن نطلب زيادة الكميات المطبـوعة، بل الغـريب أن الإدارة طلبت بـجهل أو بتـآمر تخفيـض المطبوع حـتى من العـدد الأسبوعى وكـان توزيعـه نشطاً! وفـيما بعـد بدأ المديـر المخزنجى فى سـحب موظفى الكومبيوتر والتنفيذ وأخذنا نطـوف ليلاً بحثا عن منفذين إلى أن نجد من يقبل

أن يحضر ويعمل ونعطيه نحن أجره.. وكان الهدف ألا تصدر الجريدة أو تصدر بعد قيام سيارات التوزيع حتى لا تنزل السوق..كان السعى بكل الطرق للسيطرة المطلقة على الجريدة ثم الحزب، وإزاحة كل من له رأى ومن يعترض حتى يكون الرجل الأول حتى ولو أدى إلى إغلاق الجريدة ذاتها، وطبعاً كانت هناك أخطاء تستغل وديون تستثمر فى الحملة دون العمل على حلها.. وكل حزب ينفق على جريدته أو يوفر لها الموارد. وبذلت محاولات قتل بكل الطرق ولو كان هناك من يسائل أو يهمه أمر الحزب أو الناصرية لأبعدهم، لأنهم يحاربون عبدالناصر الذى لاعلاقة لهم لا بفكره ولا بإنجازاته، واتخذوا الحزب والناصرية وسيلة للكسب! وكان لابد أن توجه إليهم عدة اتهامات منها محاربة الحزب، ومحاولة قطع لسانه والقتل العمدى لصحيفته، ثم التآمر، ولو أنصف أيضا الذين وضعوهم فى هذه المواقع بهذا الشكل، لكان عليهم أن يجمعوا لهم إعانات أو تبرعات إذا كانوا من المتعاطفين معهم ويريدون حل أزمتهم المالية ـ أو يسألوا من يقول أنه يصرف على الجريدة من جيبه كيف؟!.. ومما يلفت النظر أن بعض الذين يقبضون لا يوقعون على المبالغ التى يحصلون عليها وأنها تطلع مباشرة من جيب المدير دون توقيع أو مستندات أو أى نظام محاسبى مما يدفع إلى الشك فى مثل هذا التصرف خاصة بعد إلغاء أقسام الحسابات وتولى شخص واحد كل المسئولية !

ومرة أخرى عرضت كما فى عشرات المرات أن أبتعد ، فالتجربة فى النهاية محسوبة علىَّ، وأنا مكبل بالأغلال بينما لانملك إمكانيات لأى عمل فضلا عن أن يكون العمل جيداً ولانملك مقومات صحافة مثيرة فى ظل الالتزام الحزبى والأخلاقى، ولا نملك التنازل عن أساسيات برنامجنا ولا أن نخفف من معارضتنا وحتى قيادات الحزب لا يشترون الجريدة، وموقفنا قبل كل شيء هو الدفاع عن عبدالناصر وثورة يوليو، ومواجهة خصوم الثورة وخصوم عبدالناصر ، والالتزام الصارم بخط الحزب السياسى والدفاع عن برنامجه، ثم أيضاً التوجه العربى ينبغى أن يكون بارزاً و يعكس نفسه على الصفحات ، مهما كان تأثير ذلك على التوزيع سلباً أو إيجابا .. فنحن صحيفة عقائدية حزبية ملتزمة.. تعرف أعداء عبدالناصر وتواجه الذين ناصبوه العداء حياً وميتاً..

الذين كانوا يـجتمعون ويتحدثـون لم يقدم واحد منهم اشـتراكا لأن الإدارة ليس في ذهنهـا تنمية موارد الجريـدة أو زيادتها.. وكان الذيـن يجلبون إعلانات يـتعمد ألا تصرف لـهم عمولاتهـم حتى لا يعودوا إلـى جلب إعلانـات مرة ثانية، هـذا في ظل الحصار الإعلاني الحكـومي، ولن أتحدث عنه، لأن الحصار الداخلـي كان أشد قسوة، ولـم يكن هناك من يـسائل هذه الإدارة ـ المغرضة ـ عن عملها، ماذا قـدمت في عملها الأساسي من تنشيط الإعلان والتوزيع والاشتراكات، وفي قضايا التسيب، والتجسس والتخريب الذي شاع، وماذا قدمت هي من أعمال أيا كانت هذه الأعمال.. فإن أحداً لم يتصل بالوزارات أو الهيئات أو المنظمات للحصول على اشتراكات أو إعلانات.

كان يكفيني مـا قمت به، ومـا أديتـه فـي حـيـاتـي الصحـفية والـسياسـية، وكان يكفيني أيضـاً أنني حققت حلم الحزب في أن يكون لـه صوت يومي رغم محاولات خنقه.

كان الأكثر غـرابة أن الاشتراكات لم تسـجل اشتراكاً واحداً لأي عـضو بالحزب، وأن القيادات ـ كما يتضح من المناقشة ـ لايشترون جريدة حزب يقودونه!

وكانت الجريدة في النهايـة هي محصلة الذين دفعتهم ظروفهم للـعمل فيها سيراً على أقدامهم ، وبدون أية إمكانيات وانعكس ذلك على المسئولين.

مسـئول الرأي معـقد نفـسيا ومـتضخم الـذات، مشكـلته أيـن يضع اسمـه .. في التـرتيب ـ عـلى التـرويسة ـ وقـد وضعت الشـباب في مـواقع المسـئوليـة لأول مرة، ووضعت أسمـاءهم على الترويسـة بقرار مني، وكان الـترتيب بخط يد نـائب رئيس التحرير وقد وافقته وأتحمل مسئوليته.

وأذكر أن محرراً بـالديسك عندمـا جئت وجدته يعيـد الصياغة، وكان يـعتذر كل يوم بسبـب مختلق حتـى اضطر للاعتراف بـأنه يعمل في إحـدى الصحف الخليـجية وحصـل علـى أجازة بـدون مرتب رغـم عدم أمـانتـه في البـداية، ورفـضت تجـديد الأجـازة بـعد انتهـائها له، لأننـا كنا نسـتعد للإصـدار اليومي، ولـم يـكن منطـقياً أن يحصل على أجازة وهو العبقري في الديسك كما قالوا في وقت إصدار يومي، وإزاء رفضي طـلـب مهلة لأن له أجـر شهرين متـأخرين، وقلت لـه إنني أتحملهـما وسوف

أحضرهما له من الجريدة أو حتى من وزير الإعلام الخليجى، وأرسلت فاكس إلى رئيس تحرير الجريدة لسرعة تسديد أجره المتأخر، واتضح أنه كذاب وأنه يفترى على الجريدة فاستغنت عنه الجريدة الخليجية لكذبه.. وقد وضع نفسه فى مأزق نتيجة هذا الكذب.

واكتشفت أنه لا علاقة له بالديسك ولا بالسياسة ولابالناصرية، وعهدت إليه بالإشراف على أحد الملاحق فى الجريدة اليومية وهالنى أن المادة التى يعدها كلها هجوم على الثورة عن جهل وليس عن تآمر، وأدركت أنه فاقد حتى للوعى السياسى بعد سنوات من العمل فى جريدة ناصرية وكان أيضاً واحدة من الحالات الصارخة.

❑

ووصل قطار الأزمات إلى محطة أخرى، أصابنى منها أيضاً بعض الرزاز. فكان صاحب جريدة الدستور قد تقدم بمشروع عن طريق مدير الكومبيوتر ومدير التحرير - فى العدد الأسبوعى والذى تنحى فى ظروف سبق وشرحتها - الذى كان يعمل معه لكى يمول العدد الأسبوعى، فيدفع كل التكاليف بالإضافة إلى مبلغ شهرى للحزب، ويتحمل مسئولية جلب الإعلانات وتقاضى حصيلتها وحصيلة التوزيع، على أن يقوم الحزب بتحرير الجريدة، ليضمن خطها السياسى وأن تكون معبرة عنه، وجاء العرض فى وقت لم تكن الجريدة فى حاجة ماسة إلى تمويل ولم يكن حصار التوزيع وحصار الإعلانات قد فرض عليها ولم يكن المدير قد بدأ تخريبه العلنى الجاهل، وكان مدير التحرير الذى يقبض من صاحب العرض وموظف فى جريدة يصدرها، والذى ظل يقبض بعد إغلاق الجريدة وعندما لم يوافق الحزب، أبلغته هو بالذات ليخطر صاحب المشروع!

وفى ظل الأزمة المالية تجدد العرض القديم، مع اختيار رئيس تحرير جديد، أى أننى خارج الصيغة الجديدة تماماً !

وكان هناك من هو دائم الاتصال بالمرشح لرياسة التحرير حتى يكون «رئيس تحرير تنفيذى» معه أو نائب رئيس تحرير،أو فى أى منصب وهو من الذين يريقون ماء وجوههم بحثاً عن موقع عن طريق الوساطة والإلحاح وقال لرئيس التحرير المرشح بصراحة إننى سأتصدى لمن يعترض سواء من الصحفيين أو من الحزب على

وجودك.. ولكن رئيس التحرير المقترح اعتبرها نوعاً من البلطجة وفرد العضلات على حد تعبيره فرفض، وكان هذا الصحفى يصرخ بأن سنه كبيرة ويريد مسئولية، ويوسط الناس لكى يحصل على أى موقع إشرافى، حتى عرض أن يمنحه الحزب رخصة ليصدر جريدة ليصبح رئيساً للتحرير، بالإلحاح، وكنت أرى أن المسألة ليست بالسن أو الإلحاح ولم تظهر كفاءته خلال عمله بالجريدة، وكنت أتحدى أن يسرد الموضوعات الصحفية التى كتبها، أو السبق الذى حققه، أو البصمة التى تركها..

وكان المخزنجى يرى فى قبول هذا العرض إبعادا له كمدير فى فرصة لن تتكرر ولن يضيعها أبداً لأنه سيعود معدماً وسيفقد تخطيطه لرئاسة مجلس الإدارة كخطوة نحو الحزب والذى يمنعه هو فقط المرتب لأن رئيس مجلس الإدارة بدون مرتب وكان يرى أن قبول العرض معناه أنه سيعود متعطلاً، وسيقضى على واحدة من كبريات أمنياته. وكانت الشلة التى لا تعمل قلقة على مستقبلها، فإما أنه سيطلب منها العمل أو يستغنى عنها فرفعت شعار أن الجريدة سوف تخصخص ولم تكن الجريدة قطاعا عاما حتى تخصخص، وقالوا خطها السياسى سيضيع بينما الجميع لا علاقة لهم بالخط السياسى فالمحررون لم يخدموا هذا الخط أبداً، ولم يقدموا سطراً واحداً للدفاع عنه، وأى خط سياسى يؤمن به الذين يحصلون على ناتج جهد الذين يعملون، بدون خجل بل إن عدداً منهم كان يعمل فى نفس الجريدة التى يصدرها «نفس هذا الممول».

كان هذا العرض إدانة واضحة للادارة، لأن صاحبه سيدفع مبالغ كبيرة يستردها من الإعلانات التى سيحضرها، والتى عجزت الإدارة عن إحضارها.

ونوقش العرض الجديد فى اجتماع ودى بالحزب، وعارض البعض من منطلق الدفاع عن الذات أو لأسباب موضوعية. وقال الرجل إن التحرير وسياسة الجريدة متروكة لكم، ما أريده فقط من التحرير هو شخص رئيس التحرير الذى اخترتموه من قبل رئيساً للتحرير - مرة أخرى كنت شخصياً بعيداً عن الموضوع - وقال لهم اعتبرونى بنكا تأخذون منه مبلغاً، وأسترده مع الأرباح من التوزيع والإعلان... وانقسم الرأى فالبعض يرى فى العرض حلاً لمأزق التمويل وسداد الديون

واستمراراً للجريدة مع ضمان خطها السياسى وضمان التعبير عن الحزب، والبعض الآخر يرفض من منطلقات مختلفة!

وبدأ الخبر يتسرب ، وقال الأمين العام المساعد للحزب فى أحد الاجتماعات إن مباحث أمن الدولة اتصلت به منزعجة من هذه الصفقة !

وفى اليوم التالى بدأت حملة تكتيل ورفض ووصل التحريض إلى حد أن البعض أعلنوا أنهم سوف يعتصمون دفاعاً عن المبادئ، مع ملاحظة أنهم لا يعملون ويتقاضون أجراً من منشأة ليس لها موارد، وأيضاً دفاعاً عن الخط السياسى للجريدة، ولم يكن أحد قد تعرض لهذا الخط أو حتى درس التفاصيل... وكانت الحملة مدعومة من الأجهزة وحصلت منها على الضوء الأخضر كما كانت الإدارة تدافع عن ذاتها وتوحدت مع الصحفيين الذين لم تخف أبداً من البداية أنها ضدهم لأسباب حزبية وكان الصحفيون ومازالوا يصفونها فى مجالسهم بالجهل وبأنها تسعى بهمة ونشاط لإغلاق المؤسسة كلها، وتصفيتهم هم بالذات فهم ضدها حزبيا وينسبون إليها إضاعة الناصرية وطرد العناصر النظيفة من الحزب سواء كان ذلك صحيحا أم خطأ.

وبدأ العبث داخل الدار من الإدارة ومن أشباه الصحفيين الذين أخذوا يكتبون ويرسلون أخباراً ملفقة للصحف وكان الذين يهاجموننا صحف الذين يقولون أنهم أصدقاء، أما صحف الأعداء فلم ينشروا حرفاً واحداً، ولم يجلس الصحفيون الأبرياء وغير المدفوعين بمصالح وبجهات أخرى ليناقشوا الأمر بهدوء، سلبياته وإيجابياته ثم ينتهون بموضوعية إلى الموافقة أو الرفض.. ولكنهم اندفعوا للإثارة لمصالح ذاتية.. الصغار يتحدثون فى الصحافة ويفتون فيها، ويستمع إليهم الكبار. وتبقى القضية ماذا لو كانوا يعملون فى صحيفة أخرى قومية أوحزبية هل كان من حقهم ذلك؟ كان المفترض أن يكون الاعتراض منى، لأنه لن يكون لى دور أو موقع.. ولكنى كنت ومازلت مع استمرار الجريدة وضد إغلاقها ومع أن يتولاها أى صحفى .

❑

كان بالجريدة قصور.. ولكن القصور الأفدح كان فى الإدارة ومن الغريب أن أحداً من الذين تحدثوا عن التحرير لم يسأل أين دور الإدارة فى جلب الإعلان وفى

مراقبة التوزيع، وهناك صحف عديدة لم يسمع بها أحد تمتلىء بصفحات الإعلان بل أين دورها فى توفير المرتبات وأبسط مقومات العمل الصحفى.

وبدأت تغذية بعض الصحف بأخبار مفبركة ، كما بدأ الاتصال بأعضاء الحزب..ولو بذل هذا الجهد لإحضار إعلان، أو لجمع الاشتراكات.. أو لحث الأعضاء على التبرع لكانت عملية للبناء وليست للهدم، ولم يسأل أحد لماذا هذا التوقيت قبل انتخابات مجلس الشعب، ولمصلحة من خاصة أن أسلحة تسن للقضاء على الحزب من خارجه نظراً لمواقفه ولنغمته غير المرضى عنها.. والجريدة التى يهاجمونها هى التى عكست هذه المواقف وأعلنتها ودافعت عنها. وأسفرت الاجتماعات عن فكرة أن يستقل الإصدار الأسبوعى برئيس تحرير جديد، هو نفس رئيس التحرير الذى كان مصاحباً لعرض رجل الأعمال، أى أن الموافقة على العرض لقيت الترحيب إلا فى جانبها المادي، وأن يتحمل الرجل جميع النفقات ، ويحصل على عائد الإعلان والتوزيع ويدفع مبلغاً شهرياً للحزب يسدد به الديون.. وخسر الحزب المبلغ.. وكان الربح الوحيد هو أن يظل المدير مديراً، فكان كل الذين جندوا أنفسهم للقتال وأشاعوا كلمات ملوثة كانوا فقط يدافعون عن بقاء المدير.

وقد طلب الزميل المرشح لرياسة التحرير ألا يقع فى نفس الفخ الذى وقعت فيه، وأن تعود إلى إشراف التحرير جميع الأقسام المعاونة التى اغتصبها المدير أثناء عملية بسط النفوذ بدءاً من ماكينة التصوير والأرشيف وانتهاء بالكمبيوتر وغيرها، بحيث تتفرغ الإدارة لدورها فى تنشيط التوزيع والإعلانات وجلب الاشتراكات وأن ترصد مائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات تحت تصرفه ينفق منها على تحرير الجريدة، وقال إن العاملين بالجريدة ليسوا صحفيين وليسوا خبرات ولا كفاءات، وإنما هم حزبيون وسوف يستعين بمن يراه من خارج الجريدة، كما طلب زيادة كمية المطبوع منها حتى تتوافر مع الباعة كما طلب أن يستكتب أسماء لامعة ويدفع لأصحابها أجراً.. وكان ذلك كله طبيعياً ومنطقياً .. صحيح أنهم بعد كل الموافقات بدأوا موجة من الشائعات ضده وبدأوا حملة من الشتائم ، والاتهامات التى أبسطها أنه مع إسرائيل وسافر إليها إلى جانب اتهامات أخرى لاتقال، وبدأوا يتحركون لإجهاض التجربة قبل أن تولد وكان ذلك متوقعاً على ضوء النوايا السيئة، والتربص ، والحفاظ على المصالح الخاصة واعتذر الرجل .. وآثر الابتعاد..

وسط هذا المناخ الملبد بمعوقات تخترع كل يوم، كان على الجريدة أن تستمر فى الصدور يومياً. فالتوقف يعنى الموت التام وتفشت بتشجيع المخزنجى وتحريضه موجة من السلبية وعدم المبالاة ، وصلت إلى رفض السعاة الاستجابة لأى طلب وتعمدهم التأخير، وعدم محاسبة الذين يقومون بأعمال ضرورية وحاكمة، وبدأوا يتغيبون وفى أيام كثيرة لم يتواجد فى الجريدة إلا ثلاثة أو أربعة أشخاص عليهم عبء الإصدار اليومي، وانفض الصحفيون للعمل فى صحف أخرى والآخرون يطالبون فقط بأجورهم دون عمل، ويدعون أنهم عقائديون، وسياسيون ، بينما يطلبون أجراً من مؤسسة مفلسة دون عمل، بل ويعملون ويقبضون أيضاً من صحف أخرى، ثم يصرخون ويشتكون لأن المرتبات تتأخر ، ومن المضايقات أن الأفلام الخاصة بالطباعة يعلن نفادها بالليل بعد إغلاق المحلات حتى لا نشترى ، وتتوقف الجريدة . وذات مرة كان علينا أن نعيد صفحة منشورة من قبل أو لا تصدر الجريدة، وفضلنا إعادة نشر الصفحة على أنه نوع من الخطأ.. والإدارة وراء باب مغلق تكتل وتحرض وتعلن أنه لا داعى للصدور، ولم يتصور أحد أن يحدث ذلك فى أى موقع، إدارة تخرب العمل، وتسعى لهدمه وتطبع المنشورات ضده دون سبب معروف .. وكانت هذه تجربة فريدة ومثيرة وتستحق الرصد.

❑

لقد كان من المفروض أن نتحدث عن الصحافة التى قدمتها الجريدة، والمواجهات التى خاضتها منذ البداية حيث كنت أكتب صفحة «عفوا» مواجهة للحملات على عبدالناصر وأدعى أن هذه المواجهة أضافت وأوقفت البعض ونشرت كثيراً من المعلومات والحقائق التى كانت خافية، ولم أكن أوقعها، ولا أنشر صورتى عليها فى محاولة لإعطاء المحررين درساً فى أن يتواضعوا..

وقد واجهت وهاجمت كل الذين نشروا ضد عبدالناصر ومنهم صحفيون، وأنا بطبعى لا أميل إلى الهجوم على الزملاء معتبراً الخلافات معهم داخل البيت تحل بالحوار، ولكنه بالنسبة لقضية الهجوم على عبدالناصر فقد هاجمت وتصديت للصحفيين والكتاب وبعضهم أصدقاء ومنهم : محفوظ الأنصارى، وسمير رجب، إبراهيم سعده، وسعيد سنبل، وعبدالعظيم رمضان، ثروت أباظة، مصطفى أمين ،

أحمد أبو الفتح ، الشيخ الشعراوى، وشيخ الأزهر، والمفتى وغيرهم، كما خضنا معارك ضد الخصخصة، وضد قانون المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية، ومعركة رفض إعادة انتخاب الرئيس، وقد خصصت صفحة للحزب، وفى الجريدة اليومية؛ كان هناك ملحق للعدو الصهيونى، وملحق للمحافظات، وملحق للاقتصاد وملحق للدين، وملحق للشخصيات المصرية البارزة إلى جانب صفحات القراء ، والحوادث، والرياضة والفن، ولم أعترض على نشر أى رأى فى صفحة الرأى بل إننى لم أراجعها، وكان الكتاب فيها شلة من الأصدقاء والشخصيات المجهولة ، وقلت أنها مسئولية المشرف عليها ومقدرته وكفاءته وإمكانياته فى ظل عدم وجود مكافآت، وكنت قد اتفقت على استكتاب عدد من الكتاب ذوى الأسماء منهم عبدالعال الباقورى ود. حسن حنفى ويوسف القعيد ، و د. قاسم عبده قاسم، إلى جانب المواهب الشابة وعلى رأسها وائل قنديل وأكرم القصاص، وقد توقف الكتاب الكبار لضيق الإمكانيات وعدم الدفع لهم.. وفكرت فى عدد من الحملات كلفت بها زملاء.. تناولت تمكين الشباب وكشف كل أوجه الفساد والخلل، بما فيها حملة على الحزب ذاته .

وأنشأنا لأول مرة قسماً للشئون العبرية من شباب أنقياء، حرصت على أن أبتعد به عن كل الاحباطات وأن أزوده بجهاز استقبال لتلفزيون العدو الصهيونى، وذات يوم وجدت المدير قد أبعدهم من غرفتهم، ويجلس فى الغرفة صديقه مندوب الإعلان الوحيد، ويختفى جهاز التلفزيون.

وكنت قد زودت الجريدة ـ بعيداً عن ميزانيتها ـ وبواسطة تبرع من أحد أصدقائى بالدش والإنترنت، وجددت أجهزة الكمبيوتر، وحتى الراديو وساعات الحائط ومبردات المياه، كلها أحضرتها من خارج الميزانية وبواسطة أصدقاء.

❑

ولا أعتقد أننى كنت طوال هذه المرحلة ملاكاً لم أخطئ، فكلنا بشر، ولكننى حاولت قدر إمكانى أن أكون موضوعياً، وأن أضع قواعد عامة، وأن أعامل الجميع على أساس العمل وحده، وقد أصبت وأخطأت، ولكننى لم أكره، ولم أحقد، ولم أغتب ولم أغلق بابى وكنت صريحاً ومواجهاً وعادلاً بقدر إمكان البشر على العدل وكل عمل إنسانى يمكن أن يتطور، ويتحسن إذا ما توافرت له كافة عوامل النجاح ولم

أسع للمسئولية ولم أكن حريصاً عليها وكنت ومازلت أرى عاراً أن يتولى صحفى مسئولية بالإلحاح وبالوساطات..

لم أتعرض فى هذه الرحلة الطويلة بتوسع وتفصيل للكلمة المكتوبة فى الجريدة، والمعارك التى خاضتها..ولا إلى الذين تم استنفارهم ضد الجريدة بل وضد الحزب الذى هم أعضاء فيه فقد جند كورس ليعزف نغمة واحدة، وكل يغنى على ليلاه، ولو أردت أن أجنح إلى مالم أقم به فى حياتى، وتحدثت عن جوانب شخصية وسلوكيات خاصة أخرى ، لكان لدى ما أقوله.. وأرجو ألا أضطر إلى الخروج إلى مسائل أخرى. وسأظل مؤمنا بفكر يمثل أنصع تجربة عملية ونظرية فى الوطن العربى بالعصر الحديث.

❑

لم تكن الصورة كلها قاتمة.. لقد كانت الجريدة تصدر كل يوم بمجموعة من الشباب المتميزين كفاءة وخلقاً.. وكانت هى محصلة جهود هؤلاء الذين ضحوا وأعطوا هذا العمل عن إيمان .. وسوف أظل مدينا لهم بما قدموه بإخلاص، كما سأظل فخوراً بأننى لم أمنع أحداً من الكتابة، ولم أحذف رأياً، ولم أجامل منحرفاً، وأن المقياس لدى للتفرقة بين شخص وآخر كان العمل وحده، فلم تكن لى شلة أو مجموعة ، وجاملت بعيداً عن العمل بلا حدود وأعطيت ما أستطيعه ، وحاولت أن تسود قواعد العدل على الجميع.. لقد كانت الجريدة أسبوعية، ومدينة بضعف ماتراكم عليها من ديون فى ظل إصدار يومى ـ بلا امكانيات، ويوم تسلمتها كانت باهتة فاترة ميتة بلا موقف، لاتهاجم، ولاتهش ولاتنش كما قال الصحفيون أنفسهم، وكانوا جميعاً يشكون بأنهم ممنوعون من الهجوم على أحد، حتى بعض الدول فرضت عليها حماية، وأن الجريدة تمسك العصا من المنتصف فى كل المواقف ورفضت هذه الحملة وقاومتها بشدة من منطلق أخلاقى وأيضاً من منطلق الزمالة والصداقة التى اتضح أنها يمكن أن تذوب عند التلويح بأى مكسب أو أى منصب...
لقد رفع التوزيع فى الإصدار الأسبوعى بعد أن تسلمته بخمسين فى المائة فى الشهور الأولى ـ وفقاً لأرقام شركة توزيع الأهرام ـ وحاولوا إخفاءها ولم أتاجر أو أجاهر بها، ووضعت الشباب لأول مرة فى موقع المسئولية وبعيداً عن ميزانية الجريدة،

وبمعونة أصدقاء أقمت البنية الأساسية لأول مرة، وكان هناك من لايخجل من أن يوسط الناس، ويلح عليهم ويطاردهم بالمقابلات والتليفونات لأنه يريد موقعا، وبعد توقف الإصدار اليومى، وتركى للمسئولية كانت حملة شارك فيها المخزنجى والسيراميكى وعديمو الشخصية، والذين هرولوا وضحوا بكل المبادىء من أجل موقع لم يحصلوا عليه، ورغم قسوة التجربة وخسارتى فيها على كل المستويات، وفجيعتى فى بعض الذين يحملون أقلاماً وتصورت أنهم أصحاب مبادىء ورغم ذلك فقد كسبت معرفة وصداقة مجموعة من الأبناء والشباب المتميز من أبناء هذه الجريدة.

ولست نادماً على ما قدمته للبعض.. ولست غاضباً من الذين نافقوا ولكنى لم أتصور أن الحقد يصل بالبعض إلى هذا الحد، وأن المصالح الذاتية التى يراد تحقيقها تطغى على كل شىء، ولى على التجربة فى النهاية عدة ملاحظات:

■ أن أجيالا جديدة من الشباب تضيع فى زحمة المنافع الشخصية وأن المؤسف ألا يكون العمل وحده مقياس التقدم فى صحافة حزبية عقائدية مما يفقد الشباب الانتماء ، وتنهار أمامهم كل القيم وتضيع القدوة.

■ إن الذين يتحدثون عن سيطرة رجال الأعمال على الحياة السياسية هم أنفسهم الذين يضعون رجال الأعمال فى مواقع حزبية مؤثرة يعبثون فيها بجهل ويحولونها لصالح أعمالهم. ومن هنا فقط عجبت أن يكون الصراع على شركة تصدير بأسماء صريحة أو وهمية - هو سبب الخلاف بين الرئيس السابق والمدير لطرده من الشركة وكان يريد موقعاً ليصل إلى تكوين شركة حتى لايظل عاطلا بلا عمل، والآخر يسافر إلى الخارج تحت ستار الحزب لعقد صفقات.. ويريد مواقع تحسن من وضعه كرجل أعمال .

■ أن بعض الأسماء الكبيرة فقدت هويتها عندما فقدت الموقف وأمسكت العصا من الوسط.. والحقيقة أن اكتشاف ذلك هو الجديد فقط..

■ أنه لامستقبل لصحافة حزبية فى ظل أحزاب يتصارع أعضاؤها على المواقع التى

تجلب لهم منافع شخصية وفى ظل الحصار وضعف النظام الحزبى وعدم وجود أمل أمامه ليلعب أى دور سياسى أساسى.

■ أن معارك صحفية خاضتها الجريدة، وتميزت بها، ولكنها ضاعت فى زحمة الصراعات الداخلية ، فقد كان الأعداء واضحين، والأصدقاء واضحين.. وأعداء عبدالناصر الذين حاولوا اغتياله حيا أو ميتاً وهم الذين يتقلبون فى كل المواقع، وقد حذرنا ـ عبد الناصر ـ من أن يتسللوا إلى صفوفنا.. وكان رأيه صائباً ورؤيته سليمة، وإذا كان تحرير جريدة مهماً ويحتاج إلى كفاءات، فإن إدارتها والإعلان والتوزيع لها الأهمية الأولى وأنه لابد للمديرين أن يكونوا خبراء ولا يكتفى بخبرتهم فلا بد من الطهارة ونظافة اليد، كقاعدة عامة فى كل المؤسسات.

■ نقضى على المشروعات الكبرى عندما نفتح مجالا للوساطة والمحسوبية، التى بلغت إلى حد التعيين فى المناصب العليا بالواسطة، إهداراً لمبدأ الكفاءة وقد رأينا ذلك كثيراً فى الذين عينوا لحل مشكلاتهم رغم أن الجريدة مفلسة.

■ حضر رئيس مجلس الإدارة ـ السابق ـ اجتماعاً واحداً ذكرنى بزيارة نيكسون التى أشيع قبلها حتى يخرج الناس لاستقباله أنه قادم يحمل صرة فلوس لكل مواطن.. فقد استقبلوه على أنه سيحل المشكلة، ونسوا أنه يريد الموقع ليستفيد هو منه، ويطبع كرتا عليه اسم هذه الوظيفة ليستغلها، ولايمكن أن يدفع مليما فإذا كان يريد الدفع للانقاذ فأمامه الحزب، وإلا فلماذا يدفع للجريدة إلا أن يكتب اسمه عليها، كوسيلة للفشخرة وللكسب.. فهو ليس كاتبا، ولا صحفياً، وما يريده فقط هو اللافتة التى تعاونه كرجل أعمال. وبالمناسبة ففى هذا الاجتماع قال أنه كان يعرف أنه قادم وأنه كان يقرأ الجريدة وبعد أن تركها لم يقرأها، ولم يعد يأخذها معه فى السفر ـ وكان يأخذ كميات معه ليستفيد باسمه المكتوب عليها فقط ـ وربما كان ذلك صحيحاً إذا كان يقرأ، فإن الجريدة بشهادة الجميع لم تكن ناصرية ، ولم تكن حزبية إلا بعد أن تركها. وردد طبعاً الأسطوانة المشروخة حول اختيار عبدالناصر له ليكون محافظاً للسويس وهو لايملك غيرها، والمؤسف أن هذه الحكاية مكذوبة

من أساسها.. وقال لى أحد الذين حضروا الاجتماع أنه كان على وشك أن يسأله ما هى الناصرية، وماذا قدم فى حياته من أجل الناصرية، وهل تجارة السيراميك لها علاقة بالحزب الناصرى وقال الصحفى أنه تردد حتى لا يحرجه، بعد أن رأى محرراً يحمل له الحقيبة!

ولا بد أن أوجه فى النهاية تحية وتقديراً للشرفاء والمخلصين الذى عملت معهم من الصحفيين والإداريين داعياً الله لهذا الموقع العظيم أن يتطهر مما طفح عليه أخيراً.. وأعتذر إذا كان فى سردى ما يسىء إلى أحد.. فقد كنت أميناً على رواية الأحداث كما عاصرتها. ولدى وثائقها المكتوبة..وشهودها الأحياء.

لقد أجهض الحلم عن عمد ومع سبق الإصرار والترصد، ولم أغضب فى حياتى من الذين هاجمونى أو كتبوا ضدى ، فقد كنت دائماً ناقداً ، للمصلحة العامة، وكنت أطلب من الآخرين أن يتحملوا.. لذلك فإنه عندما توجه السهام أو الطلقات إلى شخصى فلا بأس، حتى لوكانت مغرضة، فغداً سوف يتطهر أصحاب هذه الآثام ويكبرون ، وربما يوجهون نقدهم إلى من يستحقونه..وربما يلفظون الأجزاء الفاسدة ليستقيم البناء.. وربما يخجلون من أنفسهم... ربما..!

عبد الله إمام

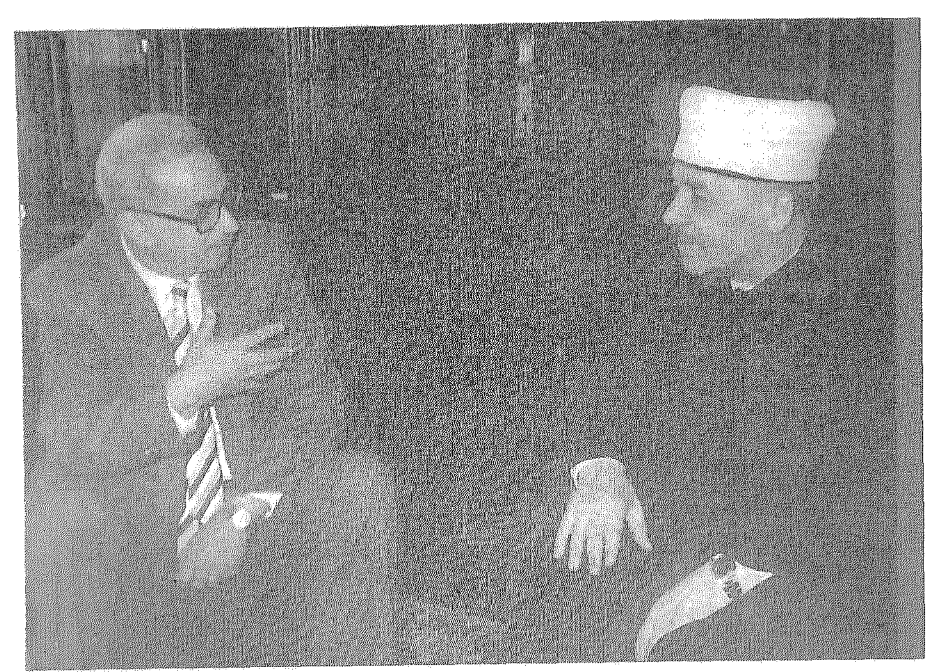




الرئيس عبد الناصر يصافح الكاتب الصحفي محمود السعدني وبينهما عبد الله إمام



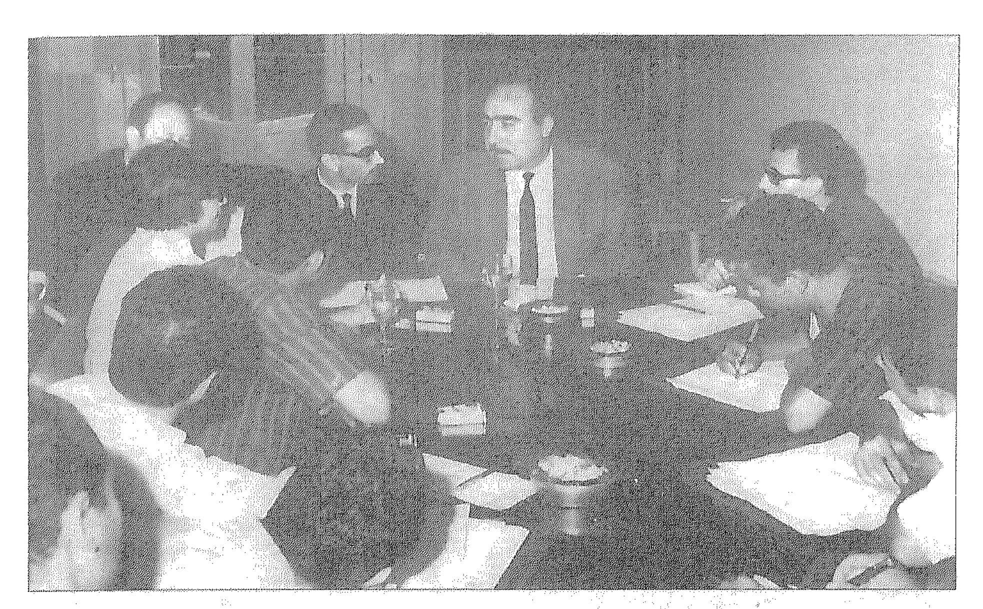
مع الملك الراحل حسين وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي



فى صوفيا عبد الله إمام فى حوار مع مفتى بلغاريا



عبد الله إمام جالساً بجوار دكتور محمد البهى وزير الأوقاف الأسبق



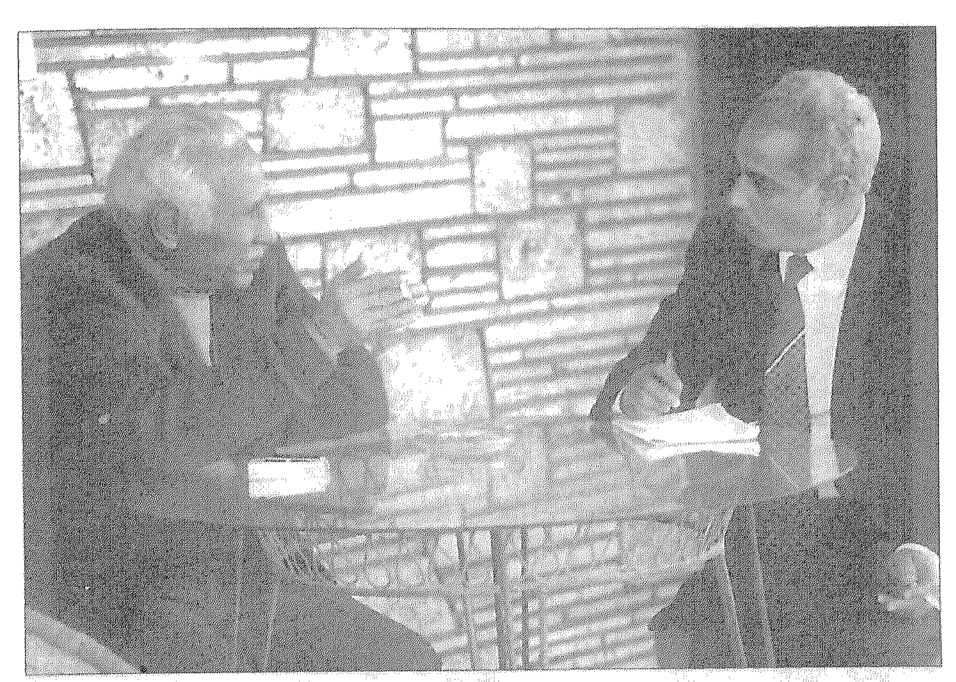
فى جريدة العمال، ندوة مع وزير العمال كمال رفعت



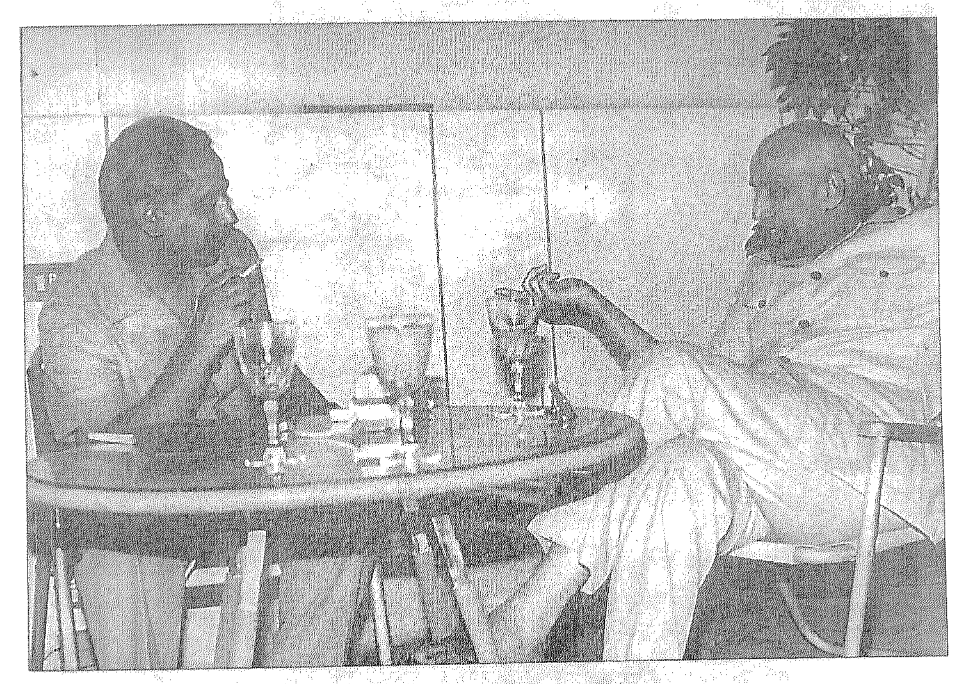
... وندوة أخرى مع ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية



عبد الله إمام مع بطريرك القدس قبل نكسة ١٩٦٧



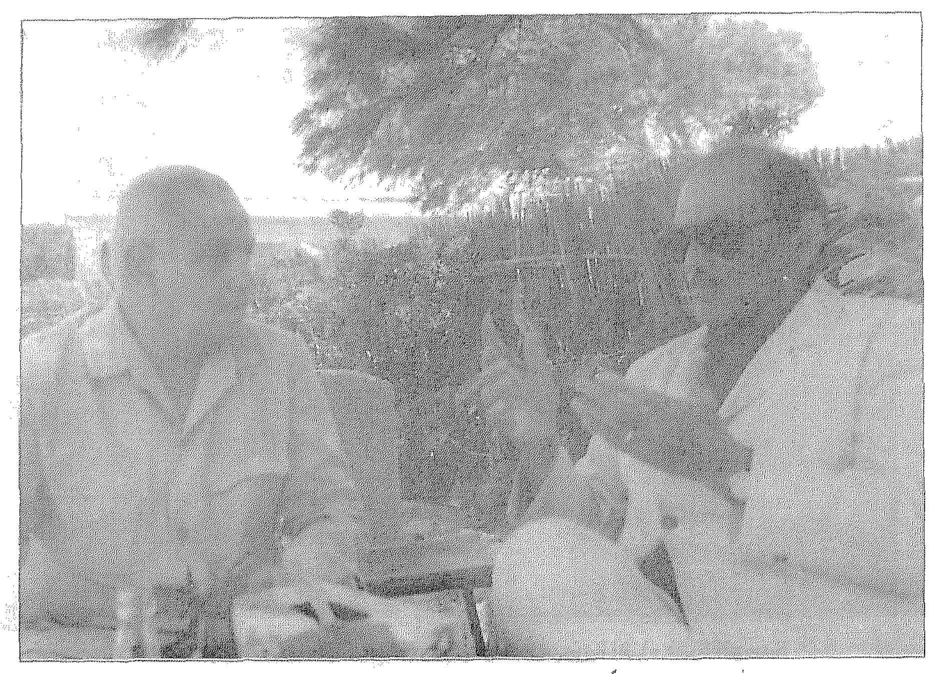
مع عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية



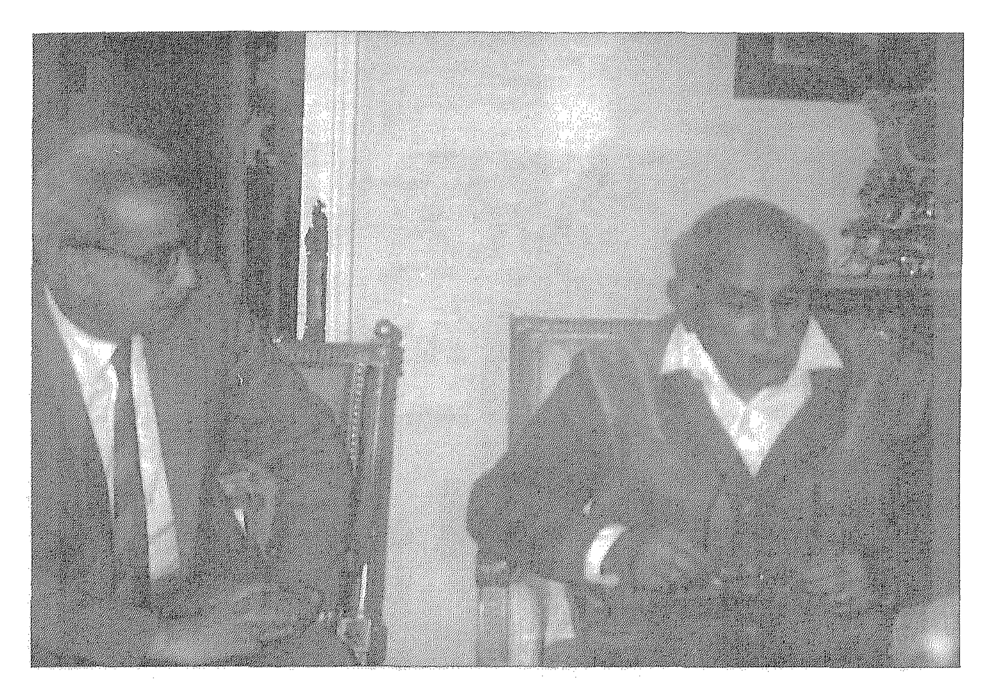
مع حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة ثورة يوليو



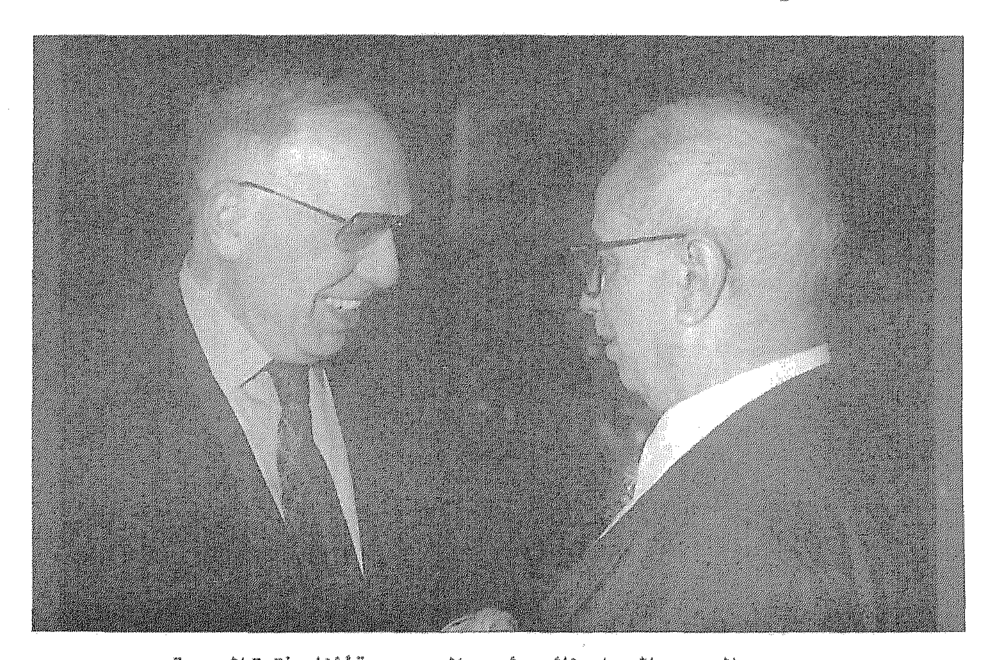
حوار مع زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية الأسبق



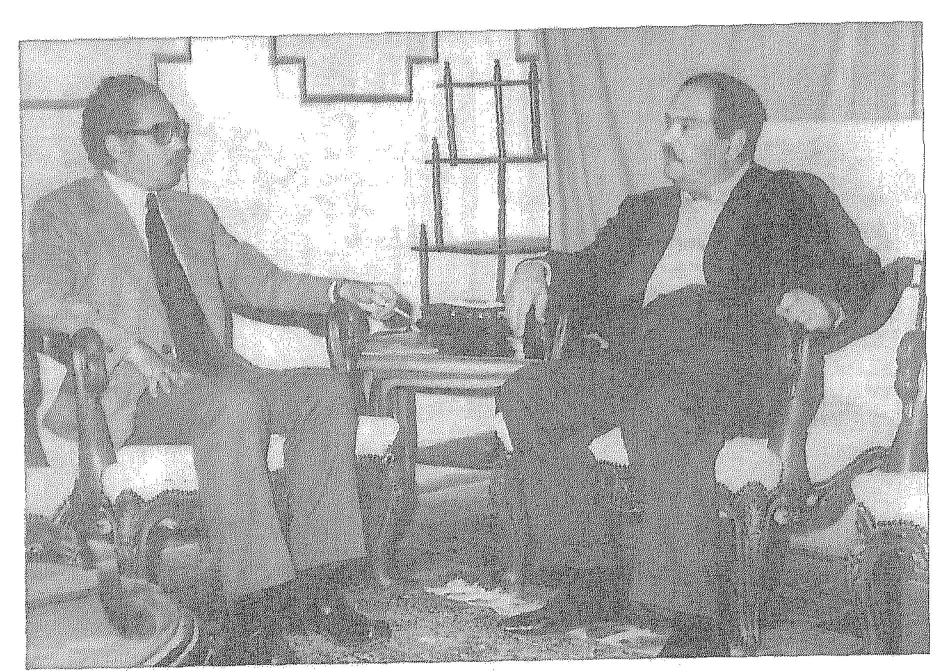
عبد الله إمام جالساً مع كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة



مع السيد على صبرى بعد خروجه من سجون الرئيس السادات



مع عبد الحميد السراج نائب رئيس الجمهورية أثناء فترة الوحدة



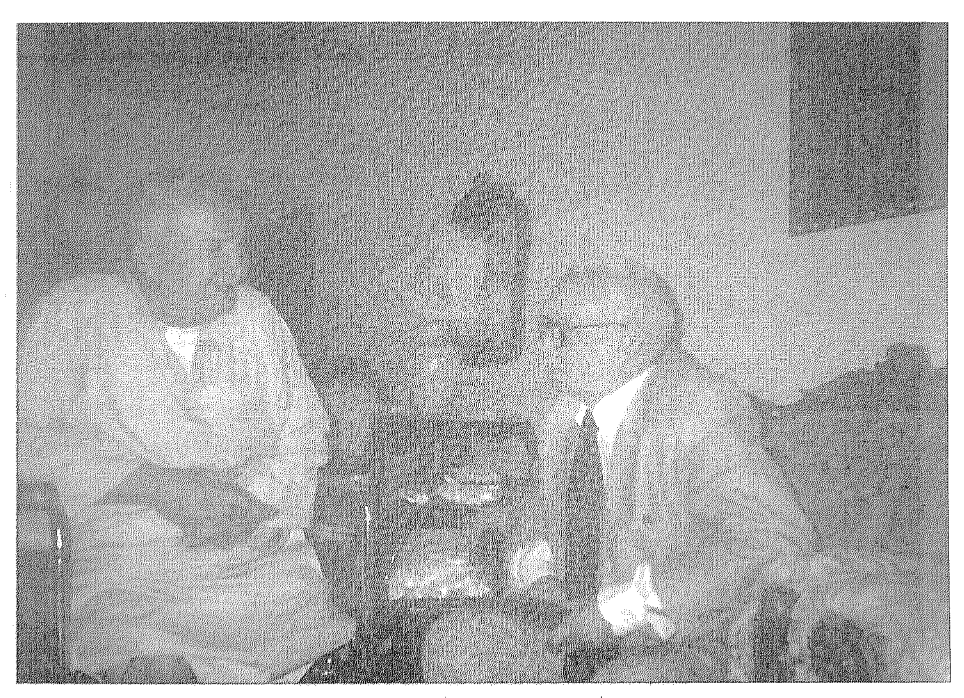
مع صلاح نصر رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق



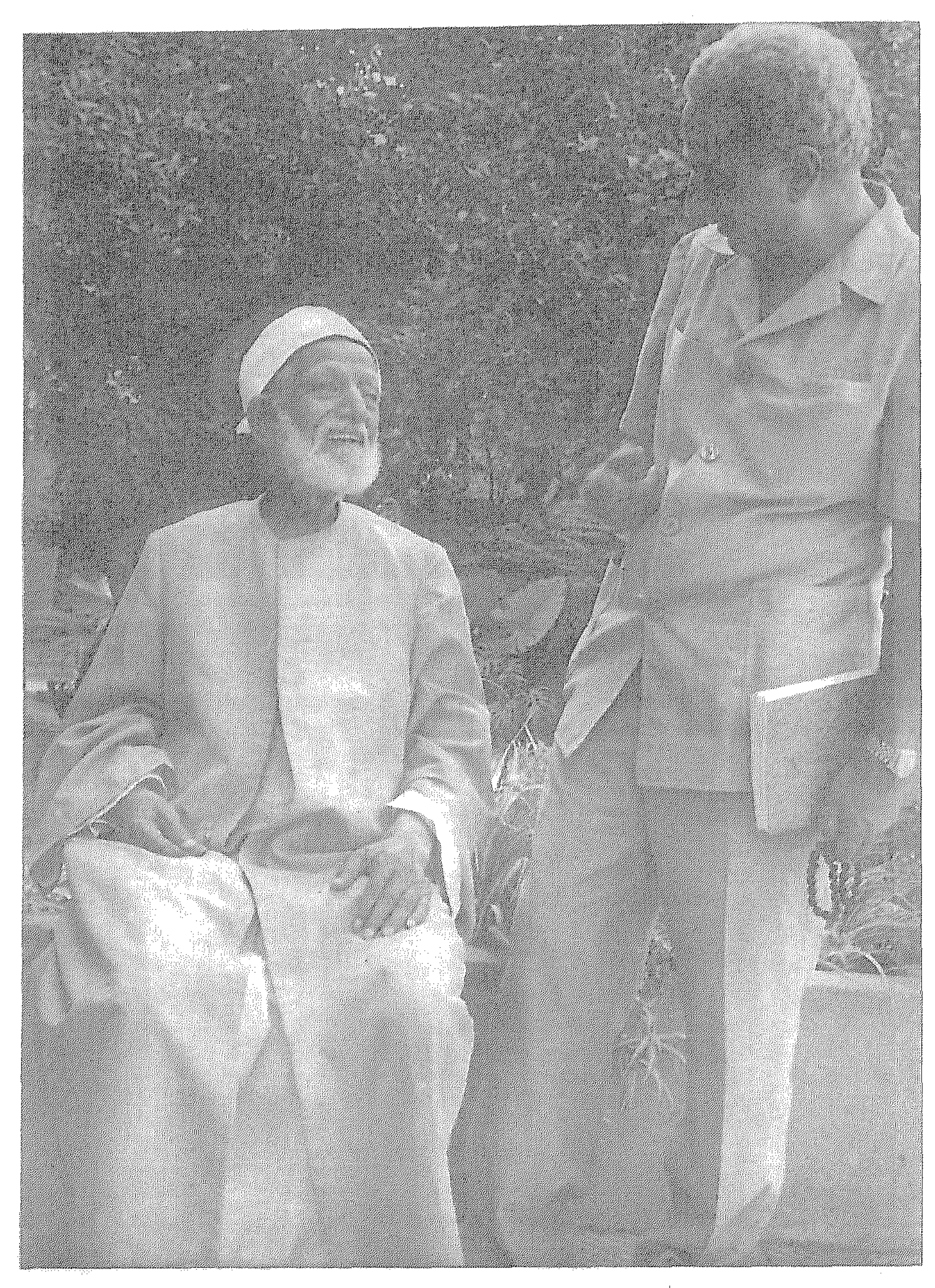
مع خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة



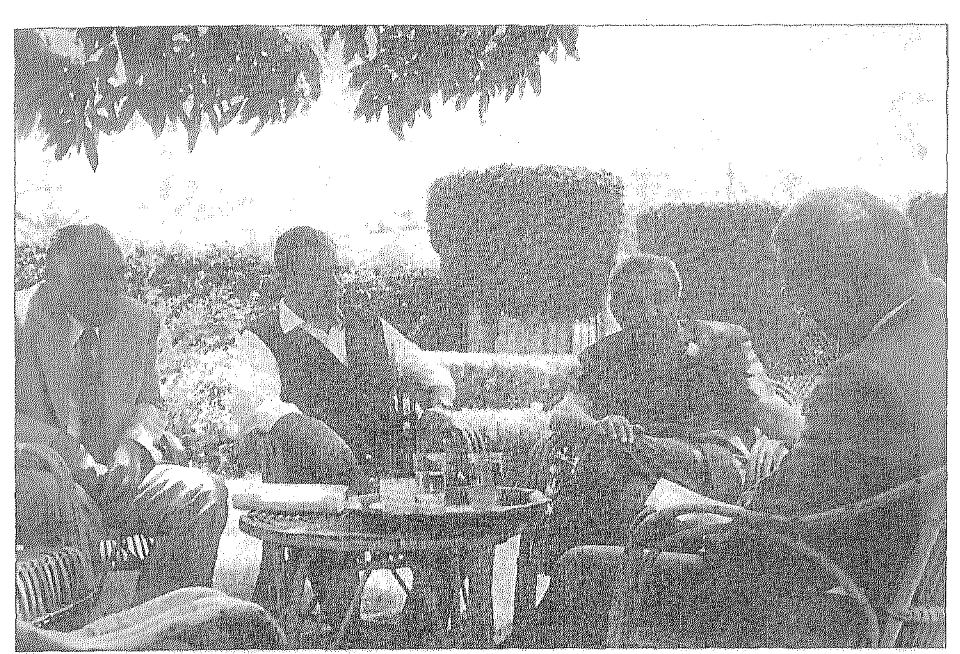
صورة تجمع عبد الله إمام وياسر عرفات بعد الخروج من بيروت



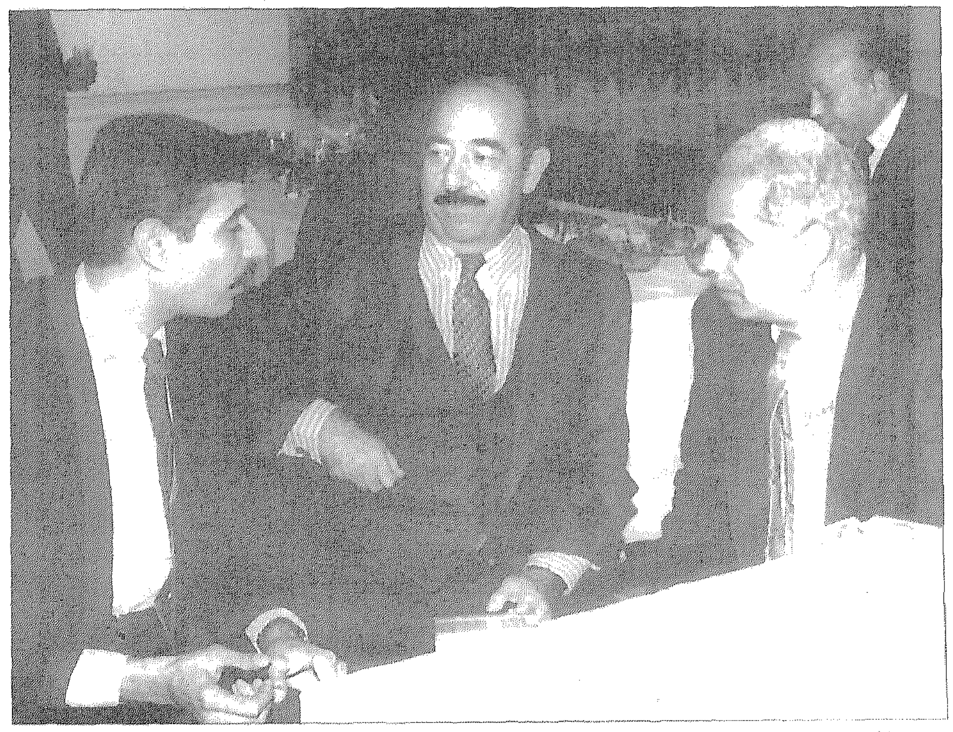
عبد الله إمام مع السيد بسام الشكعة



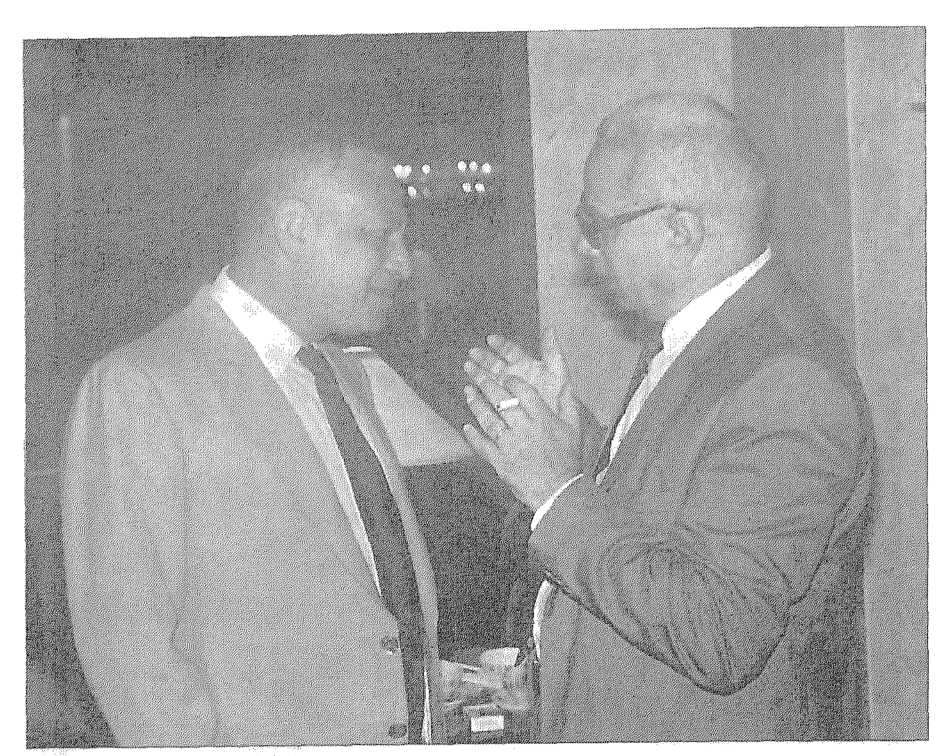
عبد الله إمام مع الشيخ حسنين مخلوف المفتى الأسبق



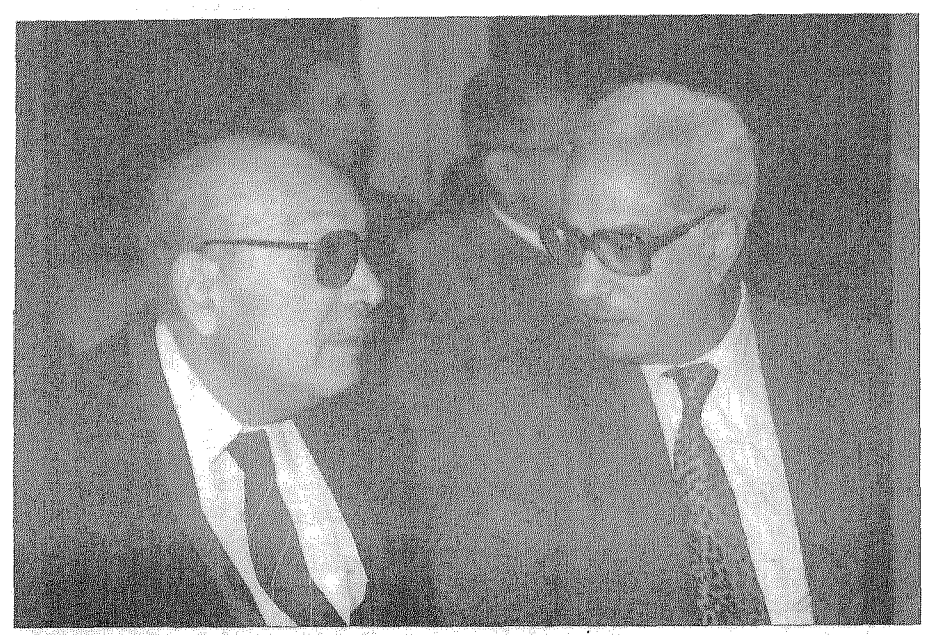
صورة نادرة تجمع شعراوى جمعة وحسن طلعت رئيس جهاز المباحث العامة وضياء الدين داود



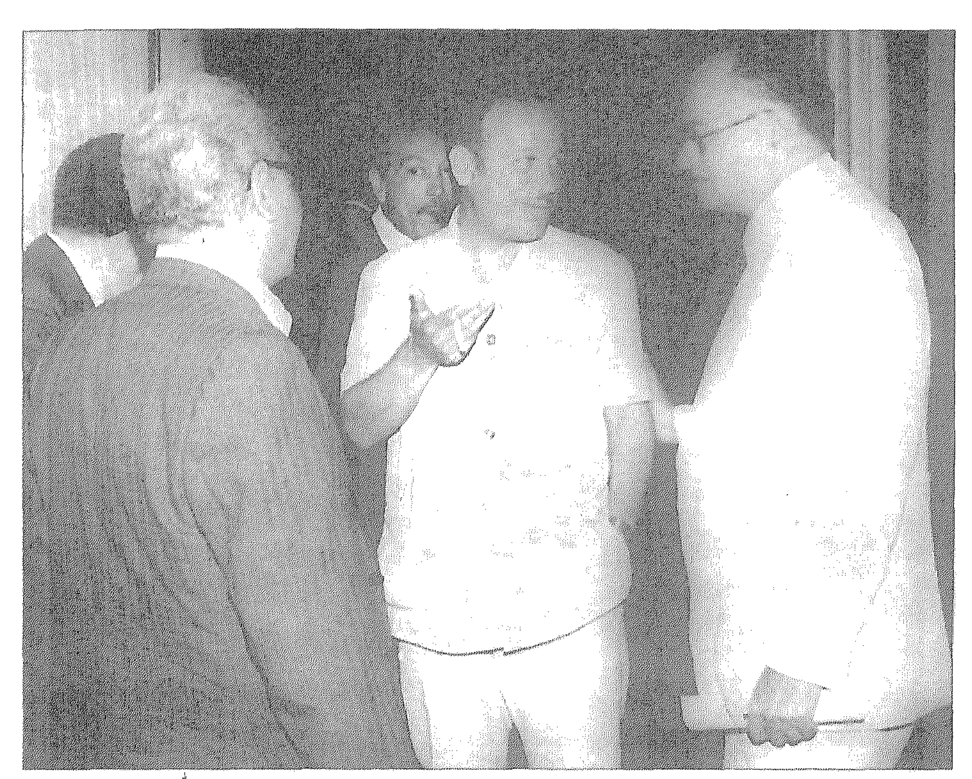
مع الدكتور حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى للرئيس عبد الناصر وخالد عبد الناصر



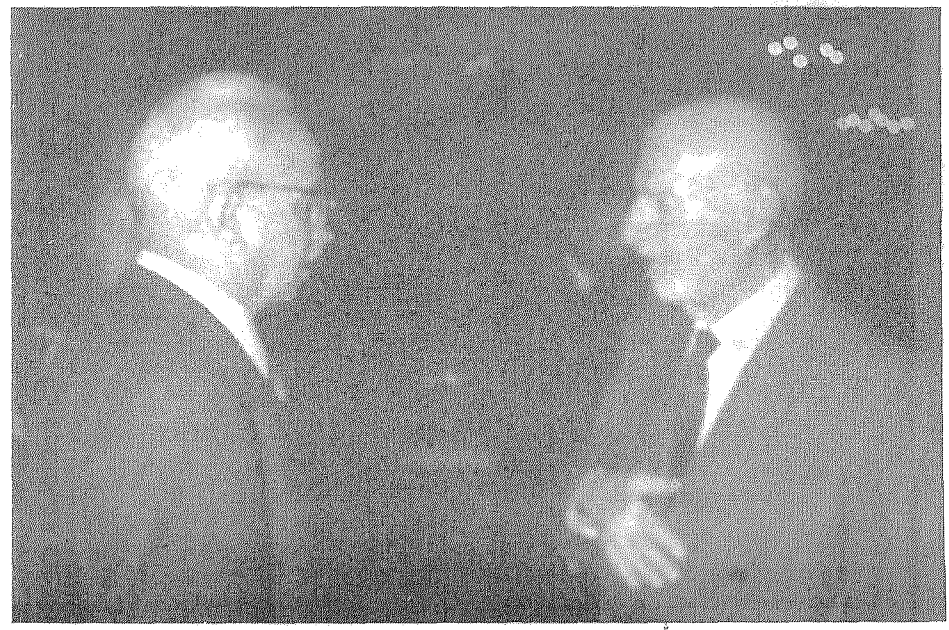
مع السيد سامى شرف سكرتير عبد الناصر للمعلومات



مع الكاتب الصحفى أحمد حمروش رئيس منظمة التضامن



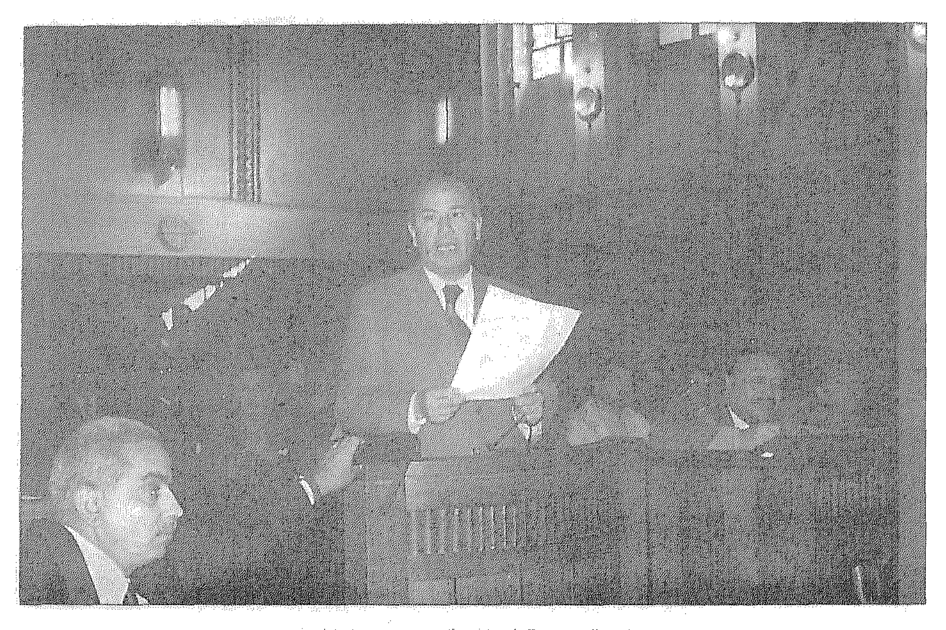
حوار يجمع عبد الرحمن الشرقاوي ومصطفى بهجت بدوى وعبد الله إمام



عبد الله إمام مع إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل



عبد الله إمام مع الدكتور عبد العزيز المقالح مدير جامعة صنعاء



متابعة يومية لمحاكمة عصمت السادات



عبد الله إمام مع الدكتور خالد جمال عبد الناصر



المحتويات

حياتى فى الصحافة

• هيكل يعزيني لأني قبلت رئاسة تحرير العربي • بيع أصول الأخبار لاتحاد العمال • ابن أمين التنظيم يعمل صحفياً • تعيين مدير جديد للعربي كان في الأصل «مخزنجي» • بذاءة سكرتيرة رئيس مجلس الإدارة • رجل مشايخ الخليج يلعب دوراً • إعلان الأمير العربي • العربي على شفا الإفلاس • أزمة كتاب صلاح نصر، الثورة النكسة، المخابرات • قدمت استقالتي أكثر من مرة • ديون العربي في عهد السيراميكي وبعد الإصدار اليومي • صدور العدد اليومي • مدير تحرير جديد في العربي الأسبوعي • العربي الأسبوعي نسخة مكررة من الدستور • تغيير مدير تحرير العربي الأسبوعي • سرقة مذكرات سجين سياسي • عملاء المباحث والانهزاميون • توقف سداد مرتبي • اختلاسات وتصرفات مالية خاطئة • المخزنجي يعبث • التوزيع مشكلة • خصخصة العربي • عرض من رجل أعمال ومرشح آخر لرئاسة التحرير • أشباه الصحفيين • الصحافة التي قدمتها الجريدة • الصورة لم تكن كلها قاتمة • ملاحظات أخيرة على تجربة العمل في صحيفة حزبية•



عــربيــة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043



حياتى فى الصحافة

هذا الكتاب بين المذكرات، والذكريات، وهو يعكس تجارب ذاتية للمؤلف خلال عمله الذى امتد لأكثر من نصف قرن فى بلاط صاحبة الجلالة، مندوباً، ومحرراً، ورئيساً للتحرير.. فى ثلاث صحف قومية، ومستقلة، وحزبية.. يعكس من خلالها المشاكل والقضايا التى تدور فى المجتمع، ودور الصحافة فيها، والمناخ السائد خلال تلك الفترة منذ بدايات ثورة يوليو حتى اليوم..

ولقد عاش المؤلف خلال عمله الصحفى أجواء الانتصارات الكبرى، والانكسارات الكبرى أيضاً، ولكنه ظل قابضاً على رأيه الذى لم يبدله تحت كل الظروف، وفى جميع الأحوال، وعلى رؤيته.

والكتاب يهم المتابعين لقضايا المجتمع، والاعلام عموماً بما يطرحه من آراء وأفكار تمس صميم العمل الصحفى من داخله، حيث تخلق المعوقات، وتطفو القضايا والطموحات الشخصية لتطمس القضايا العامة، والأفكار العظيمة لتخدم الأطماع الضيقة، وتضيع المعاني الكبرى غالباً إذا تدخلت فيها العوامل الذاتية.

الكتاب يعالج شريحة من الحياة فى المجتمع الصحفى من خلال عرضه لنماذج من أجيال مختلفة.. أجيال تتنافس للحصول على السبق، ولتأكيد وجودها فى الوسط الصحفى والإعلامى، وأجيال تتقاتل بينها وبين نفسها من أجل المناصب !

فى الصحافة القومية ـ قبل وبعد التأميم ـ كانت القضية الأساسية أن يؤكد العاملون انتماءهم الوطنى والقومى وأن يضعوا أسماءهم على خريطة العمل الصحفى.. وفى الصحافة الحزبية الآن تغطى الصراعات حتى على المبادئ والبرامج.

والمؤلف عبد الله إمام قدم على امتداد تاريخه الصحفى آلاف التحقيقات وأجرى مئات الحوارات، وكتب عشرات المقالات فى الصحف المصرية والعربية، ... من الكتب والأبحاث والدراسات التى تعتبر من المراجع الأساسية ... يو، ١٩٥٢.. ويرى المؤلف أن كتابه الجديد «حياتى فى الصحافة» امت... ثورة يوليو.. حتى إذا لم يتعرض لها بشكل مباشر.. والكتاب صفح... حياة المؤلف.. وحياة الصحافة.. وحياة الحياة الحزبية.. وحياة المجتمع ...

الناشر

دار الخيال ـ القاهرة ـ لندن

